



V. 0

٤١٥  
(حاشية اللاري على الفوائد الضيائية للجامي على الكافية

ح.ل لابن الحاجب ) ، تأليف اللاري، عبد الغفور اللاري

- ١٢٢٥ هـ. كتبت سنة ١٢٢٥ هـ.

١٥٢ ق ١٧ س ١٥٢١ سم ٧٠٠٥

نسخة جيدة، فخطها تعليق وسط، طبوع مرات أخرى  
سنة ١٣٠٩ هـ.

الأزهرية ٤: ١٨٦ معجم المطبوعات ٢: ١٥٨٤

١- النحر، اللغة العربية أ- المؤلف بيد تاريخ

النسخ ج- حاشية على شرح الجامي

على الكافية لابن الحاجب .

١٧٦٠  
١٣١٧  
١٣١٧



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الى مصدر العلوم والام لا...  
 الا من اي حاد كان او يحتمل ان يكون مصدر الجوهل والقدر مشترك  
 بين المصدرين فان مقامهما سجا بلا يمد الاستعجاب كما يلايم الاستغراق  
 ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سبب استغرابه في لونه  
 اي الجري بجس المجدي لا يخفى ما في ترك الصريح باسمه سبحانه من العظم والبال  
 وادعاء التعجب وان الوهم لا يذوب بل ان الجدير بالمذموم نعا ونعلقه  
 صريحا بما يشعرا لعلته وعزائه الاسوة التي تجلب الطبايع اليه يكون الهدى  
 لرؤيته والصلوة اي الرقة وافاضة الخير انزل من علو جانب قاسما  
 سبحانه **ف** على يديه من النبوة بمعنى الرفعة ويوفى الشريعة عبارة عن  
 انسان بعث الله على عباده للتبليغ ويظهر ما ذكرنا في الفقرة السابقة  
 وجه ترك الصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان في صلبه الموافقة على الينا  
 بينه **ف** واصحابه جمع صاحب كظاهرا وظهرها وجمع صحيح يكون الحاد كنه  
 وانهارا وجمع صحيح كظاهرا وظهرها وجمع صحيح يكون الحاد كنه  
 ضمير مبتدأ محذوف  
 تقديره هو محذوف  
 صاحب كنه

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الى مصدر العلوم والام لا...  
 الا من اي حاد كان او يحتمل ان يكون مصدر الجوهل والقدر مشترك  
 بين المصدرين فان مقامهما سجا بلا يمد الاستعجاب كما يلايم الاستغراق  
 ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سبب استغرابه في لونه  
 اي الجري بجس المجدي لا يخفى ما في ترك الصريح باسمه سبحانه من العظم والبال  
 وادعاء التعجب وان الوهم لا يذوب بل ان الجدير بالمذموم نعا ونعلقه  
 صريحا بما يشعرا لعلته وعزائه الاسوة التي تجلب الطبايع اليه يكون الهدى  
 لرؤيته والصلوة اي الرقة وافاضة الخير انزل من علو جانب قاسما

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الى مصدر العلوم والام لا...  
 الا من اي حاد كان او يحتمل ان يكون مصدر الجوهل والقدر مشترك  
 بين المصدرين فان مقامهما سجا بلا يمد الاستعجاب كما يلايم الاستغراق  
 ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سبب استغرابه في لونه  
 اي الجري بجس المجدي لا يخفى ما في ترك الصريح باسمه سبحانه من العظم والبال  
 وادعاء التعجب وان الوهم لا يذوب بل ان الجدير بالمذموم نعا ونعلقه  
 صريحا بما يشعرا لعلته وعزائه الاسوة التي تجلب الطبايع اليه يكون الهدى  
 لرؤيته والصلوة اي الرقة وافاضة الخير انزل من علو جانب قاسما

من ان فاعلا لا يجمع على افعال **ف** المتأخر بين باء التجمع والادوية  
 واشتبهت جدير بغير اى الذين ثبتت فيما بينهم التاثير والادوية  
 بصيغة افعالهم في دأب صلى الله عليه وسلم **ف** فلهذا اى ما ينسب عليك **ف**  
 فوايدرج فائده من الفية بعينه الجوهل كرفقة واداش واذ والش مال **ف**  
 بكل مشكلا الكافية الشكل من الاشكال بمعنى الاستعجاب وانما السجى  
 الحظي مشكلا لانه يشبه الباطل والنا في الكافية والتفوق والنا، نيت باعتبار  
 الرب **ف** لاعتقاده تاء ده لمبالغة ولم يطلق على السبحانه مع انه للبر  
 بذلك لتوهم التاء نيت **ف** في المشرق والمغرب كناية عن جميع الارض  
 كفي قوله **ف** في المشرق والمغرب وتوهم الجمع ان الشمس اول  
 السرطان الا اول الجدي في كل يوم مطلقا وهي مائة واثمان وثمانون ثم  
 يعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغرب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب  
 ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله سبحانه وتعالى المشرقين ورب  
 المغربين والتشبيه بما على ارادة مشرق الدنيا والعود المتساو ليس للكل وكذا  
 حال المغربين **ف** شجخ فواجب ففقد الله قال قدس سره في الحاشية التمسك  
 انتهى عن سره انما كان من بغيره الا ان جباية او الفاس من محقق ففقد من  
 غير بقاء على ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اى احاطة اليه بغيره  
 وجعلت ملال قال في النجى التمدد كما هو يشهد فلا بدح من التبريد اذا  
 لم يفصد باضاعة الغفران اليه سبحانه وتعالى ما ذكرناه كفاي قوله تعالى كسر  
 بعينه **ف** واصلته بحبوسه صانده بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية

2

بجودة الدار وسطها وهي من كل شئ وسط وضمان انتهى يعني جعل الله  
 ضيار خبانه سكنة **في** نظمها النظم درر شد كشدن جواهر استبر لثا لف  
 بساط كلامه المرتبة المعاني التسعة الدلالة على ما يقتضيه سلا الطبع في  
 رسته الاستعارة اشارة لان بيت كلاما كالدر في الصفاء والخلو وانما  
 قال ذلك ترغيبا للطلبة **في** في سلك التقديم السلك رسته والتقدير قرار داون  
 والاضافة من باب اخفاء الشبهة الى المشبه **في** وسقط التخرير اسقط كالمسكين  
 رسته مداريد بيشبه وضيران والتخرير نقش خط بر كوفتن والمراد الكتاب والاشارة  
 كاضافة السلك **في** للولد العزيز العزيز **في** وكراهي وكه با ضياء الدين كضياء  
 البيت وسراجا كانه ضياء يهتدي به الى الدين **في**  
 عن موجبات الترهل والتاسف الترهل در رخ خوردن والذوه كيشن  
 التاء سلف در رخ ودر خوده لانه لهذا الجمع والتاء ليف كالعلة الفاتحة  
 اى لانه في السبب والعلة لهذا التاء ليف كالعلة الفاتحة التي تكون با  
 باعثة فتكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المرفه  
 وما توفيق الابالة التوفيق جعل الاسباب موافقة لمطابق **في** وهو جلي  
 ليس ينده بودن وهر سندن كردن **في** نعم الوكيل الوكيل انك كاري  
 يدك كذا زيد وجملة عطف على جملة وهو صيغة منصوبه مخدوفه عطف  
 على صيغة تنصبة معنى الفعل والمخضوب هو الظهير الظهير المقدم **في** هي صياغة  
 لنفسه تجليل ان كناية آه اى تركت ذلك لجهل كس نفسه وذلك الكس تجليل  
 ان كتابه حيث انه صيغه لامن حيث اشتغال على المسائل ليس في مرتبة

ان التوفيق بالاسباب العرفية والاشارة الى التوفيق على ما هو عليه

في مرتبة كتب السلف حتى يترجم بذلك التركيب الفهم فانه لم يترك  
 جعل اجزاء فيما هفتون بشانه ويوفى مرتبة كتبهم لكن بقي توير ترك  
 الامثال بالمرتبة الواويرة على الال من هوان كل واحد امر ذكي بال لم  
 لم يبد فيه بجداله فهو اجزم اى اقطع لا يتم فدفعوا لولا لا يلزم من ذلك  
 آه وحاصله مؤمورية التلطف له كان مع الكتاب او لا ولا يلزم من  
 ترك الاول ترك الثاني **في** ويبدو بتعريف الكلمة والكلا وبتدبيرها  
 ايضا لانه في تسمية تعريفها وتخصيل الالف المحبوس عنها **في** لانه يجب  
 في هذا الكتاب عن اصولها اى عن اصول مرتبة اليها من حيث انها نسوية  
 اليها لست لانفسها اولاق مما من حيث انها اقرب منها وفيه اشارة  
 الى انها موضوعي للتخو **في** اى من قال موضوعه الكلام لعدم اختصاصه  
 البحث بواحد منهما وجعل البحث عن اصددهما راجعا الى آخر تكليف **في**  
 لم يعرف اى لم ينص **في** اى البحث عن الاصول المستوية اليها من حيث انها  
 مستوية اليها ولانها لا تثبت وجوب تصديها عرفا لتخصيل ما هو الواجب قبل  
 الواجب فاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على تصوره اصبهان  
 ذلك التوقف بالقياس الى التعريف المفكر لابل القياس المنعك ان قبل المنعك  
 ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لا التعريف بشر الى ما يعلم المي طبع فلما لا يلزم  
 من لزوم علم المي طبع لزوم علم المنعك كما ان يكون المنعك معا عرفيا ط  
 فاذن التعريف بالقياس اليه فبما اصل المعرفة وبالقيا الى المي طبع زيادة  
 المعرفة **في** وقدم الكلمة لانه افرادها افراد من افراد آه اى سواء نظر الى افراد  
 اى المنعك اى الطبع اى النظام

انها من حيث انها اولاق مما من حيث انها اقرب منها وفيه اشارة الى انها موضوعي للتخو اى من قال موضوعه الكلام لعدم اختصاصه البحث بواحد منهما وجعل البحث عن اصددهما راجعا الى آخر تكليف في لم يعرف اى لم ينص في اى البحث عن الاصول المستوية اليها من حيث انها مستوية اليها ولانها لا تثبت وجوب تصديها عرفا لتخصيل ما هو الواجب قبل الواجب فاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على تصوره اصبهان ذلك التوقف بالقياس الى التعريف المفكر لابل القياس المنعك ان قبل المنعك ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لا التعريف بشر الى ما يعلم المي طبع فلما لا يلزم من لزوم علم المي طبع لزوم علم المنعك كما ان يكون المنعك معا عرفيا ط فاذن التعريف بالقياس اليه فبما اصل المعرفة وبالقيا الى المي طبع زيادة المعرفة في وقدم الكلمة لانه افرادها افراد من افراد آه اى سواء نظر الى افراد اى المنعك اى الطبع اى النظام

فانها لا تلتزم بالقياس الى التعريف المفكر لابل القياس المنعك ان قبل المنعك ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لا التعريف بشر الى ما يعلم المي طبع فلما لا يلزم من لزوم علم المي طبع لزوم علم المنعك كما ان يكون المنعك معا عرفيا ط فاذن التعريف بالقياس اليه فبما اصل المعرفة وبالقيا الى المي طبع زيادة المعرفة في وقدم الكلمة لانه افرادها افراد من افراد آه اى سواء نظر الى افراد اى المنعك اى الطبع اى النظام

الى افراها او الى مقهورها وصدمة التقديم في جانب اللغة ولا يخفى ان  
 التقديم بحسب الوجود الذي اذ قدم في الكتابة توافق في التقديم الوجود  
 الوجود الاربعة اعني اللفظي والذيني والربحي وان التقديم الى  
 الوجود الربحي اذ قدم في الكتابة توافق في التقديم الوجودات معا  
 بما ربي قبله الكلام مشتق من الكلام والاشتقاق ان تجد بين اللفظين  
 تماثرا في احد المدلولات التثنية والاشتقاق في جميع الحروف الاصلية متباين  
 او غير متباين والاشتقاق في اشتراك في الالفبائية مع تقارب ما في اللفظ  
 كلفظ وشرقي وقد استدل في اشتقاق الالفبائية في الالفبائية في ذلك لان  
 التماثل في الالفبائية لا يشبه اللفظية بما في الالفبائية في الالفبائية  
 مما ثبت بعدة عن الفهم لا ريب مع ان الالفبائية يقال ان الالفبائية  
 الفهم في الالفبائية والاشارة في الالفبائية وما يثبت عليها في الالفبائية  
 من الافعال والاشارة على وجه كانت من اشتقاق القوة التي هي مدلول  
 الكافي والهم والهم فان تقابلها كما لا يخفى من قوة والاشارة والاشارة  
 والكلام من اوجه الاقدام في ان تان في الالفبائية المفهوم من الالفبائية  
 الحروف في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الشرايع في ان ذلك الشبه علاقة معتبرة في الالفبائية في الالفبائية  
 بل في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية

فوكسفي ونصفي مثلا الاشتراك في الالفبائية في الالفبائية  
 حروف الاصلية اعني النون والقاف مع تقارب  
 ما في الالفبائية من العيون والاشارة في الالفبائية  
 قريبان في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية

فوقه في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 مثلا الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية

باعتبار الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية

وبدليل انه ليس من اوزان الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الصحاح وصاحب اللغات في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الصالح الى على الغرض ليس الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الجيت في ازان بعبرتها ببعض الكلام وبولكنها وبول الرتبة بالاشارة  
 في قوله تعالى ان رحمة الرب من احسنين في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح على التعريف المفرد النوع  
 للتعريف اللغوي او لما يطابق عليه هذا اللفظ لهما في صورة قام العهد في الالفبائية  
 والبيان الكثرة في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 ذلك في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 عن معنى الوحدة لما تجرد في مقام التعريف السما الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 على تقدير وضعها للفرق والاشارة وليس الشا في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 بدليل كذا في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 وتسلم ما منقحاه في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 او صاعدا وغير ذلك في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 اذا خصت بما هو مصطلح النخاة صارة الوحدة التي في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 وحدة جنسية ويلزم في ذلك ان لا يكون نسبة الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية

فوقه في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية

فوقه في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 في الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية

باعتبار الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية  
 الالفبائية في الالفبائية في الالفبائية

الكلمة نسبة من الجذر **وقد** والواحد الجذر في الهمزة الجذر هو الفاعل  
والواحد تصادق فيجوز ان يجعل الجذر أصلاً والواحد وصفاً وان يعكس  
**وهو** ثم نقل في عرف النحاة المفهوم في كلام الشيخ الرضوي ان اللفظ  
في الاصل مصدر بمعنى الحكم ثم استعمل في المفوض به **وهو** كقولك  
امرأته **وهو** فاعل هذا لا يتوجه في نقل لا يقال يلزم على هذا قوله  
امنوى **وهو** من تعريف الكلمة لا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة  
او كمالا **وهو** وعلل اركان النقل في معنى على ان النية لم يبرود  
و باللفظ الا **وهو** اللفظ في الحقيقة او على ما ابتداء فيكون  
في قبيل تسمية الاسم السبب او في قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام  
اسم المتعلق بفتح اللام وليس مؤنثه بعد النقل **وهو** بعد هذا  
للمفوض فيكون في قبيل تسمية الفاعل باسم الفاعل **وهو** كقولك  
يجعل مقول في اللفظ بمعنى الرمي في الظن **وهو** بمعنى الحكم ابتداء  
او بواسطة **وهو** الى ما ينلفظ به اللفظ الفاعل والباء للتعريف وليس  
فيه دوران اللفظ مشتقة اللفظ الفاعل الذي هو الكلام والحو  
والمعنى هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الـ  
العربية كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق التعريف  
وقد اجيب عنه بما ذكرناه في تحقيق **وهو** او كذا بقوله قول المصنف  
المعرب بقرباً تصدير اللفظ في الهمزة او كذا اي تلفظاً كلاً  
وذلك فيما اشارت المفوض به في الاصطلاح بما كان او موضوعاً  
قولهم

*هذا هو اللفظ الاصطلاحي الذي هو اللفظ الفاعل...  
الذي هو اللفظ الفاعل الذي هو اللفظ الفاعل...  
الذي هو اللفظ الفاعل الذي هو اللفظ الفاعل...*

*ط... التلخيص...  
في قوله...  
او كذا...  
او كذا...  
او كذا...*

او موضوعاً قال قد ساء في الحاشية انما قال موضوعاً ثم نقل مستوعلاً  
كما في صباه لانهم المشهوره بتبنيها على ان مرادهم بالمستعمل به  
الموضوع والابنزم الواسط بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع بمعنى  
قبل ان يستعمل انتهى **وهو** قبل ان يستعمل اي قبل ان يعلق ويراد من اللفظ  
فالمستعمل في عبارتهم بمعنى ما يصح استعماله في قبيل تسمية الهم  
باسم الهم **وهو** او مركب قبل ان يعلق باللفظ على المركب كقوله  
لانه في الاصل مصدر **وهو** اللفظ لفظ اي اللفظ بلفظ **وهو** اذا  
ليس في مقولة كرف الصواب الذي هو ان في كرف ولا ادى ان  
في اي مقولة يقول في صفاً **وهو** لم يوضع اللفظ خاص فكلما  
لا يتوجه مذكوراً بنفسه لا يتوجه بعبارة خاصة **وهو** اللفظ كلفه مثل  
هو انت كما في في رماية **وهو** اجرا وايداء احكام اللفظ عطف على  
قوله ليس المراد باحكام الاسناد اليه والعطف عليه وتأكيده والابدا  
عند ركونه الى حاله غير ذلك **وهو** المذوق لفظ حقيقة اذ على تقديره **وهو**  
في الخارج تلفية اللفظ **وهو** كذا المذوق لفظ حقيقة اذ على تقديره **وهو**  
يند التعريف لانها ما ينلفظ به اللفظ في بعض الاحتمال وان كانت  
بالقياس اليه يصدق عليه **وهو** لان فيهما ان ينلفظ به اللفظ  
اولاً انما ما ينلفظ به احكاماً المنوطة على هذا القياس كما الملائكة و  
والجبرائيل على الوجهين الاولين ان ما ينلفظ به اللفظ معاً **وهو**  
بمخبره كما يكلمه لفظ بلفظ صديق ما ذكره عليه بالانقول **وهو**  
او توبوا اللفظ **وهو**

*ط... المستعمل في الاصطلاح ان المستعمل هو المخذون  
لكن يخرج عن المخذون الذي هو الفاعل  
بالمستعمل هو المخذون عن حذف الفاعل*

*ط... ل*

*ط... وهو سببه قد وسى*



فلسفي حسان

توتقا فليغ غير ملتفت عند الأباء فان اخذوا المحل عند مرهم كاخلاف  
المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الكلمات  
التي سبقت قبا سابه وهو بانها ما عليه المحقق او تقصر بما في علمه من الكلمات  
او بما يظهر في غير الاستصحاب والنصب مع نصب هي ما نصبه في غير  
او طريق في غير ذلك في اللفظ الذي هو الجراء والتعريف ولما لم يدغم فيه  
في وجه في تصحيح التعريف الى اعتبار اضرافه بقدره بل يزم تليسا ارتكاب  
تعريف كما تعصفوا حيث فالوا ان لا يكون الفصل اذا كان بينها عموم وحصر  
في وجه جاز لا يشترط ان يكون بينهما ان ينعني الفصل جنسا ولفظا

قول ان الجنس والفصل الجنس في العرفين قول اللفظ  
والفصل قول وضع لفظ في موضعها مع من وجه لاسيما  
تجمعان في مادة واحدة وهي كون كل كلمة ومفردتان  
في ما يبين احداهما في الاول الرابع لا يوجد  
فيها الوضع اللفظي وانما هما في اللفظ لا يوجد  
فيها اللفظ لا الوضع وهذا معنى العموم والتخصيص  
من وجه محققا

لم يفصل لوجده لاما مثل عبد الله علما واصل في الكلمة عنده فخرج عنها  
منه في غير ذلك فال لفظه واما لا سبانه في عدم الاشتقاق مطابقة الخبر للبتداء  
مشروط بثلثة شروط واشتقاق ما في حكمه الى الظهور الرابع الى الابتداء  
وعدم ترقى التذكير والتأنيب كيرج وقد انفقت بها الثالثة كما في قوله  
الوضع في اللفظ جعل الشيء في غير مكان الوضع يعني جعل اللفظ في غير اللفظ  
فما يخصه من ملحوظ خصوصه كما انشأ من كونه المفردا في تركيبه من غير  
كان ملحوظا به خصوصه او يعوم ولا يدخل في الموضوع الحرف الاول لم يفصل  
بل قصد المعنى به بتوهم انه محمول بان قلت ان كان تلبها داخل على  
على المفهوم ضربا عن وضع الحروف لعمد اخصارها في واحد من الطرفين  
لوجوده في كليهما وان كانت داخل على المفهوم عليه ضربا وضع مشتركة  
لعدم اخصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما فاصلان الحرف السابع

والاستاد

الحرف لان

قوله الجراء  
بغير وضع اللفظ  
الاربع في قوله  
اي اللفظ  
فصل بين  
الاربع في قوله

الذي يفيد التخصيص لاي وجه في كل موضع فلا يكاد يكاد  
التخصيص عن جزئية السند بان التخصيص العرفي لا يوجب الحكم وانما كانت  
الادوات في المشترك والادوات المتبادلة من تسمية كذا وكذا لا يتحقق في الاصل  
في الدلالة المتقدمة للاصناف والاشياء في الواحد والحرف في اللفظ  
وبان التخصيص صانع لا يحققه وان معنى كل ما في المترادفين في حيث انما كان  
رجوع ذلك المترادف لا يوجد في المرادف الا في المتشابهات كالتسمية  
لا يوجد الا في معنى واحد وما ذكرنا بعدم جوابه في التسمية فيما كان منصوبا

وهو انما كان  
في قوله وان  
وهو انما كان  
في قوله وان

وما وضع له خاصا بحيث اي حال يكون ذلك التخصيص مطلقا  
كثيرة الشيء في معنى التخصيص خصوصه في التفسير  
منه اطلاق سمي او احسن لظهوره في معنى التفسير  
وغيره كالله ال الاربع والآتي ان يقال ان قلت ان اللفظ  
غير صادف الوجود لتمام العلم بالتخصيص لا يشترط ان لا يوجد كل الوجود  
ان يقال هذا التفسير هو مراد من مفهوم في العبارة اذ العبارة عايرة  
في ان التخصيص علاقة بها شئت الدلالة ومن المعنى ان اللب في الدلالة  
في العلم بالعلم فكانه قال مني اطلق او احسن ذلك اللفظ في مفهومه ان  
لم يكن مفهومه ما هو مفهومه من مفهومه فالتميز في شجرة تحصله  
في غيره من الوجود كذا وضع الحرف كذا وضع الفعل لانه باعتبار الدلالة على  
كالحرف وكتابتها المنطوق به في الحرف كمنه وما كان وصفه عاما وما  
وضع له خاصا كالاسماء المألوفة واجواب عن كذا جواب عن الحرف

لانه في قوله  
وهو انما كان  
في قوله وان

وهو انما كان  
في قوله وان

حاصلها ان معنى متسا اطلاق بمعنى كلما اطلق والكلية غير صحيحة  
فان عند الاطلاق ثانيا وثالثا لا يعنى الشيء الثانی ولا يلزم  
تحصيل الحاصل فلا بد ان يحمل على احد هذين المعنيين  
فان لم يكن مفهومه اطلاقا  
فان لم يكن مفهومه اطلاقا  
فان لم يكن مفهومه اطلاقا

ذلك وضعه لان كلامي اسما والذكورة والسما والاشارة يحتاج  
الى التخصيص في قوله تسمي من قول اطلق  
كأنما كان مفهومه اطلاقا

بلا الدلائل المقدر متعارف

وهو انما كان  
في قوله وان

وهو انما كان  
في قوله وان

وهو انما كان  
في قوله وان

وهو انما كان  
في قوله وان

وهو انما كان  
في قوله وان

وهو انما كان  
في قوله وان

وهو انما كان  
في قوله وان

في واجب ولا يجابان الفهم لازم لا دران الموضوع في المعنى  
بوجه لو خط حال وضوء لا شبهة في حقيقة قبل ان ظم الظن في ان قوله  
الاشارة الى غايته جعل في الاستعمال في المعنى  
الاشارة الى غايته جعل في الاستعمال في المعنى  
الاشارة الى غايته جعل في الاستعمال في المعنى

ان يقال ان في كذا...  
في المقاصد والاشغال فيها لا يكون بدون الفهم في المعنى  
ويراد به صريحا او ظاهريا او معناه كانت كذا في المعنى  
المعنى والنظم والالتزامي وغيره كذا في المعنى  
حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يفهمه  
المعنى او المحرور **م** مصدر في المعنى  
ان لا يقبل نقل اللفظ من موضع الى موضع  
قياسه والذي جرى على هذا الاحتمار مع بوه لفظ اللفظ الى الجانب  
المعنى والاشغال المشقة بمعنى الخفف فيقال في الكلام ومقوله **و**  
فذكر المعنى بوجه من على تجربته حتى تكون المراد تخصصت  
بدون **ب** شريطة ايضا لانها قد يعين الشيء المتروك فتركه مستلزا  
لتركها وبذلك المعنى بوجه المعنى لان تخصصت بمعنى اي باللفظ  
بذلك الشيء هو الوضع وانما قبل التجربة لان ارتباط المعنى بالوضع  
لا يتصور لاشغال عليه لا لانه لا حاجة اليه كقول اركان التجربة  
اقرب جعل الوضع النوعي بجازا في قول القائل في الحقيقة وشبهه امر التجربة  
في امثال وغيره لاشغال بلكل جزئي الوضع على ان يكون ذكر

نظرا لاشارة الى غايته جعل في الاستعمال في المعنى  
الاشارة الى غايته جعل في الاستعمال في المعنى  
الاشارة الى غايته جعل في الاستعمال في المعنى

ط  
معنى عمل الخاصية  
بمعنى العمل المخصوصية

بمعنى الوضع

ان يكون ذكر اللفظ مفتوح عن الصريح اذ ما في لفظ اللفظ فلا فائدة  
في ذكره الا ليشاعق به قوله **م** الالفاظ الدال بالطبع وكذا الالفاظ  
الالفاظ الدال بالفعل فقطك بدل عليه الدليل ولكن ان جعل الطبع  
في مقابل الوضع **و** يقبض حروف الهجاء اي حروف العدد باسمها  
كالقباة تاوي حروف في المقابل لحروف المعاني **م** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ

المباني

الفاظ في غير موضع عموم تقصير **م** وقد اجتمع في اللفظ الواحد  
بهيئنا اي في مقام نقص تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة  
الى الفاظ مخصوصة اي مشقة في حيث انهما مشقة وسواء كانت  
في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان التقصير الاول انما يجرى على ذلك  
اشبهه لا يخلد للافراد والتراكيب فيه لذل لم يقبل الالفاظ مفردة وكذا  
التقصير الثاني فانه انما يجرى على تركيبها ولذا قال او مركبة **م** فليس

اي في مقام مرجع الظاهر الى الفاظ مخصوصة او المركبة **م** ما لا يدل  
جزء لفظ في حيث ان جزء اللفظ المعنى حيوان تا طبق حال  
علمنا شخص ان مفرد لانه ليس اسم ذلك الا باعتبار وضعه اي حيوان ناطق  
العلم وجزءه به هذا لا اعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى **و** وقيل

انما هو ان اللفظ موصوفاه وذلك لانك اذا عبرت عن  
الشيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدرنا في صفة فعل  
فلم يمتد في عرف الفاعل ذلك التي موصوف بتلك الصفة كحال  
تعلق ذلك المعنى به لا سببه وانما قال بوجههم مع ان القاعدة تقضي

بمعنى العمل الخاصية  
بمعنى العمل المخصوصية  
بمعنى الوضع

بمعنى الوضع

بمعنى الوضع

بمعنى الوضع

افتضاء...  
المشابهة...  
جزءه على جزء...  
عن المنطقين...  
صفة للفظ بالذات...  
في تقديم الوضع...  
الدلالة او ما...  
السبق الزمان...  
ان قلت لو كان...  
لا تخم لهم ذلك...  
فخرج عن القائل...  
على تعيين ذي...  
المعنى بوزن...  
الحال عن النكرة...  
لقد علم بان...  
مجرد وركب...  
للصحة لا يصح...  
ومعول لا...  
المراتب

فقد اوجاهت لاسحق ان افراد بين الشيخ لا تظهر  
الابعد والاولى او ما يستلزم ما هو الوضع فكله  
او للتخصيص في التفسير

فاستعملت في هذه الماخذ الال على الزمان الماخذ  
ولما كان في الحقيقة من التوضيح ان جعل الزمان  
انما رده وقتا له يقول فاستعمله ليربط بين التوضيح

فقد استدل في خبره على ان وهو ان دفع في الحال  
نكرة مشروطة بالحد الامور الخمسة وهم يستحق  
شهادتها

فقد اوجاهت لاسحق ان افراد بين الشيخ لا تظهر  
الابعد والاولى او ما يستلزم ما هو الوضع فكله  
او للتخصيص في التفسير

فقد اوجاهت لاسحق ان افراد بين الشيخ لا تظهر  
الابعد والاولى او ما يستلزم ما هو الوضع فكله  
او للتخصيص في التفسير

كان المركب...  
بين حد الكلمة...  
في حروف...  
وعلا...  
لما...  
وجعل...  
بزيادة...  
المتفعل...  
المراد...  
لم يعقب...  
الاعراب...  
فاعتبر...  
الربط...  
الثاني...  
اعراب...  
في اطلاق...  
وهو باعتبار...  
كانت...  
اجزاء...  
المراتب

فقد اوجاهت لاسحق ان افراد بين الشيخ لا تظهر  
الابعد والاولى او ما يستلزم ما هو الوضع فكله  
او للتخصيص في التفسير

فقد اوجاهت لاسحق ان افراد بين الشيخ لا تظهر  
الابعد والاولى او ما يستلزم ما هو الوضع فكله  
او للتخصيص في التفسير

فقد اوجاهت لاسحق ان افراد بين الشيخ لا تظهر  
الابعد والاولى او ما يستلزم ما هو الوضع فكله  
او للتخصيص في التفسير

فقد اوجاهت لاسحق ان افراد بين الشيخ لا تظهر  
الابعد والاولى او ما يستلزم ما هو الوضع فكله  
او للتخصيص في التفسير

اللاعبة واحد ولا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ  
 ويصح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يحل بل يترك ذلك  
 الفرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجرى في كل ما يورد في الامتزاج  
 لفظ واحدة بل فيما اجرة بغير الكلمة الواحدة في قوله لا يقال  
 لفظ واحدة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد باللفظ ادنى ما يطلق عليه  
 لفظ واحدة كما في الاستفهام لم يدخل في التعريف الا في الكلام وان اريد  
 ما له نوع واحدة لم يخرج عنه مثل عبادته علما وان اريد خصوص واحدة  
 فلا يدل اللفظ على ان قلت اللفظ لامة وهو مفهوم من امانة في قوله  
 لا يشبهه في جواز الكلام بعد ازالة علامة بل يجب ان يتكلم كذلك اللهم  
 الا ان يقال المراد بالامة ما تكلم به مرة وليس ما يصح ان يتكلم به  
 مرتين فخرج عنها بعد ازالة احتمال كل اثنين يصح ان يتكلم بهما مرة  
**قوله** وبقي قائمه وبصرى القول وان اولى مرتبة وجاز لان الدلالة  
 كون اللفظ بحيث يفهم منه شئ اخر وهي ثلثة اقسام وخصه ان كانت  
 جعلت جاعلا وطبقا ان كانت مصدر الدلالة خصوصا لطبقا عند  
 عدم وجودها لهما وعلمت ان كانت بغير ذلك كدلالة لفظ زيد  
 كدلالة انا في قوله زيد في قوله زيد في قوله زيد في قوله زيد  
 لم يظهر دلالة ولم يدل كما قال السيد فسره فان وجود الاسم  
 الالفاظ بعد ذلك بلث مرة لانه اللفظ في اي نظمة الالفاظ  
 التي نثبت القسمة تباين احوال الاسم واختلافها مادة وصدر  
 او التلثة

في قوله واحد ولا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ

في قوله واحد ولا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ

قوله لا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ

قوله واحد ولا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ

قوله واحد ولا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ

قوله واحد ولا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ

وصورة الكلام مخففة يفهم من السكوت في معرض بيان الاسم  
 ويعلق بقوله لانها قبل هذا الحرف عطف على قوله في قوة تقسيم  
 كل منهما وانما بين بين التقي والاثبات كما يشهدك الدليل وان لم يكن  
 عن انه عطف على الظاهر ان قطع اذ ليس لك الاسم معها مفهوما  
 محصلة سوى ما انزبه التقسيم اما ما في ضفتها قبل التقدير كذلك لان  
 حالها او دلالتها اولها ما اذ دلالة ولا يخفى ان تقديره في حاله  
 يفقد الطبع الثابت فيقول اما تقدير الحال او الدلالة فلانما يناسب  
 تقسيم الكلمة ولا في القول بان التقي في طرف الاول اسم وتعد وينبغي  
 عدم صفة الحرف الاول وعدم صفة الحرف الثاني لان حال الكلمة  
 لا يخفى في الدلالة وعدمها او دلالتها لا يصح جعل عدم الدلالة عليها  
 مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما هي في التقي في حال الكلمة  
 قالوا في التقي وبغيره لان في الاول واما تقديره الذي انجى لهما اقتضا  
 زيادة ان وكذا ان يدل بمعنى الدلالة السيد في قوله التقدير في  
 هذا المقام بين على ما حكوا به في ان الفرض مع ان في ما قبل المصدر وهو  
 ولو وضع هناك للمصدر بدل الصبي الالفاظ ذكر لكن النظر الى المعنى يقع  
 عنه اذ ليس معنى المصدر حقيقة ولا يتخلو عن خبره شئ من خبره جازية  
 الى النظام كلمة اخرى او مركب اليها في الحرف استغنى لانه لما  
 قال اما كذا او كذا كان كذا قال ما لا اول وما لث في فقال التقي في  
 الحرف الاول اما كذا او كذا كذا عطف على كذا الاستغناء وكذا ان لو

وصورة الكلام مخففة يفهم من السكوت في معرض بيان الاسم

قوله واحد ولا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ

قوله واحد ولا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ

قوله واحد ولا يخفى اعلم ان الفرض في علم النحو موقف احاط اللفظ

والاسماء  
والاعقاب  
والاسماء  
والاعقاب

ان يعطف او لا يتم بحرف او باء وكذا الخ في قول الثاني الاسم الاول  
الفعل لان الحرف في الطرف بقا صرف الواو اي طرفه اي  
جانبه مقابل الاسم والفعل لم يعط في جانب من الكلام لانه قد يقع  
لانه قد يزيد لا يجوز ان يقترن ذلك المعنى لدول على الفهم عنها لما اجتر  
المقارنة في الفهم عن الكلمة فربما وجد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الـ  
الثلاثة بحسب التحقيق كغرب مصدر او ما يكون بينه وبين الزمان ترتيب  
الفهم كضارب في الفهم وما يكون مقاربا في الفهم كمن لا يكون فهما  
عن كانه اذا اتفقا مع فهم ضارب فهم الزمان **في** مانحة **في** السمي  
سمي اسما حال كون مانحة ذاتية واصلة بحرف كان السبب حذف الواو  
تفعل حركة السبل بالمدح بالبعث الوفق عليه ثم ان بهنزة الوصل لتدل على  
بال كون **في** الاستقلال على اذويه ولانه يرفع **في** وقيل في الواو **في**  
اشتقاق سمي وجموعه على اسما فانه لو كان كقيل كان قوله **في** وجموعه  
اول ما اورد كتاب القيد **في** النظمه الفعل **في** في قوله **في** سمي الدار  
باسم المدلول **في** هو قد علم الواو لا تعرض للتبني في الجدية الاشياء او  
للعطف على الحرف او للعطف على العلم بالاختصار الذي اقاده الله  
الذي ليس اي علم الاختصار كانه وقد علم بذلك اي بوجهه وعلم هذا القيد  
يكتمل ان يكون الواو الخ **في** ذلك الباء للاستعانة ووضع اسم  
الشيء موضع المنظر لزيادة التمكن في الذهن وكان الكمال في  
واختار ذلك دون هذا الاشارة الى اشتقاق التفسير **في** قال

ط  
لا زمام

حرفه احد منها اضافة الخ الى الكل بمعنى الهم ويحوز النعير بها و  
واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى الهم لكنه يمنع النعير بها كما **في** حقه  
فدلسه في بحث الاضافة من انه لا يفرق فيما يوجب الهم بل يوجب  
النعير بها بل يكفي اعادة الاختصاص الذي هو مدلول الهم كيموم احد  
وكل رجل وكل واحد منها في قوله لا يتبعه والجار والمجرور صفة لقوله  
واحد **في** وليس المراد بالجمعها اي في هذا الضم ان الهم لا يوجب  
المعرف بالجمع للمائة او في هذا المقام لان المركب في مائة الاكثر ان  
ومابه الامتياز لا يستلزم ان يكون حذفا بل الرسم **في** ولد في الهم الدر  
في اللغة اللين وهو جرح عند العرب فا ريد به الجرح كما في قوله في الهم  
لا دره اي لا كثيرة خروفه امدت له دره وذلك لان الواو اعظم  
الشيء نسبة الى السبب قصد المان غيره لا بقدر عليه والهم لغو الدر  
اللين ولحقه نحو ان ليس امر تبيح كما ملا في العلم او المقدرة له غير ذلك  
من الصفات الكمال **في** الكلام لم يعطف على السبب لانه فصل  
من الكلام **في** اللفظ ما تكلم به ثم استعمل استعمال المصدر كانه كلاما  
كما عطف على كلامه مع انه في الاصل لما يعطى لفظه لفظا **في** اي  
يكونه كل واحد منها في فمذ فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة  
وكلم قيل لو جعلت الباء للاستعانة بالجمع لا يبدل التثنية بل انما يعطى بالجمع  
مجموع الكلمتين **في** جعلت بمعنى مع **في** التثنية والباء بقا لفظ  
بالفعل كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا القول **في** حال  
اي الكلمتين والاسم **في** التثنية

ط  
قربان

ط  
توضيح

استعملوا التثنية اسم الجمع والتثنية اسم المثنى بوجه واحد منها  
او كان الباء لا تستعمل  
ط  
والاسناد والمثنى مجموع الكلمتين  
فقط بوجه واحد منها

على جعل الراهية جزء الكلام ويلزم من ذلك يجوز الكلام لفظا حقيقة بل  
 مستحي ولو لم يجوز في الكلام في الشرح اذ ايجب ان يكون اللفظ في الكلام يلزم  
 اني وسميها فيما اذا نزلت كلب الكلام في كل شئ فقط **وقد** اى تقسيم حاصل  
 لسبب السناد ويجوز ان يكون الباء للاصاق اى تقسيم ملتصقا  
 بالسناد والسناد نسبة تدعى الكلمتين في ضم احدى الكلمتين او نسبة  
 مدلول احدى الكلمتين **في** حقيقة او حكما الكنية الحكيمية بما يصح وقوع  
 مفرد موقول ليقال كثر عن الاسناد الذي في الجملة النسب طيبة لان الرضا  
 قيد لا يراه على زعم المعمر وزعمهم و لذا قال ان الاسناد البين هو اصل الاسم  
 وقال لا يثبت ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل الرابطة  
 بين الشرط والجزء كما حقيقة السناد سببه جزية عند قطعها اذ لا  
 يصح التبعين طرفي الشرط بمفرد والدليل على ان الرابطة بينهما صدق قولك  
 ان صرتي فرتك وان لم يوجد منك الحرب كما طلب **في** حيث يفيد بها  
 التطلب اى في شئ ان يفصلا عادة التطلب فائدة يصح السكت عليها  
 اى لو سكت التكميم عليها لم يكن لا يزل التعرُّج ان خطبة نسبة القصور  
 في باب القادة فذل فزيد اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل  
 في اسناد الجملة التي علم مظهرها التطلب **في** فربت هم هذا اللفظ اما المركب  
 في كلمتين مثل ما علم كثر **في** سواه كانت خبرية اى حكيمية بها عن اللفظ  
**في** النسب اى غير حكيمية بها عن اللفظ **في** حكم الكنية المفردة لان  
 النسبة في تلك المركبات لجملة خبرية التبعين بها بما يفيد الاجازة وهو المفرد **في**

مما زاد على اسم الدول على الدول الصفة والمجاز وهو قوله  
 فهذا قدما قبله  
 لان كونه كناية لان الاتحاد لا يلزم فيها فكيف ان اكثر من كناية  
 وان لم يكونا بجزء من اللفظ فيكون مجموع زبور في اللفظ  
 مثل كونه في مجموع زبور في اللفظ  
 والاشارة الى المستحق كالتبعين بالزوم الاتحاد

هذا هو اللفظ في الكلام  
 الذي هو اللفظ في الكلام  
 الذي هو اللفظ في الكلام

**في** اى فاعلم ان اللفظ في الكلام هو اللفظ في الكلام لان اللفظ  
 منطوقه موضوعه لا يفسر باصنى لا يجاب اللفظ التام ولا يجرى له  
 الى اللفظ التام **في** لانه حقيقة السببية فيه من يفسر بها ان اللفظ غير  
 ذلك على اقسامها بل يجرى تحريفها لا بد واللفظ فيمن السمع فيحكم عليها  
 ولين سكت قلبه بالوضع لشيء منها في اللفظ الهمة وعمدى وضع الهمد  
 لا يفسر بما لا يقدم عليه من افسح في مبدئ اللفظ ان قلت اذا  
 لم يكن اللفظ موضوعه لا يفسر بالمعنى اسمها كقوله يصح الاضمار عنها  
 ولحقق التنوين لها فلما ان اللفظ لا يصار في ناء وبل الاسم المفرد  
 فقلت احكامه فمواضعها وان اخبار عنها ولحقق التنوين لها من المواضع  
 الضافية للاسم بخبرتها لوجودان في غير الاسم اذا كان ذلك  
 الغير موضوعا للمعنى واستعملته اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار  
 عنه ولحقق التنوين له واللفظ كلها متساوية الاقدم في ذلك مثلا  
 تقول من حرفه ضرب فخطير ما فيه وجب **في** ان كلام المعنى ان  
 ضربت زيدا قائما بالجموع كلام لا يخفى ان يلزم عليه ان كتاب تحقيق افراد  
 من الكلام في هذا التركيب اخبار او صافا او طلب فسمي فان الكلام هو جوب  
 القسم والجملة التسمية للتاكيد او شرط صافا او خبر على زعمهم واما على  
 التحقيق فيسحق من الشرط والجزء كلا ما بل الكلام هو مجموع **في** بخلاف  
 الكلام فان لا يصحق يصدق عليها لان الاسناد فيها وسببها لا يسو  
 المقصود بذات **في** ذلك اى الكلام اشرفه بذلك الى الكلام لا التعريف

فقد اشترطنا في اللفظ ان يكون له معنى او كان دلالة  
 اللفظ على اللفظ بما بالوضع لم يثبت في اللفظ  
 لانه لا يقع فيها بالانفاق ولذا سميت جملة  
 التالي بلفظ المقدم

ان اللفظ الاخبار منها وطون التنوين بها  
 فان الكلام

فان الكلام



فان الكلام  
 فانه هو  
 فانه هو

او الى انظر الى الالهام كما قبل ان الكلام مبسوط للكلمة والعبارة  
قول لا يتاخر اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما في ابي اسحق  
وصرف تقسيم الكلمة بعد تعريفها وانما هو فيه باعادة النظر للعبارة  
لأن التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى اثنين **فصل** في بيان  
حقيقة او حكمها وذلك من تحقق العم في ظنن الخاص فلا يلزم اتحاد  
العرف والمطوف وانما تقدم هذا التقسيم لاحتياج فرضيه التقديم والانتظام  
فصل في الاسم على الفاعل انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم  
التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ فغيره موافقة الذكر  
للمواقع لتقدم الفعل على الفاعل **فصل** في تقدير او نحو النقل الى اشارة قبل التقدير  
او بعده **فصل** في كنهه والادخل في التعريف المركب والدوال الرابع والقرينة  
على ذلك جعل الاسم من قسم الكلمة **فصل** في تقسيمه جعله معنى  
رجح نظيره الى ما هو الى المعنى ولم يجعله فاعلا لدلاله وحالها من ظهره حتى  
يجوز معناه على الاول مادار بنفسه في حد ذاته على الثاني مادار  
معناه في حد ذاته لان في جعله في معنى الالف المذهب المنع ويجاز  
غير مشهور في التعريف وان الدلالة الوضعية غير ثابتة لفظية حد ذاتها  
بل ثابتة لقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على تصور  
في دلاله الطرف ولا تصور لاني معناه لا حياجه لتصور الوالتها الى  
الغير وذلك الى الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبما وضع لم  
لم يثبت حاجته اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور في الدلالة فان

ط  
**فصل** في وضع اسم آه  
فصل في بيان  
فصل في بيان  
فصل في بيان  
فصل في بيان

فصل في بيان  
فصل في بيان  
فصل في بيان  
فصل في بيان  
فصل في بيان

فان كثيرا من المعاني الاسمية تتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج  
في فهمها الى ظنن كتحديد المرص في ظنن العائب والقطاب والكلمة في ظنن  
المنا طلب الحكم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة  
يتوقف فهم المسمى على شرط لفظي كان او غيره لا يستلزم قصورا في  
الدلالة كما لا يستلزم ذلك التصور لتوقفه على العاقل والفاعل **فصل** في  
مادل على معنى باعتبارها في نفسها **فصل** في حد ذاتها في ظنن غيره  
كما في مقابل الدار في نفسها اي الدار للظنن في ذاتها او ملحوظة في  
حد ذاتها او نسبة بالجملة الحكم في حد ذاتها باعتبارها خارج عنها  
من كونها في وسط الدار وقريبة من بيت الظنن **فصل** في شرح الهم  
المرضي بان قوله في حد ذاته على معنى في غيره فقبض قولهم على معنى في  
نفسه ولا يقال في مقابلة قولك في نفسه الدار في نفسه كذا قبضه  
الدار في غيره بان يقال في نفسه بان يحسن ان يحاسب عنه بان ليس  
مقصوده ان متوكل لفظ في موضعين واحدا بل ان يتصور ذلك  
لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بجملة الدار فانها  
غير قابلة لان ينسب الى الغير في مع كونه منشا حكمها وكذا حكمها  
بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار لفظها واعم اعتبارها تارة اخرى  
وان امتثالها ان في الخارج موجوده اي لان الموجود الى ربي قد  
يكون وصفا لا مرتبا على وجوده لا يكون كذلك الموجود في الذين قد يكون  
تأبعا لمر في الملاحظ وقد لا يكون فيه تشبيه للمفقول بالمتصور ويظهر منه

ظ  
ملحوظات

فصل في بيان  
فصل في بيان  
فصل في بيان

فصل في بيان  
فصل في بيان  
فصل في بيان

وجه آخر لاستعمال لفظه في وهو انه لما ثبت للمعنى الخفية في التبع  
 للامر العوضي القائم بالجوهير التابع لوجه ان ينسب الى ذلك الامر لفظه  
 في كالتبعية والمعنى المستقر لما ثبت بالجوهير ان يقال انه كائن في  
 معنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم  
 بغيره **قوله** والكل صفة غيره بهنذا المعنى والمراد بالغير المتعلق **قوله** فلا  
 يعطى منها اذا الصالح لغيره لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات كالتفكير  
 بذاته **قوله** صلح في ذاته فكيف بقوله مستقلا بالمفهوم **قوله** من غيره  
 الى ذكره لان المتعلق الاجمال الذي لا يتصور الا ابتداء وبدونه وهو  
 شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت  
 بالذات بل ملتفتا بالتبع كعت دلاته بغيره بخلاف ما لو كان  
 ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بظلم كونه اخرى ليدل عليه  
 من دل على كذا **قوله** ويند ايه والمراد بقوله هم آه يعني ان كذا هو  
 يكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلول حتى يكلم الكلام عن الجوهير ويدل  
 بغيره لانه في نفسه بل معناه اذا انتقلت جدا الى ذهن السمع معها  
 المعنى اليه فكانه قالت الكلمة كظرف اذا انتقل بما فيه **قوله** مستقلا  
 فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان لانه يعني كائن في  
 غيره معناه انه اذا انتقل وحده الى غيره السمع معها المعنى اليه فكان  
 قابل للظرف كظرف حاله يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره **قوله** مستقلا  
 من حيث هو حاله بين البصر والبصيرة لان حيث هو هو وهو معنى

قوله مستقلا  
 في غيره  
 في غيره

قوله مستقلا  
 في غيره  
 في غيره

العرض لا عمل لفظه في  
 كما يقال البصيرة في غيره  
 في غيره

قوله لا حاجة في الدلالة عليه

قوله مستقلا  
 في غيره  
 في غيره

يعود القول في ان اللفظ من موضوع  
 في الحقيقة بكل واحد من جزئياتها  
 لا روقا حاصرا فانها لا تتغير  
 لانها ضرورة في الحقيقة

قوله مستقلا  
 في غيره  
 في غيره

قوله مستقلا  
 في غيره  
 في غيره

قوله مستقلا  
 في غيره  
 في غيره

قوله مستقلا  
 في غيره  
 في غيره



أي لم يعرف عن الظاهر بإرجاع الظاهر إلى كافي عبارة هذا الكتاب لعدم  
 مسبوها هاهنا لأن معانيها مفهومة ما كانت مستقلة بالمفهومية لا يقال  
 لو كان كذلك يقع الخبر عن فوقه وتحت وخلفه والأخبار بها مع  
 لازمة للظرفية لا ما تقول المفهوم المستقل تقضي حجة الحكم عليه وبياد  
 اتخذ في حد ذاته ولا يفرض في استقلاله المتنازع الحكم عليه وبما لم يفرض  
 سواء كان ذلك العارض جزءا للمدلول أو ما يدل عليه متى أو خارج عنه كما  
 كما لظروف المذكورة فإن مع الظروفية داخل في الأول خارج عن الثاني  
 لكن لما جرت العادة باستعمالها بمعنى أن العادة جرت بأن تستعمل  
 تلك اللفاظ في مفهومها الكلية وان يستفاد الخصوصية بالإضافة  
 بخلافه فمات لا يجوز أن يكون مستعمدا في مطلقا واستفاد الخصوصية  
 من نظمة مع نظمة والأصح الأخبار عنه كما يصح عن الاستدراك للبيعة  
 وفيه تأمل **باعتبار حظه معناه** التظني يعنى أنه أراد ما يقع ما يشمل  
 المعنى التظني في خبره العمل وكنهه ما خرج به قول غير مقترن وهو أراد  
 المعنى المطابق لم يمد خبره لأن المعنى المطابق للقول باعتبار اشتراكه  
 غير مقترن فخرج إلى الذم بخرجه بقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة يعنى  
 زمان أنت فيه وزمان قبله وبعده وشهرة أهم ما كفت مؤنة التغيير  
 وهو صفة بعد صفة وأما عنه وهو بعيد **والمراد بعد الاقتران** أي المراد  
 بعدم المعنى مستقر أن يكون ذلك لعدم كسب الوضوح الأول أي الوضوح  
 الغير المقبول لو كان ذلك الوضوح وضع الاسم وفعل أو مركب فدخل فيه

وهو التأمل الذي لا يزم من كون الشيء مستعملا للفظ  
 واستفاد اللفظ من ضم معنى من ضم معنى من ضم معنى  
 أي ما هو في القول السابق أو يقول أن هذا اللفظ  
 يكون أو الاستعمال بالإضافة في معنى من معنى  
 مطلقا عما نقلت وفيه أي يجوز المشافق البيضا سببا

فلو أراد به المسمى  
 فلو أراد به المسمى  
 فلو أراد به المسمى  
 فلو أراد به المسمى

يزيد ويشكر عليهم لا معناه العلم غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم  
 عنهما كسب الوضوح الثاني غير مقترن بأحد الأزمنة في الفهم عنها كسب  
 الوضوح الأول وهو وضع اسم أو مركب اضافي أو جار أو مجرور كما سيظهر في غيره  
 عند الأفعال المستعمل من الزمان لأن معانيها وهي مستقلة عن الزمان  
 مقترنة بأحد الأزمنة في الوضوح الأول وفيه كسب لأن معانيها لا  
 ال نشأته وكنت المعاني الاشتائية غير مقترن بأحد الأزمنة  
 الأزمنة الثلاثة بحسب الوضوح الأول ويمكن أن يرفع بالمراد لما كان اللفظ  
 المستقل فخرجت عنه تلك الأفعال لأن اللفظ المستقل في تلك الأ  
 الأفعال ليس إلا ما كان منقذاً من نشأته وسبب الوضوح الأول  
 مقترن ولكن أن تقول الماد بعدم الاقتران عدم اقتران المستقل  
 بحسب الوضوح فدخل فيه يزيد ويشكر عليهم لأنها بحسب الوضوح الرابع غير  
 مقترن بين أحد الأزمنة ودخل أيضا أسماء الأفعال إذ لا وضع لها  
 بأزاء المعاني الفعلية فيكون الحكم باسميتها بحسب الوضوح السابق  
 على التعليل فانها بحسب هذا الوضوح قد يكون مركبا وخرجه عند الأفعال الأفعال  
 الأفعال المنسجة عن الزمان بناء على أن لا وضع لها بأزاء المعاني الأفعال  
 الاشتائية ولما كان القول بأن الوضوح كسب الأفعال المعاني الفعلية  
 للأفعال المنسجة في الأفعال الاشتائية بعد غير مسمى للمعنى المذكور  
 بغيره ظاهر عبارة لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يحسب الضمان عن  
 شدة أسماء الأفعال بأنها بمعنى المصاحبة للوضع من الأفعال

الأول وذلك وضع الفعل ودخل فيه أيضا  
 أسماء الأفعال لأن معانيها المفترقة بأحد  
 الأزمنة الثلاث بحسب الوضوح الثاني

فلو أراد به المسمى  
 فلو أراد به المسمى  
 فلو أراد به المسمى  
 فلو أراد به المسمى

وبانها موصوفة للافعال اصطلاحا لانهما غيرهما قال الشيخ الرضي العربي  
القيح اى الى الصبر يقيم صفته انه لم يربط لفظ اسكت **ف** فضل  
فما اسماء الافعال التي حملها على ان قالوا انها ليست بافعال محال فقامت  
للافعال صفوة وقبولها لم يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون  
بعضها ظرف وبعضها جار ومجرور **ف** ولا يجوز ان يدعى قديس مفعولا  
كجوز يذير بذا وهو مفعول او مصدر اى رفقاً ولو كان صغيرا قيل  
قول **ف** وغيره صريح اى لم يثبت استعمال مصدر كذا يشبه ان يكون أصلها  
المصدر للمناكبة بينهما ونزاعها كما قرأها بانها من رويد يذير **ف** ووزن  
نوقات واصولها سرية كقوية قال قدس سره الدجاجة تعوف الى  
بعض قوقات **ف** قيات **ف** فغل ونعلة **ف** فعلة **ف** كى اما ما مكث زيدا  
الى تقدم وعليك زيدا اى التهمة فقامت على تقدير اشتراكه وهو الراجح  
على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا وبالعلم فليس هو اذ  
قدم لا تمامه اول لقصر او مبتدأ كى قال **ف** كلف **ف** قوله تعالى ومن السرى  
من يقول **ف** ما ولا يخفى ان يقال بغيره ان المذكور راقن من المتروكة  
**ف** تصيغ جمع الكثرة على كثرتها التي يجاوز العشرة قالوا انها بلاغ فربما في  
التثنية **ف** وبمن تعييفة بفرية دخولها على الجملة الجمع فلو دخل على مفردة  
كانت ابتدائية اتصالية شبيهة عليه فو كذا هذا من الناس او بهذا من  
الانث لا يقال بغيره انه لو لم يات عن التعييفة كان الحكم صحيحا  
عارض عن التبيح انه لا يصح لان مرتبة اهل الكثرة عنده لا تقول

قوله في قوله لا يذير بذا وهو مفعول او مصدر اى رفقاً ولو كان صغيرا قيل قول وغيره صريح اى لم يثبت استعمال مصدر كذا يشبه ان يكون أصلها المصدر للمناكبة بينهما ونزاعها كما قرأها بانها من رويد يذير ف ووزن نوقات واصولها سرية كقوية قال قدس سره الدجاجة تعوف الى بعض قوقات ف قيات ف فغل ونعلة ف فعلة كى اما ما مكث زيدا الى تقدم وعليك زيدا اى التهمة فقامت على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا وبالعلم فليس هو اذ قدم لا تمامه اول لقصر او مبتدأ كى قال ف كلف ف قوله تعالى ومن السرى من يقول ف ما ولا يخفى ان يقال بغيره ان المذكور راقن من المتروكة ف تصيغ جمع الكثرة على كثرتها التي يجاوز العشرة قالوا انها بلاغ فربما في التثنية ف وبمن تعييفة بفرية دخولها على الجملة الجمع فلو دخل على مفردة كانت ابتدائية اتصالية شبيهة عليه فو كذا هذا من الناس او بهذا من الانث لا يقال بغيره انه لو لم يات عن التعييفة كان الحكم صحيحا عارض عن التبيح انه لا يصح لان مرتبة اهل الكثرة عنده لا تقول

قوله في قوله لا يذير بذا وهو مفعول او مصدر اى رفقاً ولو كان صغيرا قيل قول وغيره صريح اى لم يثبت استعمال مصدر كذا يشبه ان يكون أصلها المصدر للمناكبة بينهما ونزاعها كما قرأها بانها من رويد يذير ف ووزن نوقات واصولها سرية كقوية قال قدس سره الدجاجة تعوف الى بعض قوقات ف قيات ف فغل ونعلة ف فعلة كى اما ما مكث زيدا الى تقدم وعليك زيدا اى التهمة فقامت على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا وبالعلم فليس هو اذ قدم لا تمامه اول لقصر او مبتدأ كى قال ف كلف ف قوله تعالى ومن السرى من يقول ف ما ولا يخفى ان يقال بغيره ان المذكور راقن من المتروكة ف تصيغ جمع الكثرة على كثرتها التي يجاوز العشرة قالوا انها بلاغ فربما في التثنية ف وبمن تعييفة بفرية دخولها على الجملة الجمع فلو دخل على مفردة كانت ابتدائية اتصالية شبيهة عليه فو كذا هذا من الناس او بهذا من الانث لا يقال بغيره انه لو لم يات عن التعييفة كان الحكم صحيحا عارض عن التبيح انه لا يصح لان مرتبة اهل الكثرة عنده لا تقول

قوله في قوله لا يذير بذا وهو مفعول او مصدر اى رفقاً ولو كان صغيرا قيل قول وغيره صريح اى لم يثبت استعمال مصدر كذا يشبه ان يكون أصلها المصدر للمناكبة بينهما ونزاعها كما قرأها بانها من رويد يذير ف ووزن نوقات واصولها سرية كقوية قال قدس سره الدجاجة تعوف الى بعض قوقات ف قيات ف فغل ونعلة ف فعلة كى اما ما مكث زيدا الى تقدم وعليك زيدا اى التهمة فقامت على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا وبالعلم فليس هو اذ قدم لا تمامه اول لقصر او مبتدأ كى قال ف كلف ف قوله تعالى ومن السرى من يقول ف ما ولا يخفى ان يقال بغيره ان المذكور راقن من المتروكة ف تصيغ جمع الكثرة على كثرتها التي يجاوز العشرة قالوا انها بلاغ فربما في التثنية ف وبمن تعييفة بفرية دخولها على الجملة الجمع فلو دخل على مفردة كانت ابتدائية اتصالية شبيهة عليه فو كذا هذا من الناس او بهذا من الانث لا يقال بغيره انه لو لم يات عن التعييفة كان الحكم صحيحا عارض عن التبيح انه لا يصح لان مرتبة اهل الكثرة عنده لا تقول

مصدر اى الى الصبر يقيم صفته انه لم يربط لفظ اسكت ف فضل ف ما اسماء الافعال التي حملها على ان قالوا انها ليست بافعال محال فقامت للافعال صفوة وقبولها لم يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرف وبعضها جار ومجرور ف ولا يجوز ان يدعى قديس مفعولا كجوز يذير بذا وهو مفعول او مصدر اى رفقاً ولو كان صغيرا قيل قول وغيره صريح اى لم يثبت استعمال مصدر كذا يشبه ان يكون أصلها المصدر للمناكبة بينهما ونزاعها كما قرأها بانها من رويد يذير ف ووزن نوقات واصولها سرية كقوية قال قدس سره الدجاجة تعوف الى بعض قوقات ف قيات ف فغل ونعلة ف فعلة كى اما ما مكث زيدا الى تقدم وعليك زيدا اى التهمة فقامت على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا وبالعلم فليس هو اذ قدم لا تمامه اول لقصر او مبتدأ كى قال ف كلف ف قوله تعالى ومن السرى من يقول ف ما ولا يخفى ان يقال بغيره ان المذكور راقن من المتروكة ف تصيغ جمع الكثرة على كثرتها التي يجاوز العشرة قالوا انها بلاغ فربما في التثنية ف وبمن تعييفة بفرية دخولها على الجملة الجمع فلو دخل على مفردة كانت ابتدائية اتصالية شبيهة عليه فو كذا هذا من الناس او بهذا من الانث لا يقال بغيره انه لو لم يات عن التعييفة كان الحكم صحيحا عارض عن التبيح انه لا يصح لان مرتبة اهل الكثرة عنده لا تقول

الانا تقول لانهم لزوم ذلك ولتنسب فلان ان اقل مرتبة الوصفة اذ  
فرق بينه وبين مع الفلز في صورته جانب الفلز ولتنسب فلان اما تقوم كل منهما  
في مقام الآخر فذلك جازا غير بله من وناصته الشيء ما يخص به ولا يوجد في  
غيره فغيره لما تضمنه من غير بله من السبب وانما لم يقل ما يوجد في الشيء  
ولا يوجد في غيره اشارة لان المناكبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه  
فيه ولم يخش من كون التعريف باهم لان القصد اعتبارها عن بعض ما علمها  
وهو الجنس والعرض العام ولكن ان تخصص لفظ ما بالجمع المحول لشبهارة  
المشابه لا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر  
الاطباق الشرعية عليه يؤيده لفظه لذلك ان عد المذكرة رايتها من قبل  
السرية المشروقة وهي ذكر المبتدأ والارادة المشتقة فقول اللهم اى  
اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان  
يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا يتصاف لكسرها ويفرقتها اى اللام  
التعريف اخترا عن المصروف له المبتدأ فكان المصروفها بدل من المصروف  
اول للبعد الخارجي او للزمني والقسم بيان للواقع للبيان لما استعمل اللفظ  
كان شاملا للمصروف فغيره في غير شاملا ايضا لحرف التداء لكن لم  
لم ينعرض له نظيره اختصاصه بالاسم عقل فان القابل للتداء ليس له الحرف  
الاسماء في مثل قوله في جواب تيمري قال من امير اصحاب في محو  
اسمهم شريفة والاختصاص ببعض اللغات ولجو ازان يقول ان  
الجم ليست للتعريف وفي اختصاصه **ف** وفي اختياره اى فظن اختياره لطلب

قوله ما عذر خولها انما قال ذلك لان الخوف ليس من الخواص بل من الصفات مع الخواص هو اللام كما لا يخفى قوله ولا يتصاف لكسرها ويفرقتها اى اللام قوله ولا يتصاف لكسرها ويفرقتها اى اللام قوله ولا يتصاف لكسرها ويفرقتها اى اللام قوله ولا يتصاف لكسرها ويفرقتها اى اللام قوله ولا يتصاف لكسرها ويفرقتها اى اللام

قوله في قوله لا يذير بذا وهو مفعول او مصدر اى رفقاً ولو كان صغيرا قيل قول وغيره صريح اى لم يثبت استعمال مصدر كذا يشبه ان يكون أصلها المصدر للمناكبة بينهما ونزاعها كما قرأها بانها من رويد يذير ف ووزن نوقات واصولها سرية كقوية قال قدس سره الدجاجة تعوف الى بعض قوقات ف قيات ف فغل ونعلة ف فعلة كى اما ما مكث زيدا الى تقدم وعليك زيدا اى التهمة فقامت على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا وبالعلم فليس هو اذ قدم لا تمامه اول لقصر او مبتدأ كى قال ف كلف ف قوله تعالى ومن السرى من يقول ف ما ولا يخفى ان يقال بغيره ان المذكور راقن من المتروكة ف تصيغ جمع الكثرة على كثرتها التي يجاوز العشرة قالوا انها بلاغ فربما في التثنية ف وبمن تعييفة بفرية دخولها على الجملة الجمع فلو دخل على مفردة كانت ابتدائية اتصالية شبيهة عليه فو كذا هذا من الناس او بهذا من الانث لا يقال بغيره انه لو لم يات عن التعييفة كان الحكم صحيحا عارض عن التبيح انه لا يصح لان مرتبة اهل الكثرة عنده لا تقول

المعنى الذي يوجد فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار  
بمنه لانه كل من هذا منطوقه لانه كثيره فان الاسم منطوقه لانه كثيره  
والجزء منطوقه لانه خاصه حروف الجزاء كثيره والتنوين والتخفيف والتخفيف  
والاسماء اليه لانه خاصه كونه مضافا اليه والتعريف والتخفيف والتخفيف  
والاسماء اليه لانه خاصه كونه موصوفا وادخاله في مفعول لا مفعول  
لانه لا يوجد في علم المعاني لا يوجد في غير ما من  
الخواص ومنها قول الجليلي كايها الظاهر الدال على الاضافة اليه  
يكون عطف على الاسم لانه موصوفا بالجزء الموصوفا لانه كان عطف  
على قولهم وقسمه التنوين وانما قدم البرع التنوين مع ان بينه وبين  
الاسم التعريف مما سببه التقابل لانها اذا اجتمعت كانت مع التنوين  
مراعاة في الوجود واما تقدم الاسم عليها فلان المصدر وقعها واما  
مما تقدم الله على ما في قولها فظة وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على  
الخصاص واما تقدم الاسماء اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام تنطوقه  
ضواها كثيرة لان اشرف الجزاء كثيره البرع حروف الجزاء كثيره  
وبقصد الاول حرف الجزاء واما الاضافة الى اسم الذي ليس حرفا كما  
في الاضافة للفظية فلا يفرق اولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا  
والفعل واللفظ يكون كذلك بان يتقيد بيان للمعنى فانه بانها مفعولة  
مع او جزمين احدهما ان يتقيد بنفسه مقابل الاسم هو الذي يتقيد به الاضافة  
المعنوية وذلك التقيد ليس بالفعل لان الحرف لعدم استقلاله

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

بمعنى الوجود فيه وكذلك طويها الاطراف الى ان يحل في علم انما اختار

معناه غير صالح لان بضاف اليه شي وتاثيرها ان يزيد على الاسم بان  
يدخل والفعل **ف** هو المراد به كون الشي مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه  
كما يقيد سباق الكلام عن الفائدة والافعال عن الفائدة وتوجده في  
ان الصفة قد يذكر ويترك الحكم عليه لانه صفة بل نوعه فكانه فان الاسم  
الى نوع الاسم مطلق سندا وفائدة سندا الاله انه اخر من ان يكون يقال  
يقال كون الشي مسندا اليه ان يعرض فيه كما لا يحل له الا خصا صي مسندا اليه  
وهو الشي وان الحكم المعلق بالمضاف قد يعقب قبل الاضافة ثم يعقب الاضافة  
كما يقال علاقة الرجل لجمته ان معناه علاقة الرجل لجمته مضافة اليه  
فان الاضافة لتكيد الحكم فكذا القول به ان معناه من خواص الاسماء  
الى شي وذلك ان اسم **ف** لا ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم  
مفيدا وكان ذلك النظر في خصوص المضاف اليه او بعده الفعل يرجع اليه  
الظهور في المذكور في الطبع او الى اللفظ بعد **ف** لان الفعل يقع ان  
الوجه لا حظت مع الفعل **ف** الا في امره بظاير لا غير كذا في اسم **ف**  
فانه لا حظت له وجه من **ف** اي شي **ف** اي شي فلذا كان صالحا للمقا  
يلين **ف** من التعريف والتخصيص **ف** اي شي **ف** اي شي فلذا كان صالحا للمقا  
الطبيعة فلا يفيد التخصيص وفيه ما من لوازم ان يقول ضرب العلم من يربط  
الطبيعة والشبهة في ان ينده الاضافة للتخصيص **ف** اي شي **ف** اي شي  
من التخصيص جازية الفعل كتحضير بالظرف والمحال ان قلت وناجحة بالخيار  
معناه الصوري المدلول عليه بالفعل مخرجه للزمان الذي هو مدلول

في قوله  
بأن يكون  
الاسم  
المدلول  
عليه  
هو  
المراد  
به  
كون  
الشي  
مسندا  
اليه  
لا  
كون  
الاسم  
مسندا  
اليه

بأن يكون  
الشي  
مسندا  
اليه  
ان  
يعرض  
فيه  
كما  
لا  
يحل  
له  
الا  
خصا  
صي  
مسندا  
اليه

بأن يكون  
الشي  
مسندا  
اليه  
ان  
يعرض  
فيه  
كما  
لا  
يحل  
له  
الا  
خصا  
صي  
مسندا  
اليه

فيل النظر

مدلول عليه بالفعل وايضا لوجه القضا الذي كمررت يزيد فان المدلول  
المدلول اليه ليس اليه المراد به **ف** والتخفيف وذلك بخلاف التوبيخ  
او ما يفهم مفاضة الاليه بدت من ذلك في الخبره واما الوجه في قول عليه  
طرد الالباب **ف** وانما سندا الاضافة يكون شي مضافا الى المضاف **ف** اي شي  
للمضاف والمضاف اليه جوا واما لم يجعله مفاضة كون شي مضافا اليه  
لا ليس على تقدير اليه والعطف على الاسماء بعيد وقول قد كسر فالاضافة  
بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصدرية الدرر عبارة المنفصل بين هذه  
بين الاحتمالين حيث قال الاضافة كذلك يقع من الخواص لم يربطها الى  
الاضافة مطلقا فان السمان الزمان بضاف الى الفعل وانما اراد المضاف  
او الواو الجمع لانما يصح بضاف الى المفعل الفعول تاويل المصدر انتهى ان  
قلت فكيف يقع اضافة الجمع من الاضافة فنال شبهة في ان تجرد بين المد  
المضافين حال مقبلة تارة الى ظرف وتارة الى اخرى فلو يدعي انها يجوز ان  
يصدر مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة لهما  
او يدعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك في مجازية وحمل الجمع على اراد  
شبهها على سبيل البدل بعيد **ف** لان الفعل او الجمل اشارة الى اختلاف القولين  
وذهب المعنى الى الاول كما نقله وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي  
ان الظاهر المضاف اليه لفظان نحو انبتك قدم زيد بجملة الفعلية لا الفعل وحده  
كما ان الالسية في نحو قولك انبتك زيد من الجوارح لا يربط المضاف اليها واما  
من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف للزمان في الجملة **ف** وقد يقال سندا

فان المضاف  
الى  
المضاف  
اليه  
هو  
الشي  
الذي  
هو  
المراد  
به  
كون  
الشي  
مسندا  
اليه  
لا  
كون  
الاسم  
مسندا  
اليه

بأن يكون  
الشي  
مسندا  
اليه  
ان  
يعرض  
فيه  
كما  
لا  
يحل  
له  
الا  
خصا  
صي  
مسندا  
اليه

بأن يكون  
الشي  
مسندا  
اليه  
ان  
يعرض  
فيه  
كما  
لا  
يحل  
له  
الا  
خصا  
صي  
مسندا  
اليه

يتأويل المصدر ينبغي ان يكون بعد القول مضيا لتلجج القديس من  
 اختصاصه من الخبر فان الخبر لازم لاضافة اليه واختصاصه بالمراد من  
 اختصاصه المندوم وتلجج القول المضى بما سياتي المضاف اليه كل اسم  
 ولان معنى الفعل كما ذكرناه باق عن الاضافة اليه كما ياتي عن السناد  
 اليه قال الشيخ الرضي قيل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف  
 مع خلو الفعل من التعريف نحو بكت يوم قدم زيد الفار والبار واما انما ظن  
 في هذا المثال محي مثل في كل اسم **يوم** وهو معروف من الاعراب بحرف الظار  
 ظهره وازالة الف و هو محل اظهار المعاني واذا زلت الالف  
 او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب بحرفا فيمنه لان القياس مع  
 بكره كذا في الاضمار وفيه لوجاز اخذ من قوله بجاز ان يكون اسم  
 مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره **يوم** ويمنه من البناء المقصود فيه  
 القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صيغة في غالبية لا تغير البناء فالمراد  
 الفاء القبر المصحح لدخول الفاء الموضوع للتعريف على المفردون ذكر ذلك  
 المفرد ذكره **يوم** الذي هو من الاسم يعني ان الهم الداخلة في هذا **يوم** هو  
 الفاعل وهو لا يشارة لا الفاعل الذي هو الاسم المعزوم وذلك لانه في الهم  
 وافضل **يوم** اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف بحرف  
 مطرد ولانه يصدق على معنى الاصل انه مركب من الالف لان الالف  
 ولا يشبه ولا يناسب كبايندفع به ذلك النقص في قوله تركيبا بحقق  
 العامل بمعنى الاصل فذكر الاسم صيد للتحقق وقيل في دفعه ان لازم لزوم ثبوت

وهو اسم نوحى  
 في الكلام  
 وهو اسم  
 المعرب  
 للمضارع

من برهته الشئ بنفسه لان المماثلة تشبه بعضها ببعض بعضها وفيه بحث  
 لجاز ان يقال ان المش برهته النفي عنه واللازم الدور والزم ان يكون بنا  
 بناءه لعارض المش برهته لا بنفسه الذي ركبته غيره المركب بطلق على  
 معنيين المظوم الشئ ويستعمل مع وعلى جموع المظومين ويستعمل عن فاعل  
 بالمعنى الاول يدر في قام وبالمعنى الثاني مجموع فام زيد كما يقال للصدر الخفيين  
 زوجه ولجوعها واعترض عليه ان المتبادر من المركب المعنى الثاني والفاظ  
 في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل عليك  
 تركيبا بحقق معه عال لم يقبل تركيبا مع عال الشئ معنوي ويجوز ان يرد تركيبا  
 مع العال نظرا مع بحقق العال مع الذي لم يشبهه اي لم يباله  
 الاشياء الذي هو المشرك في الكيفية بالمسايسة التي اتممتها لا في طهر طهر  
 بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو التماثل لا خصوصية الاول لذلك قال  
 المنه مانا. مسايسة مؤثرة في منع الاعراب بسببه في بحث المنه فلا يلزم في التعريف  
 جوهالة كما يلزم في افراسه بالمسايسة التي لها قوة ولم يبين فان النقص  
 عارضا واسما ليس بمؤمرا اى المنه الذي هو ال اصل في البناء فاقابا  
 بفسر اصل البناء لانه بهذا المعنى لا يخصص في التثنية لان اصل جمع لا فعال  
 البناء وانما ال اصل بعرض من مشبهته بالاسم ولان فيه حرف العبارت  
 عن الظ لان المتبادر من ال اصل ال معنى ذلك حسب دون العروض المتبادر الاصل  
 من عاصلة **يوم** اي ال اصل له ووضو ال ال ال وهو الماضى  
 او كزعم الصرح زاد جمعهم للمل من حيث يخال فاعبر العلامه آية

البناء  
 من

ان العلة الكافية في تحقق المعرف يكون قابلا لوجود السبب الاعرابي فيه سواء  
وجدت كزيد في قام زيدا ولم يوجد كزيد والمعلم يكتف بـ ذ ا ومع الغايلية  
وجود السبب التي بها يستحق الاسم لان بعطلة الاعراب هي الترتيب  
وتحقق العلة مع عدم المشابهة بين الاصل وعند الجمهور كانهم وقعوا في  
في ذلك من لفظ المعرف ووجود الاعراب في افرادة فهو هو ان تحقق العرفية ذلك  
ولم يعرفوا انه من عوارض المفارقة فان الفارق باحكامها كذلك اي  
كعرفه حصلت بالنتج والسما منهم تنوع عن نعم فاجم المردون و  
ورتبة بجزء من لم يتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فان محابو الاعراب  
تعم المدون ولذلك التعم ان كان مع دليل فذلك التعم علم الحو اتفاقا  
دون لم يكن موثوقا علم النحو او حكاية عن علي اخذ في **ق** فالقصد من  
معرفة المعرف انه ان يربط الى ان يفسر في تعريفه بل اللفظ في المقصود  
من التعريف كعرب وبيان ان المقصود من تعريف التعر ان يعلم العرب بوجه  
صالح لان يكون وسط الحكم بان يرد ذلك عما كانا يختلف اخره بغير  
العوامل بان يقال هذا مع وكل معرب مما يختلف العوامل في هذا مما يختلف اخره  
باختلاف العوامل والاشارة في حصول الوجود الصالح من تعريف المصطلح ان  
يقول زيد في مقام زيد معرب اي مركب لم يشبه بين الاصل وكان معر مما يختلف اخره  
باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل كلف تعريف الجمهور  
فان الوجود الخاص فيه غير صالح لان يكون وسط للزوم تقدير الشيء على غيره  
ظن الدور اول في نظره وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور جري ما اختلف

ما اختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة وهي ما اختلف  
اخره والصغرى مقدمه النتيجة متاخرة عنها ابتداء او بدالطة الدليل في غير مقدم الشيء  
على نحو وقد اشارنا الصغرى بقول من موثقة البعوى من مؤخر ان يرد او دا  
ذاك معرب ولا النتيجة بقول ان يعرفه معرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل  
والا الوسط بقوله حاصلة بحرفه هذا الاختلاف وتوقيفه اي سبب مفهوم  
الاختلاف وتوقيفه مفهوم به فان التصديق بان يرد معرب متوقف على تصدق  
المعرب لما حصل بسبب تعريفه باختلاف الايقال الصغرى كجند والنتيجة  
مفضلة فلا يرد مقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتوقف فان  
الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على صورة وهي واحدة في صورتي الاحكام  
والنقص وبهذا ظاهر لاسرة عليه **ق** حقيقة او حكما المراد بالبدل الحقيقي بديل  
ذ الدليل وبالتدريج لا يتم المقصود مع بقائه الذي ان هذا البديل حكم بديل نحو جاتي ابوه  
الذي **ق** او حقا اي حال شبهته بالصفة لاصفة حقيقة لان الحركة لانه مرة مسلمين ومسلمين  
يقوم باللفظ يقوم به اللفظ لانهما يتبع **ق** باختلاف العوامل ان قيل  
ان فاعل اذا كان صفة لا يجمع على فاعول على كلف جاتي جمع عامل على عوامل  
اجيب بان صدار اسمها الداخل عليه بغيره عن حكم المعرب اختلا قامو ومن  
ويصح باختلاف العوامل الداخل على المستفهم عنه كجا زيد ورات عوا واورت  
بكره وانما خصصنا اختلا فيما يكون في العجل كما بينت في الفصول **ق** اي كلف  
لفظا فقه سواها كان بحسب التقدير في اللفظ فقط **ق** علمي فان اخرها  
لا يمنع عن قبول الاعراب بحسب الفرض الحكم وان كان ممن يقول بحسب الفرض  
بمنع

هذا هو محال الاعراب  
هذا هو محال الاعراب  
هذا هو محال الاعراب

كما في مسلمي وتقديره والتقدير صفة كما اتخذوا وقاصده  
او بحسب تقديره بصفة فقط كما في جلاله

فان هذه هي  
التي هي  
فقط كما في  
والتي هي  
فقط كما في



عامله ليس مؤثرة بالحققة لان التأثير للكم وهو علامة ان تميزه بالعلم  
التأثيره اما في قول المقطع فانك ان كنت سبب في سببه المقطع ان ذلك  
ولا يخفى ان قول ليدل ان قول من تمام لم يجرى على ان يكون له كسره  
من تمام في جابا بسببه الفروجه من قوله ان ليس ينقص التعريفية بالعلم  
التة لا تخفى فانها قريب له فلما بسبب التة الاسمي بسببها  
والا انها مركبة من قريب بعد ثم ثبت بسبب فرب سوى الاعراب في القصة  
به لا يقال لو كان المراد السبب القريب ثم ان لا تحقق للاسم الذي  
لهذا لان قول السبب القريب ليشي بالحققة علاقة العينية وبين ذلك  
لا يسه و بين كسره لان لا يقضى كسره المستعمل في العبارة الصغرى ان يكون  
ما يختص به بدل ما يتخلفا لقول لم يرد بعضه الفروع التعريفات الزمان  
فلا فرق بين الصغرى ان ليس يمكن ان يجاء ايضا بان التحول عبارة عن التحول  
عن الحركة او الفروع بخصوصه بل اعلم من التحول من السكن الى الحركة من التحول  
من علم الدلالة كعلم الاسماء الستة ومن كون علم الامر لا يكون علم الامر من  
بن كالف التنية والجمع فانها قبل التركيب علم التنية والجمع بعد التركيب علمها  
لها علمه من علم الى علم كسرى التنية والجمع فلما هذا باب غير مضمي عندنا  
في غير ظاهر من العبارة فان التبادر من وجه الظرف هو اخوه الى العرب بان التحول  
قوله بظرفه بعد كونه مؤثرا في حركة علمي وانما تحول آفة من الاعراب الكسرة  
وكذا في جابا كقولنا كسره اسميه برؤسكم ورجلكم بكسر اللام واما وكات  
فيس منه الادوات من التائيد و با النسبة وعلا من التنية والجمع في جابا برؤسكم

قوله ليدل ان قول من تمام لم يجرى على ان يكون له كسره  
من تمام في جابا بسببه الفروجه من قوله ان ليس ينقص التعريفية بالعلم  
التة لا تخفى فانها قريب له فلما بسبب التة الاسمي بسببها  
والا انها مركبة من قريب بعد ثم ثبت بسبب فرب سوى الاعراب في القصة  
به لا يقال لو كان المراد السبب القريب ثم ان لا تحقق للاسم الذي  
لهذا لان قول السبب القريب ليشي بالحققة علاقة العينية وبين ذلك  
لا يسه و بين كسره لان لا يقضى كسره المستعمل في العبارة الصغرى ان يكون  
ما يختص به بدل ما يتخلفا لقول لم يرد بعضه الفروع التعريفات الزمان  
فلا فرق بين الصغرى ان ليس يمكن ان يجاء ايضا بان التحول عبارة عن التحول  
عن الحركة او الفروع بخصوصه بل اعلم من التحول من السكن الى الحركة من التحول  
من علم الدلالة كعلم الاسماء الستة ومن كون علم الامر لا يكون علم الامر من  
بن كالف التنية والجمع فانها قبل التركيب علم التنية والجمع بعد التركيب علمها  
لها علمه من علم الى علم كسرى التنية والجمع فلما هذا باب غير مضمي عندنا  
في غير ظاهر من العبارة فان التبادر من وجه الظرف هو اخوه الى العرب بان التحول  
قوله بظرفه بعد كونه مؤثرا في حركة علمي وانما تحول آفة من الاعراب الكسرة  
وكذا في جابا كقولنا كسره اسميه برؤسكم ورجلكم بكسر اللام واما وكات  
فيس منه الادوات من التائيد و با النسبة وعلا من التنية والجمع في جابا برؤسكم

فان من شئت فقل العلم لا ينطق الا بالكسرة فالكسرة الهجاء  
يشي لان لا يكون اعرابه ليس المراد السبب القريب  
العلم التام الى مال نوعا ما في السبب  
لان التائيد ان لم ينسد الى الدلالة هو  
علم التنية كسره

في ارجحة برجم الفير المبوب لان ما حقه تلك الادوات ليست موبه وان  
من ذلك فخرجت بقية الجبهة **قوله** ليس من حيث انه موب لوجوده فيل حال  
بل قبل مطلق العامل وكر الخال في الصورة المذكورة **قوله** ليدل على المعاني جمع  
منه بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابل العين **قوله** واللام في ليدل على معطوف على  
الجمان وجرها **قوله** بمعنى وضع الاعراب في وضع الاعراب في الاسماء ليدل  
على المعاني ويتفرع المعاني في انتمى الاسماء من غير استعانة الى العامل والقو  
ينه وذلك للاعتناء بها **قوله** فان بعد اذ لا نظر الى وضو لافه  
ولا يتبع **قوله** ليدل للاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان في الاعراب هذه المعاني  
لكان الاعراب هو الاختلاف وكما ذهب اليه بعض المتأخرين لاما بالاختلاف  
كما طرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللام الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى  
الاختلاف بفرب من المساحة ووجه ذلك اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله  
المعتوة عليه لما كان منه الاعراب من حيث اختلاف نسبت الدلالة اليه  
قال المعنى فما اشرت هذا التويف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف  
ليس موجودا في الظاهر ومابه الاختلاف موجود في الوجود وفي الظاهر اولى  
بان يجعل علامة لان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الاخره فان يزل  
ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ولا وكن ان يقال ايضا ان الاعراب  
ما يوضع المعاني ويزيل فساد الالتباس والتحريف ويزيل الغموض بالزات هو



لغات ولروف قال الشيخ الرضي الفخرية اصطلاحاً ان الاعراب هو الاختلاف  
الاربي ان البناء هو منه وهو علم الاختلاف اتفاقاً ولا يطلق البناء على الحركات  
وفيه نظر لان في المعربين اختلافاً واسعاً قد بين ان الاختلاف لا يتناسب  
بل لا يوجب ان يجعل اعراباً معيناً ان يكون سبباً له او اما البناء فليس في الاعم  
الاختلاف اي السماع حالة واحدة اذ لا حاد في الارب سبباً يقتضيه بل يفتيه  
عدم سبب الاختلاف فمعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون في  
سبب عدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والمتقابل بين عدم الاختلاف  
وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كافي في جعلها  
متقابلين **قول** يعنى الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المتوفرة هي كون ال  
اسم مفعولاً وفضله بلا واسطة حرفاً او بواسطة **قول** المتوفرة على صيغة  
اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الارب  
بما هو على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الى  
لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب والوصف الذي لا يقتضي  
الاعراب هو كون احد هما طارياً ابداً لا يكون احداهما مطروفاً عليه فاذا نعتين  
الكره ووافقا في الرواية ويرشدك الاما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو  
ان المعاني في الكلمة وقد يطرد بعضها على بعض ولا بد للطارى من علام  
يتميزه من المطروفاً عليه ومن ثم احتياج المجاز الاقربية والطارى الغير اللازم

لا يلزم

لا يلزم ان يطلب اخذ العاقبة بل قد يمتثل به في الكمال كذا في النسخة والكثير  
وقد يجب له حرف في المشي وقد يكون كلمة مستقلة كالمضارع الذي لا يفتي  
في المضارع وان كان ظرفاً للمعنى لا مال كالمعنى فان كان الطارى واحداً  
لكون الفعل مفعولاً فيما ذكر من غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب بها  
للمتنسب بغيره وان كان الطارى اللازم احد الشئين او الاشياء فاللا  
يقى بالكل ان يطلب له اخذ علامة ممكنة لازمة ومثل هذا المعنى انما يكون في  
الاسم فجعلت علامة ابعاض حروف المد التي هي اخذ لظروف وجعلت في  
بعض الاسماء حروف المد التي لم يمتثل من هذا التقدير يظهر وجه ما يقال  
ان الاصل في الاسماء الاعراب و في الافعال والظروف البناء **قول** على  
تضمن مثل معنى الورد او الاستيلاء فان اخذ الشيء مستولاً ومستعمل  
عليه ومثله الطربان **قول** يقال اعتور والشيء الاعتوار دست بدست كمر  
ون جزى واد التعاور والتعور مثله وقد جعل هنا استفار التعلق المعاني  
بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازاً من سلا عن التناوب **قول** وانما جعل الارب  
في اخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالاً في الاخر او جعل مطلق الارب  
عرب في الاخر حتى يقال في المحل كذا الاعراب بالحركة او حتى الكلي في ضمن  
جزئية كذا الاعراب باطراف او جعل في جانب الاخر لا يقال على التقدير الاول  
لم يعلم موضع الاعراب باطراف لاننا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع

قوله ويراجع أسفل بقدر الامكان والارزاق تقديم النوح وتأخر الابل  
**قوله** والاعراب على صفة اي صفة المسح المدلول وذلك بناء على ان القافية  
ومقابلها صفات المدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفة للدال وهي كونه  
معدية او ففله فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد المو  
صوف **قوله** فالانسان يكون علمها ايم متاخر عن الدال عليه ان قيل  
ان لطرات الاعرابية مع الاواخر والظروف الاعرابية نفس الاواخر فلم  
يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالمر  
كة التي هو الامل والراد بالتأخر التأخر الزمان ولا شبهة في تاء  
خر في الزمان لانها تابعة للرف لاننا نقول تأخر في الزمان لانها تابعة  
ضعت بل يجاب بان المقم بيان الاعراب باطر كذا ذكره في متاخره بحسب  
الزمان عن الظروف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان لطرات ابعاض حروف  
العلة ففي الظروف في الحقيقة اتيان بعده بلا فقل ببعض الواو وقس  
عليه اخويه فاطر كذا اذن بعد الظروف كذا من فطرتا هما بفتح الهمزة  
بعده واذا اشبهت ما صارت حروفه ويمكن ان يجاب ايم بان المراد التاء  
خر عن الدال بقدر الامكان او التاء خر عما عدل والآخر فان التاء خر  
التاء خر عن الاكثر في حكم التاء خر عن الكل **قوله** ثلثة اشارة الى ان مجموع  
قوله رفع ونصب جرح واحد ليس لعل على قوله وانواعه فيكون العطف مقبلا

على الكل

على الكل كما قول البيت سقف وجدان **قوله** هذا الاسم المطلق له اعلم ان لطرات  
الثلثة نسبية وفتح وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت  
او غير اعرابية كقوله فقل لكذا اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها غير الاعرابية  
وتسمى ايم ايمسليد رفعا نصبا وجر اذا كانت اعرابية ولا يختص برها بل معنا  
يا شامل للرف والاعرابية ايم والنسبة بين الفتح والرفع عموم من وجه وكذا  
بين الفتح والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت لطرات بتلك الاسماء  
حصول الاول بفهم التثنية وتبعه رفعها من مكانها وحصول الثانية  
بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم حاصلا فكان الفم كان ساقطا فنصب  
اذا قلت بفتحها اياه وحصول الثالثة بفتح الفم الاسفل وحفظه هو  
كسر الشين **قوله** يسقط ويروي الاسفل ثم يلزم بمعنى القطع وفي  
الجزم قطع الحركة وكذا اسمي للجزم جازما والوقف والكون بمعنى واحد  
والاول مختص بالاعرابي والآخر بالبنائي **قوله** ولا تطلق على لطرات  
البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل **قوله** فانها مستقلة  
في لطرات البنائية بل في لطرات غير الاعرابية **قوله** على قلة بالقرينة كقوله  
بالفتح رفعا **قوله** حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم معدية وهذا الوصف  
يستند على الرفع لكن قد يختلف عنه بعبارة الشارحة بالغفلة ولا يخفى ان هذا  
التعميم هو المطلق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية وهو المفعول ويكونان

في بابها بطريق الاستحارة بعيد لا دليل عليه في الرفع والنسب  
عل والمفعول الحق ومن جعل الياء فيهما النسبة واداء لفظ النسبة الى الفاعل  
والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من  
توجيهه الى الفهم **قول** حقيقة او حكما وذكر فيما اذا كان الاسم فضلا **قول** الى  
كون الشيء مضافا اليه بقية المتقابل للفاعلية والمفعولية فانه متقابل لهما  
لاكون الشيء مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان اللفظ لا يوجد في غير المضاف  
اليه واما نحو حبسك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد به وكان لفظ زائدا  
كالجار فكانه ليس علامة **قول** لان الرفع ثقيل والفاعل قليل واحد مني على  
اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل و  
الفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن بينهما عليهما وكذا الكلام في  
قوله والنسب خفيف الخ وذكر ان تقول لان الرفع اقوى لركات فيناسب  
العمدة **قول** فاعطى الثقيل للقليل اي مجموعا للقليل للتعادل ولذا جعل الخفيف  
للثقل **قول** والنسب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فعمل الضعيف  
للضعيف **قول** ولما لم يبق الا انما اجتمع للاضافة للعلامة لان المضاف اليه  
فضله بواسطة لفظ فابعد غير انما هو فضلا بواسطة لفظ اما كونه فضلا  
فلانه اقضى العمدة التي هي الفعل وليس عمدة واما ان بواسطة فلان  
اتصال معنى العمدة اليه بواسطة لفظ ولما كانت العمدة اقضى واللفظ

مرطل

مرطل ذلك اعتبر لفظها اما على الطرف ففي ظاهرها واما على العقل في محل  
ولذا جعلنا العطف بالنسب على محله ويظهر من نسبة اذا حذف الطرف ثم خرج الج  
في موضعين عن كونه على الفضلة ويتبع على الاضمار اليه فقط احد هما فيما  
الضعيف اليه الاسم بتقدير الطرف كقوله زيد فان الفعل محذوف في نسبة منسيا  
والثانية في المورد المسند اليه كقوله زيد وكان قياس المستغنى بالاذ كان غير مؤ  
في والمفعول هو ايضا لانه فضلا بواسطة الواو والالف لكان الواو  
في الاصل للعطف وغير مختص باحد القسامين بمعنى الاسم والفعل وكان الا  
يدخل في غير الفضلة كما مستغنى المفعول لم يرد انما في ما بعدهما منصوبا  
لذلك مما استفدت من كلام الشيخ الرضي **قول** العامل اجتمع اليمين اما للاختصاص  
بيان حكم المبوب بل يتوفاهم اليه لان العامل المذكور في حكمه مراد في تعريفه وانما  
اخره عن الاغراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما  
لاستيفان ذكر العمل الاربع التي هي متعاضدة بمعنى كما قالوه فان المق  
فاهة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل وتأثيره  
عن المادة والصوره فاهة واما تأثيره عن الغاية فلانها مذكورة بتعاليقها  
في بيان الصورة اليها ولانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم  
اذا كان المعاني المقصودة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصريه وينبغي ان  
يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون افر الكلام فعلا او كمالا ووجهه

عما اقتضاها المتعقبة او الشبه التام بالآدم وايضا المراد بعامل الآدمي العامل الذي  
تأثيره في المعنى حتى لا يرد التعقيد بالبناء في جيبك زيد **قال** ما به يتقوم  
تقديم الجار والمجرور للاهتمام بالا لا في الامر بل في التعريف ان قلت التعريف  
في ما به يعرف على كل من الاسناد وما قام به المعنى المتعقبة والركب منها وما  
الركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا البناء الالهي ما عده الله  
لتاء تشر المثلث واعتقدوا ان الآدمي وان لم يسموه الله بل يسمونه مؤثر الاتقان  
فيتوقف اثبات التعريف على التبع ليعلم ما بعد وانه في فوت الفرض  
من تدوير اللفظ وتبطل ما قيل في عدول المعنى عن تعريف الجار والمجرور لان  
العامل ما هو في تعريفه لا انقول قد يكفي ضبط المدون وحده العوول  
مؤثر التبع ولا يخفى ان لو قال العامل ما يقوم المعنى المتعقبة لا او كان  
سما على الاعتراض الاول لانه في الآدمي ان العامل قد يقال انه  
وقد يقال ان علامة ما يجره التكلم في اللفظ ويتوغل عليه ما كونه من ان  
ربته العامل التقديم اعلى الاول فلان الآدمي تقدم بالذات على ما هو الاله  
ومن حق التقديم بالذات ان يقدم تلفظا لوافق الوضع السطح واما على التام  
فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة لتوفا ولا  
ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ان ما يقال من ان حق العامل  
ان يكون لفظيا لا يقال هو الاله او علامة للغير للاعراب فحق التقديم عليه الاعلى

المعرب

المعرب لا نقول تقدم عليه لا يتصور بدون تقدم على المعرب وما ثبت ذلك  
لزم ان يمنع العقاب وعلامة العاطية والمعولية بين شيئين بمعنى ان كلا  
منهما عامل في الاخر والالزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الاخر الا  
مختلفين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الاخر فقولنا  
ايامه عواظ الامم طس فان ايا من حيث تضمنه معنى ان واقادة معنى  
التعليق في الفعل صاهر عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معولا  
فقد تقدم وتاء خرجت من مختلفين **قول** اي يحصل فسر التقوم بالخصوص لا بال  
القيام بالغير كما يقتضيه اصل اللفظ لا اشتقاقه من القيام الذي هو قيام  
من مجله وذلك لان المعنى المتعقبة ليس لها بالعامل **قول** اي معنى من المعاني  
المعتورة اغايب المعنى به لان اقتضاها الاعراب ليس بحسب ذواته بل باعتبار  
كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه **قول** اذ به حصل معنى الفاعلية لان له  
استدعاء الاسناد اليه **قول** اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في  
رأيت لان الاستدعاء التعلق قال الكوفي مجيء الفعل والفاعل عامل في  
المفعول لان صاهر ففعله بمجردهما **قول** وفي مرتب بزيد الباعل اي في لفظ  
وانما في محل فاعل هو الفعل وحده النسب هذا اذا كان هو في لفظ مذكورا  
وانما اذا لم يكن مذكورا كالفلام زيد فمزم من قال ان المقدر عامل وجازي  
لظهور مقدر الوقوع المضاد وموقوف من مزم من قال ان المضاد عامل لان

لأنه صار شيا من شيا والواحد المضاف والتعريف والتحقيق من المضاف  
إليه واليه على ما قال الشيخ الرضي **قول** فالمنفرد لما ذكر الأعراب والتوابع وكان لكل  
من التوابع اقمام وتلك الاقمام محال اذ ان يذكر عقبة تلك الاقمام وحالها  
فإنه بالغا لبيانها **قول** الذي لم يكن مشغولا بالجو على المنفرد في المشهور يطلق  
على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجمله وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل  
المنشئ والمجموع والمراد منها الاخر بترتبة المقابلة ان قيل لابد من تقييده  
في الاسماء الستة وما لحق بالمشغول لا زهاء اخلا في المنفرد خارجة عن الحكم  
فلا يجاب بانها غير اخلا في حكم عليه بناء على ان القضية الكلية او بان الاما  
الستة وبعض ما لحق بالمشغول غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شمول جميع  
الافراد في جميع الاحوال لان مقام الفسطة ياباه مع ان ذكر المنفرد في الافراج  
غير المنفرد الذي لم ينفرد ولم يعرف بالام اصلا الا الافراج غير المنفرد  
مطلقا كما هو الظاهر يجب على ما بانها غير اخلا بواسطة ذكرها فيما يعود  
بيان اعرابها ان قيل قد بين فيما يعود اعراب غير المنفرد فكان ينبغي ايضا  
ان يستغنى بذلك ولا يبرح بقيد المنفرد منها احتراز عن اجاب بان تلك الاسماء  
محمورة وغير المنفرد لا يكاد ينحرف فاحتبظت الاحتراز عن التلايق غلظ  
في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحمورة بانه في مشغول اذ ليس الاعتناء  
بحالها كالاعتناء بما لا ينحرف مع ان الاختصار في العبارة مطلوب جدا **قول**

لا شمول لجميع الافراد

وللمع

وللمع المنفرد فالمنفرد والمع المنفرد فان لا تفيد نونا لتعريف ولا  
يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة هو المنفرد والتمويه التعليل كما قيل  
هو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنفرد وغير المنفرد يابوي عن ذلك ولو لم يابوت  
عن تمويه التعليل لم ياب عن تمويه المشاكلة في المذكور ويكون من قبيل قول توك  
وتدفعنا في مقابلة قولك وحسنت وتدفعنا **قول** الذي لم يكن له الواجب في الما  
الاظهار ان يقال الذي لم يكن ملحقا بواحدة واو ونون وظلالا ونونا ليعتبر  
خروج مثل سنون وضربات عنده ويظهر دخول فلكا جمعا لفلان في **قول** ان  
الاصل في الاعراب ان يكون باطرحة حقيقة ولانها ابعاض الحروف وفيها ليست  
ابعاض لها الاتوابع ولو سلم ذلك يقتضي الاصالة بحسب الزيات لا يكونها على **قول**  
والفتحة نصبا قال قوس سره في الحاشية بهذا التركيب من قبيل العطف على نحو  
لي عاطفيين مختلفين لكن المحول المقدم مجرد اجازة المعنى انتهى وذلك لان الفتحة  
عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعها والعامل فيها الراء  
المقدرة والتورية عليه المقام لانه يصدر ببيان اقسام الاعراب ومحالها ولك  
ان لا تتغير الاعراب في نفس الكلام فان ملاحظة كافية في كونه عامل ولا ايف  
ان تجعل عاملة ما هو عامل في النظر المستور **قول** ويحمل النسب على الطالبة والمهتمة  
قال قوس سره في الحاشية على معنى انه اعراب هذا ان التسمية بالفتحة حال كونها  
مرفوعة او اعرابا بالفتحة اعراب رافع وعلى هذا القيل نصبا وجره انتهى **قول**

بقوله على معنى الملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء  
 قدر في نغم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا تقيد كون  
 الاكثار التثنية مفعولا ونصبها وجرا على تقدير الظرفية والحالية للمصدرية فان  
 الاعراب الذي هو الرفع والنصب اجزا اذا كان طلبا بالظرفية والفعلية و  
 الكسرة وكانت تلك الملازمة من قبيل ملازمة العام للخاص افادت ذلك  
**قول** جمع المؤنث السالم قدم على غير المنصرف لا مخطاطه عن اقام الاسم  
 للمعرب تشبها بالفعل وهو بصيغة بيان اقام المعرب للمعربا ولا ان اكثر  
 خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث تركب في احد الحركات مع التنوين بخلاف جمع  
 المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقبولين الاولين لانه  
 مقابل للاول مناسب للثاني باعتبار الجزاء الاول مقابل للثاني باعتبار الجزاء الثاني  
 ويكون جبره للثاني ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قد سره في الحاشية  
 قوله السالم مرفوعا على ان صفة لا انتهى الى مجرد وعلا ان صفة للمؤنث حتى يكون  
 المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير اذ جمع وجاز توصيفا للمضاف الذي لا يغير  
 للجمهور لانها في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتوصيفا للمضاف فكليهما  
 من المضاف اليه انقصي وتشد بدل عنه **قول** وهو ما يكون بالرفع والتأنيدي  
 واحده مذكر او مؤنثا كجمل جمع سبل ومرفوعا بجمع مرفوع وسواء كان  
 جمعا كالحال وبجاء الاصل ففضل عرفات فيه ولا يخفى ان تفسيره بما ذكره سواء كان

بحث في جمع المؤنث السالم

حسب العرف

حسب العرف او بجمع الجواز كما يدخل مثل سجلا يخرج مثل شين في كل الاحاطة في ادخا  
 لا الاول التي تقدر مضاف وهو مضاف او مضاف وهو ما كان على صيغة المخرج في  
 اخراج الثاني التي تقدر المضاف **قول** غير المنصرف بالظرفية والفتحة اي اذا خلى ولجوه  
 كان كذلك **قول** فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا يجهل صحتها بل يجوزها  
 اذ كثيرا ما يجري حكم على شئ ويراد به حكم على نوعه فما حصل ان الاسماء الستة حكمها  
 كما قيل في توضيح تلك الارادة ان اللفظ اذا ردد مجرد اللفظ يكون على العلم  
 يطرح تاء ويزيل بالصفة المشهورة مسما بها فيخرج ما ان يقول ابو بكر آه بالصفة  
 التي اشهرت بها وهي كوزها اسماءه وفيها من تزييف كون اللفظ موصوفا  
 عالنف **قول** بالواو او فعلا لا بالواو كالتقديرية او اللفظية وهي حركة ما  
 قبل حروف المد كما قيل للاعراب في الوسط والعودل الا خلافا للاصل هو  
 التقديرية مع الغنى عنه **قول** اذ مضمونها اي ما يصفونها وانما قلنا ذلك لان  
 ذوالا يصفون **قول** موبه بالهركات لان يترك عينه واللام وجوبا لئلا يترنن فاعل وحرف  
 العلة المجموع اهما لا يجب كونهما بالهركات **قول** مضافه فيه تغيير لفظ المعنى حيث  
 اخر قوله مضافه على قوله بالواو اه وذلك اما لان جعل قوله مضافه خال من  
 الستة في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على التغيير  
 والتاخير والافعال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما افره اولان  
 للشارح تغيير لفظ الستة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق

بحث في المنصرف

بحث في المنصرف

ان في ذلك ولا يخفى ان قول مضافه يجوز ان يكون حالاً مع محمول الاعراب  
 المعلوم من المقام او المقدر في نظم الكلام **قول** ولم يكتف في هذا الشرط بالمتأثر  
 للابواب تفصيلاً ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والعقد في  
 نقل ال... مضافة اليا المتكلم فقط في غاية الخفا فاجتهد في التفرقة  
 برولي الاخر ان على المصنف بصيغة المكبر والاعلى المشق والجمع بصيغة الوا  
 كذلك **قول** لئلا يكون بينهما وبين الاحاد ولان الظروف ان كانت في وعالم  
 كانت في باب الاعراب لتقليل حدة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من  
 تلك الظروف ككنتين او اكثر فكل هو ان يستند المنع والجمع مع كونها في  
 عين المنع وبالاعراب الاقوى **قول** لما برتها المنع في كون معانيها متحدة  
 عن تعدد كالاتي لا في دون عدد ويظهر ذلك التعدد خصوصاً في حاله الا  
 مضافة **قول** ولو جرد حرف وصاحبه فاستحوذوا من كل لغة اجزاء حروف  
 اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانت محتملة للاعراب فقط كونها  
 محذوفة قبل نسيان نسبتها في ان الحركات المحتملة للاعراب كذا الواو  
 وفي فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الاصلها الا  
 قال الشيخ الرضي الاقرب عندى ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباء  
 فيين في حالة الرفع علم العدة والالف والياء في النصب والجر علم العطف  
 والمضاد اليه كونها بدلا من اللام كلية وعينها وجعل ما قبلها من الحركات

من بشرها

من بشرها للتحقيق وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة عن لام الكلمة في  
 اربعة ومن غيرهما في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من نسيان الكلمة فمرد  
 يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتقاء في بنت تقيت التاء ينف ولا  
 بقي ذو وفوك على ذلك لتقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا يكتف  
 ور في جعل الاعراب من نسيان الكلمة لوض التحفيف ككلمة المنع والجمع وان يقول  
 ان علامتي التثنية مولى يستام حروف المباني بل من حروف المعاني **قول**  
 وهو كواو وايشع لان لم يثبت كل في المنع وكما في جمع ضمير الواو الواحد اليه  
 كقول كلا الرجلين جاء قال له توكلا الختيم اتت كل في لزوم الالف في الا  
 حوال الثلث حالاً مضافة الى المظهر وجزا امالته فان المنع لا يعالج والنوبل  
 من الواو لا يبرال التامرنا في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتي عشرة فان  
 اصل اثنتي عشرة وقال الشيخ ابدال من الياء السبع الامالة لا يعلون كما تلتها  
 على غير الشذوذ الاماكان من ذوات الياء **قول** وكذا الكلتا على وزن فعلى والآ  
 لف للتأنيث جعل اعراب اللام في كلا وانما جئ بالف التاء يث بعد التاء  
 لان التأنيث لم يخفى للتاء يث فجاز توسيطها بل فيها راحة من كونها  
 بدلا من اللام ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب كتاء اخذ ونبت ياء في الو  
 فذ ولازها يست بمحض التأنيث وكذا الالف لازها يتغير الاعراب جاز يلج  
 بينهما والفاء التاء بكل مضافا الى مؤنث افع من يجر به وفي قول فلما جاز

الكلها بيان

بموسيطارده المعنى حيث قال انما ليست للتاويث لان ما التاويث لا يكون  
سطاويجيا ان يكون ما اضيف اليه كلاً وكلاً متع اما لفظا ومعنى فقط كقولك  
انما ولا يجوز تزويق المشع الا في الشوكي كقولك لا زبد وعز و **قول** فاذا اضيف الى  
المظهر يجب ان يكون معرفة **قول** واذا اضيف الى المفعول المفعول به هو التوهم قيل ان  
اذا كان مضافا الى المفعول فالاعراب كونه جاريا على المشع وهو موافق له ومعنى  
لفظا واصل المشع ان يكون موافقا لاولى جعله موافقا لمبتدئ في الاعراب  
ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المشع للمعرب نحو جينا كلانا واما اذا اضيف الى  
المظهر فاذا لا يجرى على المشع اصلا **قول** واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان  
يذكر مؤنر وان اذ لم يستعمل مؤنر فان ذم ان ثابت في التقدير اذا كانت  
كان مؤنر في ثم يشي لم يمكن مثل ذلك في ثنابان وذلك ان معنى ثنابان  
في طرفي ليل وليس في الطرف الواحد معنى الشئ كما يمكن ان يقال لمؤنر اثنان  
اشي اذ ليس المؤنر مع الشئ فالثنابان طرفا ليل المشع فالشئ في مجموع  
ليل لا في كل واحد من طرفيه **قول** وهو الوجه ذولا عن لفظ ولا يكون جمعا  
مسالما لوجوب ان يكون مؤنر عن لفظ وكذا اولات جمع ذات لاي لفظا  
فلا يكون جمع المؤنث السالم فيشفي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم  
السالم ملحقا به واما ذواته فهو جمع سالم فلذا لم يجره من ملحقاتها  
فما قدم الوجود عشرين لان جمع ولا يدل على عدد معين كما هو متفق عليه **قول**

وهو علامة التثنية وبيع قال الشيخ جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للتثنية  
لتثنية الالف فقلت الالف عد المشع والواو بنقله كقولك لبيع وهذا هو  
في جميع المشع والمجموع نحو فربا وفربا وانما وانما وهو او كما وكما **قول**  
لان الف المرفوعة للتثنية اه اولان كلامي المشع والجمع مقدم لا محالة على  
اعرابهم واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العدة فحفظ الالف المشع ولو لم يجمع  
علامة الرفع فيها ولم يبق من حروف الدين وهي التاء او بالقياس مقام الالف  
الا لبقاء الالف والنصب في المشع والجمع ولو لم يبق لكانت الالف المشع والواو  
في بطرية فلم يبق للنصب حروف تاتي بالردون الرفع لكونها علامة العطف  
بخلاف الرفع **قول** وفرقوا له قال الشيخ الرضي ذكر في ما قبل الباء في المشي  
ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المشع مع عدم اشتغالها واما الف فم قبل باء  
بيع فقلت كسرة لا اشتغال قبل الباء الساكنة لوابقيت والتبلي الرفع  
بغيره وبطلان السج لوقلت الباء لثمة ما قبلها واوامع ان تغيب الحركة  
او في من تغيب لظرف فارتفع الالباس في مجموع المشع بسبب ما قبلها  
في الجمع ان حروف ثنابان بالاضافة وكسر النون في المشع لكونه تنوينيا سا  
كنا في الاصل الاصل في التثنية الساكن اذا اضطره اليه ان يكسر فيفتح  
النون في بيع للفق فحصل الاعتدال في المشع طقة الالف ونقل الحركة  
وفي بيع لنقل الواو وحذف العترة واما الباء فمما فطرية للاعراب **قول**



اللذين اشبهوا في التفسير اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تعبير الاختلاف الى  
 الاختلاف لفظا وتعديره وانما قال ذلك ليعلم تغير قوله التعديري واللفظي  
 الموقوف بالام العرب بما اراده كما تبين ويتصل لاحق الكلام السابق فعلى هذا  
 قول التعديري ايه بيان محل التفسيرين الا انها كما قيل **قول** ولما كان التعديرا  
 اقل من السهل للخطا واليد او لا والا كان المناسبا فيه عن اللفظي  
 لان من حق العلامه الظهور **قول** اي في الاسم العرب اشار به الى ان لم يمتد  
 مصدره كما قيل وذلك للاحتياج الي جعله في معنى الاسم ان لم يمتد الوقت  
 والى لزوم تعدير التعديرا والاستفحال في الاشارة ونحوها للملازم كما تبين  
 من بيان محال الاعراب ولان في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى الاسم  
 والالهام معناه ان الاعراب للفظ لاجل ما هو غير للتعديرا والاستفحال  
 ولا يخفى فساد **قول** الذي تعذر الاعراب فيه فغيره في العابد والغير  
 المسترجع الاعراب وكان يقول الذي تعذر اعرابه في نحو المضاف  
 واقم المضاف اليه مقادرا على التفسير فصار مرفوعا مستتر في الفعل **قول** الذي في  
 حقه اي في موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظروف والمظروف وكان يقول ان اخ  
 الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد **قول** المقتضوية سميت بها  
 لانها من الموددة اولانها من موددة من الحركة مطلقا والقسم المنع والاول وال  
 بدليل مقابلة الموددة وعدم انفصال المنع بالالف المحقق في غلام **قول** او

كما في قوله ان الموددة دخلت المارة في اي احد لا يكون المعنى  
 التعديري للتعديرا ان قول الوقت يكون المعنى التعديري وقت

مخوفة

مخوفة ووجهه علم الثابت ولما لم يوجب ما قبل الالف وطفا و امر به القوم وظهور  
 مقابلة مثل بالاول وذكر الثاني **قول** كعصا و غلامى خبر مبتدأ مخوفو والتعديري  
 هو اي ما تعذر عصا وامثاله ووجهه مصدر مخوفو اي تعذر كعصا وعصا  
 غلامى ان جعلت الكاف اسمية جاز ان يثنى كعصا و غلامى بدلان قول تعذر  
 او بيان له قوله مطلقا على التعديري الاول حال من دخول الكاف العامل فيه ما تقدم  
 الكاف من معنى التثنية او ما يفهم من الكلام من التعديرا وتعديرا الاعراب على  
 تعديري الثاني حال مما يجمع اضيف اليه التعديري المخوفو وظرفا ومصدر ذلك  
 المخوفو والمعنى كعصاه في زمان مطلقا او تعذر مطلقا وعلى التعديري  
 لث حال من قول كعصا و غلامى والعامل فيه ما هو عامل في النظم المستقر  
 او ظرف لذلك العمل **قول** فان الالف مادته الفاقول وكما في العرب باطرية  
 لم يقل وكما في الاسم المنفرد كما قيل ليدخل فيه جمع الكسرة وجمع المؤنث السالم ولو  
 قيل بالركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصا فان تعذر الاعراب فيه قبل  
 الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى للاضافة الى  
 المبنى وخالفهم المصنف لان غلاماى موبولان الاضافة الى المبنى لا توجب البناء  
 الاشارة سنذكره ان شاء الله **قول** فانما استعمل القول قبل دخول العامل لان  
 العامل لما يدخل الاسم بعد بثوته في نفسه هو هنا مضاف الى الياء فالإضافة  
 اليها متقدمة على العامل وهو مستلزم كسرة ما قبلها **قول** فما ذهب اليه التوزيع

واشاره غلامى

الاسم

على المعظمة الاستثنائية التي تقدم من قول لا على الشرطية وتوضيح ان كسرة  
الملازمة تقدم على كسرة الاعراب بمراتب تقدمها على العامل المتقدم على الاعراب فلا  
يجوز ان يكون اي اياها ان قلت لم لا يجوز ان يكون الالوي بعد وفي الثانية قلنا لا وجه  
لزو الالوي سببها مع ان الالوي يبقى الذي على ما كان عليه ان الغيات كسرة  
الملازمة اكثر خصوصاً اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية يجوز تقديره ان قلت  
لم لا يجوز ان يجعل علامته اي بعد تحقق العامل كافي علامته التثنية وبلح فقد  
عند بار يلزم ح توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحاً على انهما يستحيل توارد  
المؤثرين المستقلين حقيقة على ان يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين  
اصطلاحاً على ان لا يخفى تحققها فيما نحن فيه دون صورة التثنية وبلح لان  
حمل علامتها على الاعراب يستلزم العامل وهو مؤثر اصطلاحاً وحملها على معنى  
التثنية وبلح مستلزم لفهم التكلم وهو مؤثر حقيقي **قول** اي في حالة الرفع والجر  
يعني ان قول رفاعاً وجرافاً لا يستلزم التقدير والمعنى كما استشكل قافى وقت  
مرفوعة وجرورية او وقت رفع العامل بوجهه لو كان جعل مصدر اي استشكل  
رفع وجر او حالاً مما اضيف اليه الاستقلال المقدر اي حال كونه مرفوعاً وجر  
والتي غير ذلك من الاحتمالات فذكرنا ما في قوله مطلقاً **قول** الاستقلال الفري وكسرة  
على اليا لكسرة ما قبله قال الشيخ الرضي في ذلك محسوس لفساد البناء ونقل الخبر  
كثير مع حركه ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستقل لولا الحركه وكسرة

البنائية

المقضى  
المقدم  
على

**قول** ونحو

**قول** وهو سلمى على كفا من مرفوعاً او مفعولاً لا على قول قاضي اذ لو قصد  
ح بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركاً لا فائدة للحاق باه ولو قصد  
كون اللفظ جمعاً سالماً بالواو والنون مضافاً الى ايا المتكلم لم يخرج اليه الى  
ذكره اذ ليس المقصود في التمثيل خصوصية المذكورات بل يراد المذكورين وا  
جرها ولها المجمع بين الكاف ونحوها **قول** فان اصلا سلمى قال الفاضل  
اي ان تلفظ الاعراب في سلمى بعد الاعلال تنعذ ووقبل استعمل كافي عنهما  
لكن المؤثر في التقدير في عنهما بعد الاعلال من التعذر وفي سلمى قبله  
الاستشغال لان اعراب الو او ونقله يوجب تقديرها بخلاف عنهما فان اعرابها  
ونقله يوجب ابدالها للاسكان وتقديرها بحركة **قول** فصلا الاعراب حاله  
الرفع تقديرها يذكرا لا تمنع ان يكون اليا المنقلبة عن الواو بدلا عنها في اليا  
كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزايل بالاعلال في حكم  
الثابت فلم جعلت اليا بدلا عنها كان الحكم واحداً اعراباً لفظاً وتقديرى  
بخلاف فتحة بلح فانها غير ثابتة تقديرها **قول** فان اليا المدغمه ايضا باء باقية  
على سكنونها **قول** وقد يكون الاعراب باجراً وتقديرها في الاحوال الثلاثة او بعضها  
فيما كان اعرابها بجر وولاً في مدة اخره ساكناً بعد ما سواها كان مضافاً  
اولا في قوله في اليا الصلوة على قراءة النصب فلما نقل ولا في اخره لئلا ينقطع  
القاعدة بمضطف القوم ولعلنا لم نعد المعالاة بصدد بيان الاعراب

اللفظ والتعديري الثابت للاسم في الابدان باعتبارها عارضة وكان الابدان في مثل  
 غلام وساعة امثلة بالكلية ليست عارضة ان قلت فلم يعد في معان  
 ارباب ينبغي ان يلحق بالواو تقديرها في حال الرفع كما في سلمى ولما لم يجره من التعديري  
 بطل قوله واللفظ فيما عداه اجيب عنه بان جعله اخلافي باب غلامى نظرا الى اخواته  
 والا للغة الاخرى فيه وهي نحو وان كانت قليلة نوجب في الاشكال في الاعلام التي  
 تخلي في لغتنا زخمون زيد ومن زيدان من زيد فان موب يتعذر ارباب وجوبه بالا  
 اشتغال بجزءه الحكاية وكذا في المنع المحكي اذ جوز الحكاية فيه **قول** والكفى  
 بتعريفه انما هو الاستفاد به لا اخصار الموب عنده في المنع وفي المنع فاذا علم  
 في المنع بان ما فيه علمان اذ علم ان المنع في الابدان كذا وكذا مثل ما سبق  
 في تعريف الموب عدل عن تعريفه في الابدان المنع وبان الذي تدل له كالتثنية والتثنية  
 بينا في المنع وبان الذي سلب عنه جزو التثنية لشبهه الفعل ويكره بالفتح وذلك  
 الاستدلال من قول الشئ على نفسه فيما هو المقصود من التثنية وعدم اخصار الموب  
 فيما خرج ما اورد به بل هو ومثلا عنهما **قول** غير المنع والمنع وما هو من الموب  
 وهو الفضل والزيادة وانما في المنع في الاشتغال على زيادة على الابدان اعني علمان  
 وهي التثنية او لاقتها وزيادة التثنية ولا يعال الامكن ولما عوى مقابله  
 عن تلك الزيادة سمى غير المنع **قول** اي اسم جعل موصوفا لاموصولة  
 لان حق الجزان يكون كونه والتلازم تعريفه لجزو تنكير المتبدا لان في الابدان التثنية  
 من المضاو اليه

لان يكون الاسم متعديرا في قول المركات التثنية والتثنية  
 ودخول مركبات التثنية والتثنية يتوقى على كون الاسم متعديرا  
 فيقسم الدور وهو بسيط وكذا كون الاسم متعديرا يتوقى على  
 عدم الدخول وهو يتوقى على كون الاسم غير متعديرا فيقسم  
 الدور انه  
 متعدي  
 طلب غير المنع

من المضاو اليه المراد بغير المنع ومعناه العرف هو مفهوم محمول بل لاحظ  
 في معنى المغايرة وان يقول ان هذا المعنى ايضاً كونه لان الظاهر ان اسم جنس لا يعلم  
 لان علم ضروري ولا ضرورة منها والقول بان خبر مقدم بخالف الاسلوب التثنية  
 من تقديم الموقر وجعل موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضاً من ان سبق العلم بال  
 لشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنع **قول** في علمنا فاعل الظرف  
 او متبداً وزم خبره والجملة محذوفة ما العلة في اللغة عارضة غير طبيعية يستدعي  
 حاله غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي  
 ان يخيار المتكلم عند حصوله او ان يشار اليه في الامر المناسب سمي بالعلم فطبيعا  
 يكون اطلاق العلة على كل ما حد بجاز الكسب صريح كقوله المنصف في الايضاح  
 يدل على ان اطلاق العلم على كل من التثنية حقيقة وتثنية ذلك على ان صاحب المفصل  
 في التثنية تعريف غير المنع وحيث قال ما فيه سببا ولم يقل ما فيه سبب ولا  
 يخفى ان هذا الوجه جار في العليين ايضاً فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة  
 عنه **قول** واستجماع شرطيهما انما قال ذلك لئلا يبطل ما فيه التثنية بتثنية  
 وهذا المنع في بناء على صدق التثنية عليها وما يما دخل الام او اضيف كالا  
 حردا حركه فان المنع مع صدق التثنية عليه انما يندفع النقص بل ان من  
 شرطيهما ثانياً العليين انتفاء ما يحارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما  
 في الاولين فلان سكنوا الواسط بعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان  
 او الامور والهمز

وحول الاموال المتناهية بعد ما السنين او احدى الاموال لزيادة الاقتصار لهما  
 بالانتماء ان قلت يبقى التعريف بماهية الكسرة والتنوين للضرورة او للتناسب بصديق  
 التنوين عليه من ان منعه عنه لقوله ويجوز مره وبسبب ان يفهم علماء المؤنث  
 لصدق التنوين عليه مع انهما في قول الكسرة والتنوين عليه واجب عن الاول  
 بما سبق في تحقيق قوله ويجوز مره وعن الثاني بان ينع وجوب السنين لجميعين  
 شرائطهما كما قال العلامة من ان ينع القاء ليست مخفية للتأنيث لولا انهما  
 على الجمعية ولا مجال لتقدير القاء لان التأنيث الظاهرة مائة عن تقدير فرى وعطف على بيان  
 ان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير بالمختصة عطف على ان قوله  
 يجوز الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم **قول** من تسع مائة بقوله وهي عشرة  
 فلا حاجة اذن التقييد العليين بكونها مائة من الضر حتى يلزم تعريف **قول** من تسع مائة  
 بما يساويه ولطرفها استوائي **قول** من علة تسع ومن تسع علة الاول وانما  
 بقوله او واحدة منها وما عا في اول البيت عن قوله موانع الصرف **قول** في  
 العلة التسع مجموع ما في بزره وذلك باعتبار تقدم العطف على كل كقولك البيت  
 سعة وجره ان قال قوسه في لظائفة اول موانع الصرف تسع كلها اجتمعت  
 فتتان منها في الصرف وتقوم انتهى منه الابتناء لابي سعيد الانباري النحوي  
 غلام بذكر اولها حتى يكون له عن التنوين لان التنوين المستفاد منه في جميع  
 صدق على ما في علة واحدة تقوم مقامها الا بقر من التكلف بان يقال  
 او تعريف

اجتماع

اجتماع التنوين حقيقة او كما **قول** لمر المحفوظة فخرجت عن التراضي والزيد  
 مجردة المشاركة وذلك لان ثبوت العلة لجميع مائة ذراعين ثبوتها كما سبق وكذا  
 لخال في التركيب **قول** والنون في مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون  
**قول** منسوب على ان حال اوصية موصوفه محذوف ومنهوب بتقدير اعني  
 لان النون لما ذكرت مطلقة اصبح اليعني المراد ويجوز ان يكون مرفوعا  
 على ان مائة للنون لان الالف للعدد الذي زيدت للمحافظة على الوزن يدل  
 عليه تنكير الواقي او يدل محذوف موصوفه اي نون زائدة او ضمير مستتر محذوف  
 اي هي زائدة وبالجملة معرفة **قول** اذ المعنى ويعني النون الصرف وذلك لان نحو  
 عدله تعدد للموانع لانه خبر محذوف واي تلك التسع منه او يدل عن تسع  
 او بيان لها فالعامل هو اللفظ المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام  
 قيل يجوز ان يكون عاملها التنوين المستفاد من الالف كما قيل في قوله تعالى والارض  
 جميعا قبضت **قول** قوله الف لا لجملة حال من صاحبها لاولي فتكون من  
 الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زائدة فتكون من الاحوال المتداخلة  
 او صفة **قول** ولو جعل الالف فاعلا اه الفرق بين يمين ما اذا جعل طرفا لزيادة  
 او نفي الزيادة على الاول بنفسه زيادتها وتقدم زيادة الاول على الثاني  
 وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاول في الوضع على الثانية **قول** يعنى ان ذكر  
 العلة هي في التنوين بالاقرب فلعله فمزمع من المبالغة المفروضة من حمل



المنفرد على صاحبها من المصنف فان باب التكميل في التفسير وغيره اذا كان  
 مفكرا ياتي لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل **قول** او القول بان كل واحدة الاطلاق  
 ان يقال بول قول على ما منع اذ ليس كلام الناظم ذكر العلة مع ان الاطلاق  
 اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه **قول** وقال  
 بعضهم اثنتان لعل اراد ضم الشرا والاشان للحكاية والتوكيد اما الحكاية كما  
 نقل من الفعل الاكتم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلية كيشكر  
 علما ولا يخفى انها لا يتناول نحو اقبل بل نحو اعلم ايضاً واما التركيب في السوا  
 في وقد كلف في اعتبار التركيب سبباً كما كلف في خلافاً في ايراد  
**قول** وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو امر اذا سمع امر  
 ثم نكر وشبهه الثاني المتصورة وهو كل الفليست للتاء نيته زينة  
 في افعالهم وجعل ذلك الاكتم علماً سواء كانت اللاحق كاطلبي او لا كاعتقدي  
 لانها بالعلية يستغنى من التاء كالنوء التاء نيته واما الف اللاحق المرددة فلم  
 تلحق مع العلية بالذات التاء نيته المرددة وان كانت مستغنى من التاء ولعل  
 المعنى لم يعتبر اما لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصل ومنه  
 المصروف الثاني لم يشبهه غيره وان كان القياس يقتضيه لانه يشبهه بالف التاء  
 نيته من الالف والنون الزائديين **قول** اشارة الى التاء نيته بمعنى ان  
 التاء نيته اللفظي معتبر وان كان مع التنكير الحقيقي الذي لا يعتبر التاء نيته  
 في عدم انفاد الاكتم به

الفعل

الفعل من غير ان يقال جات طلعت وكذا المفعول الذي هو المفعول **قول** ان حيث اشترط  
 في علمي علمين اه انما قال ذلك لان كل مضاف لا العلة حقيقة لا الا مافية العلة  
 ويرجع الفهم الى وجود احد الامرين من العلمين او ما يقوم مقامهما من غير العلم  
 في الاكتم **قول** ان الاكتم لا يتناول العلمين الا ذكر الاكتم هنا مع ان اشتراطها قد  
 علم بقوله غير المنفرد بالفتوح والفتوح لا اراد بل بين العلمين فانما اريد ضمها  
 ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظفر في المتن وجميع المذكرات لم علمين الاكتم الا اذا  
 اورد المنفرد كما ذهب اليه بعضهم **قول** لان الحكم على فرعيتا العلم ان النوعية  
 لا تخفى بزوجة الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيره النوعية المرجوع اليها  
 في قولها لا تخفى فيما ذكره كون الاكتم مشتقاً من الاكتم لكن لم يعتبره ولا يعلم  
 وجه **قول** فاذا وقع في العلم علمتان اه ولم يقع بزوجة واحدة لان المشا  
 بة بالنوعية غير ظهري ولا قوتية اذ النوعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة  
 بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات النوعية في الاحكام بسبب العلة  
 خفي ولم يكن واحدة الا اذا قامت مقام اثنين **قول** في شبه الفعل العلم ان  
 اصل الاكتم الاء ارب اصل الفعل العلم والبناء فلهذا شبه الاكتم الفعل في تمام  
 كما في اسما الافعال بنى ويعطى علماً واذا شبهه في تركيبه لوهو الاصلية وفي  
 معناه كما سمى الفاعل يعطى علماً ولا يسهل لضعف الفعل في البناء ولذا يوجب المنفرد  
 في تطفل الاكتم واذا شبهه لوجود بعيد يكون فرعاً فلا يسهل به من المشابهة لضعفها  
 الاكتم

الفعل

بضعف الفعل في البناء ولا يعطى به على القول لظهوره في معنى الفعل بل يرفع بها على  
 الاعراب وهو التثنية في الكسر او يرفع من الاعراب في النون  
 الكسر على التثنية اشارة الى ذلك او يرفع التثنية او لا يرفع الكسر وقدره على  
 الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي الثاني لعود الكسر ضرورة عود التثنية  
 في عدم ضرورة عودها وانما يرفع الكسر التثنية لان التثنية يرفع لايئة العرف  
 اي كما في الوقف واللام والاضافة فاراد والنهي من اول الامر على انه لم يسقط  
 الاشارة الفعل فذوقا صورة الكسر التي لا تدخل الفعل وقال المصنف انما يرفع التثنية  
 لان الكسر لازم التثنية يعني ان اي موضع يدخل التثنية يدخل الكسر انما يرفع  
 التثنية من غير عوض انتفى الكسر لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى  
 التثنية مع العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود  
 المعوض عنه **قول** لان العدل فرع المعدول عنه لان الامل بقاء الاسم على حاله **قول**  
 الوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به **قول** لانك تقول قائم اه فهو الموصوف  
 فرع لفظا وما على المذكور على الموصوف كان فرع المعنى هكذا قاله وفيه بحث  
 لان التثنية طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو من التثنية والمذكور هو  
 هذا لانه اذا كان المشترك بين المذكور والموصوف ومعناه بالفارسية استاده من  
 غير تعرض للتذكير والتثنية **قول** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التثنية  
 طار على التثنية اما بوضع جديد وباهاء فهو فرع لفظا وما كان ما تعرفه  
 عارفا

بجوهل الساكن التثنية فرع التثنية في قول والاقبال والنون الا ان كان فرع  
 ما زيدنا عليه منهم من قال ان معهما اللام في مضارعها بالفي التثنية المرددة  
 في استقامتها وكونها يزدانها معا وحذفها معا وكون اول الطرفين في كل مدة والثانية  
 حرفا شديدا بحرف العلة ولا يخفى ان الابدح من اثبات النوعية بين المشددة والمشددة  
**قول** لان اصل كل نوع ايه يفيد فرعية في الاسم الاخر الذي في اوله احدى الزواجر الاشارة  
**قول** ويجوز حذفه ويجوز عكسه وذلك لان الفروقة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج  
 الاشياء عن اصولها ولذا جاز حذفه في الشدة ونحو المقصور الا اذا  
 وجوز الكوفون وبعض البصريين العكس للفروقة بشرط العلية **قول** اي لا يمتنع  
 الجواز تقديره بالامكان لانه هو سبب الفروقة عن الطرفين وقد يراد به الامكان  
 العام وهو سبب الفروقة عن الجانبين المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب  
 الفروقة الفروقة بل يراد بالمعنى الثاني ويقيد بجانب الوجود فلذا فيه بقوله  
 لا يمتنع **قول** اي جعله حكم المنفرد فان ما يثبت عليه غايته في حكم العدم ويزيد التثنية  
 فيه والتثنية التي انفع ما ذكر من عدم مانوية التثنية والقول بانها وافي القدماء  
 في الحكم بالانفراد وفانهم في التثنية كما بيناه بعيد جدا **قول** فكقول سبت اه السبب  
 رخصت اب قال قيس سره في الحاشية هذا البيت مما قاله قاطبة رخصت في مرتبة التثنية  
 واول ما اعلاني من تربية احمد ان يسمي الرمان غواليما وفي حاشيته ما جميع  
 غالبه يوم فوشى التثنية تربية التثنية كما بيناه بعيد جدا **قول** فكقول سبت اه السبب  
 ارضي

قوله في التثنية اي سبت اه السبب  
 قوله في التثنية اي سبت اه السبب  
 قوله في التثنية اي سبت اه السبب

قولنا ان يقال ربي ورتبه انما الرتبة في القوة والمغزى الذي اوتى  
 من قوة ربه في خلقه <sup>عظمت قدره لان امتداد</sup>  
 شيء وقع على من ربه ان لا يشتم على الزمان وامتداده انواع الغاية <sup>قوله</sup>  
 فكقولنا انما يجوز الكسر ان لا يكون للعلم استيفاءه والفتحة وح يكون مفهوماً لا  
 يتبع الحافض وهو الامم وانما لم يتصل الفروقة لظهور امر <sup>قوله</sup> قلنا الا حرازل  
 قوله ضروري فلما اذ بالفروقة ما عده الشوا فرورة <sup>قوله</sup> لان رعاية التناسل  
 الكمال امر مهم في ربه ولذا يقال بنسبتي الشيء وامراني والاهل امراني  
 عند من لم ينسب مرآني وقال الله تع والفجر ثم قال ربي قال سبحي ليوافق <sup>قوله</sup>  
 لتناسب المنفرد الذي يليه قديم وتناسب المنفرد الذي يليه كقولنا في قولنا  
 على قراءة التنوين فان في حرفه وتناسل في الالف فانها كالتوالي بعد توافقها  
 وبجائزها واما اذا قرأ بالالف فليس نقصا فيها كقولنا بوزان لا يلى الالف بلا  
 من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله في الظنوننا اعلم ان في الفصح في نفسه  
 قديم الالف في نفسه فان سلا سلا في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
 وكذا يبيد المطلق في نفسه قوله في عيده والالف الف الف الف الف الف الف الف الف  
 البليغ قال الكاتب يا حار فان الكسب قهار ويا حار في يا حار فقال  
 الكاتب يا سيدي يا حار بالكسب فامرهم بما امر به اولوا واولاد ان التناسل  
<sup>قوله</sup> قال مجموع في المنفرد الذي في المنفرد والالكان الانسب الاكتفاء بسلا  
<sup>قوله</sup> وما يقوم مقامها الا ان تقويمها على الحكم لانه يحدد بيان لما امر به في حد المنفرد  
<sup>قوله</sup> احدها <sup>قوله</sup> احدها

قولنا احدها لعلها البالغ الى الصفة منسوبة الى الجميع اي لعل الذي في الالف ينسب الى الالف  
 فيمنع عن جميع التكسير اعلم ان الحية اختلفت في سبب قوتهم من ذهب الى قوة قيا  
 مقام السبب لكونه نهاية جميع التكسير المنسوبة الى الالف لعلها لعلها حقيقة او  
 حكما كما ذكره الشارح قدس سره والاكثرون ذهب الى انها لكونها لانظر في الاحاد  
 العربية واما نحو ثاني فشاؤ واما نحو راعي فاهل في ضم ما قبل الباء واما نحو هوا  
 زن لقبيلة من قبيل فتقول على طبع واما نحو باي وشاكي في المنسوب الى اليمين  
 والشام فالالف فيها نحو من عن احدى باي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعنى  
 لان احدى باي في النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى ويا في النسبة عارضة  
 لا يعتمد بها في الوزن وكذا انما هي تفتح التاء في المنسوب اليهم بمعنى تمامه  
 بل قد قال الجوهري ان منسوب الي تمامه لكون حرفه احدى باي النسبة وانما لم يعد  
 باء النسبة عارضة في نحو عوار جمع عاريد منسوبة الى العار لانها ثبتت في  
 واحد وبنسبته على اعتبار تلك الباء في الواحد وقيل ان ثانيا مثل عيان  
 لان منسوب الى جزية الذي هو النشم والاحتفي بعينه وقيل منسوب الى ثمانية نسبة  
 المعدود الى العدد فان الثمانية في الاصل عدد والثاني هو المعدود ليس  
 الا لفظا فيهما غير المنسوب اليه تقدير الكون به لانه احدى باي النسبة وكذلك الباء  
 غير الباء واما سر او بل فاعلم او عربي فهو مثاذا وجمع تقدير او اما نحو اكلب واجال وان  
 لم يأت لهما نظير في الاحاد فالاعتداز فيهما انهما جمعا قلة وكل جمع العاد حكم الاقارب

قولنا احدها  
 قولنا احدها

قولنا احدها

تصويره على اللفظ كما يشهد الاقوال فصار كأنها باقية على افرادها ولا يجمع الاقوال  
بجملتها في الواحد خوارج في اسم موضع كونه منقولاً عن بطن كذا من ولا يجمع الاقوال  
التي هي في الواحد ان يكون فاعلاً ولا يثبت الا بجمع شدة على الفاعل في جمع لا واحد  
ليلنا في الفعل المنسوبة اليه **قول** كما قال قدس سره في الحاشية فكان جمع الكلب وجمع غيره  
واساد جمع السورة جمع سوار وانما يجمع انما يجمع في جمع السوار باره <sup>في</sup>  
تلقى التاء باساور وعليه قوله في قراءة فلو لا التي عليه اساورة في ذهاب <sup>منها</sup>  
بأي واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل اراده وبالجمع التفسير فقط لان جمع الابل اراده  
التفسير او الفروب المحتملة كذا في القرائن **قول** وكلما مجموع آه انما جعل ملحقاً بالجمع  
السابق لانه يشاهد من وجوه ثلثة احدها ان على وزنه وثانيها ان جمع مثل <sup>او</sup> <sup>او</sup> <sup>او</sup>  
شار اليها قدس سره وثالثها ان يمتنع من بجمع مرة اخرى **قول** والمردودة الهمزة  
في المردودة منقلبة عن الالف وهي للتاء يثبت دون الالف التي قبلها وبالجملة يفارق  
احدها الاخرى نسبة الى التانيث تغليباً **قول** فانها ليست لازمة للكلية لانهما  
يترابا وان اتفق في بعض الاسماء لومها كجارة وجارة **قول** فالجود التاء التفسير  
وافواية اي بيان نفس مفهوم السبب لظن ان التاء يثبته وعليه وفي اللفظ الفرق يقال  
انهم معدول اي معدول عن يثبته **قول** مصدره للمفرد في تفسيره باطوار لان <sup>او</sup> <sup>او</sup>  
انهم من ان يثبو مستند الى الافراج او لا وان كان المتبادر لظهور بغيره وانما يفسر  
بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب المنع الاضمان لان السابق بالاسم اذ <sup>او</sup>

انك

بحق

بمحقق النوعية وهو هنا المورد لانه لا يجمع بالمتكلم **قول** الخ خروج الاسم الى خروج مادة الالف  
بمفسر خروج الكل عن جزئية **قول** عن صفة كان اراد بها ما يشتمل صورة الحكمة اي فان  
خروج سمي معناه من السبب خروجاً عن صورة الحقيقة اذ لا دخل للاسم فيها نعم لم يدخل  
في صورة الحكمة لان الاسم بمنزلة جزئية الحكم ولا يجوز الفصل بينها وبين مدلولها و  
مع هذا يبقى الاشكال لانها غير متساوية للصورة الحاصلة بين الاضافة والزيادة غير  
التفصيلية خروجها عن صفة الصفة او الاستدراك اخرى مود وفيه ان يلزم ان يكون  
يوم الجملة معدولاً عن صفة في يوم الجملة مع انه ليس معدولاً عنه ولا يرد على تفسيره اذ ليس  
الذي يدخل في صورة الحكمة يجوز الفصل بينها وبين مدلولها باطوار الزيادة ويمكن ان  
يقال ان ذلك لظهور غير تام لان المقدرة حكم الملفوظ **قول** فخرجت عن المعيرات القيا  
سبة كالقمام قيل لم تدخل في الخروج لانها محذوفة لا خارجة وفي دخول المعدول لا تأمل  
**قول** واما المعيرات الشاذة كالمعدول والمنبوتة الشاذة واما القلب كالم  
في باب فقيل ان ليس خارجاً عن صورة اذ لا يدخل تقديم بعض اطرافه على بعض في الو  
زن فانه امر اعتباري واما في قوله في عنق بسكون العين فقيل ان لم يخرج فخرجاً  
اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة النوعية واللفظ اذ اطلق  
انفرد الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا القدر على تقدير كون تغيره قياساً **قول**  
بل انما يجمع القوس والتاب ابتداء على قوس وان يثب وتزيد ايضا فان اليها فيقال جمعها  
ولو كانا مخربين عن اقواس وان يثاب نسبة اليها **قول** واعلم انما نعلم قطعاً انه كان



وحيث ان نظر النجاة في تتبعهم اولها الى عرب الكلمة وبنائها فاذا نظرنا الى عرب ثلث  
واختار وجودها واخرها الى عرب منع العرف ولما علمنا بالمتبع ان منع العرف لا يكون الا بـ  
عيني حقيقة او كلف فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلية  
او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصح للاعتبار الا بعد  
فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض تلك الامثلة لم يجدوا ما يدل ثبوت  
اصل الاقضية العود المعهود عند وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالشأن هو العدل  
لطبيعي المردود المنسوب اليها هو محقق اي في الخارج والا اول هو العدل التقديري اي  
العدل المنسوب اليها هو مقدر ليس ثبوتها في الخارج **قول** فانعام العود الى التحققة  
والتقديري آه المشهور ان انعام العود اليها ليس باعتبار الاصل بل باعتبار  
ان عدل بعض الامثلة ثابت لغير منع العرف وعدل بعضها ثابت لغير منع العرف  
ولعل وجه ان اثبات الاصل قصد الثبات للوع ضحفا فاذا ثبت بديل غير منع  
ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرع وليس عينة لذلك الاصل لا باعتبار  
العود عن فقد ثبت العدل بديل غير منع العرف فان قلت كيف يصح قول الآتي  
فلا دليل عليه لان منع العرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر للثبوت والاعمال في نظر  
النخلة واعتبارهم ليس لان منع العرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا  
ورة فيه كما سيجي فبالنفي **قول** فعلى هذا قول تحقيقا آه وصف بحال المتعلق وا  
ما على المشهور رفعنا ه فروجا تحقيقا اي فروجا محققا كرجل سوء يعني رجل

ط  
فرعية

سعي

منه يكون وصفه بالتحقيق وصفها بحال نفسه كما مع قول تقديرها **قول** ثلث ثلث  
صفة بوصفها بوجوه او بخرمها وفي ذلك الخرج كروج ثلث **قول** والاصل ان اذا  
كان المعنى مكررا اه ليوافق الدال المدلول وهذا الضم مما قال الشيخ الرضي وهو ان لا  
يل على كذا انا وجرنا ثلث وثلث ثلثة بمعنى وفاندرتها تقديرا في اخر  
على هذا العود المعين ولفظ المقوم عليه في لفظ العود في كلام العرب مكرر نحو  
ث الكتاب جزاء جزاء فكان القياس في بار العود ايم كذلك عملا بالاستواء وا  
لحاقا للعدد المتنازع فيه بالاعم الاغلب قلنا وجرنا ثلث في مكرر لفظا حكم بان  
اهل لفظا مكرر ولم يأت لفظا مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل ان اصل  
**قول** الى رباع اراد بالي تعيين لفظه والافا لاظهر الو او بديل الى **قول** وفيما  
رأها الى عشرار وموتة فلما واهلوه بجندة قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة  
في قوله الكيت المبرد والكوفون يقين عليها الى التسوية خماس مكرر وسلا  
وسرى السماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال مما واحد الى عشرة مع  
بالنسبة قولنا سري السري والسباغي والشملي والسباغي **قول** والسباغي **قول**  
عدله الوصف عند سيوبه وذهب جماعة الى ان السبب العدل لا عدل  
فيمن صيفوا الى صيغة وعي مكرر الى غير مكررا والسببية الوصفية **قول** لان  
الوصفية الوصفية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من السماع العود  
وهي موضوعة للوحدات لا للمال الواحدات حتى يكون اوصافا بالاصل نعم

استعمال في حال الوحد مجازا وذلك المعنى المجازي لثلاثة ثلثة لا موضع لفظ ثلث وثلث  
 كصارت الوصفة اصلية بالقياس الى وضوها ولقائل ان ينعى كون ثلثة ثلثة  
 باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي **قول** واخر اكم التفصيل شهادة  
 المرفوعا آخره افرون واواخر اخرى افران اخريات واخرها افضل  
 افضلان افضلون واناضل فضلي فضيلان فضليا وفضل **قول** لان معناه  
 في الاصل اشدها في معنى من المعاني ثم نقل الى المعنى غير الاستعمال في  
 يهون جنس المذكور ولا كما تقول جاءني زيد آخر رجل آخر لاجرا آخر وامرأة  
 اخرى **قول** وقياسي كالتفصيل الى ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان  
 لم يستعمل فيه فلا يتم القياس ان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر  
 كذلك لان نقل الى المعنى الاغيار قلنا اختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ  
 الرضوي ان القياس في آخره لا يصلح الاستعمال باحد الوجوه الثلاثة لكن  
 عدل عما كان حقا بالاصل لتوحيده عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدهما  
 كان العدل بالقياس لا مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه  
 من الثلاثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لان معنى العدل عن لازم مخصوص  
 واجتراح التغيير التفسير لا يذكر لفظ صدق التعريف عليه على جميع التقادير **قول**  
 فقال بعضهم ان عدول عافية الامم يؤيد لادوم المطابقة للموصوف افراد  
 وثلاثة وجها وتذكيرا وتاء نيشا كما هو شأن المستعمل باللام قيل لكن

يدفع

يدفع لادوم مخالفا للعدل عن تشكيروا وتوفيرا واجيب عنه بجواز عدول الامم لفظا ومعنى كما هو  
 في سائر اوردت به سائر معينا وهو سرك ليلتك فانه عدول عن اللفظ ومعنى اما لفظ فلان  
 كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلان من لام العهد سسوا صارت با  
 لعلبة على نحو الهمز او لا نحو قوله ففعل فرعون الرسول واما معنى فلان لو كان معنى  
 اللام محفوظا لنبه لفرقة معنى لادوم ان موبخ غير منفرذ المشهور وذلك بالعدل  
 والعلية المقدرة كما في حالة الرفع عند تيميم فانه المودول عن الهمز غير منفرذ با  
 لعلية المقدرة والعدل واما حالتي التثنية فبقيت عندهم وكما في اوردت به في  
 مكة عند الجمهور والقياس يقتضي ان يكون صباح وساء معنيين كما في سرك  
 انهما مشرفان اتفاقا **قول** وقال بعضهم هو عدول عن ذكر موصوفين بواحد شيوع  
 فقا المودول والعدل عنه في التوفير والتشكيك ليس بمتعود لادوم المطابقة للموصوف  
 مع ان المستعمل لا يطابق الموصوف وعدول فواهر المشي والجمع المذكر والظن  
 به الواحد المذكور لا يخفى بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف الاخر لان تعدد  
 من لا يوجب العدل على تفسير المص لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع  
 التصاريف لان اللام دخل في صورة الحكيم وعلى كلا التقديرين لا يظن ان  
 العدل الا في افرجه اخرى لعدم احتياج افر واواخر اليه وعدم اعراب منه الصرف  
 في البوتق **قول** لانهما توجب لظنهم ما ذهب اليه اهلنا في اجمع واخواته فالاول  
 ان يقال ان المضاف اليه لا يحدف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز سنها **قول** و

المتاخر اخرج من صفة المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرار للاول والاسم  
يرتبط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضي بول تلك العبارة او دلالة  
ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه هو الاعلان او بداهة سماع **قول** وقياس  
فعلا مؤنث افعال كانت صفة آه عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلا انما  
يجمع على فعل اذا كان مذكرا مجموعا على فعل ايتم واجمع على اجمعون لا على جمع **قول** وان  
كانت اسما ان يجمع على فعال بالتكثير او فعلا او بالتصريح عليه ابو علي ويرد عليه ان  
يجمع لو كان اسما لكان اجمع اية كذا فجمع على اجمعون شاذ لا يجمع بهذا الجمع الا  
الوصف او العلم وان يقول ان علم جنس **قول** والاثر الصفة الاصلية وان  
صارت بالخطبة في باب التاكيد اسما وذهب اليه المصنف واعترض عليه بان لو كان  
صنفا فاما ان يكون من باب امر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يجمع  
جميعا على اجمعون لان جموعا باعتبار الاصل على فعل حكمه باعتبار معنى الاء  
افاعل كاساور وان كان الثاني لم يكن مؤنثا اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنثا  
جمع كعطفه واجاب عن الشيخ الرضي بان اسم التفضيل في الاصل فعلى قراءت  
الكتاب اجمع انه اجمع في قراءته من كل شيء ثم برده في معنى الزيادة فعول  
عن لوان اسم التفضيل فهو كما في فصار في حكم امر لفظا ومعنى فيجب ان يكون  
مؤنثا جمعا كما يجمع ونا وختنا في حسن وختن بجزء الزيادة في حكم امر  
وفي بحث لادق صا و اسما كما مره بالمعنى فلا يكون في حكم امر معنى **قول** وعلى ما

مذكروناه

مذكروناه من تفسيره خروج عن النسبة الاصلية بسبب التثنية لا يراد بالجموع ان  
انما لا يتحقق التفسير بها **قول** كيف ولو اعتبر جمعا يعني ان اقوسا انبساطا موقفا قوسا  
وانما لم يبق نسبة التثنية اليها اذ نسبة التثنية اليها امان جبهة انهما مجموعان  
للواحد على خلاف قاعدة جمل او من جبهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا  
سبيل الا الاول اذ يلحق ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاسم  
عنه ليزم من مخالفتها التثنية **قال** او تقدر ان تقول ان الشيخ الرضي ما  
حصل راجع الى ان فعل ثلثة اقسم اسم جنس في صفة وصفة وعلم اما الاول فلا  
فيه مؤنثا كان او جمعا كقوله ووزو واما الثاني فان كان جمع فعلا عدل في الاثر  
وجمع وان كان صفة بالمؤنث فاعل فاما ان لا يتحقق بالتثنية كختم في مبالغة فاعل  
تبع اى ذهاب في الارض فلا عدل فيها واما ان يتحقق به نحو يافق وهي في الذكر كقوله  
ل في المؤنث نحو يافق فيهما العدل عند النخلة حتى سمي بهما مذكر لا يمنع حرفها  
وتسكو بان الاصل فيهما ساو بينهما لا بهما لمبالغة في عدم الاختصاص بسباب وفيه  
منع اذ لا دليل على ان التثنية في الاستعمال معدول عن الشايع واما الثالث فانه  
جمع شرطه ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت  
استعمال منفردا كادى قبيلة وانما حكم بالعدل فيه كثرة كون فعل الجماع  
طبع غير منفرد واضطر انما الى تقدير العدل فيه كقوله لا ثبت قائم وعدم ثبوت  
قبل العلية فهو معدول عن قائم اسم جنس اذ اختار اول الشرطين انفر وان قلت فينبغي

على هذا من غير ان يكون غير العلية في عامه وز فقول العلية في السبب كما سمعنا  
غير متفرق في حكمنا بانها معدولان عن فاعل ولم يكلم بانها منقولة لان فعل الحسن انتهى  
ان قلت الشرط الاول ينافي ما قال قد سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري  
غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا كمن جنس وهو مخالف لما هو  
المشهور من ان المعدول عنه فاعل علمياً والظان الحق هو هذا **قول فانهم اعتبروا**  
العدل على ان معنى النية **قول** فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اي يتقدم  
الى مناسبتها النزول وزاناً مناسبتها بالعدل لا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة  
الاولى لا يوجب البناء والابن في كلامه وسبب وانما عنوانها ببناء الجاهل الكسبي  
البناء اذ كسر الراء مفتحة الامامة المطلوبة المستحقة ولان الراء تفصيل كونه فاعلم  
راو الثقل يستدعي لطفه والبناء اخف من الاعراب **قول** ولهذا يقال في باب  
قوله منها ليس في محل فكان ذكر استظهار او في اشارة الى ان تقدير العدل في غير  
المنفرد قد يكون للحل على الاقوال **قول** فلا يكون مما خفي فيه وهو غير منفرد **قول** وهو  
الاسباب بغيره **قوله** وهو كون الامم والافراد بالبدال لان هو سبب المنفعة  
**قول** على ان بمرئ لم يتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفي نظر لان الاوصاف  
الماء خفيفة من صفات معينة التي في واث معينة لا تدل على ذاتها بمرئ بل تدل على تلك  
الذوات المعينة فان الفيض الماء خفيف من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على الماء  
كثير لا على ذات ماله الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصنوع يدل على ذاته معينة متصفة

باطقاره

باطقاره مع انه وصف مثلاً اذ يرضوا او يرضون على اذ ووصفها باطقاره  
مع انه وصف وانه كان غير المنفرد بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في الكثرة فان  
التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله اصل الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم لا على ذات منته  
لم يتعين الا ببعض الصفات الماء خفيفة معها او بما قيل في ذلك البعض وان قلت اذا كان  
المصنوع وصفاً فكيف يدعى منطلقاً بالعلية وتاويث قلنا نزيد من باب توسعته حيث  
لم يفرقوا بين المصنوع والكثرة **قول** سواء كانت من دلالة الترتيب على التبع قوله وشرطه **قول**  
لا يخرج لوصفية فانه في معنى الزوال فكان لم يثبت والبرافيع الاصل وهو سبب المنفعة  
لا يفرق الا اذا كان راسخاً قال الشيخ الرضا لم يفرق الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار المصنوع  
الوصفي والاسد لال بانفرد اربع مدفوعه بان يفرق انفراداً لا انتفاء شرط وزن الفعل  
بقوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارئة على اربع كما هي طارئة على  
يحل لان اربعة لا يركب اربعا للمؤنفة والمذكر مفعول في الترتيب على الترتيب ليس لانه  
اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصل في جعل سبب في موضع تأخره عن الوزن فكيف  
يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارج شرط اعتبار الوزن  
قال القيد سره وليس فيها بشرح ما قيل من ان المانع قبول تاء التاء يثبت وهذه التاء  
ليست للتأنيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال او زيرين باعتبار الجماعه **قوله**  
والتذكير من موم من اخصها هو الجماعه الزكور ويؤيد ما قاله انقلاب تاء في الوقف  
وعدم انفرد قولهم اربعة نصف ثمانية وقال الحسن القادوس في الاصله

هي المدخلية قياسا والتأني اربعة لربك **قال شرطان** الاول ان يقول  
وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كاتم وطائر تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس  
في الحاشية وانما كان الوضوح اصلا لفرع الالفاظ المعبرة عليه انتهى اي تنوع الال  
الاشك المعبرة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضوح اصلا لان الاصل  
ما يتبع عليه شي فلو اذ كان الوضوح اصلا والاولى فرع الالفة نسبة الالفة اليه  
بتوهم ان اشتغال الاصل على النوع كاشتغال الفرع على المظروف ولكن تقدير مضاف  
والتقدير في زمان الاصل **قول** فلان الفرق الفاء للتوزيع **قول** ومعنى الغلبة اي معنى غلبة  
الاسمية اختصها من الال على المعنى الوصفي ببعض افراده او معنى الغلبة مطلقا  
من الال على معنى بعض افراده لانه يشيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية على الوصفية  
مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فان لم يبق اللفظ الال على المعنى الوضوح اسما محض  
ان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحه اجزائه على غير ذلك الفوه ووجوده والعلية  
لاعتبره في مفهومه قال سيد قدس سره كلام المصنف يقتضيه عدم اشتراط تعلم  
الحية والقييد بالصفة وفيما ان الحمل على الاطلاق مخالفا للفظ قال في العرائض  
ما يرد ذكره سباه وارقم ماريه قالوا ان ادبهم لم يقتضيه لحدود يد ما فيه من الالفة  
فالاولى ان يقال ان بضمه وتعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقريبه بامسفة  
**قول** فلذلك الفالجية فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيقيد ترتب المعلوم  
فلا ينع احد بهما عن الاخرى وذلك ان الالفة الى ما ذكره من الالفة الاصليين

المرتبة

المرتبة احد بهما عن الاخرى **قال** الاصل الاول ليس عطف اشبه بفرق ووجه ذلك ان الحمل  
بمعنى المعطوف والمعطوف عليه متوغل على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الاصل  
ذات الحكم المتعلق واما قوله وصفه فهو عطف على فرع بلا اشكال **قول** حزن العرف  
الاصل لا يصفه بجزئية **قال** واتع اسود اي صر فاسود او امتنع من الفرق **قال** في  
افعى ما يركز اشتقاقه من الجدل بدل من حكم تاقتن رسر **قال** للتاثير قالوا هو الشوا  
ق وهو ظاير اخف خالط قليل حره يصول على كل شي قال في العرائض اخبر تام مرغله  
او اي قال بدارند **قول** الاشتقاق من الخال قال نقطة سياه كبر ان ادم باشه نشانه  
خيلان جماعة **قول** لفي الاصل لان الخال اما الاول فظ انه لم يستد اما الثاني  
فلان الستم لم يقصد بتلك الالفاظ الانواعا مخصوصه من غير ملاحظه حيث  
وقوه وخال وان كانت في انفسها متصفه بتلك الاوصاف **قال** التاء **يث** بالتاء  
هي تاء الزيادة في آخر الهم مفتوحا ما فيها تنقلب في الوقف هاء فتاء افتت **يث** للتاء  
**يث** لانتفاء القيد من الاخيرين قطعا بل هي بدل من الال فلو سح باحت مذكره  
ولو سح بها مؤنث كانت كمنه **قال** القيد سره يحتمل انها معرفة على قياس ما ذكره  
العلماء في عرفات فانها معرفة عنه لان التاء الملقوفة فيها ليست متمحضه للتاء  
**يث** فلا تعتبر في منع الفرق ولا يمكن تقديرها اخرى موما اذ لم يبد في كلامهم نقد  
يرتفع التاء الملقوفة وان لم تكن متمحضه **قول** وان لا شرط لازم الالفة **قول**  
لتقدير التاء **يث** لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في الاصل وصفها للفرق بين

على اصحاب

المذكور المؤنث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسماء تلك الكلمة اوصفت بحجارة  
وحسنه وقويها على خلاف اصله ووج يكون لازمة للكلمة كجوه لكن يعتبر هذا اللزوم  
**قول** لان الاعلام محفوظة عن التلف بقدر الامكان اعتناء بشارتها انما يقيد  
الامكان لان التلف قد يكون لفورة او مانع حكما كما في الترخيم فانه في غير الخطا  
في لفورة الشوق المفادى للرب عن التخلي فيما هو كثر الوقوع وكما في الاعلام  
التي ليست من الاعلام الوبية في بائنه والوب فيها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحروف  
كما قالوا في جبرئيل وجران وجرين وذلك التوسع تكلمهم به لعدم ورودها على اوزان  
كلام الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة وكان يقول ان التلف في تلك الاعلام  
لعدم مبالاة من اوصاعهم وتذاقوا **عجى** ما لعبت به ما شئت  
فكالتفانست اعلا ما فالر اذ بالاعلام الاعلام التي هي من كلامهم **قال والثانية**  
المعنوية اي ما يكون تاءه مقدره ولا مجال تقدير الالف للزومها **قول** اي كما  
الثانية اللفظ بالتأقيل لان المقدر عندهم اضعف من اللفظ وشرط اللفظ العلية  
**قول** شرط الوجوب من اللفظ مستلزم **قول** او حرك الاوسط اي بالفعال قد امر  
بما تدمع انهما حرك الاوسط جيب الاصل **قول** يخرج الكلمة يتقل احد الامور الثلاثة  
ان قلت هذا الثقل يوجب تحريم تاءه في كل من العلية والثلاثية وتحريم تاءه في  
كثيرا ما فعمل المصنفين تاءه في التاء نيت فلما لان الكلام سوق لبيان  
شرط التاء نيت اولان المحتاج التقوية هو التاء نيت لكونه مضمونا واولان

العلية

العلية وفي الاخر بحث لانه لا يلزم البيان الذي ذكره الشارح في قوله **قول**  
عليه ليلتين اشار بقوله ليلتين الى وج تاء نيت العلية العلم ان اسما الاما  
كثيرا قد يلتزم تاءه نيتا بتاءه بل البلدة مثلا فيمنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاءه  
وغير الحكام مثلا فصرفه قد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول  
ان كان الاستعمال معلوما فذكر وان لم يكن معلوما فلكل فيها الوجهان وكذا الا  
سما القابل في تاءه ويلها بالقسيلة **قول** عتنت صرفها او عتنت كل منها عن  
والاول او فحق بقوله يجوز صرف **قول** فشرط الزيادة على الثلاثة وهما بشرط  
تركها احدها ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا جيب الاصل فالمؤنث الذي كان  
منقولاً عن مذكرا اذا سجد مذكروا وكذا حائض فان في الاصل المذكر وهو شخص  
لان الاصل في الفصح ان يكون الجرد مع التاء منها صفة المذكر وثانيتها ان لا يلفظ  
تاء نيت محتاج الى تاءه ويل غير لازم كرجال فان تاء نيت تاءه ويل للجماعة وهو غير  
اللازم لجان تاءه ويله بالجمع وثالثتها ان لا يقبل استعمال جيبناه بلحسب في المذكر  
ثم ان تساوي استعمال المذكر او مؤنثا تساوي اللفظ ونحوه وان غلب استعمال  
مؤنثا في اللفظ راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا في اللفظ واجب اللفظ في  
الشرط الاولين ان التاء نيت المذكر في الاول تسمية طارئة وفي الثاني  
يعارض تاءه ويل غير لازم قد زال بالعلية ما ظهر وما مضى فلم يبق التاء نيت  
والشرط الثالث ان الحكم للفا ومما ذكرنا يظهر وجه مركز الشرط **قول**

لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكر الحرف الخامس فيما هو على خمسة احرف والجملة  
لحرف الاخر في الزاوية على ثلثة ساهم التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة  
وشبهة وان كانت بمعنى الجماء فمخروفة الهمزة واصلا ما ينبغي وان كانت بمعنى وسط  
الموضع فمخروفة العين واصلا ما يوجب **قول** اي التوفيق يجوز ان يفقد المضاف  
في تعريف الموفرة وان تغير الحقيقة اي معرفة من حيث انما معرفة **قول** ان يكون  
علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التوفيق وليس هو علمية فكنت  
يجوز ان يراد علمية ما في التوفيق كما اراد في قول التاء ينبت بالتاء شرط العلمية  
علمية ما في التاء وينبت قلنا هناك لام ايزل عن المضاف اليه وليس معناها ان  
قلت لم يأت باللام هنا حتى يكون اخضر قلنا لا لزوم التكرار لفظا وهو محتمل با  
لفصاحة ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجز قلنا لا لزيادة قوله في العجزية  
**قول** بان يكون حاصله في ضمنه الاظهار ان يقال حاصله في حصوله في ضمنه في  
صورتها ولا يخفى ان التوفيق الذي شرطتاه نيره بالعلمية لا تحقق العلمية  
بخلاف البواقي فان تحققها بما يرتحق العلمية **قول** يجعل غير المنفرد منصرفا وفي  
حكم المنفرد **قول** فيم يبق الا التوفيق العلمية من اذ ان السبب في اجمع واخوات  
الصفة لا الفعلية او العلمية لا التوفيق بالاضافة المقدرة اولام المقدرة كما ذهب اليه  
جميع **قول** وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى من اجري في قوله وما في علمية مؤثرة  
على اصطلاح غيره او على غيره التميز بزيادة العام من الخاص وفيه ان يكون تأثير

التوفيق

التوفيق شرطها حقيقة فمن العلم او ثبوت في العلم اجمع الى ان يكون شرط العلمية  
وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير **قول** لان فرعية  
التوفيق للتشكيك اظن لان التوفيق مقابل التشكيك والتوفيق بذكر مقابلة التشكيك  
لا العلمية **قول** ويحتمل كون اللفظ بما وضعه غير الوب الا في **قول** كان في العجم  
بمنسب بمعنى الجدية في لغة الروم **قول** سمي به اداة سمي بها في راب **قول** يعني **قول**  
وانما جعل شرطها حقيقة لان شرطها ما عدا الشيء الرضي وهو ان يكون في الا  
علمية تقتضي ان لا يتغير فيما يتفرق في كلام الوب وهو قوله في كلامهم تقتضي ان  
يتغير فيما يتفرق في كلامهم ونذا وقعت في الوب والاعلمية وبها منافية لللام و  
الاضافة فاستغنا عنها جاز ان يستغنى عنها ما عداها في ايم اعني التوفيق  
رعاية لحق العجم حين امكنت فيسبب اكثر التوفيق على ما هو عادة وسبق الاكم  
قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه قوله في الاقرار ان الطاردي  
يلزم العلم والاعلمية فيقبل الاعراب ونادى نسبة وتحقيقا ما يستعمل في حيز وبعض  
لحروف وقلب بعضها فخرج جان في كركان وازي بيحيان في ازربا يكان واما اذا  
لم يقع الاعرج في كلام الوب ولا في العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل  
التوفيق ايضا في اكثر كما يقبل سائر تصرفات **قال** وحرك الاوسط ذهب  
سبب و اكثر النجاة الى ان شرط الثاني الزيادة على الثلثة والاعتبار  
تحرر الاوسط لان الثلاث خفيف ووضع كلام العجم على الطويل فكان الثلاث

ليس **قول** وهذا افتراض ذهب الى ان لو حاكمه وكان قال العبي  
 على تاديب المعنوي وغيره تخم مع ما هو وجور ولا يخفى انه فاعله بما ذكرنا  
 رح قوسه قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس شئ اذا لم يسم **قول** لا يغير منفرد  
 في شئ من كلامه **قول** لان اتم معنوي اى ليس علامة لفظية **قول** وشتر قبل  
 يجوز ان يقال امتناع من قول القائل ويلها بالبقعة وفيه لا يستعمل الا في  
 او لا يرجع اليه ضمير المؤنث والمناقشة فيه مجال فلا مثل **قول** اسم الى نوح النبي  
 كان اسم **قول** لان عرضه التنية على ما هو الحق يجوز ان يقال على ما هو الحق <sup>عنده</sup>  
 مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انهما نوح على امتناع من شتر  
 لان انهما نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني الفصل دون عدم انهما  
 شتر ولان انهما نوح على ما لا ينبغي ان يبان فيه بخلاف امتناع من شتر  
 فانه ليس بمنزلة المناقشة **قال** بلع الجموع بلع من حيث ان جمع ويجوز ان  
 يجعل الام في بلع العود اى جمع يقوم مقام سببين بغير تفسير الضمير في قوله  
 بما ذكره قوسه **قال** صبغة من شتر بلع من شترى مصدر مضمون الى الفاعل  
 اى صبغة من شترى بها جمع التكنية عن ان تلك الصبغة من حيث انها هي غير قابلة  
 للتكثير فلا يرد النقصى برجال بناء على ان خصوصه غير قابل للتكثير فان وزن  
 فعل قابل للتكثير ولما لم يجمع جار على غير **قول** وبعول الافر فان اولها مكسوة  
 او ثلثة ارفا ولها مكسوة فلا يرد النقصى بهى اى وكما **قول** لا يبايعون

في الصور

في الصور مرتين اى لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله  
**قول** تكون صيغة مضمونة عن قبول التغير فتفسير لازمة فيصير ان ترفع اصلا هو الرفع  
**قول** بغير هاء الياء الملازمة والغير بغير النفي والمعنى بلا هاء بل لا بها كما قولك كنت  
 بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا مال لا انك كنت بما يغير المال وهو خراف  
 شتر او صفة لقول صيغة **قول** منقلبة عن تاء التانيث اه فعلى الاول يكون  
 قول بغيرها مقيد بحال الوقف وعلى الثاني يكون مقيد بخلافه **قول** جمع فاعله  
 لا فاعله كما قيل لان فاعله اذا كان صيغة الرفع على فاعله قال قوسه في التانيث  
 الفاعلة الحازقة ويقال للبعول الحازقة بين الغرقة ويقال للفرس جواد  
 ان شترى الحازق مرزبرك ويقال للفرس بايع ايضا **قول** لانها لو كانت مع هاء  
 كانت على وزن المودات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعبء تغير الوزن بها احيانا  
 لها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الوزن كما في وزن الفعل على التاء  
 وزن فعلا مضمونة مع الكلمة لعدم استعمال التانيث ووزن وفيه نظر لان التاء  
 انما يكون لازمة في فاعله اذا كانت للنسب كما شاعثة في جمع اشخى لانها يدل من  
 ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت لا يجمع كوارب جمع جوارب ايضا عدم استعمال التاء  
 لا يقتضى الوضع مع التاء **قول** الاحابة الى اخرج نحو ما يبنى بزيادة والاباء النسبة  
 كما قيل مع ان التوزيد يخرج نحو كراسى مع ان غير منفرد **قول** فان مؤنث محض لا يجمع الا  
 بلة المؤنث بخلافه فان جمع محض لا يجمع الا بمقابل بلع موجه فزير او فرا زين



وهو **قول** واما فزانة فمفرد قبل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا  
للاستيناف سبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما يقال  
مفردة لان المنفرد صدار السما فجزء اعتبار الرسمية او لان المراد فزانة او ان  
المراد اللفظ وهذا هو اللفظ لا يقال فعلى هذا يكون غير منفرد بالعلمية والثانية  
فكيف يدعى تنويزا لانا نقول تنويزا للمناسبة ومشاكله المسمى مع ان يجوز ان لا  
يكون متوينا **قول** وحضارة علمية ليس منصوبا على لان المنفرد به  
لاح او قل اح عن مرجع او ترجم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني بل  
هو منسوب على ان حال من المستند غير منفرد وجزان يتقدم معول ما اضيف  
اليه غير اذا كان معنى النفي فانح في قوة لا وجزان في ما جاز ان لا من تقديم معول  
المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاء كيد النفي ولا يخفى ما فيه من  
ايرام ان امتناع حرف مضموم بحال العلمية وليس كذلك امتناع حرفه حال  
التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على ان جزمه بغيره وذو وينبغي ان  
يطلقه اعراضه لاحالية ليمحو الكلام عن ذلك الايرام بل الجمعية الاصولية الجمعية  
وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى  
يلزم اعتبار المتفادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية طوار  
تسمية اشخاص برجال فلم تاد بشيء لان نوع ايرام منافيا للعلمية لازم  
بمعنى الجمعية كما ان الايرام المنافي للعلمية لازم بمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى

شائبة

شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة مع المعنى الوصفي في مكانها  
سوية شائبة اذ حرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الصبيح في الاثنى والصبغ  
هو المذكور والجمع فيها على كسر خان وسراجي انتهى قال في الفراغ حضارة كفتار  
صبعان بالكثر كفتار وفيه عانة عمادة وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا يدفع  
السؤال **قول** والا لكان بعد التنكير منفردا للملازمة ممنوعة لجواز ان يكون  
مثلا علميا اذ نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قول علميا للصبغ انه علم  
لجس شامل للصبغ الاجنبي هو الصبيح انتهى وهذا الترادف يبين ان علميا تسلية شائبة  
الصبغ قد عرفت فاف **قول** لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا مكان اعتبار  
الجمعية المطلقة **قول** وهو الاكثر في موارد الاستعمال او ذهب الاكثر **قول**  
بمعنى خيرة وفوق **قول** حمل على موازنة لانه وقيل والرخيل يميل الى المجانس والعال  
بمعنى من الدر وافر الموب محققا على موازنة من افعال علميا لان جميع ما يوازنه  
ليس ممنوعا من الصفو كالكلمة **قول** لكن من قبلة حكما اه اعتقد ان لم يعد  
لعل على موازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بان سبب على سبيل الاجمال لا  
لقطع قال المصنف في شرحه يلزم لان يقول الجميع وما شبه الجميع وقد قال بعضهم  
بذلك **قول** تقدير اي قد تعديرا **قول** فكانه كسر كل قطوع من الروبل سواد  
هذا عبارة السيد قدس سره اذ قال كان لان الروبل لم ينجى بجمع قطوع من  
الروبل بل جاء بمعنى قطوع من الطريقة فيلحق المنفرد من وضا وانما جعل جعلها

بالمعنى الثاني حتى يتحقق المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يمكن ان يكون  
السراويل بهذا المعنى مفردا ولما قيل ان يقول ان سراويل منقول من معنى الجمع الى  
مفرد الجنس لم يلاحظ فيه معنى الاقطاء اصلا في زمان منقول اليمين معنى الاقطاء  
من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يوجب في الازار  
شيئا من كلياتها بحيث يثبت ذلك في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل  
على الاقطاء جاز ان يطلق الاعم تلك الاقطاء عليه كما يقال ثوب ثياب من ثياب  
ذمة وهي القطة وفي ان تلك من باب الجمع على الواحد لان باب اطلاق  
جمع على الواحد لا يقال اذا صح الاجراء في الاطلاق **قول** واذا امر فاما كان  
عدم المفرد غالبا والمفرد مفردا كان لفظه اذ في الاول واقعا موقفا  
وفي الثاني واقعا موقفا ان لا يشاكله **قول** بالنسبة به على قاعدة الجمع لا يخفى  
ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا يثبت في اشكال من وجوه اخرى وهو  
ان سراويل اذا مفرد كان ان ينبغي ان يميز فيها بين الازار واذن مفردا كما في  
فرازة لانه يوازن كرهية ويجوز ان يرفع بان سراويل مفردا على ولا اعتبار  
لوازنة الازار او بالتدوير او بتدوير الجمع في سراويل مطلقا مفردا ولم يفرق  
ذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع في نظرنا الى تقدير مفرد من المفرد ومي نقل  
الى وقوعه على الواحد **قول** اي كل جمع منقوص وكذا الكل مفرد غير منقوص  
كقاضيكم امرأة واخذل مسوا على المقصود كما على فان الازار فيه ثابتة لظفرنا **قول**

في حالة

في حالة الرفع والاشارة الا انها منسوبة الى الفارقة والعالفها الماشية  
للاستفادة من الكاف **قول** لان الاعلال المتعلق بجزء الكلمة ولان الاعلال  
سببية وهو الاستشغال للمعنى ومنه المفرد سبب ضعيف وهو مشابهة بغير  
محموسة **قول** على وزن سلام فصار مثل فرازة المشبهة بكراهية **قول** وذهب  
بعضهم الى ان بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير مفرد فيجعل الاعلال مفردا على  
المفرد سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يلقى لذلك  
لان منه المفرد لو كان مفردا على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح  
في حكم الكسرة بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد و  
المفرد من كلام الرضوان منع المفرد من الاعلال عنه واصهل جوارحها  
بالتنوين لان اصل الهمز جوارح جوارح واثنان لكلمة ثم جوارح في  
لكلمة الاستشغال ثم جوارح بعض التنوين عن الحركة ليخفف الثقل كجوز الياكس  
**قول** وفي لغة بعض العرب ثبات الياء وهي قبيحة وعظيمة قول الوردق ولو كان عبدا  
لله مولى فهو جنة ولكن عبد المولى هو الياء ويجوز ان يجعل الياء المشكلم والاصل موالى  
بتشديد الياء حذف الياء الاولى زيرت الفلا شتباع ولا يخفى ما فرغ من  
البا نون الراجح **قول** وهو صورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة المشبهة في ان  
التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب بوجود الاسماء وهو العوف  
هنا لا مطلق التركيب في التوفيق جميعا ومغا الا يقال فاذن لا حاجة الى

الاشراط بالعلم لان المركب المجهول كلمة واحدة لا يكون الاعلى الا بالعلم الخبير ليجوز  
ان ينقل ولا المعنى جنسي او الالهي المعنى على ان ينقل الالهي المعنى جنسي كما اذا تذكر ذلك العلم  
ولو سلم فقوله العلية بشرط تحققه وثبوت الاشراط **قول** من غير مزية جزوان قلت  
اعتبار هذا التقييد ما اريد بالتركيب من غير اعتبار في الاضافة والاسناد وكل علم علمه  
ما كان شره بالانصاف بالحكمة لم يظهر اثر تركيبها فيم بعد من جنس التركيب الذي ينسب  
ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسماء استناديا كان او اضافيا ولام يوجد التركيب  
من التعيين لم يخرج اليه بغيره **قول** لئلا من الزوال والاختلال او ليحقق سبب  
في يترتب اثر المنع **قول** فيحصل له قوة اي الاثوم **قول** وان لا يكون باضافة  
لاباسناد والى الملازمة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملاسما برؤية الاضافة  
الاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب او اجزا وبنائها باعتبار المنقول  
ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يبرح اعتبار منع مرفها باعتبار وضعها العلم  
متناع اعتبار كلمة **قول** لان الاضافة او اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو با  
طل بالمعرفة واما في الجزء الثاني على قياس بعلمك وهو ايضا بط لانه قول باع  
للمحابة **قول** فكيف يؤثر بالانصاف اليه اذا كان في طباع شره اقتضاء امر لا يجوز  
ان يكون فيه اقتضاء ما يفاده لكان في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي في  
كلمة واحدة **قول** من قبيل منبئات عند جماعة منهم المعنى ومن قبيل المعربا المحكية  
عند جمع ولا يوجد حكم بغير انفراد وان لم يظهر اثره لفظا **قول** كانه اكتفاء انما قال

كان لان

كان لان المذكور فيما سبق مع بقاء كل ما يتفرغ من العطف بالفعل لا ما يتفرغ من الالف واللام  
لما لفظ الزاذهب بعرفهم ان خوفه عشر علماء موب غير منفرد من السنين فيجوز ان  
هو ان المفرد اقترن في منه الا من غير ان يقصد ان يفرق عن مركب مستعمل في منع فلو  
علم على الارجح **قول** الالف والنون قبل الواو يعني منع وذلك اعتبار العطف والالف الحكم عليه  
بقوله ان كانا **قول** لانهما من الحروف الزاوية بالفعل فلو حمل لفظ نون الاصل جاز مرف  
كس ان يجوز ان يكون من تلك كما جاز ان يكون من الحسن وعينه **قول** المنسار عنها الالف في التا  
في منع دخول تاء التاء المثلث لما كان في مرفها اذ اير علمه جودا واما جعله وجه التاء في جعل  
غيره من الوجوه وجه التاء لان الالف تساوي الونين صرا كسكان وجره وكون  
الزاوية في سكان مختصيه بالمد كمان الزاوية في حروفه مختصان بالموث  
وكون الموث في حروفه ان صفة اخرى مخالفة للمد كمان المذكور في حروفه كذا ولا  
يرور عليه ما منع مرفها الا ترى الى حروفه ان مع تحقق تلك الوجوه وضع حروفه وعلمه  
عدها اما كونها من يمين وفروعها لا يبر عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم  
التاء الان يقال وجهه ان المراد عن التاء اصل ما زيد عليه التاء والاصالة ينابيع الفرعية  
التي توتران بسببها **قول** واما مشتبا بهما الالف في التا في منع دخول تاء التا  
ان قلت لا يبر السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا ان السبب اربعة المشاة  
فان كان الاولى فهي فرع للفرعية وهو فظ وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه كنه سبب  
اصل تنوعه على التا بربطه مع ان المشبه من احواد المشبه فلا حاجة فيه اثبات فرعية

نيت

مغايرة النوعية الشبيهة **قول** والراجح هو القول الثاني لان وجه الشرط الطائفة الاولى انتفاء  
 الثاني فظ **قول** لا الاكتم التام ولا الاكتم المقابل للمعنى والمقابل للفظ اللازم الظرفية **قول**  
 واذا الف غير باعتبار انهما سببه واحد وجمع وتنشئة الف غير قول ان كانا باعتبار تعدد بعضها  
 في نفسها **قول** او شرط ذلك الاكتم فيه ان يخالف الشرط السابق لكن يخلو عن لزوم تناقضه  
 اعتبار الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول **قول** فشرط العلية منهم من قال ان شرط  
 وسببهم من قائل ان شرط تحقق الشبهة لا سبب لانها كالناتئ حيث يقومان مقام علة  
**قول** او يتحقق سببها كما في التركيب **قول** كقولان وسلمان وعثمان  
 فتجاء في الاكتم كما في الفاء في الصفة لم يجز كالفاء في جافحة ومفردا في كس النون  
 ح مع التاء **قول** او في صفة في ان عطفها على علمين مختلفين وليس شرط عمل الهن  
 الواو بدلا وان الالف والنون يوجدان في الاكتم والصفة واجبيان الزيد ليس  
 نفس الطبيعة بل باعتبار فردها الاكتم الا في احداهما ويمكن ان يجاب بان او النسوية  
**قول** لانها كانت مؤنثة فعلا في هذا عند الاكتمين وجوز بعضهم اجتماعها وعلما  
 ح بالانفرد قد اذ بان وجود فعل ليس مقصود الزيادة بل المطلوب منه انتفاء فعلا  
 فالعول عند الالف ليس مطلقا بل غير صحيح لان المطلوب قد يسهل في وجود  
 فعول وهذا الوجود ضعيف وقد اشار المصنف بقيل ان قلت اذا كان المطلوب  
 من وجود فعل عند انتفاء فعلا كان الواجب عندهم امتناع مفرد من حصول  
 المطلقا لعل المصنف عند انتفاء مؤكده على دليل لفظي والانتفاء المبنى على

الليل

الليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعل **قول** لان صفة خاصة تتبعه آه ولقائل ان يقول انتفاء  
 يتبع في الاستعمال لانه الوضعية فاذا نظر الالوضع كان له مؤنث بحسب القياس ما بالان اصل  
 في النون التامة وما بالالف وهو الراجح لان فعلا في اكثر من فعلا في الاول ينبغي  
 ان يكون منفردا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون منفردا اتفاقا الا ان يقال ان  
 التاء نبت بالقياس لا بغيره ولا يكفي **قول** ونما لما كالايراد بنما للفظ كان على غير منفرد  
 فينبغي ان يكون ولا يكثر هنا الا لكس **قول** وهو كون الاكتم على وزن بعد من اوزان  
 الفعل سواء كان لزيادة نسبة الى الفعل او لزيادة الفضافة في قول وزن الفعل نحو على  
 النسبة لزيادة النسبة الالفية الا في قول شرطه وكان محل عليها وتقول شرطه على  
 على شرط التحقق لا على الاشتغال لان السببية الالفية ولا في غير الاجمال زيادة  
 بالفعل **قول** بالفعل عن اظهر في اكثر من نسخة المتروكة في الفير راجع الى الفعل في مختص  
 راجع الى الوزن او بالعكس في الارب كما هو المشهور **قول** وكذا في النون بوزن الالف السوف  
**قول** وختم في ختم الشيء اي كل جمع فيه **قول** وشيخ علم من خلا بالعبارة لوضع في الالف  
 هو بيت المقدس **قول** ومثل ضرب على البناء المفضول وزن فعل نحو ولا من الخواص لم يأت  
 في الاسماء الاجناس وان كان قليلا كقولهم نهكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون  
 منقول ادل في السواء وانما يدل على القبيلة فيجوز ان يكون منقولاً من راجع  
 من شيئا مخصوصا والتفصيل للالة على العلية كما قيل في شمس في الفهم ولما روى لفة  
 في الوعل والرمع يعني الهست فشاذا ان **قول** ولم يذهب الالف في الالف في النون

ذهب يونس الى ان الوزن لا يشترط بين القبيلتين بوزن ذهب عيسى الخناه بفره  
اذ كان منقولاً من العقل كقولنا ابي جلا وطلاع الشنايا ولو لاذلك لنكون جلا وورد  
بان ان كان على فحى مع الفيد بولا بغيره ان لم يكن على فهو صفة مقدر اى ابا بن رجل  
جلا الى لتكثف امره او كشف الامور **قوله** او يكون انما يقبل بول او يوجب كما قال النجاة  
لان فاعل اذا جعل على المذكور كان منصرفا مع ان غالبه في الافعال ولم يجز في الاسماء  
الاختام وعالم وسام اسم شجر اسود ولان في اشياء الغلبت زيادة مؤنثة لا  
يقال في اشياء الاختصاص ايضا تلك الزيادة لاننا نقول لعلم بجزية ما يكثر  
عن ذلك الخور ان قلت هذا الوزن اغناهم سببا اذ كان له زيادة اختصاصها  
الفعل حتى يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالعلية  
قلنا زيادة تلك الظروف قياسية في جميع الافعال المنصرفه فصارت لا طراد ما في جميع  
الافعال دون الاسماء اشتد اختصاصها بالفعل **قوله** او يكون في تحقق خصه به  
بقريه المقابلة لعل وجه ان الشق الاول اولى بالتقاء بشرط ان اوله لظن  
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فرقهما في شتر واحد اجتماعهما في نحو  
يزيد ويشكر ونحو استخراج معلوما ومجهولا واعراضا والسبق قد لا يجزى وتباعد وتبو  
عدو الفعل واقفل **قوله** اى اول وزن الفعل لما كان المراد من وزن الفعل الا  
سبح على وزن الفعل ثم رجوع الفير الى الوزن والالموزون كما هو المقصود  
**قوله** الزيادة صفا وموزايد على الاول صفة في لان الصفة نسبة الى موصوفها

بقي في هو

بقي وهو شاي وكذا على الثاني لان نسبة بين قول اول وبين لظروف الزايد في ان العموم  
من وجوده مع نسبة العام الى الخاص بنى وبالعكس لان المراد في موضع اول **قوله** من هو  
ايتى ولو غير ذلك لظروف لم يهر كبر لرق وهرق من اوراق ما فسيا وارق امر او كذا الوتفوف  
في الوزن مع يقال الزايد اسود كان باطو وكسب بالقلب كما على اوبالادغام كما شدا ويا  
لراد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لا بطرطرم الوقف فانك  
تراد المحذوف لان السقوط لا بطرم او الوقف الجارى مجراه لا يكون في الاسماء فتقول  
في يقبل من لم يقبل واقتضى من جاء يقول واقتضى **قوله** غير قابل اى حال كون اة  
حاله من ضمير اول وانما لم يجعل شرطاً لاشق الاول لان الاختصاص بالفعل لا يقبل التاء  
اصلا **قوله** ولو قال غير قابل للتاء وكان اراد غير قابل للتاء كسب الوضوع فلا يراد النقص  
باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعل **قوله** ومن ثم امتنع امر وانفرد بعمل قبل  
في جعل وجود الشرط علة للشرط ونظر ما تقر من ان الشرط ثبت بالباب شرط  
قريبه بان جعل الشرط هذا الشرط علة للشرط باستثناء امر وانفرد بعمل ولا يخفى  
ان هذا الشرط لا سبب الحكم المذكور **قوله** بالسبب المحففة او مع شرطية لا بالشرطية  
المحففة عند الجمهور فلا فاجاعة حيث قالوا ان شرطية الاسم الذي فيه الالف و  
النون ليس الا تحقق السبب وهو المشابهة بالقول التاء بنت المحرودة **قوله** بواحد  
من الجماعات اى المفهوم صاع لان يراد واحد من الجماعات **قوله** فان اريد المسمى بزيد  
واللام لم توصف باخر لانه نكرة **قوله** للمبتدئين اى الدليل فله بالالتزام **قوله**

استثناء مما يتبع من الاستثناء الاول اي استثناء بتقييد المستثنى منه بالاستثناء  
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء  
من المطلق والثاني استثناء من المعيد ونظيره كما يقال في توجيه طرفين من  
جنس اذا كان متعلقين بفعل واحد بلا عطف ولو حمل المعنى قول العود و  
زن الفعل معطوف على قوله ما به شرطية كان اظهر دلالة واوضح عبارة  
لعل النكتة في الفعل اختلاف تاء في العلية في المعطوفات المعطوف عليه وجر  
به الاستسواب **قول** كما في **قوله** واحد التوق النجاة على ان العلية مؤثرة مع الود  
في اسم لم يوضع الاعلام كوزن الفعل سواء كان الاسم غير منفرد قبل  
كلمة اوله كاصية ويزيد واختلفوا في تاء شرطية مع العود في اسم كان غير  
منفرد قبل العلية ككلمات ومثلك فذهب اكثر النجاة التي انفرد لان الود  
تابع للوصف وقد زال بالعلية وذهب جماعة لا عدم انفراد اعتبار  
العود الاصلي واليد مال الشيخ الرضي قائلا ان العود ار لفظ وهو باق  
واما افر وجه وافواتة اعلاما غير منفردة عند سبويه اعتبار العود  
الاصلي ومنفردة عند الكوفيين **قول** واما استفاد ان دفع ما توهم من  
ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعود والوزن والعلية  
فان العلية مؤثرة فيها مع انها غير منفردة بعد النكتة وقد يرفع اقليم بان  
العلية غير مؤثرة معها الاستقلال بها عن غير ذلك وروها **قوله** على اوزان

مخصوصة

مخصوصة على اوزان نكتة ومثلك واخر وسيم والس عند تيم وقطام بين  
عندهم لا يوصفون من الاوزان بل يعني ان المستثنى منه ليس بسبب المنع مطلقا  
لعدم هي الحكم والاسباب الذي هو امره بالزوم استثناء التيم من غيره  
بل من غيره مما هو رابح نحو السبيح واحد بها او غيره مما ساو بالاعنى ما  
بجامعة العلية مؤثرة ولم يكن شرطيا بل هو هذا المعنى وان كان يخفى في  
احدهما كنه اعم من حيث التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال  
في كلمة التوحيد ولم يبق فيه سبب ان كانت الاربعة بجملة كلمة اربعة  
**قوله** وايضا قد عرفت يندفع النقص بخر على وزن افعال حيث قيل ان معدود  
على كان هو الام او الاضافة ولما كان قول التلي في اظراه بعد ان  
يجعل الاخفتى فاعلاما اليزم جعل قول سبويه اصلا مع انه مناف  
للقاعدة المحققة عنه وامتناع نصب اعتبارا بتقدير الام والقول  
بان نضوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاستعمال يوجد قال  
في مثل امر لا مفعول للمثلية **قوله** وكذلك افعال التفضيل وكذلك  
ثلث **قوله** الضعف بمعنى الوصفية في خلاف افعال فعلا وذلك لا يعمل افعال  
التفضيل في الفلا دون افعال فعلا **قوله** في صا افعال السكا اي  
صا ملحقا به كالفعل قال اعتبارا يجوز ان يكون معهودا في مخالفة  
لان ذلك الاعتبار نوع من الفة **قوله** لاجل اعتباره الوصفية الاصلية

بمعنى ان المعلوم يجعله كالثابت **قوله** وفيه بحث لانه قيل جاز اعتبار  
شبهه من الوصفية في العلم كما اذا سميت باجرام في حرة اجيب بان  
المفهوم الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لانه ولا ذلك  
تراها مجردة عن المعنى الاصطلاحي **قوله** واما الاخفش قال الشيخ الر  
في قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافة في خواهر اغا هو في  
مقتضى القياس واما السماع فهو على ما منع المرف **قوله** وهذا القول  
اظهر ان المعلوم من كل وجه لا يؤثر **قوله** لما يلزم علة للنفي لا للنفي  
**قوله** فان العلم المخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقا  
بل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والمخصوص من صفات  
معاني الاعلام والادوات فالتقابل بالوصف **قوله** في حكم واحد  
في شان اثر واحد وتخصيص **قوله** وهو معنى مرف لفظ واحد  
منها شخفا فلا يرد اعتبار المتضاد بل في معنى صفة اللفاظ  
وهو واحد في النوع ولا في منع مرف امر في حالتي الوصفية  
والعلمية لتعدد المنع **قوله** قلنا تقدير احد الضمير بالاجل نقول  
ليس في هذا المقام الاتوهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك  
ان لا ترفع بين الدلالة على العموم والدلالة على المخصوص وهو  
ولا بين العموم والمخصوص لاختلاف مظهرها وهو المدلول والابن

ارادة العموم

ارادة العموم والمخصوص ان يجوز استعمال المشترك في المعنيين  
وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقدر الكلام  
على وجه لا مجال للشبهة فيه وان الوجود اللفظي بازاء وجود  
العييني فكل هو ان يكون في عالم اللفظ ما يندرج في عالم  
العيين او لا يكون فيه في بادي النظر وهو تارة في الضمير  
في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الفردان  
بمجموعين او لا وانما قلنا في بادي النظر لان الضمير قد يؤول  
مزان في امر واحد كالصفات المتقابلة المؤثرة في المزاج  
وذلك توافق فلسفي **قوله** لكنه شبيه به فان لزوم اجتماع  
علماني التصور حال تارة في امر شخصي عند اجتماع  
علماني التحقق **قوله** في باب غير المنصرف يعني ان الاسم  
للغير **قوله** اي بصورة الكسر يعني انه  
اراد بالكسر صورة الكسر بطريق  
الاستعارة لان الكسر بلا تاء من  
القاب البناء عند البصريين ويطلق  
على الحالية الاعرابية مجازا فالظاهر ان  
يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء **قوله**

اعني اللام والاضافة دون ساير الخواص  
 كالفاعلية والمفعولية قبل وجه ذلك انهما  
 مفترقان مدلول الاسم بخلاف البواقي **قول**  
 وحيث ضعفت الرفع توجب عدم سقوط الكسرة  
 ان التنوين كالنائب بوجود خلفه وهو اللام او الاضافة  
 او ان محذوف لا ينعى صرف بل الاضافة او اللام وفيه انهم **قول**  
 صرحوا بان الاضافة في حواج بيت المعاقبة التنوين المقرر  
**قول** ان العلية تزول باللام او الاضافة في اللام جامع العلية اذا  
 كان العلم في الاصل مصدر او موصوف كالقنيل والحبس **قول**  
 كالصافيات قال قوسي في اخصائيه الصافيات من الخليل

**قول** ان العلية تزول باللام والاضافة في اللم جامع العلية اذا كان العلم  
 في الاصل مصدر او موصوف كالقنيل والحبس **قول** كالصافيات قال قوسي في  
 الاخصائيه الصافيات من الخليل الذي يقوم على ثلث اقوابم وقام الرابعة على طرفها  
 فربما عن العلم في الرفع الدليل على كونه مفعولاً لا فاعلاً لانه لا يرفع  
 فاعلية التقديرات بل هو ما اشتغل من مفعول عن الرفع ويؤيد ما هو موقوف  
 وقول الاسما الغير المكملة المذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر  
 محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعاً اي هذه المرفوعة اللم كاستغراقه لانواع  
 يستعمل على التقدير الاول للعلم على ما يفهم من الرفع حيث فان الرفع ونصب  
 وجه وفيه تامل **قول** لان التعريف بما يكون للماوية من جعل الظاهر راجعاً الى اهل واحد  
 من المرفوعات الالهية قال توجده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتغل  
 فان المبتدأ هو الخبر في رطباً بقوله كما يجوز مطابقاً للرجوع لم يثبت ان  
 ان اللم ابطال مع البعوض اقمي صيغة الجمع للاشارة لا تعدد اللم  
 او يقال ان الكلام محمول على بيان العطف على علم الفاعلية لم يفس على علم الشيء  
 لان الفاعلية في المرفوع بالاسم باعتبار ما اخذه فاذا اخذ الماه خذ في تعريفه  
 من غير الايراد عن الدخول في الحد حذر  
 حال عن اللة الى الصلة الرفع في الفاعل عن زبدة الايضاح المتكسب عن افعي صيغة الجمع  
 بمقام التعريف **قول** واللام بالاشتمال الاسم على ما يكون موصوفها فليسها كما في كسب التواضع ما يدل على كونه جوازا عن الفاعل ان موصوف  
 كالموصوف بها فان لم يركب الاربعة وان لم يكن اوصافاً لكنها ما على فاعل يقال ان من قول التذكير في خبره كسب التواضع  
 تشير بها لعموم استغراقها في العرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع  
 في سبيل التوضيح في الرفع الذي في تعريفه الذي في تعريفه الذي في تعريفه  
 الذي في تعريفه من حيث معان التعريف الذي في تعريفه الذي في تعريفه  
 الذي في تعريفه الذي في تعريفه الذي في تعريفه الذي في تعريفه



كصيفة المحلوم للنسبة فالرفع ما رتبة الالف الفاعلية يكونه ملائمتها  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف

كصيفة المحلوم للنسبة فالرفع ما رتبة الالف الفاعلية يكونه ملائمتها  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف

في الخبر من ان قول هو هذا ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف

ان اتصاله بيا برعي في لونه ومنها البسمة في افعالها اشتمل فاقربه ويجوز ان يجعل  
 راجعا الى الالف بغير ما يفرغ من التناول به برفق قوله ومنها البسمة لان خبره في الالف  
 ولانه لا يجوز ان يكون الالف في قوله وفي انه قد يجوز ان يكون الالف في قوله  
 لم يربطه الى الالف ويدفع بان نادرو لانه لا يفسح بانه مفعول فيه فانه قد يفسح  
 كوكفي بانه ويدفع بانه نادرا غير مطرد وحرف زائدة التي هي اصل الفعل لا يفسح  
 لها ما على ما هو موضوع للسنة لان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف  
 بخلاف عامل البسمة فانه عدفي مفعول وقوة امثلة لقصة قوة الالف في الالف  
 في الالف من البسمة والالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 في الالف من البسمة والالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف

كل حكم ولا بد بحكم عليه بمصدر فله الالف والالف في الالف والالف  
 حقيقة او صكفا فان مصدر العامل في قوة ان مع الفعل الالف الالف  
 الالف فيها مع النسبة ما يفرض كانت او ما يفرض كانت او ما يفرض كانت او ما يفرض كانت

في الخبر من ان قول هو هذا ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف

وقدم الالف في الالف والالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 الكامل وهو اوجه قد يراه ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 المفعول ان يكون المفعول احزانة من الالف في الالف والالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 الفعل ان غرضه من الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 يقع في انظارها وفي تقديمه على الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 فلوقدم زيد في الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 بان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 لم يجعل له مخرج الا الاظهار وقسمه على الموجود الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 قالوا البسمة زيدت الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 عليه وكذا الحكم في الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف

في الخبر من ان قول هو هذا ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف

في الخبر من ان قول هو هذا ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف  
 من اجل ان الالف مبنية على الواو والواو مبنية على الالف في الالف والالف



فان لا يثبت اليقين وهو ان الاصل ان الفعل من غير ان يكون له...

ان قولك في المبتدأ او المتقدم في غير موضع غير جاز  
 الا ان امتناع الثاني  
 فاقدم في قوله  
 اقتضى...

في انما اشتراط الساس على الاستعارة المقترنة بان يثبت لشيء  
 ان الساس كالكلام العاوية في الظروف وعلم  
 المنفوق في اطلاق الكلام العاوية  
 عليهم حسن اقتضى

قول مع التبع في المثال قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسولا الا  
 نبي فان النبيين من الرسول كما ما يقرون في كل قول في قوله تعالى وما ارسلنا  
 من قبلك من رسولا الا نبي فان النبيين من الرسول كما ما يقرون في كل قول في قوله تعالى  
 وما ارسلنا من قبلك من رسولا الا نبي فان النبيين من الرسول كما ما يقرون في كل قول في قوله تعالى

قوله مع راية العلم متعلق بالتبعية لا من انظر الطبيعي  
 الاصل ان كل ما على الفعل كما جعل المقدم في قوله  
 النوع في ذلك الا ان الساس وان الفعل رعية  
 انظر الطبيعي قول القائل ان انما اقتضى  
 ان الفعل انما اقتضى في المثال  
 هكذا في القصة  
 على ان المتقدم  
 فان قيل  
 لا يكون  
 في قوله  
 في قوله  
 ان يكون ما في قوله

مسألة في قوله لا يثبت اليقين وهو ان الاصل ان الفعل من غير ان يكون له  
 الثابت ان غير المذكور كما يستأصع على ان التقديم الثابت مشروط بوسط الا  
 بينهما اذ لم يوسطه قدم الفاعل المفعول ثم الفعل بين آيات الاستثناء المستثناة  
 وذلك غير جائز وان تخرجه للمنع الضامن مشروط بوسطها كما سبق ذكره قدس سره  
 قوله فلان زعم ان الساس محل بالصفة مع رعاية النظم الطبعي اقول ان يقول الخ  
 عن ان الساس المحل بالصفة يفتقر امتناع تقديم المفعول على الفعل نحو موسى فرج  
 لا تباين الساس كما سميته التي محل بالمفعول فلهذا كانت الاتصالات لا تفعل الى لزوم  
 خلاف المفروض قوله مع ان يكون غير مطروبا في المثال المذكور

وتطابقه عما كان الفاعل خاصا تاما اذا كان عامتا فلا يفتقر كما ضرب هذا المثل  
 وذلك لانه لم يسبق احد حتى يقع ان يكون زيدا فهو بالالف لا زيدا هو المفعول على ان  
 مع الاكثار في الساس كما في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت  
 في قوله ان العمل ما قبل الذي ما بعد ستمه ان يكون ما قبل او مع لا غير عامل في قوله  
 او من ستمه من فاعله قدس سره فلا خلاف على ما في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت  
 للجماعة في قوله ان يكون معناه ما ضرب هذا المثل لا في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت  
 من النبيين ما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت  
 والمؤمنين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نزلنا من قبلك الا الذين هم اهلنا في باءي  
 الرائي ان ما قبلت اشاعت احدى حال من الاحوال لا الذين هم اهلنا في باءي  
 الرائي بل روية قونية وقد يرد بان الطرف متعلقا بفعل مقدر اي يتبع في باءي للر

الرائي او بان الطرف ما قبله من الفعل او اذا انصلبه وكذا انصلب هذه  
 في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت  
 في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت  
 في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت  
 في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت في قوله تعالى من النبيين اما عند اكثرهم فلم يجوز له ان يثبت

اوصف ظلم المفعول عند من لم يجد الفعل بين الصفة والموصوف بالجنس كقوله ضرب  
 الذي ضرب غلامه واكرم هذا رجل ضرب غلامه **قوله** وجب تأخره لم يربح بغيره  
 اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل **قوله** اقيم فترت مقام الفعل الدلالة على ما هو  
 واللام للوقت لا للاجل لان قيام القربة صح لا باعث **قوله** لان تقديره لان  
 السائل عالم بصدور الفعل جازيل بخصوص من صدر عنه الفعل فاستدل عن فاعله  
 المنطوقا على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المتبادر ومن شئ على لانه هو المفعول في  
 الجمل الاسمية ولان الفعل موضوع للاسناد وما عرفت وعند وضع الفعل ياتي  
 بالفاعل كما ياتي عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير مندرج في الحكم وزيد قائم  
 يفيد نفى الحكم بتكرار الاسناد فالباطق السؤال المضمون في الشرح الرضي ان زيد في المثال  
 المفروض مبتداه لافاعلا بطابق السؤال فان جملته اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا  
 عن الفعل والاسم تقديره السؤال **قوله** زيد فروع والاصل على زيد لان البكاء  
 يتعدى على اكثرها بخلاف الاستعمال فنقل عن القادر الرومي قدس سره ان بريد  
 مساوي بخلاف النداء والجمل التداية محرفة وذلك لان السائل يتفهم ان يدعي  
 ان الضارع المخطئة ما دعوا في شدة وتوقر سبب كونها يزيدنا سبب اليك عليها  
 لانك في رضاء بغيره **قوله** بغيرية السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المفعول فانه مستند  
 لا لتباس الرد ويثبت للسؤال منزلة السبب منزلة السبب **قوله** المضمون الالام للبال  
 كما في الظاهر ويراد بالمضمون خصوصية غيره وكمن ان يكون للوقت وما يحتمل خصوصية  
 منه وخصوصية غيره **قوله** متعلقا بضرع وان لم يعتمد على شئ لان الجار كقوله بركته  
 من الفعل لا يبيد المقدر لا يبدل البكاء بكاء مونة لا يباك خصوصية مع انها ليست

في عائد ان لفظ المفعول لضم اللام من سبب كونها  
 المفعول الذي هو سبب لضم اللام في قوله  
 منزلة السؤال الذي هو سبب لضم اللام في قوله

ليست سببا قريبا البكاء **قوله** مختلط ما تصح حكمه حال ما خبثه بغيره الما في صورة  
 المثال ذاك ان الامر بان لا يستقره في الخيال مع بقاء الازمة **قوله** مختلط السائل  
 من غير وسيله اي بغير علة وسابقة حتى يقال خبث على فلان واصل من خبثت  
 من خبثت الشجرة اي ضربتها بالعصا ليدفط وقرها **قوله** والطولج مع مطيعة على  
 الزوائد يقال عشب فهو عشب ولفظ مطيعة على الفياض يجوز ان يقع طابع  
 للنسبة مثل ماء واقى يقال طابع بطيعة وطابع بطيعة اي في سبب كل واحد من  
 من القاع ايسر من كرون يقال ربان لواقع ان المسحوق والافان مائة **قوله** وما  
 مصدرية لانها يمكن من الموصولة بجمع التي اهلها الطولج من الاموال **قوله**  
 وما يتعلق بخبثت قال قدس سره في الحاشية وتعريفه بيكيد المقدر محال بانها ليست  
 العرض الشعر لانهما بين سبب الظلمة تناسب ان يبين سبب الاختصاص  
 انتهى مع ان تعديل البكاء باليدك الطولج يزيد مما لا يتم لان علة البكاء  
 ابطال كما في سبب كان والاضا الطولج يصح جمع حاله ان جعل سببا له  
**قوله** في كل موضع حذف الفعل ثم لرفع الابهام فائدة ذلك ان النفس بعد الابهام  
 الابهام اوقع في النفس ذلك المفعول صريح او حرف بؤدي معناه مثل ان  
 الدالة على النبوت بشرط ان يكون خبرها ما فيها فانها مع خبرها نصيرة فؤة ثبتت  
 المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو لو ان ذات سوار طمست فان لو للشرط و  
 وجوبها محذوف والتقدير سوار على وجهه ان يكون للنسب وهذا مثل ضرب ابن بنا ذي  
 عن دونه واصل ان جملته شرطية **قوله** في قوله جمل لانهما انما اقدر جملته  
 لانا فهم سبب قائمه ونعم غير صالح لا فادتها لانها حرف غير مستعمل بالضمه مرتبة

ان يكون

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية

والتعريف هو الذي يبين معنى اللفظ  
والمعنى هو الذي يدل على الالوهية  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية

والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله تعالى  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية  
والله اعلم بالصواب الذي اعترفوا بتوجهنا  
الى الله في الدين كله بل قد علموا ان  
الاسماء هي التي تدل على المعاني  
والمعاني هي التي تدل على الالوهية

انما هو وان كان الواجب التبان بالمظهر الفاعل كما ان الامر كذلك قال نسبك بقلا  
لا يمكن الاظهار اما بطريق الاتصال فلان الظاهر لا يهاجمه كجزءه واللبس  
تامر ولا جزئيه ولما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه وكل من الفرقين  
التزموا الفاعل الواحد العاملين الذي المفعول لظهوره بل يثبت للثابت لا افا وفيه  
ولا يظهر الفاعل بالالحرف وبالظهار المتخالف للثابت فيه بهذا اذا كان الفعل  
ينوافق في اقتضاء الرفع اما اذا كان متخالفين فحين انظار كقولك ما فرب  
الذات وما كرمت الاباك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صورة الظاهر كاف  
في عدم صحة التعميم وهو المراد بالمتنازع اه لان المناسبات ما يوجد به وذلك  
لانها كالف ما يفنظ الاصل الذي على راي البصيرة فاجتنب الاستشهاد به وبوجه  
على راي الكوفة فيكون من تفاريع الاصل الذي واما ذكر اقتضاء المفعول للتعميم  
البحث فلذا اخذوا بالاسم الفاعل فقلت لهم الاسم الفاعل الواقع بعد الحكم الظاهر  
المفصل فلا بد من تخصيص الظاهر لعل المراد جواز القطع بالظهار فيكون الحكم على  
الابطريق الذي كان ينبغي ان يكون ولا يجاب باننا ندعي اهمية على تقدير اطلاق الاسم  
واما على من ذهب بغيرهما فلان يمكن قطعه لان طريق القطع عند فهم آه قال الشيخ رضي  
يلزم البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ظرب وما كرم الالوهية والاريد ما يميز الالوهية  
التي هي من مميزات الالهية بوجهها في ان من باب الحرف لالظهار اذ لا يستعمل الالوهية  
لكذلك فقد يكون الظاهر للفظ الالهية وبجانب المعنى الالهية لان اسم المتنازع  
وهو يكون الجزاء فانه كملت او المقدر الذي هو جاز اعمال كل منهما او فتنى تركها  
في بعض النسخ وبسبب هذا التنازع المذكور لا بد من بيان في ظاهر واحد

لا يتصلح

الظاهر

قوله

كما يدل عليه افرادها واظهارها او تكبيرها ايضا بخلافه فاعل العامل في فعله  
 بالمتفادين الفيل المسترف في قوله فقد يكون المرجح هو المتنازع الفاعلين المدلول عليه  
 واذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الفيل فيكون هذا التركيب مشبها بزيادة فاعلا  
 في ان العامل في فعله يوجب القرب اي لفظ الطالب من المطلوب والمطلوب في قوله  
 الفاعل لا يوجب وجود الاستعمال الشارح عليه فلو كان الفيل بمرحبا كان لا يوجب  
 ينبغي ان يوجب بجواز الشرط عند اجتماع ادواتي الشرط والقسم لا جواب القسم  
 الشرط في مرتبة لان القسم افوي في اقتضائه التصور بجواز الاظهار في الذكر  
 في العدة بشرط التقدير علم ان الغرض من التفسير ان كان محظرا في رفع الالفاظ  
 وازالة البنية كما في الطلوع والظهور غير رجل ورده رجل فلما تنازع في جواز الالفاظ  
 قبل الذكر لا يفسر في قوله مرجح وان لم يكن محظرا فيه بل كان مذكورا لكونه  
 فاعل او مفعولا الى غير ذلك ففسرهم من منعه وان كان في العدة لان للفسر لا  
 ينبغي ان يكون مرجحا فلما يزيل البنية به ومنه من جاز في العدة كما نحن فيه فاقا  
 وقال ان حذف الفاعل اشغى من الاظهار بل الذكر لانه قد جاز به وما يفسر في  
 الجملة وان لم يكن تقابله في الكلام التكرار بالذكرة وبسببها التكرار اظهار  
 للفعل في نحو صبي وصبرها من مطلقين الزيدان منطلقا لا حذف اللفظ افرادا  
 وتشبيه قوله دون حذف فخر لا فخرت لانه لا يجوز حذف الفاعل به فخره  
 مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد حذف كفاعل مصدره والفاعل  
 في نحو ما ضربوا الكرم الا انه في نحو اسبح بهم والبر حيث حذف بهم وهو فاعل

قوله في قوله لا يوجب  
 قوله في قوله لا يوجب  
 قوله في قوله لا يوجب

فاعل عند سببه وفي نحو من واكرموا القوم بخلافه والاول والباقي الاول  
 والاول في الثاني السبب من التقا السالكين وقد جازت عنهما اما عن الاول  
 فبان المصدر قد ينزل منزلة الجواب ليس فاعل لا نقطا ولا تقدير او اما  
 عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذف نسبة المخدوف  
 في باب التنازع مخدوف نسبة وفيه بحسب لان المخدوف في باب التنازع لو كان  
 كذلك لزم ان يكون المتعدد كما في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة  
 اللام فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول والزم وجود الفاعل لتمام  
 فاعل في مثل ضربت الكرم الا زيدا قال قرب ان بعدد عن البواقي اما عن مثل ما قام  
 والكرم الا انما فبان من عدو الاستغناء ورتبه ومن تزيهه في قوم فهو منهم واما عن  
 فغيره في التنازع كما اسبح بهم والبر فبان ليس مما ذهب اليه جمهوره بل في كل مفعول للزم جاز  
 فغيره في التنازع كما اسبح بهم والبر فبان ليس مما ذهب اليه جمهوره بل في كل مفعول للزم جاز  
 فهو من عدو الاستغناء فاعل لا من باب التنازع فاعل لا من باب التنازع فاعل لا من باب التنازع  
 فغيره في التنازع كما اسبح بهم والبر فبان ليس مما ذهب اليه جمهوره بل في كل مفعول للزم جاز  
 فهو من عدو الاستغناء فاعل لا من باب التنازع فاعل لا من باب التنازع فاعل لا من باب التنازع

قوله في قوله لا يوجب  
 قوله في قوله لا يوجب  
 قوله في قوله لا يوجب



بما في بعض الأسماء الماضية أو من شأن الفعل الفاعلة وعدم الكسب  
على طلب ما يعني قد يكون له كذا السمع لكن يجوز أن ينافي في الوجود الأول  
القرينة على الاعتبار البيت التي وهو مقيد بالمتول فالسبب في تقدير الجواب  
لا تقدر الجواب مطلقا **قوله** اشتد اتصاله بالفاعل بقية مقام الفاعل وشدته معه  
في الأحكام **قوله** كل مفعول فيه المنطوق في التفسير الجليل لا يفهم لفظه  
فلعله أتم للشعار بالمراد **قوله** حذف فاعله بالمعنى المذكور لا فاعله الحقيقي فلا يقص  
بأنت الريح بقول لأن الفاعل بالمعنى المذكور له **قوله** واجمعه هو الذي لا يمكن  
لشأنه من السناد الفعل لا قول مقامه فيلزم خلوه من المعطوف على الجار الواقف  
عن الظرف **قوله** لا فعل إلا الماخي للجهول يعني أنه أراد بالصحة أو صفة أو الاستحسان  
جزء من تقديره معطوف على الفعل **قوله** ولا يقع أي لا يقع في قوله تعالى لا  
يقع الاستحسان إلا كان السبب بقوله يقع وإن لم يخصه بالمفعول الثاني  
من باب العلم لأن الثاني من الأضمار يقع في الاستعمال مقام الفاعل **قوله**  
المفعول الثاني نفلان للتأني في جواز وقوعه موضع الفاعل وقالوا الامتناع  
في أن يكون السناد امر مسند إلى الشيء أو نفع لا يجوز أن يكون مسندا إليه  
الامر **قوله** والمفعول له والمفعول موكداً لكلمة بكتف بعطف المفرد مقدم  
مع أو تصارح للتبعية على صحته ادعاء أن الامتناع في المفعول الثاني والثالث  
من الامتناع في يدين المفعولين وإن اتفق الكلام في ذلك لوصوح الدليل  
فيكون فيه مباينة في رد من جواز قيامها مقام الفاعل **قوله** لا لا قبل اللام أيضا  
لا يقع لأنه ليس من ضروريات الفعل لا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول

هذا هو المقصود  
بأنه لا يقع  
في قوله تعالى  
لا يقع الاستحسان  
إلا كان السبب  
بقوله يقع

المفعول **قوله** لأن النصيب مشعر بالعلية لدلالة على تقدير اللام الدالة على العلية  
لا يقال ينبغي أن لا يقع الظرف أيضا مقام الفاعل لأن النصيب مشعر بالظرفية  
لا يقال **قوله** بما يحصل الأشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز أن ينافي بجوار  
أشعار القرينة بالعلية وقيل إن المفعول لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا لا  
يصح السؤال بل قبل تمام الحكم ثم اعترض بأنه بوجوب امتناع ضرب للتأنيب  
والقول بأن المنصوب جواب لم دون الجرح والحكم والفاعل ان يقول أيضا أنه  
يسجد بأعين سؤالات من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك كان  
مفعولا مقدر لا المذكور فمعقولهم ان المفعول له جواب لم أنه مع عامل المقدر  
يصح أن يذكره جواب السؤال عن لينة فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت أو  
بعضه **قوله** لا يشاء **قوله** فيمن ضلانا للكوفيين وبعض المتأخرين فأنهم ذهبوا  
لأن أن أوله مستدل بالقرينة **قوله** في قوله تعالى لا تنزل عليه القرآن  
بالنصب قرأة الجعفر المدني بجزء مما كانوا يكسبون وقرأة عام وكذا ذلك  
يكنى المؤمنين على الظاهر المصدر **قوله** لا تشبهه بالفاعل قيل لست الفاعل هو  
وكون السادة الحقيقية والأخيرة مجازا ولا بصارا لله غير الحقيقة مع مكانها  
وقيل أن مع قولهم لا بصارا للمجاز مع مكان حقيقة أن الكلام إذا كان بين حقيقة  
ومجاز فالملحوظ الحقيقة متعين لأن الكلام بالحقيقة متعين مع مكان الكلام  
بالمجاز فالظاهر أن يقال إن السادة المماثلة مجاز عطف ولا يمكن المجاز العطف  
مع وجود ما يؤول أن قلت التي علاقة بنسب الزمان والمكان والمصدر والمفعول  
بالواسطة قلنا النسبة للأخيرة فلا يرد ولما النسبة الأولى بين فلان الفعل

هذا هو المقصود  
بأنه لا يقع  
في قوله تعالى  
لا يقع الاستحسان  
إلا كان السبب  
بقوله يقع



لما كان موصوفاً لا ان ينسب اليه فعله فاعلم ان كان الاول ان يحل محل الفاعل  
 وهي مؤنثة فبها نوعاً ثانياً حتى يعرفها ما كانا بشرايين بالمحل القابل والاشبه  
 الى المصدر فلان اثر الفعل وذلك لان قولك سيرت بالسير تدبر في قوة فعل سير  
 تدبر ان قلت بهذا التحقيق يقتضيه نقل النسبة الابقاعية الى سائر المقامات  
 عند قيام مقام الفاعل ويند الفعل لا يتصور مع وجوده في قولك ضربت بالدار  
 فان النسبة ليست الا استغناء عن الوجود في قولك ضربت بالدار مضمون فيها الام  
 لانها مضمونة بما جاز قلت هذا الفعل في المفعول بالواسطة اما في المفعول بالواسطة  
 فلا نقل ساكت لان الربط مستفاد من الواسطة ربط حقيقة لا جاز كما في قولنا  
 شتان احداهما ان ذكرته يقتضيه ان يكون نسبة الفعل المتعدى بالهرف الى المفعول  
 بالواسطة نسبة الى ما يؤول اليه في ان يتبعين القياس مقام الفاعل اذ هو في قول  
 مررت برجل يوم الجمعة ان التصريح بكل في وثانيهما ان نسبة السائر الفا  
 المفاعلة عمل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة  
 عليها ولم ادر في ذلك نقل في اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون  
 ما اقوم مقام محلها ولهذا لا يقع الكرمات والمكان الميراثان مقام الفاعل لان  
 الفعل عليها فاعلى هذا وجب تفسير قوله فابح سواها بالنسبة في شبهة بالمفاهيم  
 بلا واسطة وانما نسبة بانه كذلك لان الطرف وان كان موصوفاً في عند المفعول  
 نظيره القول بالثبوت في وان لم يكن فابح سواها قيل او قال: السوا في سوا المكان  
 اخبر واظهر يعني ان السوا في سواها في جواز وقوعها موقع الفاعل امتناع وقوعها  
 موقوعاً وفيه ان حال السوا في قد علمت على تقدير وجود المفعول وانما المجرول حالها

حالها على تقدير عدمه فالتعويض بحالها على تقدير وجوده مستند مع انه اراد  
 التصريح به ومن قال ان السوا في على تقدير عدمه ليست سواها كما اراد النظر  
 به ومن قال ان المفعول في اذ وجد مع المعاد اعلم ان سواها في قولنا  
 اذ وجد في قولنا في جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان  
 المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون  
 المفعول بالواسطة متبجلاً لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به فليس هو  
 اليه لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعاً ان يكون في جزم  
 المفعول بلا واسطة سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا ينبغي ان يند  
 القيد بما ينساق اليه الذين بلا نسبة يعني ان لم يرد الاستواء الشامل  
 لجواز وقوعها موقع الفاعل امتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا  
 يكون لتفسير الخبر على قوله وان لم يكن معنى لان فيه معنى الفاعلية لا ينبغي ان  
 يند الالسين يقتضيه ان يكون الاول من باب علمت اول من الثانية لانه وان  
 كان مفعولاً لا يعلم فاعل العلم واما عند عدمه ان قلت يجوز رفع ال  
 لتباس يلزم المفعول الثاني في قوله فابح سواها في التباس باق لان التباس  
 خبر وان دل على انه مفعول ثان كنه لما كان مع ذلك حالاً ان يكون مفعولاً  
 اول ويؤاخذ بان يكون موقع الفاعل ممكن ان يقع الخبر والاشبه به وكثيراً ما  
 يحذف عن حذف اليه ومنه ما لا يعطف على قوله فاعل او من جملهم  
 مرفوع بيان لحاصل المعنى لان من التبغيب تقدير المضاف الى من جملهم افراده  
 على ما يرد الاصل فيهما الى باب مبتداه والخبر هو ان يكون المبتداه اليه

معلوم ان علمت زيد على فاضل زيد بالرفع  
 مفعول به فاعل العلم زيد بالرفع  
 او بان يقوم مقام الفاعل في قولنا علمت زيداً  
 والاشبه به في قولنا علمت زيداً  
 زيداً جزم فاضل زيد بالرفع خبره

باحث المبتداه والتبعية

مستند اليه وما اذا كان مستندا فانه مبتدأ لا محالة ان يكون خبرا لزيد و  
 وليس لهذا الفاعل مبتدأ خبرا لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل فاعله من  
 لتقدير خبر مستند اليه كما تكلفه خبر من النية **و** اشتراكها في العامل المعرف  
 ويؤيدنا خبر بدل الاسم عن العوامل اللفظية لكسامة اي اسماؤه المشتق والاسماء  
 شتى **ب** يوجب ان يصح الفصل الذي على الخبر نادون الخبرين **ب** يوجب  
 مع ان الخبر مستفاد من مقام التعريف لزوم اطرافه وانقسامه الى  
 التي في بعض المود وبدل ان صورة التصريح على صورة الاكتفاء اوله ان اراد  
 التصريح بالخبر يكون ردا على من زعم ان اسم الفاعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة  
 الفصل في خبر مستند اليه لا يصح المستند اليه ولم يسم ذلك في التاكيد الخبر لان مستند اليه  
 اذا عرف باللام يفيد خبره على المستند ولم يسم انما لاصل الخبر فنقول ان اسم الفعل  
 عند المصنف يوجب التصريح على زعم اللزوم لان يقال اراد خبر المبتدأ الذي التقى عليه  
 ومن الوجه ان يوجب التصريح والتعريف ولا يخفى ان الخبر ليس لزيد الاسم  
 لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما تقتضيه مقابلة الصفة كما ان يكون  
 يند القوم من المبتدأ صفة مثل ضارب زيدا خبرا بضم زيدا او تقديره  
 وتأويله وذلك فيما يصح اسم موصوفا ضو **و** نحو وان تصدوا وسوا عليهم  
 ان تذكروهم لم تذكروهم **ب** المجر قبل انما يصح لفظ الخبر بدفع انه يقتضيه سبق  
 وجوده لان امکان الوجود واصلها في خبر المبتدأ الوجود كقولك ضحك فلان  
**ب** اللفظة من قبيل خبر في الكلام اي الذي لم يوجد فيه عامل الفاعل  
 اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب

مستند اليه  
 خبر المبتدأ  
 خبر المبتدأ  
 خبر المبتدأ

عموم السلب اعتبار ان اللام بطلت مع الجمعية فصارت منفصلا  
 او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب المراد به هذا  
 بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حلت على العود لانه  
 السلب في ظاهره وانما كالتنفي في حقه اصله ردا على من زعم ان المراد  
 بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كالباب وانما انما ينقض النعم  
 بقولك بحسبك زيد ذلك لان الذين لا يسمون ينقل من العوامل اللفظية  
 التي خصص نواسخ **ب** وكان اراد بالعامل اللفظية ما يكون متواترا في  
 في الخبر وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا متواتر مع ذلك ان يقول ايضا  
 ان الحرف الزائد كالمعروف وان التبريد اعم من ان يكون حقيقيا وحكيما ان  
 ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء  
 فلما عجزوا ذلك سمي على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان  
 لا يغير معنى الجملة وكانت كالمرفوع الزائدة وفاندرتها التوكيد اما ولا  
 فعموم دخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلان خبر حاسم لمادة السبب الجواز  
 العطف على محل اسم الذي تنفي السبب مع انها مغيرة بمعنى الجملة ولا يصح الجواب  
 عنه بان العطف ليس على محل اسم لابل على الجملة المركب من لا واسمها لان  
 اللفظة بانه لا معرو له الموضوع **ب** وثاني قسم المبتدأ وقد اشار  
 الى ان المبتدأ مشترك معنوي لان لفظ المبتدأ مشترك لفظا كما في السبب  
 الشيخ الرضي واللازم استعمال اللفظ المشترك في معنيين **ب** والصفة  
 لفظ او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع اللودون جمع لم يأت  
 لان اللفظ المشترك في معنيين **ب** والصفة



والاشارة الى ان كان مشتركا انفصلا  
 الحقيقي فان قلت كيف يكون الانفصال الحقيقي  
 وقد اجتمع اللفظ في خبرين في زيد ضارب جولا  
 كما مرقت لا يكون ضارب لم يقع بعد ان التقى و  
 لان اللفظ مشترك في معنيين **ب** والصفة  
 قال آه القائل الفاضل السيد اجتمع الضمير  
 من لان لم يوجد في من المواد اجتماعها كما لا يخفى ايضا كقوله  
 على قوله او العطف في بالجموع ولا يخرج عن  
 على الجواب من

بشي لان استعمال اجتماع القسمين واما امتناع التفاعل فانه  
ثبت كان بالتحقق او بالتحقق عليه بان التعريف يتحقق بما في قاييم  
البوه زيد لانه لصدق التعريف عليه مع انه ليس بمبتدأ كما ذكرناه  
واجب عنه بتفصيل الحقيقة الصائبة كون غير ما لم يكن صالحا كونه مبتدأ  
لهما ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك او جارية مجرما كقوله فان  
في قوة منسوب الى قريش قال الواقعة يعرفون النفي هو الاستفهام ال  
الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخيرا وشمل في داخلنا وغيره من غير ما من  
كلمات الاستفهام **قوله** ونحو ذلك الالف لاصالة ولا يخفى ان مشيئة المراد  
الاختيار لا يناسب التعريف **قوله** بل آه والها بين ومعنى وكيف وكه وان  
التعريف بهل وما ذكرناه ظاهر واما التعريف من فلما يصح بان يقول من قائم ابوه  
لان قائم صفة صائبة لان يكون خبرا بمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح  
ان يكون مبتدأ فاعل تمثيل لقوله من ضارب زيد على ان من مفعول  
لضارب وقيل عليه ما **قوله** او ما جرى مجرى استقدير المعطف او من باب  
تعميم المجاز وكذا ان يزيد بالظاهرة معناه اللغوي اي البار **قوله** لم يخبر  
تثنية على اللف المشبهة **قوله** كون اللفقة مبتدأ آه فيل لم يكتسبوا  
عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل قائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ  
بالفاعل في مثل قائم زيد فام يجوز وتأخير المبتدأ فاجيب بان جواز الو  
جوهن ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين محال فالاصل كما نحن فيه فان  
في جعل زيد في قائم زيد فاعلا خلا فالاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفي

قوله ان يكون خبرا  
قوله في مثل قائم زيد  
قوله في مثل قائم زيد  
قوله في مثل قائم زيد  
قوله في مثل قائم زيد

وفي جعل مبتدأ خلا فالاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفي  
الاجزاء اذا كان احد الوجهين موقفا لاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير ما  
معارضه بوجه التنبؤ والالتباس **قوله** اي هو الاسم المجرى وكذا ان تقول اي  
هو المرفوع المجرى آه لانه ذكر في المرفوع خلا لصدق التعريف على ضرب في ضرب  
زيد لانه ليس مرفوعا بل في المذكور وهذا الوجه من تقدير الاسم لان المرفوع  
يدان كان الاسم حقيقة فربما عن بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا  
لفظا او به لفظ كالطغيان وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل في المثال  
المذكور ويجوز ايضا ان يكون المرفوع محذوف وذلك في بعض التعابير بالاسم ويمكن  
ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التبعيض بالاسم مع بقائه ربطه فان ربط  
الى زيد ليس بمعنى هو وهو وربط الاسم الذي قبله من قوله الى زيد بمعنى هو هو  
امر الجمله اللهم الا ان يراد بالاسم حكمي لفظا بوجه واحد او يصح التبعيض بالاسم قوله  
فلا يصدق على ضرب في ضرب زيد وكذا لا يصدق على ضرب في ضرب زيد  
**قوله** اي ما يقع به الاستناد وقد اشبه الى ان الباء متعلقة بالافعال  
المتضمنين لا بالاستناد لانه ينفي متعلق بالاستناد فلا حاجة الى الباء **قوله** وكذا  
ان تقول المراد الاستناد الى المبتدأ بقرينة انهما ركنان متساويان كما اشار  
الى ذلك في المعاني **قوله** ما جعل الباء بمعنى الى فاقدم بسره في الثانية  
وكان التثنية في تسمية العبارة ان لا يشتمه بالاستناد المذكور في تعريف المبتدأ  
وح يظهر بقوله به فائدة واللاحق بالاسم في المبتدأ في تعريف المبتدأ  
**البرق** وعلى التقديرين بخرجه به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به بغير

سما الطغى

قوله لانه لصدق  
قوله لانه لصدق  
قوله لانه لصدق  
قوله لانه لصدق  
قوله لانه لصدق

في يضرب زيد لكن فيه ان ضارباً في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه كسند  
 الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر المبتدأ لان يقال ان الخبر يجمع اسم فاعله  
 وفاعل الاسم الفاعل وحده كمن لم يكن المجمع قابلاً للاعراب اجري الاعراب  
 على الالف القابل للاعراب او يقال المفعول بالاسناد الى المبتدأ اعلم من ان يكون الالف  
 الاسناد الى المبتدأ نفس كفي زيد جسم او الى نظيره او الى متعلقه وفيه نظر  
 لان ضارباً لم يسند الى شئ الاصل لان الاسناد به النسبة النافية ونسبة ضارباً  
 الى فاعله ليست تامة لانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب  
 في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخباراً لزيد **قولهم**  
 اى تحريد الاسم ان قيل التحريد على فلابد ان يقال ان تحريده لا يندفع  
 بجعل الاسم في صدر الكلام تحديقاً او تقدير الاسناد اليه او اسناده الى  
 شئ قلنا العامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا متواترات  
 والعرب التي اصل كجزان يكون عطفاً مع ان ما جعله او الى امر اعتباراً  
 فلا يصح ان يكون متواتراً **قولهم** يسند الى شئ كما في القسم الذي  
 من المبتدأ او يسند الى شئ كما في القسم الاول من المبتدأ وانما كان ذلك  
 ليخرج الخبر الذي يكون للعدو فمضى الاسناد عامل في المبتدأ والخبر طلبه  
 لهما على السواء **قولهم** وقال آخرون بهذا الوجه فمضى عند الشيخ الرضي  
 وهناك قولان آخران فكان قد سوره لم يقدروا بها **قولهم** لان المبتدأ ذاته  
 والخبر حال من امرها عالياً فلا يبرء النقص بقولك المنطلق زيدان قيل  
 وهذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم

بان التقديم الحكم في الخبر **الفعل** كونه عاملاً في الحكم عليه ومرتبة العامل قيل  
 المعمول وانما اعتبر الامر للافظح دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طاروا الاعتناء  
 بالطارى دون المطر عليه و بان الفعل متعلق بالاسم والاسم مستغن  
 عن الفعل فارادوا في الخبر المركب منهم تنعيم الناقص بالكمال **قولهم** وان ثم اشأ  
 بطريق الاستعارة الى الحكم الباق فان الحكم الذي يستخرج عن شئ من غير المكان  
**قولهم** جاز في داره زيد انما لم يفعله في داره رجل اخر لان شأ في اصالة تقديره  
 لوجوب تأخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره فيم زيد منو بعضهم لان ما يضاف  
 اليه المبتدأ ليس التقديم وجوه الاخر لان المضاف اليه تشديد الانصاف الى المبتدأ  
 فله حكم المبتدأ وقد جاء في الكفاية في المبتدأ **قولهم** وقد يكون المبتدأ مكرراً انما لم يقدم  
 عليه مواقع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكس مع انه المناسب لاصل الذي  
 همده انفاً ليلزم الانتشارية وبين الاصلين الاقربين وبما تعريف المبتدأ  
 وافراد الخبر المفهومين من لفظ قد في قول قد يكون المبتدأ مكرراً وفي قول والخبر قد يكون  
 جملتين ليلزم تقديم ما بينه وبين ما على اليمين عليه كما يظهر عند التفصيل **قولهم**  
 والمطالمهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعروف بلا جزم مهم  
 دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير **قولهم** بوجوه ما لفظ ما زايدة  
 اوصفت لما كان التحصيل مخمراً في امثال الامثلة المذكورة كان السبب في قول  
 اذا تحضفت بمثل وبعد مؤمن آة لان لفظ ما بينه عن عدم التحصير **قولهم** بقل اشترأ  
 كرها واحتمل لانها او يرفع تقع **قولهم** وجب وصف بالمتو من تحصيل الصفة التحصيم  
 الفردى بالصفة مع وجودها اما التحصيل النوعي بها كما في المثال المذكور فيكون معنى من  
 قسمة لان لو كان معنى لزم معنى الابداء بانك معنى الابداء بتفصيله وهو هو جوان  
 فانطق وابعث من اعني جسمانياً اللهم الا ان يفرق بين التحصيل الراجع للاشترأك

ان انزل في حث او حو ان كان كلاً جازياً و  
 في قوله لا يوزن في قوله لا يوزن في قوله لا يوزن  
 ويصح وقوع كجبه في الاطلاق وهو ما يخصص المعنى التام في اللفظ

قولهم ما بينه عن على قولهم ما بينه  
 معنى الابداء بالاسم من الابداء  
 جسم لان الجسم هو ما يخصص  
 تحصيلها نوعياً  
 بالاشارة  
 هم

بالقياس  
بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفس ان قلت اذا لم يكن من باب  
التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا  
شذوذ ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم شجرة خبز من جرادة لا احتمال  
خروج المدد عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الاستدعاء به  
لعموم صفة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الاستدعاء فان الحكم بان الاربوع  
نصف الاثنين سقيم والاستدعاء بها صحيح فيكون نظيره كل رجل كافر في النار ان  
قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض  
انما جاء من قبل الصفة لان التلمذة الموصوفة تم قلنا الصفة جاءت لتحقيق  
المصوح لا للتصحيح **قول** فان المنكلم بهذا الكلام يعرف ان هذا التخصيص عند المنكلم ان  
يعلم كون احداهما في الدار والاختصاص للمصحح هو الاختصاص عند الخطاب في الاضمان ان  
التخصيص متوقف في مثل رجل في الدار فينبغي ان يتبع الاستدعاء به مع انه صحيح **فتعريف**  
وتخصيص يعني ان المراد بالتخصيص ما يتعين لقطع الاحتياط او تقليده فلا يرد  
ما قيل من انه لا يخص به لان التخصيص ان يجعل لبعض من اللذة شيئا ليس لغيره  
امثال **قول** فان لا تعود في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار قهرا اذا اريد بالتمذة  
نفس الطبيعة فانه لا تعود فيها بل هي امر واحد **قول** في معرفة خبز من جرادة فان في  
معنى العموم لان الطبيعة الترتيبية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجردانية فيجمع الحكم كل فردا  
ولان فردا من جنس اذا فضل على فردا آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان الثقيل  
بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيم الكمال او لان العبارة لما لم يدل على خصوص فرد  
كان المناسب ان يرد اللفظ حذرا عن الترتيب بل يرجع كما قالوا في لام الاستفراق في المقام  
الخطابي **قول** في التخصيص **ط** الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لان جعل بمنزلة ما في تخصصه  
قول **الذي** يستعمل في موضع ما بهر ذاباب الدار يعني ان الكلام محمول على التقديم والتأخير

ط  
على تخصصه

77  
والتأخير كما قالوا في عرفته **قول** وما يتخصص الفاعل في ذكره  
فيسمى بتخصص الفاعل لعموم الحكم ان الفاعل يعرف حكم المعوق  
وحالها بمعنى ان السمع كما لا يتفرغ عن صفاء الحكم اذا كان محكوم عليه  
موقوف فلما اقيمت الغرض من الحكم كذلك لا يتفرغ عن لصفاء اذا كان  
الحكم مقدا فلما اقبل التلمذة بالانتماء **قول** فيكون خبرا بالنسبة الى الحكم انما  
بالنسبة الى التفسير **قول** فيقدر وصف يجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة  
ولكن ان تقول ان التسمين لا يعطيه فلا حاجة الى التفسير **قول** علم خبره كما  
بجمل ما اذا قيل فاتيتم رجل فان فالتما بحمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص  
بالظرف وفيه بحث اذا قلتم لا يجعل ان يكون شيئا من قسمي التلمذة ولكن  
ان يقول التخصيص لظرف **قول** في التخصيص بالنسبة الى المنكلم في هذا  
لا يجري في كل عام اذ ليس معنى ذلك وبي كذا لان الوبيل الرهلاك ولا  
وملك كذا لعموم الفاتحة بل معناه الرهلاك ملكة القول ان المراد بها  
بالوبيل دعاء الشيطان اسم **قول** فيكون التفسير دعاء الشيطان بعد  
قالوا في ان يقال تكلب سلام لرعاية اصل حين كان مصدرا منصوبا  
وانما امر الجار والمجرور لتفكيك الهمم والتبادر الى المراد لعدم خبره كما ذهب  
الوهيم الى اللفظة **قول** اذا اصل سلمت سلمتا فيلزم انه لا يجوز ان يكون بحرف  
مصدر سلمت لان سلمت مشتقا من سلمت عليك كسنة من سجدت  
فمن سلمت فلت سلمتا عليك فيمنع مصدرة قول سلمت عليك فاذا  
يكون معنى سلمت قول سلمت عليك بل يحذف مصدر سلمت لانه اي

ط  
على السيم

جعلت لما قال اصل سكت لاسلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل  
 بالفتانين قلت يريد على اختياره ايضا ان لا معنى له في ذلك عليك بعد  
 استيفاء الاستغناء باسم مفعول فلما التقدير حسب الاصل سكت الله  
 من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه قصد الرفع والرفع لفظ  
 عليك نعم يريد على تزييفه ان الالف سكت لان فو على اسم عليك لان  
 قوله **سكت** عليك بيان او بدل او مفعول عليك خبره وهذا  
 اللفظ مستقيم ان قلت في تكرار اللفظ قلت الخطا الثاني تعين  
 المتكلم بالالف رادة من اللفظ الصالح لان براديه كل من هو طلب يكون  
 تكرار الرفع ان يقول ان هذا اللفظ غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر  
 على ما قيل وهو لزوم اخذ **سكت** مفعول فريد وهو في مفسر يحتاج الى التفسير  
 مرة اخرى ويكفي ان يستدلنا وجوبه بان مفعول سكت اسم عليك  
 وهو ليس عين مفسر لم ينجح الى التعليل معرفة وبان سكت معناه قلت  
 سكت الله اي جعلت الله سكتا واما ان يقول ايضا ان اللفظ  
 في مفسر مصدر سكت الله كما ان سكت الله الماخوذ في تفسيره بحيث قلت  
 سكت الله مصدر سكت بمعنى نبتة **سكت** وعدل الرفع لقصد الرفع لان اللفظ  
 يدل على الفعل والفعل يدل على **سكت** **سكت** من قبيل التفسير  
**سكت** مدار حتى الاخبار عن النكرة على الفاتحة الضابطة في خبر الاخبار  
 عن مبتداه والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المحي بالفتانين  
 فان كان جابلاهما صح الاخبار وان كان خبر عن نكرة وان كان عالما

او امره في الفصحى سكت معناه قلت سلام عليك

عالما به لم يبح الاخبار وان كان خبر عن معرفة **سكت** وهذا القول اقرب  
 الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقولهم **سكت** وجوده بوجه  
 باخرة وليس من فريدة وقوله ولوم بلكه قيوما الى غير ذلك مما لا يحق  
 به الا للمحصص المذكورة **سكت** ولما كان الخبر المرفوع فيما سبق محتجا  
 بالمفرد قد عرفت ان الخبر المرفوع يجوز ان يكون مطلقا للخبر كما هو الظاهر  
 والخبر قد يكون جملة لكثرة لا تقبل كون افراده اصلا **سكت** والخبر قد  
 يكون جملة لم يقيد بكون خبره فكانت جمع جمهور النخلة في ان الالف نية  
 ولو كانت قسرية صح ان يكون خبر المبتدأ ومنه من منغومتم كمن  
 لا طائل تحته وقد تبع السيد بن مولا متمكبان الخبر يجب ان يكون  
 حال من احوال المبتدأ والالف وليست حال من احوال الالف بل مثلها  
 اذا قلت زيد اضر به فطلب الخبر صفة فاقم بالمتكلم ليس من احوال زيد الا  
 باعتبار كون متعلقا للطلب وكونه مقولا في مقف او استخفافه ان يقال  
 فيه ذلك **سكت** ولم يذكر الظرفية لم يذكر الشطية ايضا لان الشطية عند  
 اهل العربية قبل الخبر كما هو المشهور والخبر اسمية او فعلية ولو  
 بالافرة **سكت** وجملة مستقلة لاستعمالها على الفاتحة ومحلها فاذا لم يكن  
 فيها رابط لم يكن مبتدأ محلا لفاتحة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف  
 ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفاتحة لكنه يضيحا  
 للفاتحة التي تظنها الرابطة فان الشئ كما ينصف بصفات نفس ينصف  
 بصفة ما يتصل به مدحا وما غير ذلك **سكت** فلا يربط الخبر وكذا لا يربط المفرد

اذا كان مشتقا او جاعدا مائة لا يتاويل المشق نحو هذا القاع  
 عرفه كلمة القاع المكان المستوي والوعج شجر ينبت في اسهل والمع  
 بهذا المكان مستوي غليظ وكلمة تاكيد للظهير قال الكشي لا بد في الظهير مطلقا  
 من عائد واستدل بالاجماع على ان خبر كان ظهير حتى قالوا معنى  
 قولهم كان زيدا خاكت كان زيدا خاكت هو لا فرق بين خبر المبتدأ وخبر  
 كان واجبت عن بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان  
 ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار  
 بمعنى الفعل فلم يكن بد من الظهير **قوله** من عائد خبر لا وليس متعلقا باسم  
 والالتصاف الاسم شبه المضاف **قوله** كالهم في نعم الرجل لانه لعمري  
**قوله** ووضع المظهر موضع المظهر ان كان في معرض التفعيل جازيا وال  
 فعند سبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الخليل  
 يجوز مطلقا وعليه قولهم ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لنضع  
 اجرهم من احسن عداد ان لا نضع اجرهم **قوله** وكون خبر تفسير المبتدأ  
 قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور  
 وقوله مقول في زيد قائم **قوله** اذا كان ظهير وذلك لانه قياسي ان كان  
 الظهير ورايين في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها خبر من المبتدأ الاول  
 لان خبرية يشتم بالظهير في خبر الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان  
 المبتدأ الثاني نكرة كما هو في السمين ممنون بدرهم وكذا ان كان موقفا  
 بالهم كوالبر الكرسين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قولهم

وقدم على اللينم بسني ويجوز ان يكون حالا من الظهير الذي في  
 الخبر والعين في الخبر ينبغي ان يفرد من مؤخر التبدل يحتاج الى  
 القول بجواز تقديم الحال على الفعل المعنوي اذا كان ظرفا وسما  
 ان كان خبر ذلك وذلك في الظهير المنصوب والمجرور لاني الظهير المرفوع قال  
 قدس سره في الحاشية الكرد وازده شنه وارم هذب انتهى الكاشفا  
 عشر **قوله** وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربع امداد  
 والمد المن **قوله** وما وقع ظرفا او جارا بجملة وهو الجار والمجرور لانه  
 يوافق في الاك حكام ولهذا جعل بعضهم الظرف الساكن من الظرف  
 والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يربط بهذا الاطلاق كما هو الظاهر  
 للشيخ **قوله** اي الذي وقع ظرفا زمان او مكان هنا فواتها **قوله** رها  
 انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جارا على اسم العين اي يفهم  
 بنفسه ويعبر عنها بجملة ايضا فيل ان العين لا تعلق لها بالزمان  
 وقيل ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك  
 معنى وان المعنى اي ما يفهم بغيره لا تعلق بالزمان الا باعتبار معنى  
 الحدوث فالوجه ان يقال ان الزمان لا يتعلق بالحصول العين واستقرارها

اعم القاتلة لان الارمنة الجزئية طرف للمخوقات اكانت معها **قوله** الكائنة صفة المخلوقات **قوله** معها اي مع الارمنة الجزئية  
 كلها فاقاتة في تخصص بعضها بها كمال الامكنة فانها ليس طرفا الا جزئيا **قوله** كائنا تسمى المخلوقات اي كل المخلوقات **قوله** الامكنة  
 بعضها وقيل ان كون الارمنة طرفا لكل من المخلوقات لا يقتضي عدم القامته الجزئية **قوله** كائنا تسمى المخلوقات معها اي مع الارمنة  
 ثمة يجوز ان يكون سماع جازيلا يكونها معها مثلا فيقولون كائنا تسمى المخلوقات معها اي مع الارمنة **قوله** كائنا تسمى المخلوقات معها اي مع الارمنة

في الخريف سماع لم يعرف كونه في الخريف وتأتيها ما قال الشيخ الرضي  
وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه قال استغوث  
ذلك المعنى جميع الايام لو ان كان اسم الزمان نكرة رفع غالباً  
في الصوم يوم ذلك الشهر لان استغوث اياه كان هو لا يتعامر بغيره  
المسالك للجزية ويجوز نصبه وجره في خلافه لا يكون في ان وعنه  
يتم للتعويض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالباً كالاول وان لم يكن  
قالا غلب نصبه وجره بالتوافق وانما ظهر في الشهر معلوماً فلما تقدم  
في ودعاء السالك استغوث او حتى كان افعال في كسوف في جميع الا  
الشهر وثالثها ما قال وهو ظرف المكان اذا كان خبراً عن اسم عين  
فان كان خبر متصرف فلما كلف في امتناع رفعه وان كان منزهاً وهو نكرة فاله  
فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب الى مكانك منى مكان قريب وانت  
منى ذ ومكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرسوم وراثة ما ما  
له وهي ان كلاً من ظرف الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفاً  
وموقفاً محذوفاً واخبرت به عن اسم عين كقوله تفرقت القوية  
او البعيدة نحو دارك منى فرتح ومنزلك منى بلد على حرف مضاف  
الى ذات مرفقة فرتح وذكورت كسرى لبلد ومنى متعلق بمول الجري  
بعيداً القدر واما انصاف نحو داري خلفك او من خلفك وشيخ  
ومبلا ويوما وبلد فعلى التمييز الجهور وهو يميز عن النسب اي بعدت  
فرسني فالفرسني موعود لها لان الماء في امثال الاماها ما التي قبل

هذا هو اللفظ الذي  
هو اللفظ الذي  
هو اللفظ الذي  
هو اللفظ الذي

وقبل انصاف على الجائز وكذا انصاف على المصدر اي بعد فرسخين  
قال اكثر الغاه لتفرد المتداه فمعنى الشط فان ما وقع موصول او موصولة  
**فهم** على ان اي كانتون له افعلون عليه **فهم** مفرد اي موزن بجد جعل  
التقدير بمعنى التاويل وتصحيح الكلام اذ لو لم يعرف عن ظاهره لم يطبق  
التقدير للظرف وذكر البه في تجرته قبل في توجيهاه ان الباء زائدة  
دخلت على التمييز نحو زيد طبيب اي اياه والمعنى ان الظرف مفرد من  
حيث ان ل جملة او من حيث ان جملة اي مفروض ان جملة لبيت  
عن المبدأ وان الباء للاصناف والمعنى ان الشط الظرف مفروض مطلق  
بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى اللحاق يقال قدرت بهذا اذ  
الى الحقة ب فالعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزء بالكلية وهو التوحيها  
ما في الشح **فهم** بتقدير **الفعل** وهو من افعال العمدة التي من الافعال  
غالباً كالموصول والكون لذلك الظرف عبر وقد يكون من الافعال  
الخاصة اذ ارق الذين اليها المسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العمل  
لقدم القرب على تعيين كيم الظرف مسده واما قولهما اراه متفرا  
عنده فعناه ساكن غير متحرك **فهم** لا يدل من متعلق التعلق النجاة  
على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرف وهي نسبة لا على  
الاطراف ومظروفاً اما الظرف فمدحولها واما المظروف فهو زيد ولا حجة الى اعتبار امر  
اخر ان قبل بهذا التام اصح اذا كان حكمه بوقوع الظرف لا بهو هو وحكمه فيه  
ليس بالبهو هو قلنا لان اسم الحكم ليس بالبهو هو لا بد له من دليل

وطلبان



ان تقدير الفعل لا يصح حكمه فهو لا ينال في قوله والاصح في العمل  
بأنه الفعل القياس على نحو الذي في الذرات ان قيل تقدير جملته في المثال  
ليس للظن والظن في المثالين من الطرفين  
مستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير جملته في بعض المواضع ثبت في الكل  
قوله والاصح في الخبر الا انه لا يوافق الركن ولا يخفى ان عدم اعادة  
الزمان والتقوى يقوى الافراد قوله وجزاها خبره للاشباع وعدم التيقن

هذا الكلام لا يوجب الوجود في الزمان الا انه  
والمعنى ان قوله في قوله

قوله اي صدر الدال  
في قوله تعالى من ان يقع لا يمكن في اعتبار الصدارة  
فان يقع قول العارفين جامع ويجب ان يقع في قول الخش  
معناه الواجب صدور ال او صدر ان في بيان  
لما حصل المعنى لا انفس بقوله صدر الكلام بمعنى انه قد جرى ازدياد قائم او امرت آخر نحو علمه كما كانت  
في المضاف اليه اي صدره وال فهو الشارة الى  
ان الدال تقدير في قوله لا فيكون المعنى يجب الكلام اي صدره وال او صدره نفسا متى فهمه كما استفهم وغيره  
لدلال صدر الكلام والى ان الصدرة في المعنى نحو من القسم والتمني والتعجب وظلمات والام الابتداء والسطر ولو هو نوع نظر مثل  
اعتبار اطلاق حال اللفظ على معناه صدره

الذي ياتي في قوله درهم بالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعلها عاخرة وانما اقفى الصلة  
لان ال مع بينه الكلام الذي لم يصدر بالمعبر على اصله فهو جوارح في بعده  
ما يغيره لم يبدل مع اذا سمع بذلك المغير فهو راجع الى ما قبله بالتغير او غير  
لما سمي به بعد من الكلام فينبشوش لذلك في قوله من هذا المذهب  
لشارة الى انه المختار لم يمش المص بالمثل المنفق عليه نحو جاءك قوله وديبر  
بغض النجاة بل غير سبويه فيل لان من زبدها النجرام الخيط مشلا والصف  
نوعين للجزية والمقدمة الاولى ممنوعة لصح الاخبار بالكنى في الجواب كذا

متعلق  
قوله لا لشارة كليم يعني عدم الافادة التخصيص حس افندي  
قوله الا اذا كان من مبتداه و هو خبره  
هو المختار  
صاري في قوله الخش

وكذا الثانية لصح الاخبار عن الجباطين زيد فهم للكون معروف ولا يجوز تنكيره  
مع تعريف الخبر لفضل عن ابن الجابري في قوله لان في قوة ازدياد  
عوا وخالده نظره بقى الهمام في بيده سببا على الحكم لا يوجب له ما تنكيره ولا  
يخفى ضعفه ونقل عن سبويه جواز المنبأ بانه كلمة والخبر معروف اذا كان من التثنية  
منقمة الاستفهام او افعال تفضل مقدا على خبره والمجمل صفه لما قبلها نحو  
مررت برجل افضل من ابوه **قوله** او كان موقنين الضابط في جعل اجزائها  
مبتداه والاخر في خبره ان ما زعمت ان المشاط العلم بكونه وصفا لا  
خري يجعل خبر **قوله** ولا فرقت فلو وجدت قرينة معينة للام لم يجب التقدير  
مثل الجنبه ابو يوسف المقصود تشبيه الثاني بالاول ومن اعاب  
الفاخي القا لث اعاب وادفع **قوله** امتك ابي في قوله لو اريد به التاوي  
في التعريف والتخصيص كان عني عن قول او كانا معرفتين لكانت لم يكن في  
لذات الوبه الى التاوي في درج التعريف وفيه ان مثل هذا الوبه غير  
مهر و عن ثبوت في التاوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكن في  
لفوات التفصيل **قوله** او كان الخبر فعلا فيل ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع  
فاعل وهي جملة ووقع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد  
مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو فاما الزيدان لان الخبر جملة صورة  
وفيه انه لا حاجج الى افظ له لا حراة عن نحو زيد قام ابوه مع ان حراة  
بها عن في شرحه فالاولى ان يقال سمي الخبر الفعلية فعلا سببه الكل  
بسم جزية المنفرد ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر فعلا

وهو على ما في المتن  
او في المتن  
او في المتن

او معناه نحو ما زيد الا فاقم لوجوب تقديم المبتدأ على ما في المتن  
مثل على ما صدر الكلام لا شتمار على النفي او معلوم حال بالمعقبات  
على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد الالف معناه **يا** او **بالبدل** من غير  
بوجوب التقديم في مثل الزيدان قائل بالمتنفة الى التيسر بالبدل كما في  
او الفاعل على ان السمع لا يمكن عليه الاستمرار بعد النفي في ذكر  
موجود او خلافه الاصل **فهم** واذ **تظن** الخبر المفرد الذي لو تضمن متعلقه  
لا يجب الاتقدم متعلقه نحو علم زيدا ركب نغن في العبارة حيث  
قال تظن ولم يفسر اشتمل **فهم** كما لا يستقيم فيل للموجب لتصدر الخبر منضم  
في الاستفهام وفيه نظر لان مكان النفي نحو ما فاقم زيد **فهم** تصدرة في جملة  
اعلم ان ما يقتضيه صدر الكلام بكيفية ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث  
لا يتقدم عليه شئ من ركني تلك الجملة ولا ما صار من ثامها من الكلام  
المعقبة لمعنا تا كان وسابرا ما تحدث مع من المعاني في الجملة التي تدهنها  
فلا يقال ان من نظير نظير واما جواز قولك الذي ان نظير بغيرك فلا  
الموصول لا يؤثر في صفة **فهم** كما يجوز فتحها بسا على ان الخبر  
هو الفعل المقدر والفعل متعلقا بالمرور والبر **فهم** بغيره **فهم** منع **فهم**  
وانما حكمه بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشئ على نفسه اذ كان في صفة  
فلا يجب التقديم نحو على التمرة زيد مثلا يجوز تاخير الخبر بان بنو سبط بين  
المبتدأ و صفة لجواز الفصل بين الصفة والموصوف فيجوز ان يقال  
زيد على التمرة مثلها **فهم** مثل **تعلق الخبر بكل** انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر

المراد بالبدل هو ما في المتن

فان قيل في المتن  
او في المتن  
او في المتن

عليه ان ذلك المحذور قوله في المتن  
فان قيل في المتن

المقدر والتعلق من باب تعلقا المعمول بعمل اعم طرد في مثل علم زيدا  
**فهم** او **فهم** ان بشرط ان لا يكون ان بعد ما نحو اما انك خارج فلا اصل  
فان لا يجب تقديم الخبر لعموم الالف لسر لان الجملة التامة لا يقع الخبر بين  
وقاها **فهم** اذ في **تأخيره** **فهم** دون تقديمه فانه منع من ان يكون  
خبر اعل ان المقصود مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون معاني جزان للكل  
معنى لصدورها ولا معاني جيف ان المقصود معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم  
في جيزه الموصول على فعي ان يكون خبر اما ان المقصود مع اسمها وخبرها او  
اولان للكسرة معهما والثاني باصل لانها جملة تام غير متاولت بمفردة في خبر  
فتعين الاول **فهم** بالكبيرة لجواز ان يكون المذكورة بعد خبر اخر لها  
او ظرفا لخبرها **فهم** لانها **الذي** عن **الفهم** و جواز الحمل على سبق اللسان  
لان صدر الكلام موقع ان للكسرة **فهم** اذ في **الكتاب** لم يعهد رفع ليس التسمية  
بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو **فهم** وقد **تعد** لفظ قد للتقبل او للتحقيق  
**فهم** وذلك **التعد** اما **حسب اللفظ والمعنى** بما ذكرت **التعد** اما بخروا  
جرب كما في مثال المعنى المنان او وجب كقولك بما عالم و جابيل و جرب العطف  
ولو جبهه ان يعطف او لا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على  
فهم السمع وليس المعطوفين من ظمير المبتدأ لان المبتدأ محذوف تقدير  
فانك قلت في المثال المذكور احد هما عالم والتاخر جابيل ولهذا جازان  
يكون لا يجوز مما نحن فيه لان الخبر عن متعدده حقيقة فعلى هذا جازان يكون  
قوله قد كسر من خبره الخبر عن احد اعز وهو قوله فجاويد يستعمل

ذلكت على وجهين **فهم** فانها في الحفظ خبر واحد لان المقصود اثبات  
 الكيفية المستسطبين الخلاوة والخصفة لا اثبات نفس كالمقامين  
 على ان الطعينات متجانسة في جميع الاجزاء فانك احدهما بالآخر فعلى هذا القول  
 يكون في كل من الحلو والحامض ظهر المبدأ وعلى ما قلناه يكون في المجمع ظهر  
 المبتدأ والبرهان من الجزئية بين طبعه ان قلت فليزم ظهور الصفة عن الظهور  
 فلما جاز اذا لم تنسب الصفة الى الشيء ان قلت فينبغي ان لا يشترط  
 يجمع ولا يثبت شي من الجزئين عند تثبت المبتدأ وهو وتأين فلما اورد  
 تلك الاحوال على الجزئين كما جاز الاعراب عليها فان حق الاعراب اوردت  
 على المجمع لكن لما لم يكن المجمع قابلا للاعراب اوردت الاعراب على  
 سائر الاحوال اعلم انك اذا التفت عن شي باحوال اجزائه فمقتضى  
 جاز ان يجعل مجموع في حكم خبر واحد كقولك لتاينق لهذا البيض سودا  
 في قوة هذا ابقى حكم هذا حتى حاصص و جاز ان يجعل كل منهما خبرا  
 مستقلا بمرابه وصف الجزء على الكل و يكون في كل من الجزئين ظهر المبدأ  
 فليس هذا الوجه متعينا بشهادة مطابقتها للمبتدأ افراد او تثنية و جمعا  
 وفي بحث لان مطابقتها يجوز ان يكون كما المطابقة في المثال المذكور  
 انفا ولان الظاهر يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض مستفاد من الكل  
 لا الى النفس فيكون من قبيلهما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك  
 كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الظاهر وهو كقوله ابيض  
**فهو اي** من قال قد سوره في الحاشية لمر الجاهل بين الخلاوة والخصفة

في قوله  
 انما هو  
 في قوله  
 انما هو  
 في قوله  
 انما هو

حجة **فهم** في هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثلا  
 آخر لا يجوز في العطف اصلا من هذا جامع ما يجمع قلنا ان من باب التاكيد تحققة  
 قلب من باب تعدد الجزئية **فهم** وجوز العطف باعتبار تقديم العطف على  
 تحققاته **فهم** لا يبعد الراه بوبد ما قال لها من امتناع تعدد الفاعل **فهم**  
 الاضافة مع الشارة الاضافة بيانها او لا يمتنع **فهم** **سبب الاول**  
 قال الشيخ الرضوي **سبب الاول** المشايخ من لزوم التاكيد  
 للاول كما في جميع الشارطة والجزئية فلا يرد نحو قوله وما يكلم من غير من  
 التي لكن التاكيد قد سوره بما يراه في كلام المتن في بحث كالمعجز  
**فهم** **والكلم** فان جعل الجزئية كثيرا ما يورد ولا يرد منظوما بل يرد الا  
 اخبارها **فهم** فلا يرد **فهم** **من نعم من الله** نوحية الدرودا  
 كون الغرض ملصقة بهم بسبب كونها من الله تعالى وذلك ظاهر  
 ان قبيل الله بها العكس لان كونها من الله تعالى عن كونها ملصقة بهم فليس  
 فيه بحث لان من المعلوم استناد الاصول الى ايجاد الله تعالى واعطاه  
 واما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا لغير معلوم **فهم** **سبب الثاني**  
**الشرط** لما كان المبتدأ وصيلا في هذا المعنى حالف الشرط في جواز ترك  
 الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او القصة ما مضى اريد بها المعنى لكن  
 قبيل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة **فهم** **ذلك** الاسم الموصوف  
 تعريف الجزئين بقضية المحرر في غير مستند اليه مستند وذلك لا يستقيم  
 لان المبتدأ الداخل على اما والمنظوم بحرف الشرط من وما من هذا الباب

ن  
 ب



كردن وكلها باستقیم **فهم السهل** ما هنا نشئت بعده **فهم**  
 لان المقصود **الشيء** الذي آت به السهل بالثبات **فهم** **النوع**  
**نصب السهل** برأيت اوری اوردك لان الاصل في المفرد النوع  
**فهم جرحته فاذا السبع** الفاعل للعطف جملة على المعنى اى خرجت ففعلها  
 كذا وقيل جواب الشرط وعقد اراد انها لزوم ما يؤولها ما قبلها اى مفا  
 جاءت السبع لازمة لخروج وقيل التدة وقيل لانه لا يجوز حذفها **فهم على**  
**الصحيح** انما قيل ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذ ظرف مكان خبر عن السبع ان  
 لا يطرده في مثل فاذا السبع وما جعله بدل التمس و قيل ظرف زمان خبر عما  
 بعده بتقدير مضاف اى وقت خروج حصول السبع واما قدر المضاف لان  
 الزمان لا يقع خبرا عن مجزئة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما جرد وعامله  
 مخذوف اى فاجات وقت وجوه السبع فانه يلزم اخرج اذ اعن الظرفية  
 لان مفعول به فاجات التتم الا ان يقال ان فاجات منزلة لانها  
 ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كفى بوجوه الآخر والمفعول فاجات لم  
 يلزم اخرج اذ اعن الظرفية بلوزان يقال معناه فاجات وجهه والزم  
 الخروج **فهم فما التزم** يقال للزمه الشئ فالتمم اى قيل ملازمة **فهم اى**  
**تركيب الظاهر** كى اللفظ ان يقال اى في خبر الظاهر الملامح عن العاكب  
 الظاهر لان الظرف في موضعه وغيره راجع الى الخبر واما قلن كى الظاهر لان ذلك  
 الذين سبق من خبر الى كونه واقعا في التركيب فيعني عناء الظرف **فهم ذلك**  
**في الرفع ابوابا** لا يقال ساكت في اسم وهو ما اذا كان خبره ظرفا كذا في اللار

في الدار فان متعلق خبره وهو واجب حذف لما نال قول الخبر كى كى  
 الحقيقي ليس للظرف والتقدير ليس للرباعية امر لفظي فليس من باب  
 حذف الخبر والتمم غير مسدود **فهم حذف** لعموم ذلك لولا حذف لولا  
 وان قيل من باب جاز حذف جاز **فهم** **فهم** **فهم** ان الاثار جاز  
 مندى نحو **فهم** **فهم** **فهم** فان لولا عند بزم كى غير ملقنة  
 من كمتين كى كى كى كى لان لولا لو كانت مركبة من لولا  
 لا متساوية ولا كى كى لم يجر حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا انجى  
 بمفرد كى كى الالف الفاعل الواقعة بعد اوقات الشرط وجوب تكرار  
 لان لفظ لا لا تدخل على الماضى في غير الدعاء وجواب القسم لا يكسر  
 في الاعراب **فهم** **فهم** **فهم** لاختصاصها بالاسم  
 كى كى كى كى كى **فهم** **فهم** **فهم** قال الشيخ الرضا  
 بدل منسوبة مضافا الى الفاعل والمفعول اولى الفاعل والمفعول كى كى  
**فهم** **فهم** **فهم** كانت او فعلية والاسم  
 يجب معهما الواو على الواح **فهم** **فهم** **فهم**  
 بسنت فالتمم الشئ كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى  
**واخطب ما يكون** **فهم** **فهم** **فهم** **فهم** **فهم**  
 كونه وان كان الشئ يعقد به الزمان مع ماء المصدرية مما قالوا ان  
 هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه لولا رفعه فانه على الخبرية  
 جاز هذا التقدير ايضا كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى

لان لولا اذا هي اسم المبتدأ او يكون له الاعمال في السنت  
 وهو حاصل السنت والظرف ويكون عاملا في معنى كى كى  
 حقايق المبتدأ فاذا كان الدعاء فانما يكون  
 وانما قال منه باو بديل مضافا لبقا على ان فترت رتبة اقامتا  
 منضار منه مصدر رضى لان على والقول لان لفظ كى كى فاعل  
 مضاف مفعول لان التقابل للمشاركين في الشئ والر

بسنت  
 منونتا  
 فصح  
 كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى



فان المعنى ان كل رجل مع صفة ذلك الرجل قبل في توجليه  
 التعريف كل رجل مقرون هو و صفة على ان يكون صفة  
 معطوفة على خبر الخبر فيجوز سدا ما سد الخبر وفيه انه  
 يلزم ثلث امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب  
 في صيغة كما في جيت انا وزيد او عدم الاسدراج في القاعدة  
 المذكورة لان صيغة ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن  
 ان يجاب عنه اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد  
 جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد من فعل غير  
 المؤكد عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على  
 المبتدأ نظر في الصورة اي كل رجل مقرون مع صفة كما  
 تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل و صفة مقرونان  
 كما هو الظاهر لان الخبر متبوع فحذف المفعول وليس بعد  
 المعطوف لفظ في خبر الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف ساد  
 خبر الخبر لان خبره المبتدأ فيلزم هذا الخبر حينئذ حينئذ  
 كونه خبرا عن زيد وحينئذ كونه خبرا عن كعبية فهو من حيث  
 انه خبر عن زيد جاز ان يقال و صفة ساد الخبر وكفى في  
 النيابة حينئذ واحدة وابعدها كل مبتدأ يكون مقما  
 ومتعينا للقسمة فان تعينه لا بدل على تعين الخبر فتحوا  
 نته لا فعلن كذا لا يجب حذف خبره فتحول العمرك لا  
 فعلن كذا قد يستعمل للعمرك في قسم السؤال نحو العمرك  
 لا فعلن

فان في توجليه كل رجل مقرون هو و صفة على ان يكون صفة  
 معطوفة على خبر الخبر فيجوز سدا ما سد الخبر وفيه انه  
 يلزم ثلث امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب

فان في توجليه كل رجل مقرون هو و صفة على ان يكون صفة  
 معطوفة على خبر الخبر فيجوز سدا ما سد الخبر وفيه انه  
 يلزم ثلث امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب

لا فعلن **قوله** اي من المفعول اشار به لان قول خبر ان واخواتها مبتدأ  
 وفي الخبر توجليه ما سبق فقول هو المبتدأ ابتداء الكلام ويجعل ان يكون المبتدأ  
 وقوله هو مفعول الفصل وانما لم يقل ومنه لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم  
 يفصل بالواو مشرورية بلما على حدة **قوله** اي اشار بها استواء الاقوات لا  
 شبيهة والنظائر لما بينهما من التعاريف والتماثل كما في الاقوات **قوله**  
 لا يابا لابتداء كانه به الكوفون لضعف تلك العول من عليين **قوله**  
 لانها لما شابهت لا لان اقتضاها الخبر نبيها على الواو فالاول ان عمل خبرها  
**قوله** بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التوفيق على كل  
 مما افرد المعرف ان قلت الموقوف الا كان مجموع اجزاء تلك الحروف فلاحضاء  
 في عدم صدق عليها لانها ليست بعد دخول احد واذا كان كلامي خبر  
 ان واخواتها فلا يصح على مجموع اجزائها انما بعد دخول احد فلما  
 للمعروفية هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف خبره بان واخواتها  
 او جعل قوله الواو واخواتها مجازا عن هذا اللفظ وانما لم يقل كلامه على توج  
 يع يتضمّن تعريفا كل واحد لان المقام مقام التوفيق وان المناسب  
 للتوزيع اجبارا ان واخواتها بصيغة الجمع **قوله** لا يربط الاقوات  
 او معنى اما لفظا فالعمل واما معنى فلا يجاب معانيها الامانة ما فلا  
 نسج معانيها الامانة فان تاء كيد لفظ مثلا سجد المحكوم

وعلى كل تقدير لا يستحق التوفيق **قوله** بمثل يقدم ويبدأ المبدأ الذي  
بعد ان المكفوف بما وبعده ان المنفعة الملقاة **قوله** صح به ان يجوز  
ان يقال وان يقال زيد اضره ولا يجوز ان يرد اضره **قوله** ولا يجوز  
ان يقال ان اضره لان الاستفهام ينافي التحقيق **قوله** الا في تقديره  
حق العبارة ان يقال الا في التعريف لانه استثناء عن وجه الشبه ووجه  
الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشببه والقول بوضع الشبه  
الا على كونه بعيد **قوله** والاصل ان يتقدم كلامه في قوله والاصل ان يلي  
**قوله** الا ان يكون ظرفا استثناء متوقفا والتقدير لانه متوقفا في كل حا  
ل من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا وجوز ان يكون استثناء من معنى  
الكلام والحاصل ان اخباره لظروف خالف خبر المبتدأ في جواز التوفيق  
في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا **قوله** وذلك لتوسعه وذلك لان  
كل محث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظروف مع الشيء كالمع  
يب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبى اجرى الجار  
والجار وراه لمناسبة للظرف ذلك ظرف في التعديل جار ومجرور  
**قوله** خبر لا التي تنفي الجنبى اذ دخلت على التكرة وانما قلت عمل ان  
لانها تشابه ان في افادة المبالغة فان المبالغة النفي وان المبالغة  
الاثبات فيكون من باب حمل النفي على النفي وقيل لان لا تنفي

ان يكون

ان فيكون من باب حمل النفي على النفي **قوله** انما عدل قال بعض  
ليس يمثل النجاة بلا رجله ظرفا حسنا لان ظرفه في الظاهرة اعم لان  
جراجه وكثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظرفا مما يمثل له وفي مثالنا الاحتمال  
ظرفه الاخر لان المضاف والمنفخ بلا لا يوصف الا بمصوب واعتراض  
عليه بان ذلك مذهب جماعة منزم واما الاضرون فقد جوزوا الرفع حملا  
على المحل كما في نوابغ **قوله** على ما هو الظاهر ان ذلك لجواز ارتفاع  
صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة **قوله** لان الظرافة لا تقيد بالظرف  
ووجه من الخال بدون سماجة **قوله** لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب  
لان الجرم خبر واحد حقيقة كقولك لا يلبق هذا البيضا اسود ولها  
صل في كون غلام رجل جامع للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل  
الظرف من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احد الجاه ولا يمنع الا  
قتصاره هنا على غيرها فكنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك **قوله**  
لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منقيا وعالم يكن هنا قرينة خصوص  
عمل على امر شامل اول النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من  
لارفع الوجود الربطى سواء كان الطرف الوجود او غيره **قوله** اي  
لا يظهر ونظيرة اللفظ قال الاندلسي لا ادرى من اين هذا النقل  
لحق انه يجب اثباته اتفاقا اذ لم يقع قرينة واما اذا قامت قرينة فعقد



بنى تم جيب الخرد وعند مجازيين يجوز قول او المراد الاصح هو الاول  
**قول** فيقولون معنى قولهم اه فيكون ح لامن اسما الافعال وزيفة المعنى  
 بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بوجهها  
 اما بدل ايضا على فاد هذا القول **قول** واما بنو تميم اه وذلك لوجودها على  
 القبيلتين الاسم والفعل **قول** اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله  
 المشبهتين بليس لان تشبيها لا يملك بليس شيئا يكون لها على طين على ما يظن  
 اجراء حكمها عليها واما ان تقول الفير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس  
**قول** قليل او على خلاف القياس **قول** على مورد السماع قالوا هو الشعر **قول**  
 من صدره قال قدس سره في الحاشية القيد والاعراض والبراه الزوال  
 والفير في بياض الحرب التي اعرض عن بيان غلا زوال في غير ما باعراض غيرها  
**قول** لا يبرح له ولما قيل ان يقول به ان لا ليس لشيء لجنس كس لم لا يجوز  
 ان يكون براه مبتداء لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتداء النكرة لان قول  
 ولا حاجة للاسم الا التحصيف فانه كما سمع ليس لانا نقول يجوز ان تخضم  
 لتعريف الخبر فان لنا ان يقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا  
 يخفى ان المعنى على العموم وقال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب  
 للعموم على الظن سواء كانت مع لا او ما او ليس ومع الاستفهام او النفي  
 ويحتمل ان يرفع عن الاستفهام بالترتبة فتقول لا رجل بل رجلان هذا

اذالم

اذالم ينتصب به اسم اما اذا انتصب وانفتح فانح نفس في العموم فلا تقول  
 لا رجل بل رجلان **قول** ولا يجوز ان يكون لشيء لجنس قال الشيخ الرضي الطان  
 لا اتعمل على لشيء لا شاذ او لا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا  
 كخبر ما فالاول ان يقال لا في لبراح لشيء لجنس ويجوز فيما بعد بالرفع  
 تركه التكرار لكنه يترد التكرار انما يجيب مع الفصل بينهما وبين معولها و  
 مع المعرفة **قول** والمراد يعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث  
 انها علامة فلا يبطل الطرد بسلامة في مرتب بسلامة **قول** او على كفاي  
 المشبه بالمفعول فان المشبه بشيء ملحق به ومن عداوه **قول** لصحة اطلاق صيغة  
 المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما يدل  
 عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحويين قولهم ان يقول ان  
 المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور وكان مفعولا  
 اما العيون ذلك الفعل او لغيره ويترجم على الاول ان الفعل نسبة بين  
 الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عيني احد النسبيين وعلى الثاني  
 ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة  
 وان ذلك الفعل مصدر فيكون مفعولا لفاعل اخر وبهذا فيلزم التسلسل  
 وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محصيا بالنسبة لذلك الفعل  
 كما في ما نوتا وطار الغلام طولوا فالظن ان يقال ان ليس مفعولا بحيد

بمن التصويبا

اللفظ كما قال القراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرآن  
 بفعل لغاية لم يسن اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلق مخصوصا  
 واما وصفه بكونه مطلقا فليست به عن القيود التي يتقيد بها غيره من  
 جنس ولا يخفى ان ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقيد بالقيود فالاولي  
 ان يقال انما ختم الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل  
 حاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد مرح السيد الشريف في حواشي الرضي  
 بان اطلاق الفعل والمصدر على الاثر يقع المفعول المطلق بقرب  
 من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصفة <sup>المفعول</sup>  
 ما هو ذم الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاء شرا كان اجبا تارة  
 او لا تقع بكونه مفعولا الا ان حاصل مصدر الفعل <sup>تارة</sup> وقد يشترط اليه  
 قد سوره حيث يقول والمداد بفعل الفاعل **قول** بخلاف الفاعل  
 الاربع حصر النجاة المفاعيل في الحنة وقال الشيخ الرضي يجوز ان  
 يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول قيد مفعول <sup>الذي</sup> اذ الخ  
 في جازي زيد ركبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط افراده <sup>كما</sup>  
 فزم اثر والتخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان <sup>المفعول</sup>  
 ما يتعلق به الفعل او لا وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها  
 به بواسطة ان لا مبنية له مبنية الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى  
 لان

فعله قيد الركوب الذي هو مفعول ركابا

لان اطلاقه به بواسطة ان يخرج عن اربيق مفعول على سبيل الاحتياط وليس تعلقا  
 اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غير بالواسطة يظهر  
 توجيه جعل النسب المفاعيل اصلا وفي غير ما يتبع **قول** فانه لا يبيح اطلاق  
 صيغة المفعول عليه اى لا يبيح اطلاق المفعول اللغوي عليه ما ظاهرا في  
 اطلاق المفعول اللغوي على الحنة ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق  
 المطلق فكيف يقع القول بصدق المقيد واستثناء صدق المطلق قلنا  
 مطلق هذه المقيدة معنى يشتمل به وله وفيه وهو لا المفعول كما يزيد حسن  
 الكلام **قول** اسم فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضربا ضربا على صيغة <sup>زيد</sup>  
**المجهول** **قول** حيث يقع اسناده اليه اى على تقدير ان كان مشتقا منها او  
 كان بطريق النسخ او الاشباق فلا يبطل الظاهر بل ما ضربت ضربا شريفا  
**قول** لان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الآية  
 الآية **قول** وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في  
 ضربت ضربت لانه شئ فعل المتكلم اعترض عليه بان الحاجة التي ذكر  
 الاسم لان ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعل كان في قوة اسم ما فعل وانه  
 ان ارى بفعل ضربت القول والتكلم به اجماع عليه ان الفعل لا يتناول  
 القول بل يتناول في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخل  
 فيما فعل لم يمتح الى افراده بقوله اسم ولو سلم تناول

فصوب باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اراد فعل

مضمونه الذهب الفرب كما هو الظاهر عليه ان فعل مضمونه لا يخرج  
ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضيح وهم لا يكونون صفات

المذلولات التفسيرية على دوالها نعم يكونون صفات المذلولات المطا

بقية على دوالها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا ما فعل على

٧

في ضربت ضربا ما فعل الفاعل ولا بعد ان يقال انا نخسار الشق الاول  
ونقول الفعل متناول للقول قطعاً والايخرج مثل قلت قولاً والفظ  
ضربت باعتبار ان مقول ليس اسماً لان اللفظ ليس متعلقاً به  
لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاجتنب الازواج بغير  
الاسم لان ما فعله الفاعل هو المفعول وقال ان يقول لو لم يرد لفتح  
ايضا لانهم يجرون صفات المذلولات المطلقة بغير محل دوالها كما في سائر  
حدود المفاعيل **فعل** ويدخل فيه المصادر كلها وغشياً مما كان في حكمها  
كالويل بمعنى الملاك اراه بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به  
لان من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مندرج  
البحرية او محل رجوعه الى الفعل على مندرج الكوفية وقد يطلق على المفعول  
المطلق لان في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا  
وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو مبرمة  
النواع وراثة الفاعل وهو اعلم بغير ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعلم  
وذلك التعيين لما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد  
بقوله او اسما معطوفا على قوله مقولا فان الفعل المذكور حكما يشتمل المقدر والا  
سهم الذي فيه معنى الفعل **فعل** بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه طه يرو  
اشتمل مفردوم الفعل على مفردوم الاسم والايخرج مثل جلست جلستا  
وضربت ضرباً اذا كتبه عن الفرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار كونه

باعتبار حذو الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم فانه ذكر من حيث  
 كراهية اللفظ في الجوز و... ولا يخفى ح دخول المثاليين وخروج كرهت  
 كراهية لان الكراهية التي هي مدلول الفعل مغايرة للكراهية التي هي متعلقها  
 في التحقق لتقدم وتأخير بينهما وكذا يخرج فريضة تأديب لان الفرب  
 وان كان هو التأديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر التأديب  
 من حيث انه هو الفرب بل من حيث انه عليه لا يقال قيد  
 الاتحاد يخرج ابدا كرهت كراهية فلا حاجة في اخر اجتهاد  
 اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تنمة القيد السابق  
 وتوابعه فلا مفعول لا اعتباره بدون اعتبار اصله **قال** للتاكيد اي  
 لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو فريضة فربا فان لتاكيد الفرب  
 المدلول عليه بقرينة التاكيد الاستناد والزمان ايضا قلو  
 قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفايدون دفع توابعه  
 او دفع توابع الجوز حمل قوله فعله وكله موسى تكليما اي كلمة بذات لا  
 بشره بخان بان امره بالتكليم لموسى **قال** ان لم يكن في  
 مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلا ح الجنس  
 ان كان لتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد  
 وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على  
 الزيادة غير العدد **قال** ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان  
 النوع مفهوما بخصوصه او مفهوما وسواء كان مفهوما من الصفة

من الصفة مع موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدون نحو عمل صالحا  
 او من لاح العهد او من الصفة نحو فريضة وفريضة او من المادة النزلة على  
 الحوت نحو القماوي او غير ذلك عليه مع الصدق عليه نحو فريضة انواعا  
 او كل الفرب او بعضه ونحو فريضة اي الفرب وقدمت نحو مقدم فان ابان  
 واسم التفصيل بعض ما يفيد فان البه وذلك ان تقول انهما صفتان  
 لمصروفين اي قدوما خبر مقدم والفرب اي الفرب اي الذي ينبغي ان  
 يسأل عنه بانه اي فرب هو **قال** ان دل على عدة وحدثة او كثرته بجمعها  
 او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصفة واللفظ او على الحد  
 حقيقة نحو فريضة او مجازا نحو فريضة سوطين او سوطا اي فريضة فريضة  
 او فردا بسوطا وهو مجاز عن الفرب بعلاقة الالبنة ولا يخفى انه للنوع  
 ايضا ومفهومه من الصفة نحو فربا كثر او من العدد الصريح مع ذكر  
 تميزه نحو نلت فريضة ونحو قوله فاجلدوهن ثمانين جلدة او  
 او بدون نحو ائنة الغاي الفريضة وكذا ان تقول ان صفة مصدر  
 محذوف **قال** في الفاعل **قال** لا زال هكذا اقبلوا الاظفار والعبارة ان  
 يقال لا زال على الماينة الغير القابلة للعدد ونظره بالجلد و...  
 عتافا في قابل الزيادة والنجار تبت نحو بهما لادارة الفريضة **قال** والعدد  
 لا يكتفي بصدقه المصدر كما لا يقال من غيظت ما يقابل فلو قام زيد يوما ولم  
 يحذ في تلك الاوقات كان فلا فاما ملحد **قال** او قد يكون من ناقه للقبلة والكان

قد يكون **قوله** قد يكون **قوله** قد يكون **قوله** قد يكون  
 أي يمكن أن يلفظ أو لا يلفظ بحجاز كما في قوله قد نرى قلب وجهك  
**قال** الغير لفظ وح كان ابلغ واو كما كان بلفظه **قوله** أي مغاير اللفظ  
 فعلة وهو ما من غير مصدر أو غير مصدر قدم امثلة ومنها الغير الراجع المفهوم  
 عاملة أو غير عاملة نحو **قوله** أي الدرر وأعيان الفرب الذي في  
 ومنها اسم الإشارة المنار التي لا غير مفهوم عاملة نحو أعيان فرب  
 ففرت **قوله** مثل فعل جملوسا قد يفرق بين الفعور والجلوس  
 بان الفعور للنائم والجلوس للقيام والجلوس نحو **قوله** نحو  
 انبت الله نباتا فإنه مصدر ينبت فجعله منصوبا بانبت اما لان في  
 ضمته لان معنى انبت جعله ينبت وان مطاوع اولان جعله بمعنى الانبات  
 وفيه تأمل وقيل ان معنى التنبيت كالاسم بمعنى التسليم وقيل ان ليس  
 من هذا الباب لانه مغير الثبات **قوله** وسيبويه بقدره عاملا في ان الا  
 صل عدم التقوية وان التقوية لا يجزئ مثل قوله تعلم لا يفرونه شبا  
 أي قرأ قلبك كقولك لمن قد ح خير مقدم وح يكون خبرا أو دعاء  
 وكذا اذا قيل لمن مفعول السرفوح يكون دعاء **قوله** احكم ما اضيف اليه كما  
 ذكرنا من ان يفر ما اضيف اليه **قوله** اسما عيا موقوفاة يعني ان العلم  
 بوجوب حذفه ليس الا بظرف السماع بخلاف حذف القياس فان العلم

أفا

القدح والركب

فان العلم يحصل بظرف الاستدلال لا بشيوت الفدا طلبة فيكون فيها  
 استدلالا قبل سماع مصدر فعل محذوف أي سمع حذف وجوبا  
 سماعا وكذا في سماعه على حذف وجوبا في سماعه وذلك  
 لشبوت الظابطة الذي هو العلة الموجبة للحذف مثل سقيا آه كلها  
 دعاء **قوله** وبلا التعريف اي ذلك الحمد لله فانه قد يكون خبرا **قوله**  
 دعاء علة بالذال وتبديع الحال **قوله** بالذال الحمد الممثلة قطع واحدة  
 من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظا أو في الرفع لكان **قوله**  
 ويعلم بان وجوب الحذف قال الشيخ الرضي الذي ارى ان سده  
 المقادير وامثاله اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف  
 الجزم لم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها بغير في سماعه  
 اذا لم بين لم يجب وذلك مثل **قوله** وكتاب الله وسبحان الله  
 وليك وسعديك وسبحان الله **قوله** واما ان تقص  
 مثل قولهم حمده حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر  
 بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع أي الحمد  
 الذي ينبغي كما في قوله تعلم وقد مكر ومكر **قوله** منها لم يقل هي كذا وكذا  
 في المواضع لا ينحصر فيما ذكر قال ومنها المصدر الذي يقصد به التو  
 بيبخ نحو قعدوا والناس قباح **قوله** الصفة مقامه نحو قاعلا  
 والناس قباح **قوله** ما وقع شبهة بعد نفي الشره انما الشرط كون المصدا

كون المصدر مشتبا بعد نفي او كونه مكرراً لان المقصود من مثل هذا  
 الحد والتكرير وضوء الشئ بدوام حصول الفعل منه ولو عدل ووضوح  
 الفعل على الجهد فينا فبه وضحا وان لم ينأفد استعماله فان المصدر  
 قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نكرة  
 خبراً لما زيد الاكبر <sup>في فعله وهو المصدر</sup> فزيد كبر <sup>في فعله وهو المصدر</sup> يتضح عن الكلام معنى الحدوث  
 لئلا يعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني  
 لزيادة المبالغة رفعا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو  
 الحمد لله وسلام عليك **قول** فانه لو اريد انه ذلك لفوات الحد الذي  
 قصده بوجوب الحذف وكذا الحال اذا كان مشتبا لكن بعد نفي **قول** دخل  
 قبل صفة لنفي والافعال يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي **قول** على اسم  
 مبتدأ او منسوخ ابتداءً وبالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على  
 الاسم ليس شرطاً لجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الاكبر او ما  
 وجد تلك الاكبر البريد انتصاب المصدر على ان مفعول مطلق كما جاز  
 ان يكون منصوباً بالكان ووجدنا شرط ان يكون ناصبه خبراً عن شئ  
 لا يكون أي المصدر خبراً عنه **قول** لا يكون خبراً عنه بلا تأويل او مبالغة **قول**  
 لان لو كان خبراً عنه ان قلت هو ليس مفعولاً لانه مرفوع قلنا  
 المفعول قد يكون مرفوعاً ان قلت فيقول فائدة تدوين علم الاعراب

علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب فيقول ولا يخفى ان الواجب ان يطبق في  
 المصدر كما اعتبرنا بعضنا من علم ملكة الشهوة لكن ما ذكره قدس سره **بالمقام قول**  
 اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا يفيد هذا القيد لا يتكلم **قول** في كون الارض  
 الراكدة **قول** ان يقال ان لفظ **قول** بين الظاهرين لا يخفى انهما قد يمتحان نحو ما زيد  
 الاكبر اسير **قول** ينبغي ان يقال ان لفظ **قول** الاسير البريد يسير **قول** منها  
 ما وقع تفصيلاً اغاوج حذف الفعل هنا لانه الجملة المتقدمة على المصدر الذي  
 الذي منه الغاية التي هي مهارة وقيامها مقام عاملها **قول** لانه مفعول جملة  
 اشياء او خبرية نحو زيد يكتب فقرأه بعد اوسى وشيخى طحا مافاً ما بيحاً واما  
 اكلان فاقال مفعول الجملة يخرج قوله سفره في حق او يفتتح اقتناعاً بالجزء نحو اسم **صحى آية**  
 سفر قريباً وسواً بعيداً لان سفر القريب البعيد من آثار السفر بل من انواعه  
**قول** متقدمة بيان للواقع او احداً اذ اجوز تقديم التفصيل نحو ما تنوع  
 منا او تقدمون فداء **قول** مصدر على المصدر المفهوم منها **قول** وبارزه <sup>بجدة</sup> ضم  
 اي غاية الشئ وانما سمى غاية الشئ ان لا يتجاوزها كالاتي الذي تجد الموت  
**قول** اي لان يشبه امرى لمان يشبه بما ناب من ابرام فان الواقع بعد جملة لا يجب  
 اللفظ المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن بطنه اذا ذكر المفعول المطلق نكرة  
 لاننا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضع فعل هذا **قول**  
 ما وقع للتشبيه بوضع مصدر **قول** لان يشبه باسم علم عن المناقشة **قول** عن قول ريبوت **حسن**

بجانبه والخال الغير المتكسر في له وجاز سبويه رفوع على انه بدل الراء المقدمه في الراء  
خذوه فيها في مثل صوت حار كما ذهب اليه ابي طيلى ويحيى التورفي بان يقال صوت الحار لان  
مثلا لا يتوزن بالاضافة وورد عليه سبويه بان له وجاز هذا الجاز هذا قيد الطويل في مثل  
الطويل واما على ان جازد ما اول بالمتنوع في متكره فاذا اعتقدت كان بدلا او عطف بيان  
لا غير **قول** من صات عه آه يعني ان صوتها جاء مصدرها بمعنى التصويت يعني بانك  
دن فلا جاز ان القول بان اسم بمعنى استعمال او ذكره استعمال استعمال المصدر كالعطف  
بمعنى الاعطاء وان عاملة يهوت من التصويت **قول** وصرح بانك كرون في كل قبل  
هو اسم استعمال استعمال المصدر **قول** ما وقع مفعول جملته حال فخر لوقوع على ان معنى  
كان وهذا الظاهر معنى **قول** لا محتمل الا في غيره اي الاحتمال الجمله من المصادر غيره  
فمصدر مبرور في ففعل **قول** في قوله على الفدر هم خبره على متعلق به وعلى العكس  
والجمله لفظية او معنوية من هذا القبيل اي المفعول المطلق تاء كيد لفظية فعل مجيب  
اليه كبره في الحق اي دعاء الحق لا بد دعاء الصلوة ومنه ايضا ان زيد القايم كما  
لان قسما بمعنى التاء كيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب الاء **قول** الى اخره  
اعتدافا قال الشيخ الرضي جملته المتقدمة في هذا القسم بها بل عاملة لتاويها مع الفعل  
**قول** ويسمى هذه التسمية من المتأخرين **قول** لان انما يؤكد نفوسه ذات كما تؤكد ضربا  
في ضربت ضربا في الا ان التوكيد هنا مفعول المنذر اعني الفعل وفي مثلنا يؤكد مفعول  
جمله الاسمية **قول** ما وقع مفعول جملته لا محتمل بل محتمل غير اخره بل عما اذا وقع مفعول

وهو الحال

بجانبه والخال الغير المتكسر في له وجاز سبويه رفوع على انه بدل الراء المقدمه في الراء  
خذوه فيها في مثل صوت حار كما ذهب اليه ابي طيلى ويحيى التورفي بان يقال صوت الحار لان  
مثلا لا يتوزن بالاضافة وورد عليه سبويه بان له وجاز هذا الجاز هذا قيد الطويل في مثل  
الطويل واما على ان جازد ما اول بالمتنوع في متكره فاذا اعتقدت كان بدلا او عطف بيان  
لا غير **قول** من صات عه آه يعني ان صوتها جاء مصدرها بمعنى التصويت يعني بانك  
دن فلا جاز ان القول بان اسم بمعنى استعمال او ذكره استعمال استعمال المصدر كالعطف  
بمعنى الاعطاء وان عاملة يهوت من التصويت **قول** وصرح بانك كرون في كل قبل  
هو اسم استعمال استعمال المصدر **قول** ما وقع مفعول جملته حال فخر لوقوع على ان معنى  
كان وهذا الظاهر معنى **قول** لا محتمل الا في غيره اي الاحتمال الجمله من المصادر غيره  
فمصدر مبرور في ففعل **قول** في قوله على الفدر هم خبره على متعلق به وعلى العكس  
والجمله لفظية او معنوية من هذا القبيل اي المفعول المطلق تاء كيد لفظية فعل مجيب  
اليه كبره في الحق اي دعاء الحق لا بد دعاء الصلوة ومنه ايضا ان زيد القايم كما  
لان قسما بمعنى التاء كيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب الاء **قول** الى اخره  
اعتدافا قال الشيخ الرضي جملته المتقدمة في هذا القسم بها بل عاملة لتاويها مع الفعل  
**قول** ويسمى هذه التسمية من المتأخرين **قول** لان انما يؤكد نفوسه ذات كما تؤكد ضربا  
في ضربت ضربا في الا ان التوكيد هنا مفعول المنذر اعني الفعل وفي مثلنا يؤكد مفعول  
جمله الاسمية **قول** ما وقع مفعول جملته لا محتمل بل محتمل غير اخره بل عما اذا وقع مفعول

وهو الحال

فصل في بيان قولهم من جازى فان الرجوع كقولهم في قوله  
مفرد **قولهم** من جازى اذا ثبت يجوز ان يكون من حق الامر بل في حقه  
على تعيين فالقصورح اثبات كونها تعيين ودفن كونها شك فانه من محتملات  
بل ان كان الباطل الكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف واول  
حقا كما قال الشيخ الرضا في ان جعله لامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما في قولهم  
في معنى القول قال السجستاني في ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحوه لا فعله البتة اي  
قطعت بالفتل وجزمت بقطعة واحدة ليس في قولهم كذا جزم ثم يبدوا ثم  
اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعتان قطعتان البتة **بمعنى**  
المقطوع به وكان الامام في اية الاصل للمعنى القطوع المعطوفة التي لا ترد فيها  
فقول التقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بالفتل  
وهذا المصدر مفعولا مطلق لفت بيان التنوع فالقول الناصب لمول الجملة المتقدمة  
لان المشكل اذا تكلم جملة فهو متولة **قولهم** في التسمية ايضا من المتأخرين **قولهم**  
ويجعل الية في المهور فيقولون في التقابل لان الامم في تارة كيد النفس للصلح لا  
للاجل الا ان يفرق بين الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي  
**قولهم** اصل البتة لا الية من التسمية لانها ما اخذت من لية **قولهم** في قولهم  
كل ذلك الية في الميمنة من التسمية ففرغ الاستماع الماء مورب في **قولهم** ويجوز  
قبل اصل المتأخر وهو من اضافة المفعول اليه كقولهم في قوله لية لية

وامر لا يشيخ فيها النظر وكذا قولهم فعله البتة  
اي جزمت بان فعله وقطعت به

في قوله

فصل في بيان قولهم من جازى فان الرجوع كقولهم في قوله  
مفرد **قولهم** من جازى اذا ثبت يجوز ان يكون من حق الامر بل في حقه  
على تعيين فالقصورح اثبات كونها تعيين ودفن كونها شك فانه من محتملات  
بل ان كان الباطل الكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف واول  
حقا كما قال الشيخ الرضا في ان جعله لامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما في قولهم  
في معنى القول قال السجستاني في ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحوه لا فعله البتة اي  
قطعت بالفتل وجزمت بقطعة واحدة ليس في قولهم كذا جزم ثم يبدوا ثم  
اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعتان قطعتان البتة **بمعنى**  
المقطوع به وكان الامام في اية الاصل للمعنى القطوع المعطوفة التي لا ترد فيها  
فقول التقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بالفتل  
وهذا المصدر مفعولا مطلق لفت بيان التنوع فالقول الناصب لمول الجملة المتقدمة  
لان المشكل اذا تكلم جملة فهو متولة **قولهم** في التسمية ايضا من المتأخرين **قولهم**  
ويجعل الية في المهور فيقولون في التقابل لان الامم في تارة كيد النفس للصلح لا  
للاجل الا ان يفرق بين الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي  
**قولهم** اصل البتة لا الية من التسمية لانها ما اخذت من لية **قولهم** في قولهم  
كل ذلك الية في الميمنة من التسمية ففرغ الاستماع الماء مورب في **قولهم** ويجوز  
قبل اصل المتأخر وهو من اضافة المفعول اليه كقولهم في قوله لية لية

مضافا



في الامور التي لا يكون لها وجود باخفا تسمى **قول** واما وجودها في الخارج  
 معولا على الفناء التي في وجودها ما لم يكن له منسوبا له سواء كقولنا في فاما البتة في قوله  
**قول** كوقوعه في زمان ووقوع فعله في زمان لان تقديره ليل في ظاهر الامر على ان  
 الفعل غير تام وتوكيد الفعل مؤنونا يكونه مما يقتضيان في اللفظ **قول** تخصيصه بالاداء  
 لذكره في خبره وانه ذكر العدد لا يقتضيه لفظ **قول** لوجوب اللفظ في باب الاءاء اشار  
 قدس سره في الحاشية لفظ التعريف بالامور الاربعة بالمشتركة حيث قال في حاشية  
 افكار اي الزم وهو قوله لله عليه ونحو آية زيد الفاسق لطيف وخومرت بزيد المسكين  
**قول** في امره ونفاه الواء للعطف ومعناه المثل على الفراء عن نفا ما يعنى مع  
 ومعناه في خبره ولسانها بعت **قول** واقصد واخبر الكرم اي عاينتم في القرية على  
 تقدير الفعل انك انزيت على شئ ثم جى لا يربا عند بل هو محابود مره انساك الاءاء  
 الى اخره وواو انتا وما يفيد هذا المعنى وليت منه فها بلفظ لوجوب اللفظ في جواز  
 ذكر الفعل معها وانما يجب ان ذكر الفعل في جميع الاستعمالات نحو سبك خمر الا اي سبك  
 ما فعلت من هذا الامر وابت خمر الا وادرك اوسح الا اي سبنا اقصه كانا اوسح لك  
 ومن هذا القبيل عند المحقق ان انت امر قاصدا اوسطا واما عند سبويه فلا يعلق  
 ذكر فعلا اذا عرفت ذلك فالقول لوجوب اللفظ في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التو  
 حيد في قوله تعالى التفازي قدس سره من ان ليس له من حيث انما قرآن الاستعمال  
 بالقياس الى مخاطب معين وهو بمنزلة الاعتبار لا يجوز ذكر حذف فعلها لكن مثل بينه

في الامور التي لا يكون لها وجود باخفا تسمى

الحاشية بالانتماء وجوب حذف **قول** وسرهما آه عطف مثال على مثال **قول** واهل الاءاء  
 اجانب كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون الراء اهل الشرف في مقابلة الاجانب  
 جمع الاجنب فكذلك قلت استنك اهلك **قول** وطنتا لوطح كوفين راد قال قدس سره  
 في الحاشية السر ليقين الجبل ويخزن ما غلط من الارض **قول** بوجه او بقلبه في  
 ان يخرج طويا القيل نوافه التي تجوز لتشبيهه بغيره من صلوة النداء والابح في ان  
 القول بان تغيرها بالنداء بعيد عن القول بالتشبيه غير مناسب لاوله ان يقال الراء  
 يكونه مطلوب للاقبال كونه سؤال الاجابة مثل يا سماء ويا جبال له وكان تقول  
 ان نداء هؤلاء من باب التخييل تشبيرا بالصلوة النداء **قول** بمنزلة من لا صلاحية  
 النداء من استناله الامر **قول** فانه الندوب ايضا كما قال بعضهم هو الجوز ورو  
 يؤيد قولهم في الميزان لا تبعواي الا شرا كما زعم من ختمت بالبيت تصوروه حيا فكر  
 هو امره فقالوا لا تبعواي لا ببيت ولا سكرتة **قول** فالاولاد خاله ميان في خبره  
**قول** من اباد عوا الا نشأ في لان بطله النداء ان نشأ في الاول لا تقديره عو او نا  
 ديت لان الاغلب في الافعال الا نشأ في بغيره بل بلفظ المانع **قول** واحرز بغيره في قبول  
 زياره لم يقبل من نحو اطلب قبلا زيدا كما قال بعضهم لان نظاره في الاخبار فلا يكون  
 زيدا مطلوبا اقبالا بل مجزا عن طلب قبلا **قول** او للمنادي آه بلان يكون حاله في خبره  
 اقبالا **قول** فاصب الفعل المقدر هو ينسب المصدر اتفاقا نحو يا زيدا عا حقا  
 والحال انهم عند الخبره نحو يا زيدا قائما انما يدب في حال القيام **قول** وعند البرد يفر النداء

انما هو في اللفظ ان يكون في الفعل  
جواز اللفظ ان يكون في اللفظ ان يكون في الفعل  
وهو كل اسم لا يتم معناه آه قال الشيخ الرضي حاصله يرجع الى ان شبه المضاف والمضاف اليه  
من تمامه وذلك الامر ثلاثة فربما ما مع اللفظ العاجل او ما مع اللفظ المتأخر او ما مع اللفظ  
زيد او ما مع اللفظ في ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه على ما في قوله  
سواء كان على اللفظ او غيره والذات كسبت تشخيصها بالذات المجرى اذ المسمى على نحو ما كتبت وثلثين  
لان المجرى اسم لغيره مع ان كان رتبة اللفظ في اللفظ المعطوف به كما في  
لو لم يكن شبه المضاف ويجوز جعله مفعولا مستقلا نحو ما رجل امره وامانته  
لان اللفظ على معنى في المبتدأ بمنزلة جزية ويشترط ان يكون ذلك اللفظ جملة او ظرفا  
فوقه كما جعلها بالجملة وقولهم الابا خلا من ذات عرق وانما اشتراط ذلك النعت اذ لو  
كان النعت مفردا جاز جعله مفعولا مع جواز النعت المفرد وصفه نحو ما رجل الظرف  
بجمله اذ كان جملة او ظرفا فان لا يجوز ان يجعل المضاف مفعولا في الجملة او الظرفية  
وصفها لان الجملة والظرف لا يتبعان صفة للمفعول في جعلها مفعولا الذي يفوت  
الاختصار الذي هو للظرف النداء الا يرى ان اللفظ المضاف في السورة وضوضيفه  
النداء فكأنهم مضطرون الى جعل النعت بالجملة او الظرف عند تقدير التوفيق فيها **وعا**  
للفظ او لغيره المجعلوه في باب مفسر مع المضاف فلا يقال لا ظرفا في الدار  
بل لا ظرفا من لولا لا يجوز ان يجعل حاله اذ ليس على تقدير النداء **قوله** مفعول قبل النداء

مفعول

انما هو في اللفظ ان يكون في الفعل  
جواز اللفظ ان يكون في اللفظ ان يكون في الفعل  
وهو كل اسم لا يتم معناه آه قال الشيخ الرضي حاصله يرجع الى ان شبه المضاف والمضاف اليه  
من تمامه وذلك الامر ثلاثة فربما ما مع اللفظ العاجل او ما مع اللفظ المتأخر او ما مع اللفظ  
زيد او ما مع اللفظ في ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه على ما في قوله  
سواء كان على اللفظ او غيره والذات كسبت تشخيصها بالذات المجرى اذ المسمى على نحو ما كتبت وثلثين  
لان المجرى اسم لغيره مع ان كان رتبة اللفظ في اللفظ المعطوف به كما في  
لو لم يكن شبه المضاف ويجوز جعله مفعولا مستقلا نحو ما رجل امره وامانته  
لان اللفظ على معنى في المبتدأ بمنزلة جزية ويشترط ان يكون ذلك اللفظ جملة او ظرفا  
فوقه كما جعلها بالجملة وقولهم الابا خلا من ذات عرق وانما اشتراط ذلك النعت اذ لو  
كان النعت مفردا جاز جعله مفعولا مع جواز النعت المفرد وصفه نحو ما رجل الظرف  
بجمله اذ كان جملة او ظرفا فان لا يجوز ان يجعل المضاف مفعولا في الجملة او الظرفية  
وصفها لان الجملة والظرف لا يتبعان صفة للمفعول في جعلها مفعولا الذي يفوت  
الاختصار الذي هو للظرف النداء الا يرى ان اللفظ المضاف في السورة وضوضيفه  
النداء فكأنهم مضطرون الى جعل النعت بالجملة او الظرف عند تقدير التوفيق فيها **وعا**  
للفظ او لغيره المجعلوه في باب مفسر مع المضاف فلا يقال لا ظرفا في الدار  
بل لا ظرفا من لولا لا يجوز ان يجعل حاله اذ ليس على تقدير النداء **قوله** مفعول قبل النداء

مفعول

لا بد ان يلزم اجتماع الترتيبين وهو متحقق لاننا نقول المتعجم اجتماع الترتيبين  
لانا نقول المتعجم اجتماع حالات الترتيب لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المفاد الى المفاد الى  
المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نفسها في الترتيب مع ان محل القول مختلف **قول**  
لو قد وقع الكاف والاسمية اعلم ان الاسم المنظرة على الاخطاب فيه اذ هي كلها غير الاله  
سرى الى الخطاب بواسطة النداء جري مجرى المفعول الذي وضع للخطاب صراحة صلا  
وانما عولوا على الاله لانه لا يتشابه في الاسم كونه واحدا من اخصار ان هو المخطاب  
المذكور **قول** وكونه مشتملا على اوزاد او تعريفاتنا اعتبرنا للتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم  
بناء الضافة وما في حكمه والتكرار الغير المعينة **قول** فانما قلنا ذلك لانه ان قلت مشابه  
للشيء لا يلزم ان يكون من ابراهيم الذي هو اذن الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة  
هنا بين المتشبه والمتشبه اليه ليس في مشابهة الشيء قطعا ولو بالوسيلة ولو  
قيل ان المشابهة بمعنى ما فنقول المقصود من ذلك التشبيه بتغليب جهة الاتحاد وتقليل  
الامتياز وجعله كانه هو الكاف والاسمية واذا ثبت ان كان السمية حكمه بمنية لزم بنا  
**وه** **قول** ويازيدان ويازيدون ان قيل العلم اذا شئنا اوجبه لزم فيه الالام بدلا عن تعريف الاله  
بما يشبهه فكيف يصح هذا ان المقلان اجيب ان لفظة قائمة مقام الالام **قول** ويخفف  
بلا ان لفظة يا ابا استعارة **قول** وهو الالام تخفيفي مقوية لا دخل للمقدر لضيق الضار  
**قول** والاله علم ان مخصوص هذه الاله لا بد ان يكون الامر بعينه برون ذلك الامر المعين  
يجوز ان يكون اعانة او تعجب وتزيد الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الاله في حاله الاله

في احد الطرفين **قول** المشابهة بالاسماء في المستفاد له متعلق بانه مطلق في الاستفاد  
وقد يستعمل المستفاد له بنحو ما هو من الالف والفاء وهو متعلق بما له عليه قبل من الكلام الى  
استفاد نحو ما هو من الف والفاء **قول** لان علمه بنا ان آه ان قيل قول الجار على غير المنفرد لانه  
جاء حرفه فكيف يوجب غراب المبنى اجيب ان علمه بنا ان غاية الضعف وبانه بدفع الالام  
صاحب عيدا عما هو مدار الشبه هو يا وفار جاعل الافراد وفيه ان البدل مع بعده وان الافراد  
هنا في مقابلة الاضافة لانه مقابلة التركيب لا يبعد ان يجاب بان هو النداء والالام اذا  
اجتمعا كانت العلية الالام تقربا كما في تنازع الفعلين **فعمل** واجيب بان آه او بان  
**قول** مثل ما عبيد الله من تمة القاعدة وقد يجاب عن الالام هو يدرا في بانه قليل **قول** ولا  
لا قال الخليل لان الالام يدل عن الزيادة في آخر المستفاد فلا يجتمعان وتلك الزيادة تكثر زيادة  
المندوب او اواباء او الف **قول** بالخالع جيلان لم يعتد اعتمادا على موصوف مقدر  
لم يقع علمه وان اعتبر لم يكن مفهوما للضافة ولا موصوفا مفرد الالام لان يفوق بين  
المذكور والمقدر لكن يبقى شئ وهو ان طالعا جيلان ان يكون معرفة ولهذا يوصف  
بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفا تارة الالام لان يقال ان الوصف لما وقع موقع  
الموصوف لم يتحقق **قول** وهذا توقيت لنسب جلا اي يقال رجلا بالنسب كما لو كان غير  
رجلا غير معين **قول** يا من وجهه ظريفا قال قد سره في طائفة وانا قد بناه بقوله  
ظريفا ليكون مفهوما لكونه تارة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا من  
وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضا واذا قصد به معين وجب تعريف وصفه لانه اذا كان

قصد تعريفه

منه في الجمل او فرادى لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل الشره به بل يقال  
قد ساد ذلك لا ذكره وصف الشئ بالمعروف بعد وصفه بالثبوت فان كان ذلك قبل البناء  
**قول** وتوابع المنادى المنبسط فيكون غير المبرم الذي جئ به للتوسط اعتمادا على ما سلكه  
قوله تابع اللفظ فقط سواء كان منسوبا او مجردا فزيد وعمر لم يملوا على حكمه كما في  
ابن عبيد بن زياد وعمر **قول** وقيدنا المنبسط على ما رفع به هذا القيد استفاد من الحكم فان  
الرفع لا يتصور في تابع المستفاد بالالف قبله كما لا يتصور الرفع في توابع العلم  
الموصوف بين اذ كان مفتوحا وكان نقول ان اللام في المنبسط للعهد الراسخ  
من قول **قول** وينبغي ما رفع به فلا حاجة الى التقيد **قول** وشبهها بالمضارع والفاظ لا حاجة  
في ادادها في المنفرد الى هذا التعميم لا وهو حقيقة لا دل على غضا ونوع اخر عنه يحتاج  
الى التحليل كما يشير اليه **قول** فانها لما انتفت فرمها اه فاعلم حكم المفرد لتحقق العمل بالنسبة  
بالمفرد كما تحقق العمل بالنسبة بالاضافة اذ كانتا مناد **قول** ويزيد يطن وجهه ويا هو لا  
العين والرجل **قول** المعنوي مر في شرح المفضل به **قول** لان التوكيد اللفظي اه وذلك  
لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان في النداء بارشها كما في الاول **قول** فزيد  
لفظ في التأكيد في جعل العلم في كبد لا وجعل سيوراه عطف بيان لفظ لانهم يفتيدون  
علا لا يفيد الاول فاذا وضعت الثاني فابوعمر ويضم الثاني على التوكيد لفظا  
صوفا وبدل في ما حصل من الوصفية كما في قوله بالناصية ناصية كما في قوله ولا يجوز  
ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به **قول** والصفة قال الامام لا يوصف المنادى **المستفاد**

شبهه

شبهه بالمفرد وارتقاء العالم وانتسابه في مثل بازيد العالم على الاختصاص وفيه لا يندم  
النسبة التساوي في جميع الاحكام **قول** وعطف البيان في الشئ الرضخ الى ان بدل في حكم البدل  
عنده **قول** والمعطوف بحرف المتبوع في قوله عليه لم يقل والمعطوف بالمعروف باللام مع ان  
يشو الامانة الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه ليجز عن قوله يا محمد ويا النبي  
**قول** والابوين الصفة كلفه لا رجل فريد لان النفي متوجع الى الصفة والنداء والرفع  
هو في النداء شبهه بالرافع في كون انما عرض مطرد ولم يظهر انما في النداء  
لحان البناء **قول** اللفظ والمقدر مثل يافق ويا هو لا فانهما يتقديرية مفروضة كما  
في شبهه بالشئ الرضخ والاظهر ان يقال ان لهؤلاء انما جملها لان مفرد احد في موبال ووقوع  
موقوف لمكان ان نسبها كالمضارع لوقوع موقوف كالمضارع **قول** في المعطوف  
المتبوع في قوله عليه يعني ان الامام للمعروف والجزء المستعلق بقوله **قول** مع تجوز  
النسبة لان المراد بالافتقار الحكم بالاولية **قول** لان المعطوف بحرف اه نظرا بوجهه والواجب  
اللفظ ونظر لظليل الجانب المعنى والاستقلال جعله مرفوعا تنبيه على الاستقلال ان  
قلت ينبغي ان ختم الرفع اذ كان المتبوع غير المفرد بعين هذا الوجه اجيب بان اراد  
التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع  
مفردا **قول** ان كان كاطس قال الشيخ الرضخ كالمعبر لا يدل على نسبة اليه لان قال  
ان كانت الام في العلم اختاره من شبهه لظليل لان الالف واللام لا معنى لهما في اللفظ  
ان التوفيق بل لم يجزها الوصفية الاصطلاحية كما في قوله عنهما وان كانت الام في اللفظ

اخترت من حيث هو لان اذن يفيد اللام التعريف فليس كما جرد انتهى ان كتب  
ابراد بقوله كاطس ما يشبهه في كونه علما ذالام قلنا كاد في شرايه عند اذ فرس  
بالشرايح قد سره **قول** اي كالم لجنس في جواز نزع الاسم علما كان او غير علم فدخل في الرجل  
وخرج عنه الفهوه اذا اردت تحقيق الحال في نزع اللام العلم امتناع فاعلم ان  
لم يكن موضوع اللام في دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالخس او مصدر كما  
الفصل وذلك للموصوفية وان كان كمالا بمعنى جنس يقصد بدمج اوزم كالسد و  
الكلب لاخفاءه جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوع اللام لم يكن نزع  
اللام عنه لانه كيعرف في ذلك الكلمة وهو اقرب من ان يكون في الاصل للجنس كقوله  
استعمال الواحد فحصلت من بين ذلك الجنس وجان يكون مع اللام او اضافة  
ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب الاتفاق في هذا القسم يتصور في معنى كالتسوية  
والديراك والصبوق اسما الكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور ذلك لكن لما  
كاف الاعلام الاسبوع من التثنية والاربعاء والجمعة فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع  
والخامس من انما تصور ذلك وثبت لكن لم يعر في ثبوت المعنى العلم كالمشرك للكلب  
فان ادري ما معنى الاشتراك في هذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سببها  
في التقدير للاحق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لانها ان يكون  
اجناسا اعلاما بالغلبة **قول** مثل ياتيم كلام نظرا لان تيم في نفسه غائب جواز نزع  
الرفق كلام نظرا الى الخطاب العارض **قول** غير ما ذكره صفة او بدل **قول** اي حال كون

منها

منها مطلقا، وحاله كونها من المودا ومضادها **قول** اي العلم المنادي بالجنس على الفم فيخرج عن  
ويزيد ان ويأيدون اذا جعلتهما علما **قول** فحفظوه بالفتحة ويحذف الالف حط في ابن  
وابنة وحفظوا العلم الجامع فتلك الصفات في غير النداء بحذف الالف في ابن في  
خطا **قول** التي هي حركة الاصلية اي سهل ان لا يكون الفتحة بحركة المستحقة في الاصل **قول**  
واذا نودي بالمعروف باللام آه فيه ان نداء مشتق العلم ومجموع الوقتين باللام بحذف اللام فيما  
يجزى بقول التعريف الزايل بالتشكيك للتعريف فيجوز بان بقوله هو المعروف باللام **قول** اي اذا  
اريد نداءه كشيء ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبتدئا في معنى الارادة **قول** قيل  
مثلا انما في مثل الان قصد نداء المعرفة باللام على الطلاقة لا يستلزم قولها ايها الرجل  
وافوية الكلام الذي وسط في اي وهذا او اين كما قيل فيكون موسى ان المراد لكل  
قلام عادل **قول** بتوسط اي هو موصوفه قال الشيخ الاخشق هو موصوفه حذف مصدر  
صلتها وجوب المناسبة التخفيف للمناد ويؤيد كثره وقوعها موصولة ونزلة  
وقوعها موصوفة وانما لم ينسب اليها مباشرة بالمضار لانها اذا حذف مصدر صلتها  
ينسج على الفم **قول** معناه التنبية لشارك في النداء في التنبية لان النداء اي التنبية في طرف  
تقرب ياء التنبية فانت بعد حرف النداء **قول** بتوسط هذا ليس بضمها في الوصل فانه  
قويقده وبالحذف في فانه نفي فيها وذلك قد يقتضيه على هذا ويؤتى بتابعها  
يؤتى بتابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على  
على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويختص وصف باب هذا الايزي اللام

9

والقول الثاني ان المتبادر من قوله لا يوتي شيئا من غير ان يوتي شيئا من غير ان يوتي شيئا  
وصرفها بالابن الذي لا يوتي شيئا من غير ان يوتي شيئا من غير ان يوتي شيئا  
على ما قصدت في قوله وبيان ذلك ان النداء الراجع الى ما هو معلوم للمناسبة فلا يقال  
بما روي ان اقصى التحقيق فاذا كان النسبة الابن الواسطة معينا والوقوف الذين  
عنده ثم النسبة ان ذلك المبرم طالبا لما يرفع ابراهم بالوضع لشدت الحاجة الى تعيين  
ثم النسبة التي يكون ذلك المبرم مبرما يكون طالبا للمعنى واللام فيقع النداء عليه فلا يكون  
سقطا في اسم الاشارة لان المبرم يطالب بوجوبه ان يرفع ابراهم بالمعنى وباللام  
اذا اريد تعيينه من حيث الشبهة وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدلت مما اضيف  
اليه بالاشتبه عليه في تارة فانه مخرج مبرم بخلافه ما اذا لم يقع وابدلت مما اضيف اليه  
بين فانه معينه بما اضيف اليه واما ان يرفع ابراهم ما اطلع وباللام او بالوصف  
باسم الاشارة الذي ابراهم بالمعنى وباللام وانما وصفه او لا باسم الاشارة لما في  
النداء في التعيين وتكرار المبرم الذي يورث زيادة شوق **قول** لان المقصود  
بالنداء في الواقع لا يلفظ فان ذكر البديل على معنى في المتبع **قول** لانها توابية منادى  
موجب بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع الموعود في يجوز فيه الوجه ان يكون زيدا  
قايما وعوضا بالرفع والنسبة قد يرفع ايضاً بان التنوين في موعود للوحدة فلا يتحقق  
بالمشاكل المذكور ليس بالمعنى احد فان زيد باعتبار تعدد اعراب موعود بالرفع  
واحد وفي ذلك للمعنى باللام ايضاً اعراب اعراب موعود فلا ينافي في معنى  
فيكون

91  
فيكون مقصودا محل **قول** يا اقصى هذا اللفظ بانها كما اقصى مسماه سجي ان بانها في اللفظ  
بمزية النداء وغيره وحرف الجارح بقوله اقره في حروفه والنداء وتوحيق المبيد اخر تاثير كما  
يا سمي نحو اللام وقد يزداد في اخره ما نحو اللام ولا يوصف اللام عند سبويه كما لا يوصف الالمام  
المختصة بالنداء اسما على ما قبله ويانوما ان اي بالكثير اليوم ولا يقال رجل يومان نحو اللام  
فاطر السمو نحو عندنا مستانف **قول** وعوضت اللام عن الهمزة التي يجمع بينهما الا قليلا  
في قوله شو معناه الاله ان تكون كقضية **قول** فلا يقال في غير ما قوسه نحو قوله بسموه لاقط الكسبا  
بغير الكاف والى الكبير **قول** خاصا في خصوصها **قول** من اجل انه اخره وانت خيلت بالوصول  
عنه **قول** في قوله فبان فلان اخره شو بانها ان تتعبد بشرا في رواية ان يكسبان  
شرا **قول** ولا خطاب لمن يصح له الخطاب **قول** اي في تركيبه في ما قصدت ذكر المنادى  
مفها فان كرر المفها في ذكر المفها في **قول** صوره ان الاول مفرد صورة فظا وما  
ان الثاني فلان تكرر للاول بعينه واما اخرى في قوله جوب **قول** اما لفظ في الاول  
فيل نصيب الشارة على ان تاء كيد لا يخرج من العلية بالاضافة وان القصد بالمفها في غير  
القصد وان المفها في موضع المفها فيكون عين الاول فاذا كان الاول توطئة  
كان الثاني بلا واذا كان الثاني عطف بيان **قول** ويتم الشارة تاء كيد لفظي والتاخي  
بتاء كيد المفها في موضع المفها في التاخي استنكر بعد الشارة بلا مفها في التاخي  
معنى عند ولا بناء على الفهم وجاز الفصل بينهما في السورة لانها لا تكرار الاول بل لفظ  
وكرهت بما تغير صان الشارة كان هو الاول فكانت الافضل لاري ان تقول ان ان زيدا

قائم مع امتناع الفصل بين الـ والاسم بالالف في شدة الالف المهم ايضاً وادامه انحرافه  
لا يدخل الالف الا في قول وذلك من سبب سبب واخليل قول او منها والعدم المحذوف لئلا  
التقديم والتأخير والفصل قول لان اما تابع مضاف بالاضافة كما في سبب سبب واما  
لفظي ولتأكيد اللفظ في الاغلب حكمه حكم الاول وحركة حركة اعرابية كانت او بناءة  
فكما ان الاول محذوف والتنوين بالاضافة كذلك التاء مع ان ليس عسفاً في قول او تابع مضاف  
بالوصف كما هو مذهب المبرد والسير في قول ياتي تيمم على الالف كما قال الطبري في الالف  
هو مرجح ومعناه انك ما جد شجاع لا يحتاج الى من ينكره ويقوم بامر كقول الازهر في  
شتم لا شتم فوفا اي استبان الشدة قول في الالف وهو الاصل كما هو المشهور قول  
زها وهو الاكثر قول اكتفاء بالكرة وقد يفهم وذلك في الاسم العالم عليه بالاضافة الى الالف  
للحظ بالراء من القادة اشارة رب احكم يفهم الباء قول وقلبه الفاء والحقة ولا  
متداد الصوت ورفع المناسبات للبناء قبل هذه لقطع فافهم بيد لوق الباء الواقعة  
بعد الكرة الفاء يقال في بقي وفتي بقا وفتا وفتا وفتا وفتا وفتا وفتا وفتا وفتا وفتا  
قول وقد عارض شازاه قال الشيخ الرفعة ما فتح نية والاصلا بابنيان في شذ  
في يا غلام اجتمع يا يثيا قول ويكون المنادى يعني ان الباء في قوله وبالراء للمناسبة  
والظرف في معطوف على الفعلية الواقعة في قول وقفا اما حال او ظرف وكان قد  
فعل معطوف على الفعلية اي يوقف بالراء وقفا قول وبالراء وقفا قال الشيخ الرفعة  
اذا وقعت على غلام بسكون وصل الفاء لوقف عليها بالسكون اجد ويجوز حذفها

والسكون ما قبلها كما في قول علي بن ابي طالب وصلى الله عليه وسلم في قوله يا ايها الذين آمنوا  
الضاد اذا وقعت على غلام بسكون وصل الفاء لوقف عليها بالسكون اجد ويجوز حذفها  
مع ابقاء الفتح قول يا ايها الذين آمنوا وصل الفاء لوقف عليها بالسكون اجد ويجوز حذفها  
ولما كانت الباء بدل من الالف في قول يا ايها الذين آمنوا وصل الفاء لوقف عليها بالسكون اجد ويجوز حذفها  
ان قلت كيف جاز لطاق تاء التاء في قول يا ايها الذين آمنوا وصل الفاء لوقف عليها بالسكون اجد ويجوز حذفها  
ان الكرة حركة متناسبة للفتح المبديل منه فيكون في البديل شائبة من المبديل منه قول  
قد افهم وعليه قرئ يا ايها الذين آمنوا وصل الفاء لوقف عليها بالسكون اجد ويجوز حذفها  
نونية قول وبالالف عطف على محذوف في قول يا ايها الذين آمنوا وصل الفاء لوقف عليها بالسكون اجد ويجوز حذفها  
جمع الورد في قول يا ايها الذين آمنوا وصل الفاء لوقف عليها بالسكون اجد ويجوز حذفها  
في سوا الكلام هذا القيد يتبادر الى الذهن ويؤيد به مقابلة الجواز للضرورة وكرانه  
لا بعدد ويجعل الجواز شاملاً للضرورة وانما وقع الترجيح للمنادي في السعة كقول المفسر  
في النداء هو المنادى له فيقصد منه الفاعل منه الالف المقصود مع ضرورة الالتباس  
لان الانسان في حال ندائه اكثر انبت بالاسم منه في غير حال النداء قول اي لضرورة  
شوية اشارة الى ان مفعول لكن فعله فعل الترجيح المقصود من الكلام لافعل الجواز  
لازمنة الترجيح والضرورة والاصطلاح صفة فلم يتجد فاعلها وحذف الام شرط  
باقاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراك كما في سبب سبب بعضهم جليل لان جازف من المصنف  
وكان ان رفع ضرورة على الجزية اي الترجيح في غيره ان ضرورة نحو قول شعوباً وبأمية

اذكر اعظمنا الاصل اذينة قول وهو حذف الالف من ان يندم تزييف الترخيم على حكم قول  
المقصود قول اي تزييم المنادى الرمة بالجمي كما حتمت بالمراد حسنة ومعنى وبقول رجم اي  
رفيق والتزييم التلبس والظن وقول اخر المنادى خرج حذف يا غلام الاكبر المنادى  
بديل اعتبار الاعراب ما قبله ودخل فيه حذف الكلية الاخرة في جعلك بديل اجزاء الاعراب  
قول رجمي والتحقيق خرج نحو قاض الا ان حذف الاعلان وكذا نحو ديوان حذو اذ لا رجم احد  
الامر انما تقدير الاعراب اذ السكى الاخر واما اجزاء الاعراب على وجه العلة اذ امر ذكر  
تقبل في اجزاء ان التزييم حذف في التركيب المحذوف في حالة الاعراب قول العلة اخرى  
من قال انه حذف في اخر بلا علة او على حصيل الاعتباط اذ هذا المعنى والاعتباط في اللفظ  
في الشاة بلا علة قول بارجاع الضمير المرفوع الى التزييم مطلقا لان ذكر المقيد يستلزم  
ذكر المطلق قول والضمير المجرور الاسم لان ذكر كان التزييم لا يوجد في الاسم قول او  
التزييم اذ كان واقعا في المنادى لان ترجع الضمير الى قول تزييم المنادى قول ان لا يكون  
مضافا لوقال ان يكون مفردا كان اول الالف في اخر من المضاف او سبق من جعل  
المحذوف في مقابلة المضاف وشبهه قول او كل قبل الكسفي يذكر المضاف من المشبهة اذ هما  
يتزان كل قول لان ليس اجزاء المنادى نظر الالف في هذا المعنى هذا اذا كان الالف الاضماري  
علما فان الجزاء الاول بمنزلة راي زيدا واما اذ الم يكن على جفانه ان المضاف من حيث  
ان مضافا لا يتيرون المضاف اليه قول ولان الثاني خلافا للثاني قول شعور  
حذو اخطى بال علم ام ال عكسة قول لان ليس اجزاء هذا المعنى هذا اذا لم يكن الالف الاضماري

على اذا كان علما فلان الالف الاضماري راي حاله في الالف في استقلال كل من الجزئين  
تاخر قول فاستخ التزييم في ما بعد رعاية اللفظ والمعنى قول ولا جملة بعض الوب تزييم  
بطلت حذف في ما نحو بانها بطلت قول ولزيادة على التثنية لم يلزم نقض الاسم الذي في حكم الموصوف  
نحو ما ومن نحو بانها في شاذ والشاذ لا يجيء به قول بلا علة موجبة انما قيد بطوار  
النقض بالجملة الموجبة كقوله قول واما بناء التاء في حركة التزييم فيه ولما عمل  
اخر في المرحم من بعض المواضع معاملة المرحم اي فتح التاء واما اذ وقف على ذلك المرحم  
الوقاؤه ما الكس في قول في باطلا باطلا في ذلك لانهم لم يحقون ياء الكس باخر  
ما في حركة حركة اعرابية ولا شبيهة بها وقليل ما يوقف على السكون وقد يقع في  
في الشاه الاطلاق نحو في قبل التفرق باضمار قول زيادتان قبل لا بد وان يكون  
بمعنى خرج نحو غضببت قول في حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قبل فلان في  
العادة قول في الزمان يردت اسما وان كان كل واحد بمعنى بغير معنى الآخر زيادتان  
مسلمان ولمان عليهما واما ان الزيادة ثمانية اربعة زيادتان التثنية كما في زياد  
تاجع المذكور في وعثمان او داسان وبياء النسبة وشبههما نحو كونه في كرسى  
والغناء التاء فيث واهزة الاحاق مع الالف التي قبلها قول او كان في آخرة صحيح اصل  
لم يقبل الشيخ الرضي بديل فيدكون في غناء التاء فيث حيث قال كان عليه ونحوه في غناء  
التاء فيث ليزج نحو سلا فاعلم ان يكون النسبة بينه وبين القسم الاول نحو ما في وجه  
لشهادته في اتمها وافترا في ما في بعضه وختار قول وهو علم لان تزييم مثل يدعوك



بحروفها ما قبل من مثل دلو وضعه محققا بالاسم الصحيح اجزاء او او باسا  
عليه موافقة ما قبل من مثل دلو وضعه محققا بالاسم الصحيح اجزاء او او باسا  
كان احراز عن كونه نور وعلا وزن سوزجل عظيم السمي. وشربا على وزن مخرج اي  
مقطوعا شرفا وهو ورق الزرع اذ الحال وكسرتيها وفاد فيقطع **قول** حركة  
ما قبلها من جنسها فخرج نحو ستور وعلينا بنت بتعلق بالشرخ فانه لا يحد فاه خلاف الا  
خفف فانه يحد في المدة اي **قول** لان نحو ثوبون لم يحد في زياده ثابون جميعا لان غير  
بناء الواحد فكله ليس جمع الكسر **قول** اما في الاول آه لما كانت على الحذف  
في القسم الاول مغايرة لعل الحذف في الثانية كما ترى فصل بين التفصيل ولم يحد حرفان  
في ما قبل اخره مدة **قول** وليت عن النقد قال قد سره في الحاشية النقد صغار الغنم  
انتم وقاله في الدراج نقد بفتح تين نوعي اذ كوس عند كونه دست وياي رشت  
روي نقده بل يقال كذلك وفي خمسة عشر قالوا اذ اذعت اثني عشر واثنا عشر  
واثنى عشر حذفه عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنا قال المعرف فيه  
نظير من جهة ان الثاني اسم براء **قول** يا خمسة عشر في الوقف يقبل التاء ياء كما انك  
لو سميت رجلا بلسطين ورحمت او وقعت قلت يا سلم بالهاء **قول** نحو واحد اي فاحد  
وفي حروف واحد التي منها بالجملة الامية بوزنية الغاء لكون هذا الحذف كسر اسم ان قلت  
اسم له كذوي وهو مستفاد من المضارع لان الامية قلما هذا نظرا الى اذ الحذف  
اما ان نظرا الى نفسى الطبع في شؤن والشارح قد سره نظرا الى الاداء كما هو المتبادر الى

مناسبة المضارع للحذف الواقع جزاء في شق السابق فقد ر المصارع والغاء الى الية تدخلا  
المضارع المبتدئ **قول** وهو في حكم الثابت ان قبل انما يجعلون المي وفي حكم الثابت اذا كان الحذف  
لعله موجبة وليس الحذف بها لعله موجبة فينبغي ان يجعل الحذف في الية الموجبة **قول** فيقول فاه  
الا في مواضع منها كما ازال الزجيم ما يوجب حذف حرفين منه فيقول في اعلون وقاضون  
اعلم وقاطن ومنها اسم يوجب الحذف في اصل الكون كان مدغنا في ذلك الحذف  
وقبله الفاخر استجر بكسر الهمزة او فتحها وهو بنت فيسبوع بفتح الهمزة وكسر  
ايه وان لم يكن اصل السمي فاشية بغيره السكن على كونه نحو طراد وان لم ينزم  
ساكنان فاشية بغيره السكن على كونه نحو بايم والنواير الا اصل حركة وهو الكسر  
**قول** فيقال انما فصيحة اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطفا الفعلية على الامية  
المالولة بالفعل كما قيل جعل المناد ثابنا بفتح اجزاء او المي وفي ثابنا فيقال **قول**  
يا حاد ويا سمود ويا كرو مثل ثابنا لان التفسير الاستعمال الاقلاما بكرة فقط  
او باه وواو بكليهما **قول** وفيه ان قال قد سره في الحاشية كروان طار ضعيف  
طويل العنق انتم قال في الطراح طار يقال له الجبار وان اشواط كوني كروني  
كروني جماعة كروان بالكسر اي جماعة على غير القياس **قول** فلا جرم قلبت ياء لانه  
لم ياءت في كلام العرب اسم يمكن اخذه ولو قيل هاتمة الاء وتقلب الاء او ياء والضم  
كسرة نحو الغار والاولد المناد في حكم المتكلم ليعرض بنا في **قول** وقد استعملوا  
صيغة النداء في المناد لان في صيغة النداء معنى الدعاء والافتقار من قبل الاء

والاخرين معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل الوب بابا على باب آخر مع اختلافهما الاشارة الى انهما امر  
عام ويكفي اعرابا على حد ما كان عليه من ههنا نظيره اعراب المتفحج عليه بيا واما المتفحج  
عليه بوا فامر في ظل ان لا يشاهد عنده ولا ينقل لانه ولا منسوبه بالفعل التفتيح لانه  
يتعدى باطر فاللام لان المنسوب منسوب بانه او اخذ في يزمح جنوب موضع خاك  
من مواضع حذف للمفعول به قياسا **قول** يعني بالمكانات يا اسرار ضيع النذاح الفراف  
مطلقا عسفة النذوا اليرها وفي هذا التعبير شعرا بان يا اصل في هذا الباب **قول** المتفحج  
عليه من عند ان عسفة الراء فالفظ المتفحج وعل عليه بغير لام الاجل كما يقال في نحو  
عليه ولتفحين مع البيا وفيه لا يشتمل المتفحج عليه **قول** سبوا ووالبا للالصا  
صفة للمفحج وليست السببية او الاستعانة **قول** ممتازا بارشرب الان الباء متعلق بالباء  
فتعني ان تفحين معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعرف من دخولها في المقصور  
عليه **قول** ورازك لا جازان لا يلحقه سواء كان مع بيا وواو اقال الالف في قوله  
ليلا يلبسني اوقال الشيخ الرضي الاول ان يقال ان دلته قرينة حال على النذبة كنت  
في اجمع با ايم والواجب اللاحق معها **قول** الرزة اذ المنسوب وقد يلحق في اخر غير المنزلة  
**قول** فان خفت الالف في اللفظ المتحرك بالركبات الاعرابية لا يلحق الالف وقد  
الاعراب في قوله في الرجلة في المسح بغيره ارجل وكذا المتحرك بالركبات الباقية الا عند  
الالف المحقق بغيره امر من جنسها ولا يغير حركة البناء ولا وما قاله سبويه بقوله  
نذبة بيا غلام باسما على الاضافة باغلاما اقال الشيخ الرضي الاول ان يقال باغلاما

طصور

لخصه ليس بنذبة باغلام بالفتح **قول** واغلامية لما لم يكن النذوب مما يطلبه في الحقيقة  
بل تعجبا عليه جاز بانه المشاف الى التي طلب الاية في الله المحقق باغلامك كاستحاله  
وه خطاب المشاف والشاف اليه والاستشارة اليه لم يفتل بقوله واغلاموه **قول**  
واغلامكوه قال الشيخ الرضي انه المنسوب ان كان ساكنا في ذلك السكن اما ان يكون  
او موقعا او ميم جمع او غيرهما فتكون في السكنين في قوله والالف واما المدة فان  
كانت الفاء فتمت الالف النذبة نحو واغلاما فطلاق للمعنى فانه بقول استغنى بها عن الف  
النذبة وان كانت واو او ياء فان كانت الحركة منها مقدرة حركتها بالفتح نحو ياقا  
فنيان وان كانت باغلام ليكون اليا وسبويه يقول يا غلاميا لان الصلابة الفتح و  
المعنى يقول يا غلاميه وان يكن بوزن واو اصلية الحركة وان كانتا مدية فانك تكتفي  
بما فيه وما من المدة واغلاموه وواغلاموه وواغلاموه وواغلاموه وواغلاموه وواغلاموه  
وان لم يكونا مديةين جئت بالف النذبة بعدهما وان شئت واما الميم الجمع فلا ياء في  
بعدهما الف النذبة لئلا يلبس الجمع بالمشية نحو واغلامكوه وواغلامكوه وواغلامكوه وواو  
الياء بعدهما اما ساكنة فلهذا في اللفظ المشاف او تامل النذبة واما الف النذبة فقلت واو  
يا والالف الساكنة غير هذه الاشياء فتفتح وتلحق الفاء بان في الحسم بها **قول** بيا سارها  
ولا سيما الالف لفتها واذا جئت بعد ياءها وسالته تبسيت كما تبسيت بها الحركة وسنه الالف  
بحدف وصلاد وبنائت في الشعر اما مكسرة او مفتوحة اجزاء الوصل مجرى الوقف **قول**  
الالف وجب ان يكون النذوب معرفة سواء كان قبل النذبة او بعد ما وجب ان يكون

التفخي عليه مشهور بذلك على ما كان او غير علم خذواي فليعرب فيه وانما ما طناه الكسوة  
من قوله وارجع الى سجا وانشاء **قوله** لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال الصفات بالصفات  
في اليه لهذا جاز الفصل بغير نظر في بين الصفات والموصوف في السعة وكون الصفات والصفات  
في اليه وقرائة ابراهيم قتل اولادهم سحر كما يترجم وارجع على الشذوذ وكذا ليس كما نشأ  
الموصول بالصفة **قوله** لانه لم يكن فيه ان هذا القليل يتحقق اختصاف الحذف بالعلم  
وليس كذلك كما يقال لا يكون الحذف من المفرد لان حرف التثنية انما يستغنى عنه اذا كان المضاف  
مقبول عليك متبهما لا يقول له ولا يكون بينه الا بالمعرفة والاسم المعرفة المتعريف بحرف الشذوذ  
اذ ان حرف التثنية وحرف التعريف لا يجذف مما يعرف بها حتى لا يظن بقاها على اصل التشكيك  
**قوله** لان من رايه وكونه انما جاز تنافيه فلا يظن ان في الشذوذ في ذلك اسم اجتمع الى خلافه  
ظاهر بدل على التفسير وجعله محالاً وهم حرف الشذوذ **قوله** سواء كان يدعى يدعى ان جواز  
الحذف اعم من ان يكون يدعى او لا فلا يرت ما قاله الشيخ الرضوي من ان الموصوف لم يذكر لفظة  
العلم فيما لا يجذف منه الحرف وهي لمنه لانه لا يجذف من الابع ابدال المسمى من غيره **قوله** نحو يكون  
غيره وقيل بوجه واعتراض عليه باله لو كان في سائر الحروف اذ ليس فيه الالهيية وقد يدعى بان يكون  
ان يكون يدعى كقوله يوسف بك السنين **قوله** ولفظة اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت  
اسم جنس مرفوعاً بالبناء جاز حذفه **قوله** والصفات التي هي معرفة عطف على فقه لفظة اسما  
صريحاً او ان دخل في الصلابة **قوله** فالتمه اراء القيسين فلما اجتمعت اذنت من السطرا وهو  
مفرد في شدة طلب الشيء وقيل يستعمل العموم **قوله** قاله شخص صاعداً مثلاً للحرف على ان يتحقق النفس  
من

من الوردية الشذوذ **قوله** في طرق كبر الاطراف فادوسن بدون وبتشم ورتيش  
افكتن وسرفو كرون **قوله** هي رقية اذا سجد باليد بالارض فيلق عليه ثوب فيشتا  
وصار مثلاً من تكبر ورف تقاضيه من هذا سحره **قوله** والحق ان الغمام آه قيل معناه  
انه ذكر الجبار يكون طويل العنق فيزداد انفس عدوك السحر الشيطان اطول منك اعناق  
وهي العناق البيطت **قوله** بخلاف قرأة الايسجى والتشديد اللام في قوله مع وزين  
لهم الشيطان اعمالهم فقدم عن السبيل فيكونهم لا يشهدون الا بسجدها والمعنى فزعم  
لا يشهدون لان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل عن السبيل من فقدم عن السجود  
ولا يشهدون على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل عن الاعمالهم وزين لهم الشيطان ان  
يسجدوا او تعليل ان زين لهم الشيطان بل لا يسجدوا **قوله** لا مفعول او مطلق دعاه  
الاول يجب تقييد الاسم في قوله كل اسم بالمفعول واللام يمكن التعريف ما فعله قد عاينهم  
الجمعة في يوم الجمعة صحت به وعلى الناحية لا تخفيس والاباس بالتعريف محروود والناش من  
المواضع الاربعة لانه يجب بعض الافراد منها **قوله** انما اضهر عامه بانها شرط يقع ان على  
بنائه ولك ان تقول يعني ان على لغة اللوقية ان اضهر انما او فاعلى شرط مشاوه تقع البناء على  
الجنسي عليه **قوله** وانما وجب حذفه لا يبره النفس بقوله اي لا يثبت احد عن كوكب  
والشمس والقمر اترجم الى ساجد من لانه يسو من هذا السبب لان الجملة الثانية لم يأت بمجره  
التفسير بل التي بها التبيين الجملة الاولى قيل بما بها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجد  
له كقولك علت زيداً علمته كائناً **قوله** كل اسم اتم لفظة كل لبيان الانعينة **قوله** بعين فعل متبناه

وفعال من الطرفين **قوله** وزيد است صار به لابد شبه الفعل مما يتبعه عليه فما قبل الاسم  
 المحمودة كذا زيد هذا صار بها وان زيد صار به لعمروان وبه كالمثال المذكور ومثل زيد هذا  
 به عمروان على ان يكون عمرو متبداً ومنار به غير **قوله** مشتغل صفة لاحد الامر من المفرد  
 من العطف او او لكل من الامر من على سبيل التنازع **قوله** عنه متعلقاً بالاشتغال تضييق  
 على الفاعل او الراجح الاشتغال على الاعراض **قوله** متعلق ضميره في هذا التوجيه تفرغ بالاعراض  
 الضمير وتعلق بالضمير بالان يقع الضمير تنتم بوجه ما يتصور ان يكون وجه منها ان يقع التعلق  
 مضافاً الى الضمير بالاصالة للعقل وشبهه كذا زيد ضربت خلاصه او بالبعية كذا زيد ضربت عمرو  
 وعلاوه ومنها ان يقع التعلق بموصول او موصوفه او بالضمير او موصوفه عليه وموصول  
 عامل الضمير او موصوفه كذا زيد الضمير عمرو الذي يضرب او رجلاً يضرب **قوله** لو سلب الله  
 التسلط بركنه شئت به خبر **قوله** او فاسية ليس في اكثر النسخ بل بالبرهنة من  
 كونه واعا الحق غيره ليد فلنعم الاثمة الا فيه ويمكن ان يعني بتسليط سيطرة بعينه او  
 بلانهم فلا حاجة في قولها **قوله** وبقي القرائع عن العمل الى قوله فربما وفرب  
 ايضا اسم بغير فعل او شبه فعل لا يقع على من قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدر  
 او هيئة مشبهة او مصدر بحال مصدر الكلام كان او احوالها ولازم الابدان وما من حرف  
 النسخ وروى ولسع ولا او بان يقع صفة او صفة او مضاف اليه او واقفا بعد الا او واذ  
 او مستند ضمير متصل راجع اليه كذا زيد اذ فانه فطلقا او متطوقا او واقفا بعد فاء السببية في  
 واقفة موقفاً ان اذا كانت زائدة او جزواقة ينجز تقديمه فوقه مع والاشارة بركب  
 في

في رتبة ما في التقدير ما يمكن من معنى او في رتبة ركب فعل ما في رتبة الجزاء **قوله** وجعل  
 جزء الجزاء جزاء وصحة ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا الحكم مما يستفيد من كلام  
 الشيخ الرضي وهو ما كجست وهو ان زيد ضربت خلاصه يخرج من هذا ان ليس من مجرد اشتغال  
 بتعلق الضمير بالفاعل العمل فبموجب المعنى مانع اليقينا ان الضمير لم يقع على زيد لا يقال ان  
 المعنى غير مانع عن العمل صورة لا ان تقول يد فعل فيه كل شياء فقلوه في الذمير اللهم الا ان  
 يعتبر صحة المعنى في التسليط في يكون قيداً لتسليطه فربما ولم يكن حال هذا القيد  
 وسابقة واحد قال الشيخ الرضي **قوله** بالترادف فيه مساهمة لان الترادف وانما  
 يقع في المفردات **قوله** بالترادف وهو بسيط كما ان الترادف سمي مقسوماً بمقدرات كذا زيد  
 اذ هو خلاصه فربما است زيد اذ است اذ هو ضربت خلاصه ولا يتصور ان يتقدم برتبته  
 العقل التماسب بالترادف جواز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير مقفلة  
 متقول في زيد ضربت خلاصه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت خلاصه فيقول الفعل  
 تفسير للفعل مقفلة ومقول اللفظ تفسير للمعلق المقفلة وكذا جواز تقدير الجاوزة مع المتعلق  
 في زيد ضربت بخلافه وجوز ايضا في عاود المسئلة في الاول يجوز ان يقع ما بعد الاسم  
 المحمودة وما حسبها يتكلم بان يقال انها سادة لسد فعال صالحة لان تقديرها في قولها  
 ان جاوزة وانهت ولا نسبت اما الصورة الاولى ففيها اشكال ان لا يجوز تعلق  
 فعل طالب بمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحد هـ بطريق التثنية بان  
 يقع احد هـ بدل من الاخر فان كان اللفظ في بدل من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل

وقيل بالرفع بالبعد من لزوم العمل بالوجه **قوله** في مطلق الارتفاع فقال قدس  
سرت في الخاشية اي صا م واقع يظن بادي النظر ان من قبيل الارتفاع على الشريطة  
التعليق لم يكن منه في الواقع **قوله** ويختار الرفع ابتداء به سلامة من تعلق تقدير  
عالم **قوله** بالابتداء لئلا يتوهم ان الرفع مغل كما ان ما فيه ان نصب فعل ويشير الى  
وجه اختيار الرفع **قوله** ان قرينة ترجح خلاف الرفع الا بترجيح تقوية جانب نصب  
سواء كانت مع وجوبه او اختياره على ما وان لم يقيد القرينة بالمرحوم لان القرينة  
المضمية للنصب موجودة مثل زيد قرينة لان النفاذ القرينة المطلقة سيدي وجوب  
الرفع لا اختياره ثم لا يعلق ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه لاجل ان اختيار الرفع  
لم يوجب اليه التقوية فيه بعبارة **قوله** مسلاة عن التي في بعض النسخ يخالف الاصل ان قلت  
على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا سبب ذلك كون  
وقوع الجملة ضربا من حذفها لما فيه من حذف السنه والسندية وفيه انه يلزم فوجه  
مثل زيد قرينة ثم نهى الضابطة وانما وجه في الضابطة التي يليها **قوله** مع غير الطلب  
كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويلحق اقوى منها شيئا وان  
نقط على ما ذكره وانما في النفاذ **قوله** مع غير الطلب لم يقل في الجزع انه اضر للبيان  
الاستغناء وما يوجب نصب الاول ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعد بها على  
فعلية او مع كونها جملة استغناءية فعلية نحو اما زيد فقد كرمته في جوابه اليوم كرم  
منه لان القرينة التي تقول جانب النصب هي التي سبب التطابق المذكور **قوله** الكلام

والامر

والنحو والامر وهو الطلب لا لمرادها فان كانت مع غير ما لا استقام ثم لم يكن من هذا الباب  
لاعتناء السليط على الاسم **قوله** لان الرفع يقتضي او ان الجملة الفعلية لا يكون اسمية لاقتضا  
الطلب بالفعل لا يبرهن الا اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والوجه التحصيلي لا يعا  
لنحو من الرفع للثقة ووقوعه في كلام **قوله** فالمراد لزوم الاستفهام والوجه التحصيلي لا يعا  
بها **قوله** بسبب عطف جملة وهو يمكن ويحل **قوله** على جملة فعلية حقيقة او حكمية كحرف است  
برجل جاحض ارب عمروا هند بقلها فان اسم الفاعل يشبهه بالفعل في حكمه استثنى يسويه  
من الجملة الفعلية الجملة النجوية نحو احسن بزيد وعمرو بزيد لكون فعل التعجب على نحو جرده  
عن الوجود لا حقا وبالكسواء والظن ان الجملة الثانية في المثال المذكور في اخرى اذ لا عطف  
واللزوم عطف الجزية على الاشياء **قوله** ولا يقدح في قولنا في عدم تقدير مقول لما بحث  
**قوله** لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام اذا كان الاسم المحذوف وانما كان الاسم المحذوف بعد  
منه زيد قرينة لان حكمه حكم هل كمره بالشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام **قوله**  
المرحوم شمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح كما ذكره وقد سببه **قوله** فلا يكفي فيه تقدير  
الفعل مع جواز التعلقات والاعراض على ما ذكره ان اسهل طالبة للفعل فاذا لم تجز فعلا  
تسببه كمن فعل زيد فارجع وانما وجهت فعلا تذكروا الصيغة القديمة فلا ترضى الابان  
تقارنفة وربما صح هل زيد فارجع **قوله** وان الشريطة في ذهب سببه والافقش فلا  
فالكو في ان فانهم وهو الا ان حكمها حكمها في وقوع الهمزة على ما ذكره في الخبر  
فانه ذهب الى ان حكمها حكمه حتى شرطية في لزوم وقوعها على الفعلية **قوله** اللالة على

على الجارية لانها قاهرة عن افاقتها اذ ليس معها قولها على المحر العجوة بل قطعي  
الحصول **قول** وميت دون ميتا فان حكمها حكم من **قول** اذ هي وان العفل عليه ان  
لا يشب المدي بجوار تقدير فعل رافع فيقال في اذ ازيد لقبلة اذ اقل زيدا لغة ويمكن  
ان يقال الاولي مطابقة المفعول وفيه نوات ذلك **قول** وعند حذف السين عطف  
في الامر عما ان يلفظ الخوف بل تحقيق اللبس فيعلمه فان الاول انما يلفظ عند سوا  
الاصحى **قول** ورفعه واجب الشان عنه رجحان البدن ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ  
اذا اذ ابي كونه في اللفظ **قول** الاول السائل على الخبر لما فيه من الفائدة القامة **قول** وهو ظرف  
المقصود قال الشيخ الرضوي ما هذا فلم يرجع الى الفرق بين كونه صفة وبين الالان  
المراد باشي المحذوف لا مطلق الشئ لانه مشاؤل للممكنات المعهودة فاذا اريد بالشيء  
المخبر به وجعل في خلقها صفة كان المعنى كل مخلوق بالقدر وفيه نظر لاننا لم نشاهد الشئ  
المعروف بالخلق صفة بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة وليس سمي شئاً ولم يعدهم جاز ان  
يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب  
ومفادته وليس سمي تخصيصاً بالمخلوق مخلوقاً بالمقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لسباب  
قدره ولا يستبره في ان الخلق اعم من المخلوق لانه المفهوم او كسب الواقع في عند  
الاعتدال ولو جعل خلقاً صفة فيفضل المقصود **قول** ويستوي الامر في الاضمار **قول**  
قلنا هي سواء لانه يربط المعطوف عليه من السمنة من حذف العامل معارضة بالرفق  
لانما لم يرد في الخبر من جملة المرفوع لان الفعل ليس كذلك المثال من باب حذف العائد من باب

الاقتصار على بعض التركيب انتهى على علمك بان الخبر لا بد له من عايد اذا كان جملة فومنه من  
هذه المثال وقد تبين سبويه في ذلك ليس الا بقبيلين جملة اسمية المصدر فعلة الخبر معطوف  
عليها او على خبرها **قول** فلما سئل باعتبار المتضمن او جعل العفل وهو خبر واكثر سناده الى  
المتضمن الذي هو في حكم المفعول كما قيل في زيد ورف كانته الكبرى معطوفه باعتبار المتضمن  
الذي هو الفاعل **قول** بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرحية **قول** و  
الابالتشديد يجوز التحليل منها التحقيق **قول** لوجوب وصوله على العفل قال الشيخ الرضوي  
ولا شك ان التخصيص والوضوح والاستقناء والسني والشرط والسني تعان يليق بالفعل  
فكان العباس اقتصاصه ورواها بالفعال الا ان يعجزها بقيت على ذلك والاهل كحرف  
التخصيص وبعضها اقتضت بالاسمية كلية ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين او  
ليتمها بالفعال كمرارة الاستقناء وما ولا السني وبعضها اقتضى كالا للوضوح وكذا ان الشرطية  
فان الرفع في ان امره هلك يجوز عند الافقش ان يكون مبتدأ **قول** فانه وان حذف  
عليه قال الشيخ الرضوي ما هذا الاليس العفل الواقع بعينه مشتغلة به بغيره  
لان وقع الاشتغال عما لقيه بسبب الضمير في مرفوع المحل وتجويز لفيه باعتبار سناد  
ذهب الى المصدر المدلول عليه حتى يلقى المعنى ذهب الذي نابيه ضيق لعدم  
اقتصاص المصدر المدلول عليه بالفعل معني ويجوز ان يكون المصدر النابيه من باب العاطف  
مخصوصاً **قول** ليكون تقديره بلا بسبب الذي نابيه الاظهر ان يقال بلا بسبب زيد الذي  
يكون في مثل هذا المثال ملازمة الصفة للموصوف وفي اللغة ملازمة ببناء الصفة لـ

لوصوفها **قول** مع اتفاق ما سئل اليه قال الشيخ الرضا الكرم الذي قد رعا علم بشرط  
التفسير يقع معاملة مع موقع الكرم مستعمل به في التفسير لا يبرس الا احد واقع مع استجاره  
القديم مقام القديم استجاره المفسر زيد في ان زيد ضربته واقع مع ضرب المقدر موقع  
القديم في ضرب المفسر وان التقدير في ان زيد لم يقر الا هو ان قام لا تتقاضى الشيء بال**قول**  
كذا في ان زيد لم تضرب الا اياه ان تضرب زيد لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبتته زيد  
ان يلا بس ان ذهب ليست كينسبة به الى تضرب به لانه مستعمل في فعل **قول** واجب  
بالابتداء كما ذكره العجوة وفيه يجوز ان يكون مرفوعا بان ذهب المقدر لرعاية الاستفهام  
ويوافقها بظنة ذكرها في شرحه الفصل **قول** كذا ضربته وينبذ **قول** لفظه مع وكل مستغفر  
وكبير مستعمل بنسبتين **قول** بحيث لا يفا وراى لا يتركه كسيرة ولا مشيرة  
**قول** فالظن لا يمتنع الفاعل بحسب الظن في قوله في هذه الباب لان بعد ما قد نقل فيما قبلها  
كقولية وديك فكل **قول** عما بعضهم وهو عيسى بن عمر **قول** في قوله في الزانية والزانية اللو  
او اما اللطيف على كل شئ فملوه فيلوه التقدير كذا في الزانية والزانية وقوله الفاعل يعنى  
الشرط تعليل جملة وجملة مع سبقه بربطه الى هذه الامة جملة تعليل آخر معطوف  
على الاول واما اللطيف على قوله وكذا كل شئ فملوه وجملة قوله الفاعل يعنى الشرط المشير  
الى التعليل في قوله كذا في الزانية بتعبه بالعايد وقوله جملة معطوف على اعلقه فود  
على جملة الفاعل من الاعراب **قول** مرتبط بجمع الشرط فيجب الباء وصلته ويجوز ان يفتق  
للسببية **قول** عند الخبر قبل ظرف عامل الظرف المقدر والاظرف الاظرف للنسبة بين

المتبعض والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المتبعض والخبر يوافق قوله  
تعالى ان الذين عند الله اكمل ومن هذا الفاعل انما قال مثل لان الفاعل الكاسن  
زانية او غير واقعة موقعها لفرغها في قوله في قوله تعالى وما اليتيم فلا تقهر فبارك  
يعل ما بعد هاتين قبلها **قول** انما الزانية في حيزه البره اقوى من هذا التوجيه لعدم التيقن  
الى الضمير ولما قدمه الموهل في التوجيه ان يكون الكاشيا في **قول** مبتدأ مؤخر  
المضارع وفركه لك التقدير بهذا الحكم الزانية والراى كما يقال في الفصل والباب  
**قول** ثبت زناها شرعا وذلك باربعة اشياء او بالاقرار **قول** قيل زانية  
وما بعد هاتين مبتدأ مؤخر ولا يخفى ان القول بالزانية مع ظهوره في السببية بعيد  
**قول** اوله لانه اجله والى يجب منضم للوجوب الذي هو الحكم **قول** جزاء  
الجملة ان يجوز ان يقال ان ما بعد فالتفسير السببية اذ كانت الفاعل واقعة مو  
قها لا يعل في ما قبلها **قول** واختار النصب يعنى ان الشطبة هاتان ان قبيل استشار  
استثنى فيه نقيض الشان ليشب نقيض القديم وهو ما ذهب اليه الميرزا وسبويه وانما  
**قول** علم على ذلك ان العلم كماله لان معناه اختيار النصب واقع على بعض التقارب لكنه  
**قول** عزه واقع اصله فان الشان لا يعبا **قول** لطيف الوقت في كل قسم التحذير بنسق و  
**قول** وقت وهو اضيغ في القسم الثاني منه ولما لم يكره الا محذور من **قول** الكرم على فيه  
**قول** النصب شارة الى ان الطرق المول على اللفظ باعتبارها فمحل لاثر العامل بالاعتناء ان  
يقال بالاقاب دون التقدير **قول** تحتها بما بعده بهذا القسم الذي هو المحذور اما ظاهرا ومفردا والظ

لا يجرى قوله تقدير اتقى الا نسب الاضغاف الى الخطاب واللفظ لا يجرى الى الخطاب المتخيل وقد  
 يجرى متكلما نحو اياك والشيرسيو به بعد بنحو لا روعيه بعد بنحو جون فلما بالاول  
 اولى كذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** او ذكره من هذه التسمي يمكن ظاهرا او مضمرا سواء كان  
 الظاهر مضافا او لا ان يقدر في الاول مضافا اي هو ذكر بقول قوله على مبنية قال الشيخ الرضي  
 في قوله او ذكره من هذه نظرا او كرهه رضى عطف على قوله معقول نظرا وفيه نظر ايضا لان  
 التخيير من النوع المفعول والذكر ليس من هذا النوع بل هو بضمير المفعول وليس  
 بوجه لان او هنا التمهيدية وليست افراسية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل قوله وما  
 يليها جملة وانما جازت الخالفة انما كانت افراسية وافتتاحه كسر الاحتمال الاخير  
 وهو المشوب الساق اللفظ ولم يجعله بل جعله مقطوعا على فعل مقدر يساق اليه  
 الغرض اعني هذه او ذكره وعلو الخيال الاحتمال الاول ويجعل مقطوعا على قوله ثم ذكر  
 بتقدير لولا ان جعله مفعولا **للتقدير** والحق على ان تقدير القامرون غيره من الافعال  
 التي يراد ان التقدير لاجل التخيير لان التقدير لعدم الرضية والافعال للتقدير التخيير  
 لانه لو ذكر كمثل التخيير او جعل مقطوعا على قوله لولا ويجعل الاضافة من باب برز قديمة  
 لا يقال العطين باو في الورد وانما يصح ان يكون صدر الجملة متساو والمقطوع في الورد  
 التقدير هو وادى الصدر بها متساو لانها لا تقول لما كان التقابل بينه المقطوع في ما  
 عتبار التخيير كان التقدير هو المقطوع عليه في الحقيقة فينبغي قوله معول متساو واللفظ  
**قوله** قلنا نعم او قلنا نعم بتقدير العايد والتقدير هو ذكره من هذه نوعه وبما استار  
 ضمير

111  
 ضمير في ذكره جعل المحي ومنه **قوله** مثل اياك والاسم قال الشيخ الرضي قال العس  
 الاصل انك ثم لما يجوع ابي ضمير **قوله** الفاعل المفعول واحد جازا بالفتحة مضافا الى الخاف  
 فاعل اتقى نفسك فلما فعله المفعول هو النفس لعدم الاحتياج اليه فرفع الكل ولم يجر ان  
 يتلقى اتصالا لان عايد مقدر نقار متفصل ثم قال في ان هذه الدرر تكسر طويلا مستحق عنه  
 والاولى ان يقال هو بتقدير اياك يده بتقدير العامل وجاز الاحتجاج على العامل والمفعول  
 لواءه اذا كانا ههنا متفصلين **قوله** لا يجرى الى قوله غير صحيح يمكن ان يفتق في التقاء مع التخيير  
 ويكون التقدير اتقى بعد انك واللفظ الى تقدير اتقى في تقسيمه مع التخيير تاء كيدا  
 ليس بتقدير بعد **قوله** لانه لا يقال التقيت زيدا من الاسم لان مع الاستغناء به  
 ويدل لانه لا يجرى من هذا القبيل ان يقال ان يفتق في التقاء مع **قوله** فان  
 المعنى على بعد انك مما يوردك فيه تاء مل لان نفسك محذورة لا تتركف فيقول بان  
 المعنى بعد انك مما يوردك اللهم الان يقال ان استغناء الشخوة من لغة التخيير من  
 ليس الا بقاها الشخوة في قوله من في الحقيقة هو الفرو من محذرة بالمال فاذا نظر الى  
 المال صح هذا المعنى **قوله** لان حذف حرف الجواز لان الحرف الموصولة طويلا بهضمهما لكونهما  
 في الجملة التي بعدها تاء ويكسر فلما طال اللفظ ما هو في الحقيقة بهم واحد جازا فيه التحقير  
 قياسا بحذف حرف **قوله** ولا تقول اياك الاسم افعال الشا عفا اياك اياك المراد فانه  
 فلفظة الشعر لان اياك اياك من به الاسم الاسم والراء المنسوبة بمنزل ترك او  
 صدر ولان المراد في تاء وان عفا **قوله** فلم يفتق الا نادرا قال ابو عبد الله في قوله تعالى ولا على



الذين اذا ما اتوا ك استعملت قلت اس وقلت **قول** المفعول من المفعول فيه وهذا باب  
 المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فاعل على الافر و صدر **الشيء** فيه على الاولين  
**قول** ما فعل فيه اس في محار او في نفسه سامة او ام ما فعل فيه اس حدث وهو الفعل  
 الصفوي **قول** من كور اس مودى **قول** تنفيذا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة  
 على المفعول بالانفصال وبالفتح ما يتقايها فينصرف في المذكور المستعمل في المعنى الثاني  
 وما له في المعنى **قول** ان كان العامل مقصدا او بما معناه **قول** فلو اعتبر في التعريف قيد  
 الحيشية آه تبه تا عمل **قول** لو اراد معناه الحقيقي لا تجوز الحيشية لان هذا المعنى يغير قيدا وهو لا  
 يقتضي اعتبار نسبة المفعول اليه بل كانه في نفع بغير قياس من اعتبار **قول** ولا يخفى آه قد يقصد  
 بقيد ضمن الاضمار ولم يقصد به الاضمار عما يخرج القيد الصريح **قول** من زمان او مكان  
 قد يجعل المصدر حسن كذا في الضان او يجعل المصدر مجازا عن الماين كالمتر الكفا في مدلو  
 الية الفعل و علاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العيان مكانا نحو جدي الشمس في مكانها  
 اذ اراد بها النور او في مكان الزمان اذ اراد بها اليوم **قول** شارة الى قسمي المفعول فيه اشارة  
 الى من زمان ليس قبله الصرا ببناء على انها محمولة على الظرفية الحقيقية في كل مجز  
 بقى مفعول فيه **قول** بهر ما كان او محذور التقول على المبرم من الزمان ما لم  
 يعجز له حد ومهابة والحد وما عجز فيه ذلك اليوم واليلة والشهر والسنة **قول** و  
 وظروف المكان ان كان جمعا فيجرى بها الى المكان والا لو جيب النقول ان كانت و لما  
 كانت اضافة الظروف الى المكان ببيانها في الجملة الواقعة ضمرا الى عايد لان عايد ليس عايد  
 اسبان

من قول ما فعل فيه نسبة  
 الفعل بكلمة في لم يحتاج الى  
 اعتبار قيد الحيشية

المبرم **قول** وقدر المبرم بالجرمات هذا التفسير المتقدما على ما تفسر غيرهم فمنهم من قال  
 ان المبرم من المكان هو النكرة والعيان منه المعرفة وفيه ان الملقم سوفرة ان منسوب اتفاقا  
 ويمكن وقد بان ما حق بالنكرة لانه ما هو بالذات حقيقة لما قاله الفاضل السهري في الاشارة  
 من ان الجرمت الست لا يتعرف بالانضافة الى لا يتعرف مثلها ومنهم من فسرها والعيان من  
 الزمان ويدل على ذلك الجرمت الست وعندها وسوسط و بين والتقاء ويسكن منهم  
 عندهم جازا لقب ان جازا وما في معناه من بنية ووجه وكشف ودرس لا يقال فيها مثلا  
 زيد جازا عن و لا يقال بالبناء الى جانبها ولا خارجها ولا في غير ذلك بل يقال بجرم عندهم  
 فلما اتفقوا على المسوطة كالنسخ والليل منسوبة **قول** وهل عليه ينبغي ان يذكر امر المقارير  
 المحسوسة ايضا فانها منسوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحل الجرمت الست لث  
 برتها بالانضافة الى ان يقال ان الابدان النسخ مثلا لا يتخصص بوضع و من وضع لا يتحول  
 ابتداء وانتهى كما هو المطلق قدما واليسير في ستم **قول** والفظم كان بشرط ان يكون عايد  
 معنى الاستقرار فلا يقال كسبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذرف في اوله  
 بيم زائفة وان كان مشتق من و ش يجمع الاستقرار والنون ينصب بالعال على ذلك الخوض  
 و بما ينصب المكان المنقوص هو وفلت وسكت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينصب  
 اللجا ينصب المكان المنقوص **قول** وما بعد فلت وكذا سكت ونزلت ولا شك ان معنى  
 القول لا يتم فيقول في هلمه له كي ان عن صلة لصفه الذي هو الخروج يستدل الشيخ  
 الرضي على ان القول لازم بل ورم كحتم في غير المكان وهو ما في المكان وينبغي ان يفرق

فعل والفعول من العباد اللازمة عالميا ويكون منه الزوجه وهو لازم لا يخفى ان مادة كره  
يدل على ان التعدي جلا وسلا **قول** والتفصيل في آه ما يختار له من يوم الجمعة سرت وفيه  
ما يختار وفيه كذا اليوم الجمعة سرت فيه ونسأل الرب المفسر بالصفة لكل يوم صحت فيه في العيون  
وما يستوى فيه الا ان لا يحوز ريبا وبوم الجمعة سرت في ان مع وما يجب نفسه من ان  
يوم الجمعة سرت فيه **قول** ما فعل لاجله فعلا ما هو مفعول حائل على الفعل وهو مقدم اذ كبر النسبة  
او كبر التحقق **قول** الا ان يرد بذكره لانه لا يقال في المفعول المجرور نحو **قول** في المفسر  
لان العالم في المجرور هو الجار كالفعل لا التحقق ان العمل في المجرور هو الفعل وانه النسبة مخرجا  
والجار بمنزلة الهزة والتضييق **قول** فان التاء ريب انما يحصل بالفرب وينترتب  
ان قلت كيف يحصل التاء ريب بالفرب وينترتب عليه مع التاء ريب انما يحصل بالثابت فلما اراد ترتيب  
ما يتضمم التاء ريب اعني التاء ريب لتضمنه العلم الحقيقية وثابتة الخ في الفاعل والذو  
مان ولو فرضت بالعلم الحقيقية لم ينقب عند النجاة **قول** وقد عرفت عن الحرب فيما قبل لوقال  
والتاوية شجاعة لان الصن ان الصن مقام مناعة للزواج واطرافه خلاوة ويحمل ان  
يقال فيه توفيق عليه وتنبيه على عدم وقمة الاكتفى وبظاهر الامر **قول** والقابل والفعال يقع  
المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفعول من الكلام بخالف خلافا لفعال الزواج **قول** فخلافا  
للزواج وخراف المجرور فان عنه حال فيلزم التثنية بالنعنة مقصد لما راي من كون مضمون  
عامل المفعول له تفصيلا وبيان ان كذا ضربت تاء ريبا فان دعاه اريت بالفرب تاء ريبا  
**قول** وحيث في القوم على الرب فيما في ان القوم كسب التحقق فيقرب المبلغ ان يلق  
مصدرا

مصدره فصار اللفظ فعلا لازم لان يراه ما يجت كذا الكيفية القافية باللفظ هو القوم  
عن الحرب كما قد يراحي شجاعة الاثر المرتب على الكيفية النسبانية وهو الاقدام والاختفى  
ان في ذلك مخالفة من وجه آخر **قول** او ضربت ضرب تاء ريب مفعولة فعود حين الظان  
المصدر حقيقة هو المجرور ولا المذكور والمعلق المصدر لنيابته عن المجرور وكما في ضربت  
سوطا في ضرب سوطا فالقول بان على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعل لا يخلو عن شئ  
**قول** وورد قول الزجاجة وروى المصنف بان معنى ضربت تاء ريبا ضربت التاء ريبا اتفاقا  
وقول التاء ريبا بمفعول مطلقا فلذا تاء ريبا الذي بعناه **قول** ولم يكتف بارجاع  
ضرب الفاعل قبل التاء وضرب المفعول مضمرة اشارة الى اتحاد الخوذ والتقدير وقد يفرق  
بينهما التقدير في اللفظ مع الابقاء في النية واللفظ هو التكرار في اللفظ والنية  
**قول** اي الخ فاعله وفاعل عامله قال الشيخ رضي بعض النجاة لا يشترط وهو الذي يقدر في  
ظنه وان كان الاغلب هو الاول والربيل على الجواز قول امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج البلاغة  
فاعلم انه النقطة استحقا للسخر واستنما للبيبة والمستحق ابي والمعلم للنقطة هو  
ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهو الاستنما على حال وهو استحقا  
**قول** ومقارنا اجازا بوعلى عدم المقارنة في الزمان لقوله في القراءة الشاذة هذا  
يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنسبة اليهم وهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل بغيرها  
الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون مكررا كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن  
الغالبية التكرار كما كان الغالبية المجرور والتوفيق **قول** او يكون زمان وجود احدهما



الاستخدام وحرز الجوابان للغمزة الاضيق شتان كلمة الاستفهام  
الشان الذي يعنى المصدر يعنى الغمزة والصفة فالاشعار على المعنى القطع في هذه  
قوله تعاظم من خلافتي هذا ابا بكر وخواتمته وزيد فان الاستفهام فيها ضعيف لقوة  
محاضة وحرز بالاستفهام في المثال الاول وقوات محاضة الاستفهام بامر آخر في  
المثال الثاني والمعنى يفرق بين الامثلة في حكم الشيخ الرضى فرق في الحكم بين الاولين  
والاخرين وبين الاخيرين قول لان المعنى ما تنفع وما يماثلة متعلقا بمفهوم الكلام السابق  
كما اشار اليه قيس سره بقوله وانما حكما وذلك لان قوله مثل يزيد وعمر وخرمذو  
تقديره ذلك مثل بالزيد وعمر وادى العامل المعنوي مع جواز العطف مثل بالزيد وعمر  
وقس عليه حال المثاليين الاخيرين وكل قضية متضمنة حكم تلك القضية متضمنة حكم تلك  
القضايا متضمنة الحكم صحتها حكما بمعنى العامل في تلك الامثلة قول الحال من حال  
الشيء كقول رانقلب غاسق هذا القبر بالانه لا يخلو عن انقلابه غالبا قول ما بين  
الفاعل في الاصل الحالية الظاهرة للمعنى الشيخ كذا في الموب ولراد بها الحال مع اعم  
من ان يكون بحققها واه حال المحففة او بحب تقديرها واه لظالم المقدرة نحو  
قوله في ما دخلوا خالدين امر مقدرين لظلود ونحو ضبط هذا الثوب فيصبا وقوله في  
بشرناه بالسحاق بنينا امر مقدرين بنوثة وايضا مع اعم من ان يكون باعتبار حال نفس  
الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقها فلا يرد النقص بقاء زيادوه قائم لكن في  
النقص بقوله انك وزيد قائم ونسب اليه المفضل في فواته قال في بعض حواش

الزيد

ان زيد قائم بين هبة لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم  
التعبير عن الملام باللازم فكان هبة لازم ذلك بعد لان قيام زيد ليس هبة لزمان  
زيد الا ابتداء وويل وان زمان الاتيان لما كان مبينا مفاعلا فاعل الاتيان وعن  
مفعول لم يلام وعوى الاخذ بينهما على ان عبادة التوفيق لا يدل عليه دلالة ظاهرة  
قال الشيخ الرضى الحق ان الحال على ضربين منتقلة مؤكدة والحال منهما جوازها وما بينهما  
المنتقلة جزء كلام بتقدير بوقت حصول مفعول متعلق بالحدث الذي ذكره الكلام بالفاعل  
او المفعول او بما يجرهما وقولنا جزء كلام يخرج بكلمة الثانية في تركيبه وركب  
معركه بظلامه لم يجعلها حال او حال مؤكدة اعم في حديث يحيى مقدرة المفعول جمة وتولنا  
في حديث اخر از عن رجوعه عا **قول** ارم حيث هو فاعلا ومفعول في دلالة الحال على  
ان مدلولها هبة الفاعل او المفعول من حيث ان فاعلا ومفعول نحو ما وطمع انما  
تد على هبة الفاعل او المفعول في زمان متعلق الفعل به **قول** اطلع اذ الواقت جالس  
الفاعل والمفعول جاز التوفيق كقول ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقول راكبين واذا  
اختلفا فان كان هناك قرينة يرب بها صاحب كل منهما جاز وقوله كيف كان نحو  
لقت هذا امهرا من رقة وان لم يكن فالاول جعل كل منهما جيب صاحب تولقت  
متحرة زيد المصدر او يجوز على ضعف جعل حال المفعول جيبه وتاء في حال الفاعل يقع  
احد الطرفين جيب صاحب هكذا قال الشيخ الرضى وقال بعض شراة المفصل في حال الموقفة  
ان ترتب على ترتيب صاحبها **قول** لفظا او معناه عن الفاعل او المفعول او احدهما

او في مكان المقدار كما اشار اليه في الشرح **قول** ارفظيا بان يكون برزخا ارتقيا العامل  
**قول** فكان الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخصي بمفعولين علامتا اتحادهما **انا قول**  
**فكان** الحال عن المضار اليه لان الاصل في الذات في حكم الذات **قول** ولو قرئ اه هنا  
موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول وعن المصدر بل انما هو الجواز  
زوال الحال عن حاله ويظهر بها الفاعل والمفعول ولا يخفى ان لو قرئ كذلك لزم جواز الحال  
عن المفعول في **قول** وزيد في الدار قائما مثال المفعول فالحكم هنا توجيه جيد لكن  
المعنى جملته شرحه مثلا الفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل النظر فاعل الفاعل لان عالم  
مقدر في نظم الكلام اللام لان يقال ان اعتبار عامه لما لم يكن نظيرة المعنى كان  
في حكم المفهوم من الفهم ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى  
الاتحاده معنى الفهم الذي هو فاعل النظر لان يلزم اخلافا وعامل الحال وصاحبها هو الايجوز  
عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور **قول** بل باعتبار معنى الاش  
رة او التنية الاول لان زيد اشار اليه لا تنية عليه فان التنية عليه حقيقة هو ان ذا  
زيد مع تقاربه الاعم والفعل **قول** **وعاملها** فصل العامل بها تحقيق لفظية الفاعل  
والمفعول ومعنوية كما ويكون توطئة لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز  
تقدمه على اللفظ المفهوم من تخصيص الامتناع به وكان اراد ان لا يفصل بين ما  
التقدم والالحاق المناسب بذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفسير **قول** وهو من  
تركيبه صيغة كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان من له وفي التنية لعدم ورود

والاستفهام

والاحتمال على ثلثها **قول** والتعجب والرجوع قال الشيخ الرضي الظاهر انما ليس باعتبار انهما  
ليس مقيدين بل المقيد هو العامل في حيث لا يذوق لتب آية فقر ارجع وجعلت فقيرا  
قيد الجرح كان المعنى لتب ارجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنت ارجع  
ان كان فقيرا ارجعا **قول** **وكذا** اسد هائل او زيد كبير وكاتب او زيد اسد هائل بخلاف  
اداة التشبيه **قول** **لان النكرة** قبله لان الحال جواب كيفية السؤال بناء على العلوية فيه  
ان المفعول له جواب لم يمع ان يمع ان يكون معلوما والحال ان العلوم باعتبار ارفعه  
يجوز ان يكون مجهولا باعتبار ارفعه **قول** **نكرة** موصوفة لوقيل موصوفة بداهة موصوفة بتمثل  
المخصوصية بالاضافة كان احسن **قول** **لاستواقها** وعموما بنفسها او بوقوعها في خبر  
شواو وقع او بمعناه **قول** **ان جعلت** امر احال الاشارة الى ان ليس فيها الاستشهاد  
بجواز ان يكون منسوبا بل على الاختصاص والحال عن فاعل الفاعل انزلناه اي ارجع  
امروا واحدا عن ضمير مفعول لا يخفى انك لو جعلت حال عن كل امر ليس فيها منسوبة المتقوس  
بجواز ان يكون حاله من حيث ان مخصوصه بالاضافة او بالوصف **قول** او واقوة  
في جز الاستفهام لانها يشبه النكرة الوافقة في جز النفي في كونها غير موجب **قول** **او بعد**  
الانقضاء للنفي لم يغير قد سره في تعيين هورة النكرة بعبارة اللباب حيث قال  
لا يكون ارجعا حال النكرة موصوفة او معنية غناء الموصوفة لاستواقها وفي خبر  
الاستفهام او بعد الانقضاء للنفي او مقدا عليه حال استمر قال شارحه في قول بعد الا  
تعمولا يمكن الخلاء عند الا ان يقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدا عليه تباينا

يقول ابن رشد في الحاشية ان فاعل الظرف هو غير الحال او نفسا على الذميين لان النكرة  
والحرف ان لا بد من اعتبار عايد ليهي وقوة الظرفية مضافة كقوله نكرة والتقدير بعد ال  
الحال عنهما ثم قال لو قال وقيل الا كان سالما عن التعسف لا يحق ان لو قال كذلك لوجب  
يقول او قيل الا الاضافة على الحال في طول الكلام فلو قال ذلك وما للاختصاص انما قال  
نقص النسخ لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يبقى الاستثناء من غلو الاستثناء المضافة لا يكون  
في اللوجب لاناد وقال المعنى انما عن التنكير مما لان الا يقطع ما بعد على ما قبلها فاما ان  
يكون الحال صفة لها لا انما على معناها وفيه نظر جواز وقوع الصفة بعد **القول او قولنا**  
عليها انما عن التنكير لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة **قول** ويجعل قوله وصا  
جهاه وح يكون غالبا لظرفا للنسبة بين المبتدأ والجزء والمعنى فحق استفاد من قوله  
معرفة ايرتو وغالبا **قول** ولم يزد على اليه قال قد سره في الحاشية الزود المنع **قول** ولم  
يشفق على نقص الحال قال قد سره في الحاشية الاشفاق الحذف والنقص بالبصا والمثلة  
والغير المعجم المفتوح من نقص الرجل نقضا لم يتم مراده انتم في الفراغ نقص **قوله**  
تمام فبارسيدن ويرابنا شذون شذوه **قول** والاتى جمع اثنان فرمادة **قول** ثم يرد  
من العطف قال قد سره في الحاشية العطف ما حول الموض والبين من بارك الابواب والمرك  
المنافذ يعني جاي شذو يابدين **قول** ومررت به وحده قال قد سره في الحاشية الوجد  
مجرد وحده جديا او وحده وحده كوجه بعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي  
وحده لازم الاوادم والتذكير والاضافة الى المفرد لازم النصب الا في مواضع مخصوصة

قيل يجوز

قيل يجوز ان يقال اصله التاء ثم حذفت لقيام المساو الى مقامها كما قيل في اقام الصلوة **قول**  
مثل فعلته جهده بصفة الكتاب قال قد سره في الحاشية الجهد بفتح الجيم وبضمها الاجتهاد  
وقال النوا هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاق **قول** متداول امر كل واحد منها او نوعها **قول**  
وتاد ويلها على وجهين قال الشيخ الرضي لكان المعوفة ظاهرا ان كانت مصدر كان توبعا  
بالاضافة او باللام وتاد ويلها على وجهين وان كانت غير مصدر كان توبعا ايضا او  
باللام كذلك وتاد ويلها انها في النكرة نحو مرتب بهم لجم الفقير كشيء اسير كشيء تاهم  
وجو الارض ونحو دخلوا الاوفا الاوفا والاولا والاولا ونحو جاء الرجال ثم تدم وكذا ار  
اربعدهم الا عشر تدم فان هذه الاسماء التامة اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم مشبوبة  
في مجاز لو وقعها موقع النكرة او مجتمعة في المجرى وتاد كيد ما قبلها في تيم **قول** اصلها  
انها مصدر الافعال محذوفة او الصفات ارسحة او مشددا او الحذف وغيره واجب  
المثال الاول وواجب الثاني على قاعدة الشيخ الرضي **قول** معارف موصولة بوضع النكرة  
يعني ان الام للعدد الزهني او زيادة **قول** فان كان صاحبا نكرة والحال مفرد اذ لو كانت  
جملة وجوب او الا التقديم **قول** ولم يكن الحال مشتركة نحو جاءه رجل وزيد اكيس **قول**  
ليختصق ان الحال ما عن الفاعل او عن المفعول وكذا من ما يختص بالجملة المتقدم فلا  
حاجة الى حقيق في اللوم لان يقال حكم الحال حكم الآخر خلا كجبر التخصيص الخاص بالقيام  
الاجم **قول** ولا يثبت بالصفة في لان هذا الالتباس وكان محذورا لوجب التقديم وان  
كانت النكرة مخصوصة بتحقيق الالتباس **قول** ولا يتقدم على الفاعل المعنوي من اللفظ

س

فان تعديها عليه جائز الا لما في تقديرها بالواو والمخاطبة اصلها وهو العطف لو عدم  
تفرد الافعال كقولك تعجب وتصديرها بما يجوز والمصدر او لام الموصولة وناسا  
يراد هو لا نحو النذر كما جاء في **قول** في عدا شتر زيد قائما كقول قاعد العلم ان الال  
على حرفين فصيها عدل على حرفين معنيين هو صارب زيد عدو وتضارب زيد عدو  
وزيد افرس عدو وقرير على غير معنيين هو زيد كيو وفان التثنية على حرفين شتر  
بين المشبه والمثبه لكن لا يراد على خصوصية حرفه وعلى كل التقديرين يجوز اختلاف  
الحرفين بوجود كالمكان او الزمان او المتعلق او الحال الا في ذكره اذا اختلفا بامر  
وهمالم غير البشارة في كلامه ما يتعلق به التزاما ان يكون المتعلق صا  
ذو الحد المصحح به وان لم يتم التقدير على العام الضعيف في ذكر الاجرة في الالتباس  
والله على البشارة تقول زيد قائما كقول قاعد او زيد يوم الجمعة كقول يوم السبت  
بس الطيب رطب **قول** فعله هذا معنى الكلام وح يكون قوله بطلا والظرف حال ان قوله  
على العام المعنوي كما ان حاله غير لا يتقدم على الاصل الثاني ويحتمل ان يكون اعترافا  
ضيقا بتقدير المبتدأ **قول** واما اذا جعلته دافلا آه الية بهب المنطق في شرح كمارت  
الاشارة **قول** فالمراد هو الاصل الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العام المعنوي  
ارفة للجملة يعني اذا كان العام المعنوي ظرفا او شبهة به فان اذ لم يكن كذلك لم يتقدم  
الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قوم 2 ابي برهان يجوز تقديم الحال اذا كان ظرفا  
او شبهة على العام المعنوي اذا كان ظرفا او شبهة ومن ذلك القبيل الية الاستين بالالان

ستين

ستين فنه حال العالم سبب **قول** وعلى المجرور المضموم منه جواز تقديم الحال اذا كان ظرفا  
او مضموبا كما ذهب اليه البهريون واما الكون فلا يجوز ان تقدمها عليها الا في صورة واحدة  
حدة وهم اذا كان صاحبها مفعولا والفاعل هو العالم **قول** سواء كان مجرورا بالاضافة  
استثنى منه ما اذا كان المضاف جزءا المضاف اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فان يجوز  
التقديم لكن على فله نحو كراما شيا زيد واتبه حينما ملا ابراهيم **قول** لان الحال تابعه  
قيل لا يراد على نحو ان جاء زيد لان الفاعل من حيث انه سنده عليه محله الفعل وان استثنى  
بعارض الالتباس بالمتبدا او بجزء منه تقدمها على صاحبها المجرور ان كسر الحرف على المجرور  
ولم يسمي الفاعل تقدمها فلا يجوز لوق **قول** كقولك في حاله عن الكاف والمعنى  
ما ارسلناك الا ما نفع الناس عما يظن ان قلت انه يوم كما ارسلنا ما ارسلنا  
تحقيق مع ظن قلنا لظن اضافة لا حقيقة كما اذا جعلته حالا عن الناس لا يوم معوش  
على التقليل ان قلت الحال قيد للعالم فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسل او كس  
راهنة قلنا حال مقدره والتقدير لا يلزم ان يكون صاحبها كمارت الاشارة  
اليه **قول** وانما للجملة كالكافية والشافيه وكثير منهم ذهبوا الى ان المبالغة  
مخصوصة بفعال وفعول **قول** اراد ساله كافة اربعة شاملة **قول**  
وبعضهم جعلها مصدر ارتكف كمن وبلية حال مقدره **قول** والحال يختلف وتوقف  
لان كافة كقابلة لازمة الحالبة بزيادة لما مر 2 بالشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر  
هذه المعنى **قول** سواء كان الال اشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير

107  
108  
109

109

المشتقة قياسا على اللزوجة وهم اسم جامد موصوف بصفة به الكثرة الحقيقية فكان الاسم  
 الجاد وطاء الطريق لما هو جاد في الحقيقة نحو قولهم انا انزلناه وانزلنا وخواجا  
 زيد رجلا بهما ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاد زيد اسرار مثل السد وخواجا ومنها  
 الحارة فوجبت التثنية ودرهما وخواجة ان يقصد التشبيه لجمع كل جزء من اجزاء  
 الحبة وقطرها وتنتهي القطر على الحارة وتأتي بعده بجزء اما ب او او العطف  
 او بجزء لانه يوجب التثنية بدمهم **قول** وهو ما يقع في خصوصه الاظهار ان يقال ما  
 يقع في نوع مخصوصة قال في الدرر سروره مما اول ما يبدى من المتحضر طلع ثم خلا  
 ثم يلى بالتركيب ثم رطب ثم رطب **قول** وهو ما فيه خلاوة وليس **قول** ولا حاجة  
 ان ياء والبير باليسر هذا اذا اشارة الى النحل لان اليسر هو النحل كما يد علم  
 استقانة اما اذا كان اشارة الى التركيب هو الفاضل ويلاها بالنسب وغير النسب او المذكر

ط  
 او غير المذكور

الفاعل

الفاعل والمفعول وقت وقوة مضمونها ولا يقصد من الاشارة وقوع مضمونها **قول** وهو الضمير  
 الواو وما كانت الجملة الحالية ففعلتها احتاجت الى زيادة ربط وهذا لا يكون الواو رابطا  
 في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل بهما او لا الفعلية ذلك لوقوعهما بعد الا  
 فوما جيتك الا وانته خيرا وما جاد زيد الا وهو فقير **قول** فالاسمية وفي حكمها الجملة  
 الجملة بليس لانها مجرد النفع على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كقولهم دخل على الاسمية  
 وقد جئت الاسمية من الرابطين عند ظهور الملازمة نحو خرجت زيد على البيت وهو قليل  
**قول** لانها تدل على الربط في اول الامر في الاصل ليجمع مع السابق فهمى اعية الى النظر  
 الى السابق **قول** والمفارع المبتدأ بالضمير قد سمي بالواو وذلك لانها جملة وان شئت  
 بهت لمعناه ولا زجر مبتدأ محذوف ويشترط في المفارع الواقع حاله عن حرف  
 الاستقبال كالسين ونحوها **قول** المشتمل على المفارع المنفي وان كان بل خلافا لالا  
 ندر في قال لا بد من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي واذا اتقى المفارع  
 بلفظة ما لم يدخل الواو وان اتقى المفارع بلا زجر الضمير والاعلى تجرده عن الواو  
**قول** ليدل على هذا حقيقة ذكره السيد الشريف وللقوم بها كلام بعيد عن التحقيق فحري  
 ان لا يذكره **قول** ويجوز حذف العامل في قياسه مواضع منها اما اذا ابرم الكلام  
 الحار زيادتين او غيره مقرونة بالفاء او ثم فنقول في الثمن بدمهم فصاعدا  
 او ثم زياد الرضف بدمهم صاعدا و ثم ذهب الثمن زياد اخذ في الازد ياد وتقول في  
 غير الثمن قراءت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زياد الرضف بدمهم التواءة كل يوم

في الزيادة والقصود **قوله** وجمادى الاولى المذكورة آه ما التقدير من قوله وجمادى الاولى  
 واما الاستدلال على صحة سبيل المنع لظهور **قوله** والمنقلة قيد للعالم غير صحيح الا ان يراد منها  
 قيد لجلب العبارة والتصور اوضح وذلك التقدير من سبيل قوله الشيخ الرضي في نظر ادلا  
 معنى لتوكل تحت الاب و عرفة في حال كون عطفها وان اراد ان المعنى اعلى عطفها  
 فهو منقولان لا حال ثم قاله الا و اعذر ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل مع الجملة  
 فكانه قال بعض عليهما ابو بكر عطفها وذلك المعنى يتولد من نسبة الجملة الى المتبدا فكان العامل  
 فيها معنويا ولذا لا يستقيم المؤكدة على خبر الجملة وعلى احد **قوله** او بمعنى ان ثبت عطفها  
 على **قوله** بهذا المعنى فيكون لاحق منسجا معينا في التحقيق والاثبات واللاحق مجرد معنى  
 وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي بهما اراد ان يبين ان متعلق التحقيق في الصورة  
 تيم ومعلق الاثبات في الصورة الاخرى هو اللاحق من حيث انه اب لا اذ ان المعنى **قوله**  
 واثباته فقالا ارفقت ابوية كاه **قوله** ارشطا وجوب جزو عاملها او شرطها في وجوب  
 جزو عاملها ارفقت بهن الامور الثلاثة لان لفظ ان لظلال المؤكدة قد يكون مؤكدة  
 فعليه كقولهم ولا تفتون في الارض مغربين ارفقت واو من خصصت المؤكدة بالجملة اللاحقة  
 اشار بالمصادر فيجعل قوله تيم مفيد من معنى الافاد وكثيرا ما يلج صيغة الصفة  
 مقام المصدر **قوله** التيز ويقال له التيسبي والتفسير المنيزك البيا وقيل وقد يقال بفتحها  
 لان المتكلم تيم من بين الاجناس يرفع الابرهام قوله ما يرفع الابرهام الاظاهرة في تفسيره  
 ان يقال ان جنس كرا تعين بمهم صاحب اجناس مختلفة متفاضل تعين واحد منها  
 بالذكر

بالذكر واصل في التنكير لان التويف زائد على التويف من اجاز الكوفون تعريف بالام والافاضة  
 نحو خبر راية وربطة وسف نفقة في ذلك عند البصريين ان خبر راية وان الربطة متضمن  
 في شط وان سف نفقة بمعنى سوية نفقة او بمعنى سف بالتشديد لان الاصل سف نفقة  
 فلما حو العفل الى المظا تشبها به بوقوع العفل عليه فصار بمعنى سف بالتشديد **قوله**  
 في المعنى الموضوع مما حيث انه موضوع لاهل الوضعية شامل للوضعية النوعية المجاز لان اسما  
 العدد والكبير والوزن اذا اراد بهما المعدود والكبير والمؤن كما سيجي وفي غيرها مجاز  
**قوله** لكن المطلق منصرف الى الكلام في ما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظا المستقر لا يراد الا  
 على الثابت المطلق ويمكن ان يرفع ايضا بان المثابته قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال  
 في مقابلة الحادث الطار والراد منها هو الشار **قوله** لكنه في مستو الوضعية ولهذا يكون  
 حقيقة فكل واحد من معانيها بخلاف العلة فان اطلاقها على خصوص من من مجاز  
**قوله** وكذا يقع بالاحراز من اوصافها المبرها فيمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة  
 لذكرها في بيده لا يتعارف لاجابة الا ذكر المستر لان صفة المشتركة قد خرجت بذلك لانا  
 نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستر لافراج التوابع الاخر المعينة لما يراد من المشتركة **قوله**  
 ولا ابراهيم في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يبيح عن اكم الاشارة مع ان كثيرا  
 منهم في سبوا الا ان مشلا في قوله تيم ما اراد الله بهذا مثلا في هذا الاحوال وقد اطلاق  
 في جملته جنود جلا قلنا علم هذا منهم من غير اشارة منهم من اكم الاشارة كما في ربه  
 رجلا في رجلا **قوله** ولا ابراهيم فيها وانما لابراهيم في ما يرد في اكم الاشارة في قوله قدس سره

لا يتم



**قول** والامر حيث وصفه بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الوزن  
**قول** فان قولنا طاب لشيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضا الزارة المقدرة اما مضافا الى ما نصب  
 عن اذا ج اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نف او علما واما غير مضاف اليه الم يضاف  
 التمييز اليه فيقول في لغير زيد رجلا وشهدا كفي شيئا زيد على ان يكون زيد بلا من شيئا او عطف  
 بيان لقال المحقق الشريف قدس سره الزارة المقدرة في هذين المثالين انهما مضافا لا ك  
 اذا قلت كفي زيد كان هناك ابراهيم في ان الظاهر من زيد ما هو وجودية او شهادة **قول**  
 فوعى من جعل على صلة لا في كفاية ساق الا الفهم وقال الشيخ الرضا ان عن في مثله بقيد ان  
 ما بعد ما مصدر وسبب يقال فعلت عن اكرار سبب كفاية صنادير عن الفاعل لا بل  
 سبب او في نسبة في جملة النسب سبب لا كالتشبيها لشيء في الظاهر المنسوبة  
 اليه في الحقيقة غير بغيره النسبة فلكل النسبة اذن سبب لا اعتبار ما يستحق التميز و  
 كما في قول بعد ان كان كما يجمع لهما انتسبت انرا الاسم الذي مصدر انتسبت التمييز عند  
 كزيد في طاب زيد نف لا كذا لولا انك لست في طاب ليد لم يكن ينتسب بل كان يرتفع  
 اذ هو في الاصل فاعل طاب نفس زيد في زيد هو سبب الانتساب التمييز تشبيها بالمتنوع  
 الذي يوجب بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان هذه المواضع بمعنى كما في قوله  
 طبعا في طبق والاول **قول** ما يقدر به الشيء وذلك اما مقيا في شهور موضع لذلك  
 كالعدد والطلا ومقيا في غير شهور ولا موضع لذلك كقولك في ملأ الارض ذهبنا  
 والمأخر ما يملأ بالشيء وقولك عند مثل زيد رجلا وانما غير انسانا وسواك رجلا  
 قول

قول على شكله بالقياس ويخو بطوك رجلا ويوضارضا **قول** ومنوان كما تشبهه شبا  
 لغيره وهو انهم المني بالشيء **قول** وهو التنوين لفظا او تقدير كما في عنده وكم رجلا  
**قول** او الوزن سواء كان في التثنية او في الجمع نحو عشرين لان الوزن يجمع نحو صون وجمها لان  
 التمييز فيكون في ذات المقدرة **قول** لان المضاف لا يضاف في الثانية لان الاسم لا يضاف الى  
 اسمين بدون عطف وان اختلف مع حذف المضاف اليه لزم خلا والمفروض **قول** فاذا  
 تم الاسم به في الاشياء قال الشيخ الرضا قد تم الاسم بنفسه فينتسب عنه التمييز وذلك في شيئين  
 احدهما الفيد هو الاكثر وذلك فيما في معنى المبالغة والتفخيم نحو رجلا وما لها قصة  
 ولده رجلا اذا كان الفيد لهما وتايزهما في المبالغة لاشارة نحو قوله تعالى ما زاد الله  
 بهما مشا والناصب في التمييز هو نفس الفيد وكم الاشارة **قول** عندي  
 راقود خارا قود نوخا ربيمان وضم قارا وود ذكره في الاشارة اساس الراقود كمال  
 مود ولا يراه باخذ اربعة وعشرين صاعا **قول** فيقول في قوله ويجمع ضمير الفعلين  
 راجع الى العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يكره في العدد مثلا يميز عشرين  
 مود سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضا اذا قصد به  
 الانواع وجب تميز التمييز في التأخر عشرين في او اذا لم يقصد به الانواع وجب  
 في التأخر **قول** وهو ما يشابه اجزاءه او يشترك اجزاءه في الاسم كقولك اراد ان  
 له جزء وانما قلنا لان الابوة جنس مع انه ليس بالاجزاء **قول** ويمكن ان يجاب عنه  
 كان جواب قدس سره بنسبة التنزل والافال ان البلبة بفتح الفاء او كسر الهمزة من باب

بلى الذي يخفى فيه فان لم يكن بها ما هو المراد من الماء كالجلوس ولو قد تعدد افراد  
الجنس المعلوم من لم يعم التثنية ويطبع **قوله** وعند عدل ثوبين عدل شارب وما شئت **قوله**  
او المعنى ان وجه التميز هذا الاحتمال مناسب للسباق **قوله** بنون بلع اريد بنون بلع **قوله**  
لاذ لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان وصفان لو كان تميزا كان سكر قولوا  
يكن تميز الاحتمال ان يكون علم بالظا اذ علم بالالتباس ليس الاعلى تقدير ان لا يعلم **قوله**  
وعلى غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل بالتمويه اسم خاص يليه اصله وهو  
بمنه مع الملاقاة كما ذكرنا الاصل عليه نحو خاتم حديد وهو يتشعب عنه التميز ولما التزم  
الذم لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعت ذهب **قوله**  
ولصور غير المقار عن طلب التميز اذ اضم عن طلبه لم يخرج الانتساب التميز للز يكون له  
للتصنيف على التميز فان التصنيف عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز **قوله** كان الظا  
ان يقول لان الابهام النور سبب التميز ليس الابهام المقدرة التي طرفا النسبة  
لكن لما كان الابهام مستلزما لنوع الابهام في النسبة واجتمعا لا الظرف ورفع بها  
ابهامها التبعي مستلزما لرفع الابهام الظرفي قوله عن نسبة والتكسفة في التثنية  
على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذلك باعتبار عدم  
ذكر الابهام وذكر الابهام السابق الابهام ان نعم وجلا مندوج في القسم الاول مع ان  
الشيء غير المذكور هذا حاصل كلامه قدس **قوله** او المصدر جعله الشيخ الرضي اذ  
خلال في شبهة بله ولهذا قال اذ في اضافة ولعله اريد شبهة بله ما يشتمل على نسبة قريبة  
من النسبة

من النسبة السادة وليت الاضافة كذلك **قوله** نحو سبك زيرا يكفيك زيد **قوله** فجاز قال طاب  
زيد اه اركان مثل نفعها وروغبتة فاعتنا زعا في نف او ابا وكذا ما في علمنا في ابوه اه  
**قوله** الدر في الاصل اللبي قال الشيخ الرضي الدر في الاصل حايد رار ما ينزل من الفروع عن العن  
ومن الفروع من المطر وهو سهاكاية عن فعل المذوح والهادر وانه انما يشبه فعله الرضي فها  
للتعجب لان الرشي العجائب فطرا في عظيم يريدون التوجيه نسوة الرية ويضيقون  
الرفق لدره ما في فعله ثم ان كان اسما في القول والافه ويقتضي في هذه العبارة  
شبهة مشهورة وهي انتفاض الشرطية الاول بطاب زيد فافان نف اسم به جعل  
لما انتسب ولا يقع ان يكون متعلقه واجاب قدس سره بتقييده بما يكون التميز لم يكن  
نفسا في ما انتسب وكذا في مقدم الشرطية الشاذة بذلك لئلا ينتفى بتل طاب زيد  
نفا واجاب الغافل المندرج بان نف كما صح ان يكون لا انتسب بان يكون معناه  
من حيث انه منقوس من النفوس صح ان يكون متعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث  
ان له نف متعلق به واسمى هذا الجواب فقال انه حتى يدعي وفيه نظر اما اوله فلان  
للفق ثلثة معان ذالتي والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقص ليس الا بالمعنى  
الاول ولا يخفى انه في صياح المتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يقيم مادة الشبهة  
اذ لو نقصت الشرطية بكيفية زيد رجلا لم يخرج هذا الجواب في الابهام الا ان يقال انه خارج  
من هذا الكلام لان في علم الهيئة انه في بعضها الكاملة في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة  
بان مادة النقص لو كانت هذا المثال كان الجواب كذلك لو كانت المثال الاول لان الشبهة

بان مادة النقي لو كانت هذا الوارد بالنفس القوة الحيوانية كانت لتعلق قطعاً ولو  
 اريد بها الزات لم يبين ان يكون تميزه اذ الذات من حيث هي ليس بها الطلب ان قلت المراد حجة  
 الشخصية مع جميع صفاتها قلنا المراد يكون لما انتسب عنه صحة النظر عليه والقول بان هو الاول  
 ولا يخفى صحة هذا كما اشار اليه الفاضل المهندو والمراد يكون لتعلق صحة الاضافة  
 اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس المزيده وبعضها شارحين جواباً وهو تقدير  
 معلوف في مقدم الشرطية الاول والتقدير ثم ان كان اسما يجمع جعله لما انتسب عنه  
 ولتعلقه جاز ان يكون له ولتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم  
 جعله تميزاً وتعييناً التام بكونه لور جعله تميزاً وثانها عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم  
 الشرطية الاول وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء  
 كليهما يلزم ان يكون التميز اذ كان لما انتسب عنه فقط كان بتعلقه واذ لم يكن منها  
 كان لتعلقه ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معلوف في تاليه  
 الشرطية والتقدير الاول هو لتعلقه اوله ولا يخفى كما في هذا الجواب **قوله** المراد جعله  
 لاطلاقه عليه جعل الشرع الرضى صفات الشئ كالعلم قيل ما يجمع جعله لما انتسب عنه  
 بان يكون تميزاً يرفع الابرهام عنه في مسامحة **قوله** هو الذات المقدرة الشئ النسوة  
 الازيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقاً هو الشئ النسوة  
 الازيد كما ذكرناه **قوله** الواو يعنى مع وجه تفيد مشاكلة ما بعد ما هو كان اذ واعلم  
 معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضى وهو ان المنسوب في عبارة النجاة في قوله لا هم  
 ابرهذاناب

ابرهذانابان شرهما لفظاً فاعل تميز عن النسبة بتقدير الراكب من مبتدأ لفظاً بمعنى  
 كائناً لفظاً مبتدأ وكائناً معناه فاعلاً وفعله كثير في كلامهم **قوله** لان من تزاو في  
 التميز في قسم الاول مطلق وفي قسم الثاني اذا كان لما انتسب عنه وقيل مطلق هكذا  
 قال الشيخ الرضى وقال في المعنى يقال دره فارسي لا يقال عند عشر برمان درهم  
 الفرق ان الاول كما يحتمل الحال فمن يحصل للتمييز **قوله** من لكونه من حيث المعنى فاعلاً  
 لغوات الوضوح من التميز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان عن البيان  
 لا ينعى من التقديم **قوله** في فغيبه من اليم ما غيبه من **قوله** اذا جعلته لازماً يتبين  
 لازماً مطاوعه فكان التميز باعتبار المعنى بالفتح وكذا الحار في العكس لان مطاوع  
 فعل يتبين ذلك **قوله** نحو قوله في فخرنا الارض عيوننا انما التي بالجمع لان التفرقة  
 الراء عذب بل وغير ذلك او الراء فار وغير ذلك **قوله** لان المتكلم لما قصد بتوحيده ذلك  
 على ان الفا غير امر **قوله** وذلك بعينه مثل قوله في زيد تجارة متزوج زيد **قوله**  
 في وما تحت تجارتهم **قوله** خلافاً لما زنه استاد المبرد وتلخيصه لا يخفى **قوله** نظراً  
 الى قوة العاطف الى سبويه كلام العرب استواء لا يعاين **قوله** قول الشاعر يرمي  
 مجيد الشواء **قوله** لا تجر قبل الرواية الصحيحة ما قد نفسى فلا تمسك **قوله** بالذواق  
 في بعض الروايات بالنفق **قوله** وما قيل حمل اي ان يكون تطبيق المذكور من الطبيب المقدر  
 قيل نعم **قوله** غير قادم في التمسك اذ بناء تمسك عن الظاهر يقبل البطيخ السليم **قوله**  
 المستع الاستثناء من الشئ وهو المعروف وانما سمي هذا القسم من المنسوب

بمنه الشئ

بذلك ان المتكلمين من ادق من قولهم ان قولهم في الكلام في قوله  
كيد مع المنية ونظيره التعبير عن منية وقوله المؤمنين في الكفر بالافراج في الآية الكريمة  
التي في الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور **قول** كافي في تفسيره في حكم عليه يفرو  
نوقش انما في كافي في الحكم عليه اجيب بان تعريف يفروم من تعريف كافي في قوله قدس سره  
هذا هو الحق لكن المصنف قال المستشعر في لفظه بين المتصل والمنفصل لان ما بينهما  
متملكان فان احدهما يخرج عن الاخر غير يخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفين الماهية في تعريف  
واحد للمعنى وفيه نظر في ان شئت قد يشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف  
واحد كالحيوان والماشي المشترك بين الانسان والفرس بهما تقول ان المستشعر  
هو المذكور بعد الاواخرها مخالفا لما قبلها نقيضا واثباتا مع انه يشكك عليه عند المطلق  
من المنصوب في تفسيره المضمين في قوله الاله وهو منسوب اليه فيحتاج في دفعه  
الانكشاف عنوم مجاز اجزاء حال المدلول على الاله الاسماء جعل الضمير في الآتي  
الالمعنى المجازي للمستشعر وبعضهم قال المستشعر المنقطع مجاز فيعقلهم حمل هذا  
القول على ان ادراك الاستثناء في مجاز لان لفظ المستشعر مجاز في **قول** لا يمكن اجزاء  
يا عليه قوله هو المخرج سواء كان اقرب ما بقي او اكثر ما سواها وبالجملة هناك اشكال مشهور  
وهو ان زياره جاء القوم الازيد اما دخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم  
ان لا يكون مجزأ لان اجزاء شتى في قوله ويلزم ايضاً مخالفة الاجتماع والعقل  
الغريب فانك لو قلت له على دينار الاديان كان الالف دخل في الدينار وعلا الالف

يلزم الناقص

يلزم الناقص الغير فكيف وقع في كلام الله وكلام العقل واجيب على بوجوه واقتار  
الشيخ الرضي ما اختاره الاكثر من وقال هذا هو الصحيح مما سهل ان الناقص انما يلزم اذا تعد  
من نسبة المخرج على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو المخرج والركب من المستشعر  
منه والمستشعر والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعاً كما انها متأخرة عن المنسوب المنسوب  
اليه في جاز في القوم الازيد القوم المخرج منهم زيد القوم المطلق حتى يلزم الناقص  
وفي ان هذا الجواب لا يثبت في بعض احوال الاستثناء كما فلا معاداً فانها طرفان و  
قياد للنسبة فيكون متأخرين عنهما نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن  
النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض في بيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسب اليه  
المخرج الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الاجاب بالقياس الى البعض السبب  
بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تعدد الاجاب السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت  
الازيد متصلها جاء القوم تعدد السبب بالقياس الازيد والاجاب بالقياس الى ما تبقى وسبب  
معنى الاجزاء الا ان اللفظ في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك  
ما لم يكن هناك اجزاء **قول** من متعدد ارفذ وكرر **قول** بالانزاع الصفة بيان للواقع  
ليلا يذهل **قول** واخرها اراد بها كل محفوظه الا ما هو بعينه مطلقاً حتى يلزم  
ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستشعر منهم زيد وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة  
في نوعه وانما على ان تلك الكلمات المحفوظة بمعنى الالف عدم الاستقلال بل يلزم وان دفع ايضاً  
ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء **قول** واحذر زيد عن وجوب القوم

انه قيل لا ولكن يستحق بان افراجا وله استعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان  
يقول جاء غير ولا زيد وما جاء ولكن زيد **قول** اربع الا و افعالها لا يقع المنقطع الا بعد  
الا وغيره **قول** ارسى الموجب مثبت اصطلاحا ذكره وغير الموجب وغير مثبت  
اصطلاحا ما يقابل **قول** واحترز به اذ وقع في كلام غير الموجب انما وجب نسبة اكان  
بعد الالف كالموجب لان لولم ينهجان بل لا وليد بتكرير العامل قيل ثم ثبوت اليجاب  
في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك جواز اعتبار اصل العامل بترك  
النتج العارض وان المبتدئ في حكم التخييم فيكون في حكم التوفيق وهو في اليجاب مستثنى  
وغيره ما نظرا ما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس بالاعتبار ذات العامل مع قطع  
النظر عن اليجاب السبب لهذا جاز في الالف وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل  
واما في الثاني فلان المبتدئ ليس مطروجا بالكلية حتى ينفذ المعنى وقر في معنى  
الشيء وما في حكم **قول** وهو ان يكون الكلام الموجب تاما في هذا الباب ما يقابل **قول**  
منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المعترض اراد بذلك ان من قبل المنزلة فينفي  
ان يكون له اخل في الالف **قول** والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرفعة قال المصنف في ثبوت  
المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة الا قال لان ربما لا يكون هناك فعل ولا اسم  
في التعم الا زيد اخوتك والبصرية ان يقولوا في الالف مع فعلها وهو الاستنب  
بالالف ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل جاز ان ينصب المستثنى **قول** او متعلقا  
على قوله بعد لان هذا هو اللفظ المناسق للفهم لكن لا تجر ان انتمها بشرط لا يكون بعد الالف

وذلك

وان لم يكن في الالف السببية وكذا الحال في قوله او متعلقا ويكفر ان يجرد متعلقا فيكون  
قوله في كذا موجب لا يتجه ذلك به خبر آخر كان افعال **قول** ارسى المستثنى من مستثنى  
انه في سبب الالف المنقطع منسب ما قبل الامن الكلام كما انتمه المتكلم به والاف انما  
بعد الالف وسواء كان متصلا او منقطعا والالف المنقطع وان لم يكن حرف عطف ولكن  
العاطفة في وقوع المفرد بعد الالف المتأخر وان لا يار او لا ينعى لكن قالوا انها الناصبة  
بنفسها فكيف الالف و خبرها محذوف في الالف في جاد في التعم الماحر ارسى لتمام  
لم يحج قالوا في خبرها ظاهر نحو قوله في الا قوم بونى على انما كشفنا قال الكوفون  
ان الالف المنقطع بمعنى سور وفيان سور ليس سدا ركرو الالف بغير الاستدراك لانه  
رفع نواهم المحاطة قوله ما بعد في حكم ما قبلها **قول** في الاكثر متعلق بمنصوب الملاحظ  
بطريق الاستنب او خبر محذوف **قول** واما بنو كيم في بعض شروح المفصل ان يختم  
ببدلون المنقطع بناء على جعله من جنس قبله على التقلب قال ابن السكيت المنقطع غايه  
المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الاحار فمعناها ما فيها احد والما يتبع الاحار وانما  
لم يجز في الالف لان ليس من جنس السابق بحسب **قول** اسم يعرج محذوف متعود اكان او  
غير متعود نحو جاء زيد الا و **قول** الا عاصم بمعنى معصوم كذا في بعض نوقود ومنهم  
قال ان عاصم بمعنى ذوعصية ومنهم من قال ان رجم بمعنى الرجم وهو الالف ومنهم  
من قال بتقدير مضاف والتقدير الارجمة من رجم والمعنى الا عاصم اليوم من الطوفان  
فان الاصل ان رجمهم الله من المؤمنين هو السيفه وذلك لانه لا جرح الجرح عاصما

ثم قيل ان بعض النسخ العظة فيه وج يكون فيما بعد الاستفهام يجوز في سبيل التنزيح  
لا يبقى انما هذه النسخة اصل لتعبد كل من الفعلي كما هو المناسب فكل ان جعل  
قوله فيما الاعل التقدير النسخة الاولى متعلق بكل من الفعلي على سبيل التنزيح  
او بالاف فقط لان جواز النسب المستثنى هو الاصل انما الحاجة الا اشتراط اختيار  
الرفيع **قوله** ولم يشذ ذلك لانه لا يكون اشتراط ان لا يكون مترادفا عن المستثنى من اذ لو  
كان مترادفا لما جاء في احد حين كنت جالس الا يزيد لم يكن البديل مختارا وان  
لا يكون رد الكلام تقضي الاستغناء فوما قام القوم الا يزيد في جواب من قال اقام القوم  
الا يزيد فان النسب هنا ولا يطابق الجواب السؤال **قوله** على البدلية اريد بدل البعض  
من الكل وانما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل من قبل لان الاستثناء المتصل عن غناء  
الضمير لا يثبت ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** لا بالاصالة اريد متبوعا بقوله ويرب  
على حسب العوامل اعترض عليه بانهم اذا ما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد  
الثاني يرد في ممررت الا يزيد فان موجب جملة لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول  
فلا معنى لتعبد كل من بقوله اذا كان المستثنى من غير ذكره في المستثنى اريد ان يربط  
عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل المستثنى منه ويقال ان لزيد ج الفظي ونسبها  
محمليا وعامل ج هو البلد التي كانت داخل في المستثنى وعامل نسبه هو ممررت  
بتوسطه تلك البناء هو العامل في النسب لكل المستثنى منه **قوله** اذا كان المستثنى منه  
بانه كورد في اللفظ الرضا انما عرج باء المستثنى منه لان النسب اليه هو المراد

ثم قيل

ثم قيل ان بعض النسخ العظة فيه وج يكون فيما بعد الاستفهام يجوز في سبيل التنزيح  
لا يبقى انما هذه النسخة اصل لتعبد كل من الفعلي كما هو المناسب فكل ان جعل  
قوله فيما الاعل التقدير النسخة الاولى متعلق بكل من الفعلي على سبيل التنزيح  
او بالاف فقط لان جواز النسب المستثنى هو الاصل انما الحاجة الا اشتراط اختيار  
الرفيع **قوله** ولم يشذ ذلك لانه لا يكون اشتراط ان لا يكون مترادفا عن المستثنى من اذ لو  
كان مترادفا لما جاء في احد حين كنت جالس الا يزيد لم يكن البديل مختارا وان  
لا يكون رد الكلام تقضي الاستغناء فوما قام القوم الا يزيد في جواب من قال اقام القوم  
الا يزيد فان النسب هنا ولا يطابق الجواب السؤال **قوله** على البدلية اريد بدل البعض  
من الكل وانما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل من قبل لان الاستثناء المتصل عن غناء  
الضمير لا يثبت ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** لا بالاصالة اريد متبوعا بقوله ويرب  
على حسب العوامل اعترض عليه بانهم اذا ما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد  
الثاني يرد في ممررت الا يزيد فان موجب جملة لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول  
فلا معنى لتعبد كل من بقوله اذا كان المستثنى من غير ذكره في المستثنى اريد ان يربط  
عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل المستثنى منه ويقال ان لزيد ج الفظي ونسبها  
محمليا وعامل ج هو البلد التي كانت داخل في المستثنى وعامل نسبه هو ممررت  
بتوسطه تلك البناء هو العامل في النسب لكل المستثنى منه **قوله** اذا كان المستثنى منه  
بانه كورد في اللفظ الرضا انما عرج باء المستثنى منه لان النسب اليه هو المراد

المركب المستعبد وانما انما المستعبد منه بما يقيد المنسوب لان الجزء الاول والمستعبد  
 صمد بعد في غير الغفلة فاعرف بالنصب يعني فاذا حذف المستعبد منه لم يبق المستعبد منه المستعبد  
 في غير الغفلة فاعطى ما هو مقتضى الاعراب لانتفاء الجزء الاول **قول** ليفيد فائدة  
 صحيحة في ان النحور يبين دلالة الهميات التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الاثر  
 جواز جاء كل واحد الازيد فينفي ان يجوز جاء الازيد يمكن ان يقال زاد بافادته المعنى  
 دلالة الكلام على المراد وهو متحقق في غير الموجب غير متحقق في الموجب الاول فلما  
 الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فقول  
 قلت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح معنى قرينة العام بلا معارضة  
 لهذا ان الاستقيم المعنى وهو استثناء مفهوم الكلام ان لا يوجب على حسب العوامل  
 في وقت من الاوقات الوقت استقامة المعنى فانه يتعين المراد **قول** اذ معنى ما زال  
 ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان في النسخ دوام  
 الاثبات وفي افادته بحث **قول** لان في النسخ اثبات استلزام الاثبات لانه عينه فان  
 تصور في النسخ يتوقف على تصور تصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس **قول**  
 ما جاء في من احد لو مثل بالباء المزدلفة كيد غير الموجب فليس زيد شئ وهل زيد شئ  
 استيفاء المصدر الرابع التي تعذر فيها مثل البدل على اللفظ كما ان اول **قول**  
 فوعاء ومجول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن فيها ويجوز نصب على الاستثناء  
 لكنه ضعيف اذ يتوهم ان بدل مجول على اللفظ واضعف منه في النصب لانه الآلة

لان الآلة

لان المعامل فيه هو خبر لا محذور وما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لافحة الاعلى **قول** قبل  
 انما وضد بل لم يوصف به لغيره لانه ان يراد بالتنوين التحقير **قول** لان من  
 الاستوائية انما يفيد بها لان من قد يكون زائدة في الموجب عند الافق اذ الم  
 يمكن استوائية ارفع مجرورا سواء بالشرية او لا نحو ما جاء في من رجل وامرأة **قول**  
 لا يفيد ان اراد ان يفيد انما هو قول عامليته تميز او حال او مفعول بان يتفهم معنى  
**القول** لانها علمنا للنفي يعني ان علمه حملها على السوي ان او جزء العلة وعلى  
 التقديرين بان استغناء تنفي العلة في رفع على انه ان النواحي اذ دخلت  
 على المبتدأ والجزءين اذ كان العامل حقا لضعفه ثم اذ كان العامل حقا لا  
 يفيد معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا فردة نحو ان زيدا قائم وعمر وان غير المعنى  
 فلا يفيد ذلك المقدر الا اذا اضطراب كما نحن فيه **قول** لنفني معنى النسخ ان استغناء  
 فهو مقدر مجرول **قول** وهو النعلية وذلك لان معنى ليس الاصل ما كان بدليل حقوق  
 الافعال عليه نحو ليست ليست ثم سلب الدلالة على الزمان الما في محكمها حكم مان  
 وان لم يبق في معنى الكون قرينة نافية ببقية نحو ما كان زيد الاقايما لبقائه  
 الكون بعد **القول** حوز اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفها قولهم حاشان  
 من دون الوثابة وانتاع وقولها صلة لما المصدرية مطرد او دخول ما عليها او  
 نصب الاسم بعد ما شاذ عنده **قول** واجاز بعضهم النصب بدليل فاشيت زيدا  
 حاشية قبل حمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لايت اي قلت لا الاول وليت اي

قلت له لا وعند المبرد انارة اخرى و تارة فعل اولية التام نحو فعلية قلنا  
الشيخ الرضي الاول ان مع الاء اسم مجرى مجية منونا نحو فاشا ليد في بعض النوازل و انه  
يجمع تنزيها له فيجوز على هذا ان يكتب كون في جميع المواضع مصدر المعنى تنزيها و  
اما في التنوين في حاشا لئلا يستكثر اهرام التنوين في ما غلب بحره من الاء  
جل الاضافة كما قال بعض في سجان من علقه ان ترك تنوينه لا يدل على ان الاء  
لاجل ابقاء الصورة المشابهة لما غلب استحقاقا **قول** ومعنا يا تارة المستثنى  
اذا استعمل حاشا في الاستثناء و في غيره فعننا تنزيه الاسم الذي بعده من سوا  
ذكر و بما اراد و التنزيه شحفي من سوا فيبتدئون بتنزيه الاسم سجان من السؤم تنزيها  
من اراد و تنزيهه على معنى ان الاء تنزه على ان لا ينظر في ذلك الشحفي على ما يشبه فيكون  
اكثر و يجمع **قول** انتقل اعراب بعيدا اعراب المستثنى بالكان الا ان يقول و اعراب  
في المستثنى بالابدون الكافي و انما لم يبي غير ان يجمع لظروف لان ذلك في عارض  
**قول** و يترصد في مبتدأ و ما بعد خبره ان **قول** باعتبار قيام معنى المغايرة بها  
سواء في الذات او في الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير باعتبار الفاعل  
مجاز **قول** و ذلك لان كلا منهما في المغايرة فان غير ابدل على مغايرة مجزوءا  
لموصوفها ذاتا او وصفا و لا ابدل على مغايرة ما بعد ما قبلها في الكلام فجاز استعمال  
كل منهما في معنى الاخر بملاحة المشابهة **قول** يذكر انما استثناء ذلك ليكون اظهر  
في كونها صفة **قول** ما جاء في رجلان الازيد قال الشيخ الرضي لا يجوز بها الاستثناء

المشهور

المستثنى لان المحكوم عليه اثبات اشان من هذا الجنس و ليس به اثنين من **قول** و انما قلنا ان  
هذه الزيادة لرفع شبهة و هو ان من حمل الاء على الصفة تعذر الاستثناء و ما ذكره  
من الظابطة لا يوجب التعذر و انتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الظابط مطرا  
و لا مشكوكا فيقول بجمع غير معلوم تناول المستثنى و لا عدمه و قد يكلف بان المراد  
بغير المحصور غير المعلوم ليلا يلزم بينهما غابا **قول** و الاء الاء صفة قال سيبويه  
لا يجوز سبها الا لو وصف يجمع لم يجز البعد لانه لا يكون الا في الموصوف بالحق لا يعتبر  
النفى المستفاد من الاء لان النفي المعنوي ليس كاللفظ الا في اقل و ادر و مشرفة  
و هو في ذلك ايضا في الرضي و ايضا البعد لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء **قول** و ان  
لا يتعد الاء اربابا لان الاء لا يكون الا الاء لان التعدد يستلزم المغايرة و المغايرة  
مستلزمة للنفاء و انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوما كما كان انما  
الملزوم مستلزم لاثبات لازمه **قول** اربابا على طرفية مما قال الشيخ الرضي ما حاصله  
ان سورا في الاصل صفة ظرف مكان و هو مكانا قال الرضي مكانا سورا سورا  
هذا في الموصوف و اقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستثناء فصار بمعنى مكانا  
فقط ثم استعمل لفظ مكانا في افادة معنى البعد تعذر ان كان ظرفا و اربابا  
لان البعد كما بين مكانا البعد ثم استعمال بمعنى البعد في الاستثناء لا شك ان قلت  
جاء في النجوم بدون زيد ما فاد ان زيد الم ياء ثم جرد عن معنى البعد المطلق الا  
الاستثناء ففسر في الارض مكانا مستديم صارا بمعنى مكانا ثم بمعنى الاستثناء و ظهر



من هذا التحقيق انه قد وجد الاصغر في ظرفه المجرى فالصغير هو المجرى والاصغر هو  
مجرى المجرى في اعراب صفات الظرف بعد حذف موصوفاتها ذكرا ومقتضاها اليقيد  
والكوفون نظرا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم النفي **قول** والمراد ببعديته المسندة اراد  
بالسما وجرها ما يفرضها وجرها في الاطلاق في العبارة ان يقال المراد ببعديته المسند  
له قولها ان يكون اسناده واقعا بعد قولها **قول** فالاسناد الواقع بين اجزاء  
الجزء لا يقال كذلك الاسناد الواقع بين اجزائها على انها قد تطلبت لان تقول ذلك  
الاسناد قد يرد قولها **قول** كما في المبتدأ في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله  
ان خبره حقيقة ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ان يستوي  
واما عند ظهوره في غير ذلك ان يكون ماضيا الامع وظاهرة او مقدرة وكذا اقاوا  
في اعرابها في ارضي وظل ويات وكذا ينبغي ان يعنى الشيخ بقوله واخواته والاولا  
كما كان في اليه ما كخبره وقوع خبرها ماضيا بلا قولها تقديرها في قولها وان كان  
قيمه قد يمنع ابن مالك وهو الحق من معنى خبرها وليست ام وكل ما كان ماضيا في  
ما زال ولا زال ومرافاتها اما صار فكلها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى  
حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر اليها واما ما زال واخواتها فلا  
موصوفها بالاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع لانه  
ربح اسم الفاعل واما ما دام فلان ما لم ينفذ للمدة بقلب الماضي الى المعنى الاستقبال  
غالبها واما خبره المجرى مطلقا كما هو بسبب وجوبه والاسم للاطلاق هو الجاهل

**قول** كذلك اذا انشأ في الاعراب ما ما وقع في غير النسخة اية شذوذه  
وذا واليه يتك وعواهم ان تلك خبر فاعل ذلك بمنه على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا يكون  
الدعوى **قول** وهو كان يعني ان الاطلاق ليس بحسب **قول** في مثل الذي اسوقه الشيخ الرضي جذا وكان  
مع اسمها بولوه وان كان اسمها غير ما علم من غايبها وحافظوا اطبوا العلم ولو بالظن ان  
ولو كان العلم بالظن ويولدون واخواتها خورايتك لدن ما يماندن كنت قايما **قول**  
في ان يجرى وبعده انم وجاز تقديره معا وفي ملة وخو ذلك مع كان المجرى ومرة واذ لم يكن  
تعيين النسب كذا سير كما تبين ان ركبها واكثر ان ارجلا من اجل **قول** اربعة او ج قال الشيخ  
الرضي رجا ما بعد ان وان لا يبعد فانها ان مرجع ضمير كان التقدير المصدر ما  
عبر به خبره المجرى مقتولا بما قبله ان سيفه سيفان كان فله سيف فمعه ايف سيفه  
من يوسر مرت برجل صايد ان لاصحابه فصايد ارا ان لا يكون لاموت بصايد فالمراد بصايد  
**قول** ونسبها يجوز في الثاني تقدير فعلها لا يجر خبرا **قول** وروىها قال الشيخ الرضي  
في ربيع الاول منصرفه ولفظها اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خبرا الا ان  
كان في ملة ومع خبره واما الثاني فلان خبره كان مع خبره الذي هو صورة الغفلة حذف  
شيء كثير لا سيما اذا كان الخبر جار مجرورا بخلافه فمع اسم الخبر بجزئية لا سيما اذا ضمير  
متصلا فان قلت لم لا يقد ر للرفع كان التامة قلت بضعف تقديره بالتمتع استعمالها  
ولا يخذل التحقيق الاكثر الاستعمال لكون الشرة دلالة على المجرى **قول** فكان خبرا  
بما ان خبره قول الغناء على الماضي لا مقدم والفاعل المقدر لا بد من الغناء **قول** فاصلا اما انت لان كنت

قال الكوفي ان المفعول به ان المفعول به الشرطية وما عرفت من الفعل المفعول به  
قال الشيخ الرضي لا اورد قولهم بعيد من الصواب بل اعادة اللفظ والمعنى اما المعنى فلان  
فلا استفادة التعاقب واما اللفظ فليس الغاؤه قوليا اخر است اما انت ذاقه فان  
قولهم باء كلامهم لا يجوز ان يكون اصلا لان كنت ذاقه متعلق بقولهم باء كلامهم  
تقديم ما بعد الغاء عليها اما الشرطية فلا بد من تقدير فعلها عند البدلين من  
خروجي وسكتهم قال الاول ان الشرطية كثيرة الاستعمال كانت الناقصة فان  
حذف شرطها جاز لم يتغير صورتها وكان حذف وجوبها مع مفككها ان زيد كان  
منطلقا وان حذف شرطها بلا مفعول جاز تغير صورة ما من الاكس والفتح ولا بد ان من ما  
يكون كافيا لها عن مقتضاها اعني الشرطية لا يخفى حالها عند ذلك ان حذفها  
كان مع اسمها وخبرها وحذفها وصفا فان كان الاول وجب خبرها الفاء وانما  
زيد فنطلق ان يكون شرطه موجودا فزيد منطلق فلا ان من اقامة جرد مقام الشرط  
وان كان الثاني فالغاء غير لازمة بل يجوز حذفها وانما قول المنصوب بلالتح  
لنفي الجني من غير تبعية فلا يرد نحو اعلام رجل غلاما حسان ان منصوب بلاولم  
بل لا قول المنصوب لجنس النفي ما اجر عليه قول لا عرفت من معنى البعدي او  
الدخول لا يخفى ان الحاجة في اخراج عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لا يخرج عليها  
نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا وعلما فان ذلك ليس قولهم وهذا القدر كان في حد  
اسمها في اخراج المراد الذي خبرنا وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله

بني ام

قال الكوفي ان المفعول به ان المفعول به الشرطية وما عرفت من الفعل المفعول به  
قال الشيخ الرضي لا اورد قولهم بعيد من الصواب بل اعادة اللفظ والمعنى اما المعنى فلان  
فلا استفادة التعاقب واما اللفظ فليس الغاؤه قوليا اخر است اما انت ذاقه فان  
قولهم باء كلامهم لا يجوز ان يكون اصلا لان كنت ذاقه متعلق بقولهم باء كلامهم  
تقديم ما بعد الغاء عليها اما الشرطية فلا بد من تقدير فعلها عند البدلين من  
خروجي وسكتهم قال الاول ان الشرطية كثيرة الاستعمال كانت الناقصة فان  
حذف شرطها جاز لم يتغير صورتها وكان حذف وجوبها مع مفككها ان زيد كان  
منطلقا وان حذف شرطها بلا مفعول جاز تغير صورة ما من الاكس والفتح ولا بد ان من ما  
يكون كافيا لها عن مقتضاها اعني الشرطية لا يخفى حالها عند ذلك ان حذفها  
كان مع اسمها وخبرها وحذفها وصفا فان كان الاول وجب خبرها الفاء وانما  
زيد فنطلق ان يكون شرطه موجودا فزيد منطلق فلا ان من اقامة جرد مقام الشرط  
وان كان الثاني فالغاء غير لازمة بل يجوز حذفها وانما قول المنصوب بلالتح  
لنفي الجني من غير تبعية فلا يرد نحو اعلام رجل غلاما حسان ان منصوب بلاولم  
بل لا قول المنصوب لجنس النفي ما اجر عليه قول لا عرفت من معنى البعدي او  
الدخول لا يخفى ان الحاجة في اخراج عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لا يخرج عليها  
نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا وعلما فان ذلك ليس قولهم وهذا القدر كان في حد  
اسمها في اخراج المراد الذي خبرنا وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله

ان الكمية العريضة لا يكون مبنياً الا نادراً وخمسة عشرة **قول** في التكرار في المذكرة  
 المتعلقة بلا اذ القيت عليها لان الترتيب على ارادة نفي الجنس نصب الكمية او بناء وتوالتقيا  
 فلا بد من التكرار للتبني عليها **قول** لكن مطلقاً لا يبينه يعني اراد تكرر النوع لا تكرر الشخص  
**قول** ليكون مطابقاً لما قدر السؤال المكرر اذ لو لم يكن مكرراً الكيفي نعم **اولا قول** اشتها  
 و **ثانيا قول** ام اقتضاكم على **قول** ويؤمر به التمام ويل علم ان نزع الام واجب على التمام  
 ويلين سواء كانت الام في الكمية نفعاً او فيما اضيف اليه لا في جملته وفيه جبراً ان  
 البروجح لا يفتقران على غيره حتى يتدر تشكيهما اما المنع في الصورة الاولى في  
 غاية اللفظ والاصلاح واما في الثاني **قول** لان الفان تنوينه للتشكيه جعله مقولاً للتأ  
 ويل الثاني **قول** في مثل الاحوال لا قوة احوال من المعصية والاقوة في الطاعة **قول**  
 فانها بالتعويضية تزيد عليها الا اذا فتحها كما ان يكون لان الموضوعين نفي الجنس  
 وان يكون في الاول نفي الجنس في الثاني زائدة واذا رقت كما جاز ان يكون اربعة اوجه  
 احدها ان يكون في الموضوعين بمعنى ليس في الثاني ان يكون الاول بمعنى ليس في الثاني ان  
 يكون الاول بمعنى ليس في الثانية زائدة واربعا ان يكون الاول للتبني والثانية واذا  
 فتح الاول ووقف الثاني جاز ان يكون الرفع محمولاً على موضع الكمية للتبني ولا  
 زائدة وان يكون بمعنى ليس في قوله اسم للتبني وان رقت الاول وفتح الثاني  
 جاز ان الاول بمعنى ليس ان يكون للتبني **قول** وجزءاً من فروعها فروع بلا الا  
 والى الثانية وانما جاز ذلك مع انهما علمان لانها كالمعنى في حكم واحد كما في ان  
 زيدا

زيدا وانما **قول** في الاحوال لا قوة بوجود الاظهار موجود ان **قول** ويجوز ان يقدر لها  
 فروع غير سبويه فان لا علاقة عنده مع اسم المبنى مبتداء والمعلوم منسوب بلا يرتفع  
 لجزءا من مضمون فيجب ان يقدر لكل منها خبر **قول** فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز  
 ان يجعل لا غير زائدة بل نفي الجنس ليعلم ان العجز هو الغاية اذا كان اسماً مائة في مضمون  
 فنظر التكرار سواء اليقوت الاول والثانية او كلهما **قول** والثانية معلوف على محلا  
 ولذا القياس في ذلك معنى الجزئية ان **قول** وضعف المعنى الشيخ الرضي **قول** لا يكونها معنى  
 ليس في ثبوت كلامهم على ان لا يسلم برب الا يكون الكمية بعد ما فروعها والجزء في فاقه  
 لا يراج ولا استمر فقط انما علاقة على ليس في الحقاقتها للتبني كالمستفاد في الفقرة **قول**  
 واذا دخلت المرة دون الجار فان داخل بجزء كونت بلا مال وعصيت من لا شيء وربما  
 فتح نظراً لفظ الكمية مع الازمنة نظراً لفظها واما الاستفهام فطع عبارة المعنى الظاهر  
 في الثلثة لكن لا يفسر فيها جواز ان يعنى التعديرو الانكار والتوبيخ فالاول وان يعرف  
 العبارة عن نظره ويقال ان فعل الثلثة بالذكري كان طلاقاً وفيها قال الربيع لا يكون  
 بل الاستفهام وقال سبويه حمل التابع على الموضوع في صورة التعي اذ التعي نفي عن  
 الجزئية اسماً منقولاً عن الاعلام المسح العلم وقال لان من انما في الخارج قد مر **قول**  
 وما قول الارجل ما يعني كان القياس الارجل بالبناء افره شو بدل على محصلة بحسب  
 المرأة التي تحمها بالرحمن بيتا ربيت تفعل كذا **قول** لكان الايحاء اذ ارسيت  
 الايحاء اذ انا والاتصال لشقا وتوجد النفي الحقيقية لا انك اذا قلت لا رجل طريف

من الاستفهام والاعلام

اوتت فكذلك لا يوجب **قول** ومور رفاعا ونسبا مصدران نوعيان لقول ما به تنصب  
 بزعم الخافض ضعيف لان سماعي الاذ ان وان **قول** ويجعل مرفوعا قدر ان القياس في  
 الخبر **قول** لكن ينبغي ان يكون حكما بحكم نوابغ المتأخر لا يفتي ان ذلك يقتضي وجوب البناء  
 في البدل واذا كان مفردا كذا والمفرد من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتأخير للفظ  
 بربناؤه واما المعنى فلا يكون في المنكس وعطف البيان حكمه بدل عند الشيخ الرضي  
**قول** واجر على ذلك الاسم المنكس ويجوز للمذكر السالم والاسم السمت الاذ وفان لا يقطع  
 هذا عند المعنى اما عند الشيخ الرضي فالاولان والاكس والاكس **قول** واجراء الاحكام المضاف  
 عليه انما هو في ذلك لئلا يتوهم ان منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لكان لا  
 ابا لكما ينون لاحتمال وجوه ولم يخذف النون في الاعلام **قول** اشرارة اكلها  
 حين يضاف في صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار ال  
 ضافة بوجود اللام شاركا لفظيا والمقدر في اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى  
 الثاني فلا يعتبر فيه ان في صورة المضاف وان بهذا الاعتبار شاركا وهو الاضافة  
 من اهل معنى الاضافة لان خبره من التوحيذ والمولى الاذ في معنى **قول** ان المعنى  
 قال المعنى لان لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم  
 ذلك قالوا الخامل على هذا التفسير يقصد النسب غير تكرر التحقيق واذا اشتهر  
 المعنى **قول** ولا يخذف الابع وجود الخبر كما لا يخذف الابع وجود الاعم والعلة اذ  
**قول** خبره لا يقدح في التاء كما ربت وعدت اثنان او المبالغة ولا تخرج النون من  
 مضاف

في خبره لا يقدح في التاء كما ربت وعدت اثنان او المبالغة ولا تخرج النون من مضاف

في الرفع وهو الغالب على ابا ان وبع مستعار الزمان لان حين مناصي والغالب في  
 حين التصيب ان يكون الاعم مخذوفا والتقدير لان حين مناصي وقد يقع بان يكون الاعم  
 والتقدير لان حين مناصي موجودا ولا يستعمل المخذوفا احد خبر الخبر **قول** المشبهتين في  
 النية اه قال الشيخ الرضي ان ما ليس للشيء الخلية والحق انهما المطلق **قول** ارضية  
 يعني ان الضمير ارضية المستفاد من خبره ما لا قال الشيخ الرضي لا يتقل عن احد رفع  
 الاعم ولا نصب خبره واما بنو تميم فثبت لانه يهون اه وذلك لان قياس العوالم ان يخص  
 بالقبيل الذي يعمل فيه من الاعم والفعل يكون مفعولا في مركزها وما شئت كما بين  
 الاعم والفعل **قول** نافية مركبة او لا فالنفي على النفي **قول** نافية لا اشارة وفيه ان هذا  
 ينحصر في الامة لا يجوز في منتهى المعنى الا مضمون **قول** وانتقضى النفي بالانقل  
 عن يونس ان خبره الاعمال مع الانفاص بالواو انت في ذلك **قول** وما الدهر الا منى يا باهل  
 وما طالب الخ جات الامعيا واجيب بان المضاف مخذوفان الاول اردوذان  
 مجنونان معدا بمصدر كقولهم ومزقناهم كل ممزق فيهما مثل قول الاسير **قول** او  
 تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاعم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد اعروضا وبجلاذ  
 ما زيدة اذ كان ظرفا فقولهم فاستم من عند حاجز **قول** ارضها منصفها بان  
 او مجرورا بالباء الزائدة **قول** في المعطوف ارفع جملا على المحل قال الشيخ الرضي  
 هو خبر مبتدأ مخذوف وارب هو ساوفه وكن هو تاءه وقبل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا  
 ما يقع خرام فوعا عند التوهم ان المحل **قول** يعني الخبران اللواقح فلا يتوهم الدور

بمنه

كقولنا او تبتدأ او تحل لان المعنى اراقم الموب **قول** بل هي حينية كونه مضافا اليه  
كلامه في بيان اقسام الارباع العالم يتقبل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافه لانه  
قصد ان تاخذ لاحق كلامه عن قوله والمفهوم اليه كل اسم ان حصر سابقه ان المراد من  
**قول** لكن المشتمل على علامته انه من جواز انه يتحقق علامته الشيء بدون ذلك الشيء **قول**  
والمفهوم اليه ان الظاهر في الفير للتخصيص على المراد ولا احتمال ان اراد بالمفهوم شيئا  
غير المفهوم اليه المذكور ولا بان يكون العلم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه فيكون العلم  
بذلك والمفهوم المذكور مما يانه محقق بالمفهوم اليه حقيقة **قول** ارسلوا فلان آه اشارة  
الى ان قوله المظن في المكان المقدر وجاز تقدير كان قياسا في ما كثر وقوعه ولا خلاف  
في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكمهم و جاز ان يكون حال من حروف جر لا  
ختمها بعد الاضافة والعامل في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان  
المصدر لا يقع لا الاسما عا واجاب المبرر قياسا اذ كان المصدر من اقسام مدلول  
العامل نحو انما ناسرعة وبطف القول بان اللفظ والتقدير من اقسام التوسط  
لا يخرج عن محل **قول** وهو لبيان للواقع لان الازم ملحوظ بهذا العنوان حتى تجبه  
ما قيل من ان تعريف المبررات يبيد و لان لفظ المبرر باعتبار لفظه فلو اخذ في  
تعريفه ما يتوقف على جزم الورد **قول** ارسلنا عنده يعني ان السجدة يدعيه الاستلزام  
فلا حاجة الى القول بالقلب ان المعنى على جزم الورد عن التنوين **قول** تنوينه او ما  
قام مقامه في علمه بان لفظ الورد لم يجره تنوينه والامام قام مقامه للاضافة واجيب

بان اصله

بان اصله حسن وبتة فاعل الحسن وما عمل الشيء بمنزلة بمنزلة الفاعل الذي ان فيه الابل  
قائم مقام تنوينه فزود التنوين مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذوه من ذلك الشيء فلم  
يرد بقوله من نون التثنية والجمع لظهور اما الضارب لرجل فعمل على الحسن الوجه قال الشيخ الشيخ  
ما ليس فيه التنوين والنون لتدويره ان لو كان فيه تنوين او نون فزود في كل رجل وحواج  
بين الورد والضارب لرجل لا يقال فعمل هذا يلزم جواز العلام زيد لشيء ذلك التقدير لانه  
نقول ان يلزم من تحقق شرطه تحقق ذلك الشيء لانه يكون من شرطه طاهر وهو  
هنا جزم للاضافة المعنوية عن التعريف **قول** حيث ليسوا قائلين بتقدير حروف الجر  
لامعنى لاعتبار حروفه من الوجه لانه هو هو ولا خلاف ان لا يتعد بنفسه في علمه  
هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس سها حروفه في عمل فيه ولما لم يكن حروفه لم يعمل المضاف  
والاضافة عمل لانه اذا اعلم ان يعمل ذلك سها حروفه قال الشيخ رضي حوان يقال  
عمل المضاف والمضاف اليه المضاف في تحقيقه عن التنوين او النون لاجل الاضافة **ق**  
لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التوفيق والتخصيص اراد بالمعنى المذكور  
في المدعى ما يعمل اللفظ **قول** علامتها انما قرط اذا لا يعمل حمل قوله ان يكون آه على الاضافة  
المعنوية الاحقيقية خاصة بنوع الماشي بواسطة حروف الجر تقديره مع اير انهما معنى ومن البين  
امتناع الحمل وانما لم يقل فعلا المعنوية ان يكون آه لان الكلام السجود للاضافة المعنوية  
للعلم منها **ق** كالمعنى على آه والمنسوبة **ق** او اعلم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم  
اليوم **ق** ولا يعمل انما المراد اللام فيه ان لم يستعمل للاحد وكذا الحال في الباقيين وفيه من يطالع

والمركب من الالوان الاضافية مثل عند لون واذ لم يكن من مادة واحدة  
فانما انقطع ازجبت تما في الالوان غير ما نوس **قول** ولا يحتاج فيه الى التفتيش او قيل في  
تصنيفه كل الالوان كالمحاطة جزئيات كل في تصنيف هو الالوان الاضافية الجزئية التي  
بمعنى الالوان لكن يتبع اظهار الالوان الابدلتاء ويلين باجر شيئا والافراد مثلا والالوان لم  
كل من الاضافية وذلك لا يجوز وفيه بحث لان كل الاحاطة الجزئية والنوع على طرفين جانب  
المضاد واليه كما تفرغ الميزان فتصير اضافية الجزئية الى الكلام الاكبر في تصحيح الفاعل الى  
او العود **ق** فان معنى في اليوم **ق** اي معنى ان هذه الاضافية ياد في ملابس ويكفي في  
الاضافة بتكفي الالوان اذ في ملابس في كوكب لطرفاء السيل اركوكب اضمحاض بالملونة  
للقراء ملبسة ازها تشع في النور لاسباب اشياء عند طلوعه لا قبل كما هو شأن  
النس المدبرة الرشيحة للامور في اجازها **ق** واما الاضافة بمعنى فخر كرسى وايضا لولم  
تستلزم ارتكاب مجاز كثيرة وذلك لان الاضافة ياد في ملابس مجاز قول كما لا يخفى  
الاير ان نسبة الفعل الى فاعلا المميز لا يستلزم معبودة الفعل وتوحيده **ق** قلنا  
لا يفر ذلك اذ قال الشيخ الرضي ان وضع منه الاضافة ليعيدك لو احد عماد اعلاب المضاف  
فصورية مع المضاف واليسته للبناء مع فاذا قلت غلام زيد وزيد غلام فلان فلا بد  
ان يشترط الالوان من بين غلام لرمز بخصومية بزيدا ما كونه اعظم غلاما او اشهر  
بكونه غلاما لكونه معبودا بينك وبين مخالفتك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ  
اليه دون سائر الغلامان هذا اصل وضوحها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة

الواحد

في ظاهره حين وذلك كما ان في الالوان في اصل الوضع لاجل المميز ثم قد يستعمل بلا اشارة  
المميز وهذا حاصل كلامه ولا يخفى ان معنى الالوان المذكور في كتب البلاغة وهو الالوان  
الالوان مشرك بين معبودية الفردية ومعلومية الجنس او موضوعية للمعلومية سواء كانت  
معلومية الفردية او معلومية للجنس ان الموقوف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس هو  
الاصغر وتارة لارادة تمام افراده او بعض غير معين وذلك في التقدير ان ثم قال بعض  
المحققين ان الاضافة كلام بلا فرق واما كلام الشارح قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
بانه في عبارة **قول** لا ينبغي هذا الحكم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
ويشبهه ونظيره وسواك الا غير ذلك وانما يستلزم عدم الاعتداد بها لاعتدادها بوجود  
ان يقال انما قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافة فعلها لفظية لانها بمعنى اكم الغلام  
فان المثال بمعنى محاشل وغيره المعيار وضافة اكم الفاعل اذ لم يكن للمضاف لفظية  
سواء كان محال او الاستقبال غير ذلك وايضا ليجوز هذا الحكم في نحو حبك وسرحتك  
وكيفك وزيدك ونهاك لان معنى حبك زيد لكيفك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي  
بعض العرب جعلوا واحدا وعبد بظنة كرتين وليس العلة في تشكيها كما قال بعضهم ان  
واحد مضاف والمضد واحد موقوف بمفهومه لكان كقول الشيخ بنو ذلك لان المفرد في  
شبه لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تفر عليه من صاحب ذلك المضاف وخود برجلوا  
حداه فالها عايد لرجلوا سيجي ان الغير الرجوع الى مكرة غير مضافة مكرة فان كان ذلك  
الكلام الموقوف موقوف به في المضاف وذلك ان كان مكرة مضافة مضافة وكذا ينبغي ان يكون

فوك مدبلدة وتسمى بيلة وتارة وبهره <sup>ط</sup> وتؤخذ كاشتر من هذا التحقيق <sup>ط</sup> في الد  
 والذرتين <sup>ط</sup> في اشكال هذا التركيب <sup>ط</sup> لتؤخذ في الابدان لان حاشية زينة في تحقيق <sup>ط</sup> في انا  
 وكذا مغايرة فانه يشمل كل ما في الوجود الاذات <sup>ط</sup> قول الا ان يكون المفسا واليه هكذا قال  
 ابن سري وقوله ابن البراء في قوله <sup>ط</sup> في قوله تعالى الذي كذا تعلم فاعلم ان كان فساد  
 فمده السلاج فيجب ان يكون غير حرة لا يصف صفاها بها واجاب عنه الشيخ الرضا  
 بانه يدل بان لا يصفه ولا يصفه فمحمول على غالب حاله ان غالب حاله عدم التوفيق  
 ويكون العباد يصفه بان تعريفه موقف على المقصد كما اشار اليه قوسه اذ فهم  
**قول** سريان يجوز انما قال الشيخ الرضا اذ بامثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة <sup>ط</sup> اشهر  
 او صفا او اوارادها هو الغالب في التنكير العلم اذ الضيف لا يكون الا كذا قال الشيخ الرضا  
 وورد ان يجوز اضافة العلم بقاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التوحيهين اذ افلح  
 كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذ الضيف العلم لما هو متصرف في معنى نحو زيد الشجاعة  
 فانه يجوز ان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد <sup>ط</sup> قول كان طلب المادى وهو مستكر في با  
 دي النظر <sup>ط</sup> قول كان كقيل الحاصل معنى ان المعهون الاضافة الى المعرفة حصل  
 اصل التوفيق وقيل للمعرفة واذا اضيفت الى المعرفة كان كقيل الماهو الحاصل  
 في فيما يقع اصل التوفيق بين جعلها علميا في ان المعرفة في الائمة المذكورة في الكلام  
 لا مركب العلم هو الكبر فلم يكن المعرفة <sup>ط</sup> علما بل فيها زوال توفيقها حاصل ان العلم  
 كما كانت وصفا ثانيا اذ ان مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها علمية <sup>ط</sup> وصفا

ثانيا

٥

في الازمنة <sup>ط</sup> قول من ذكر الام <sup>ط</sup> فلهذا قال في الرمة ثلث الازمنة في قوله قد سره في البيتين  
 واما ايامنا سلم سلم عليك من الازمنة ثلاث مضمين رداً ورجوع ورجوع التسليم  
 يكشف الراجح ثلاث الازمنة والبار بالواقع وقال في راجع ارجع ارجع ارجع ارجع ارجع  
 او كشف العمى عن المسح الذي يرد على من حاله في ثلثة الازمنة جميع التفتية وهم واحد  
 من الحاجات الثلاثة التي ينصب القدر عليها وفي البلاغ جمع بلقيع يعني الحال <sup>ط</sup> قول صفة  
 مضافة الى المعول ما قال الشيخ الرضا ما حاصل ان المعهفة المشبهة جازة المعهفة  
 في ما يقع عليها وضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول جملان المرفوع والنظر  
 والمصدر سواء كانا في المانع او الحال والاستقبال والاستمرار وفيها فان المرفوع  
 هو سبب خبره في زمانه ومؤدبه في زمانه المرفوع لم يكن سببا في خبره بل في زمانه  
 في داره وهو مرفوع على ما يكره جملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره واذا كان بمعنى  
 الحال والاستقبال والاستمرار وضافتها الى المفعول به والمفعول به لفظية على الاثر  
 وعلى الثالثة جملتها والمعنوية وقربا بل بعض الكما باسم الفاعل والمفعول استمر في ضمير  
 الاضافة لفظية كما يؤول القيد بالعين والعبر بغير العين او ضمها وسئل الموحدة بالعا  
**ق** فمضارع البلوغ نحو المم فاعلم السمو والاد من فانه بمعنى المانع حقيقة ونحو ما يكون  
 اذا جعل بمنزلة المانع للتحقق وقوله او اعتبر معنى الكلام كما في صا جملان فيم يعتبر ان يوم  
 الين فلهذا او مفعول به اتسا كما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية

**قوله** ولا يفي الاختصاص في اللفظ الا اختف في اللفظ حرج بقوله في اللفظ لا يشترط الوجود  
 التسمية او التفرقة بالمقابلة او اللاحق اذ في حقه في المعنى كما اشار اليه قدس سره **قوله**  
 واذيف القايم اليه بعد جعله شبرا بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها او ال  
 وقع من العطفية تحت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فاعوانه الاضافة اللفظية  
 مثلهما روي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الموصوفها لان اللفظية فرع  
 المعنوية **قوله** والمراد ان المشار اليه يتم اذ لا يخفى ان المجموع المركب من الشيا يجوز ان يلقب  
 مستلزما لا يرد ولم يكن صحيحا واحدا من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة  
 واثارها انما يقال ببناء لاحق على سابق واستدل باللاحق على السابق ولا يخفى  
 ان ذلك مستقيا بالقياس الى انتفاء التخصيص فحجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخصيف  
 وانتفاء التنوين او يرتب مجاز كما يقال فلان قيل تلك العجيلة مع انه ليس الا قبل جعلهم  
**قوله** وعلى هذا كان الانسب لان اصلا مذكو ضمنا **ق** خلافا للفرق ارجح ان هذا القول  
 قاله **قوله** واجاب المصنف عنهم بان الاضافة مسبوقة بما بعدها وان كانت مفيدة  
 ابتداء فيزيد بعد ادخال اللاحق بغيرها والرجوع الى النسب الذي هو الاصل لئلا يما  
 عرفته الاضافة لاجل **قوله** ولا يخفى في شوب بمهادرة لان اثبات المطبوع على ابطال  
 دليل لفظي ابطاله يتوقف على اثبات المطبوع **قوله** اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المقابلة  
 ضعيفة في التركيب لانه الاستقلال **ق** اذا وقع في غير موضع لان رواية لجه مشهورة و  
 به كافية في الاستدلال **ق** يستور في الجمع والواحد وهو مشترك بينهما كما في **ق** وجهان

ان انما اورد في **قوله** في غير اللفظية في الضمير واما النسب فغيره محل حيث جعل الفاعل شبرا  
 بالمفعول في النسب **قوله** يعني بسببه واتباعه يتبع في جملة من اشار حين في قوله **قوله**  
 المصنف كذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز لفظ الضمير كمن المشهور من مذاهب  
 لا يجوز النسب قيا على المظهر ولا لم يستد الشيخ الرضا الا بسببه الا ما هو المشهور  
 من مذاهب سند القول بالجواز الى انما في المبدوء في احد قوليه وجار له **ق** حمل ارضية  
 اركانها على ان بناء على جعله مفعولا للفعل المرفوع ارجوزا وحمل **قوله** ولم يحلوا الضارب  
 زيد في على هذا التقدير ون التنوير السابق بنحو وهو اذ لم يحلوا الضارب  
 زيد على ضارب زيد كما حملوا الضارب انما حملوا دون التنوير السابق او جاهد ان  
 حذف التنوين في باب ضارب ليس الاضافة بل لان الضمير لان التنوين وانفعال  
 الضمير عما يتما في ان سوا كان الضمير مشهورا ومجوزا فاذا لم يكن في باب النظر  
 اللفظية لم يبالوا بانتفاء التخصيف في الضارب لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد  
 فان التخصيف في باب منظور فيه انه قلت به على هذا التنوير نقض القاعدة المعلومة من  
 السابق وهو ان الاضافة اللفظية تنيد التخصيف فكما عمل المصنف لم يرض بهذا القول  
 او قال بان التنوين قد ربا تعمال الضمير انما ينال في التنوين لفظا ثم حذف من التقدير  
 بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت فعل هذا ينبغي ان لا يجوز الضارب  
 للمحل على الضارب زيد بقلما بين المثالين فقاو ذلك لان الضارب بك مشا للضارب في ان  
 تميز تنويره لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد في ذلك **قوله** وحصل التخصيف جدا



من جانبنا انما هو المضاف اليه كما ترى **قول** ورد في القاعدة الاولى انه لا يكون في قول ال  
بمورد انما هو المضاف اليه المضاف اليه بالكلية للتخفيف مع افاضة التعريف والتعريف كقول  
بمورد الجامع واخره وجود قطيعة واما فان اصل مسجداً جامع الضيف للتخفيف  
بمورد الاعم وكذا التعريف من المضاف اليه لان المسجداً جامع بعينه كذا في حق الوجه فان  
هنا وان كان هو الوجود حقيقة لكن جملة لغوه في الظاهر بسبب المستكن وقس عليه  
افواه وان اصار وجود قطيعة وجود وضيف للتخفيف بمورد التنوين والتخصيص وقس عليه  
اشاره واجاب البصريون بالتداول كما اشار اليه المصنف بقوله مسجداً جامع **قوله** تناول  
بمسجداً جامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للتاسع في مسجده للسهولة  
فانما في كل وقت سيف سيج **قول** وثانيتها آه وحاصله ان اضافة المسجداً جامع  
من قبيل اضافة العم الى الخاص وكذا في سائر الاثنية فيكون تلك الاضافة كافية  
طوره سينا وعلوة الورد وبعده الكزبره وجانب اليمين **ق** تداول وجه اوله  
بعد زوال الشمس **ق** وبعده بلقاء انما نسبوا الى الحق لانها تنبت في جبال السند وها  
على الاقدام **ق** وشبهه قطيعة قال قوسى سره في الحاشية وجوده يشبهه او كمنكوف  
سور انتم قطيعة جاوره وسماه **ق** اسم مماثلة للمضاف اليه في العموم والتخصيص  
او المشابهة في شمول الاطلاق وعدم كليته وسد فان ما يطلق عليه لا يطلق عليه  
الميتة وبالعكس وكل ما يطلق عليه لا سلم يطلق عليه الميتة وبالعكس سواء كان متداولين  
اجاز الغراء اضافة احد المتداولين الى الآخر للتخفيف من استعماله وتبويب الشرح  
بمورد مثل

بمورد مثل كل الاعم وعين الشئ وكذا في زيارته وشبهه السلام على كل من السلام  
تولفظ والمشهور ان اسمها **قول** فان ابر المضاف ولم يحبل الضمير راجع الى المضاف اليه لان  
يخص به عن حروف الاختصاص وهو في المضافون المضاف اليه لان الكلام مسوق  
لغايرة الاضافة **قول** سواء كانت بمعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص بل للتوقيف في  
المثالان **ق** واذا كان لا يفسر باخفا علم ان الشئ بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة  
والاشبهه ان العين بمعنى الذات اعم من معنى سائر الموجود المطلق ان لم يوجد  
الذهي والخارج عند جماعة وعلى هذا يمكن العين اعم من الشئ كل مفهوم هذا اذا اريد  
بالشئ نفس مفهومه من قطيعة النظر في حقيقة الذهن ما اذا اذن من حيث انه متحققا  
في الذهن فهو فرد من افراد الشئ كمفهوم الانسان بالنسبة الى روح يكون العين اعم من  
**ق** يحمل احد المدلول آه من باب حمل احد اللفظيين على المدلول والآخر على الدال ذو  
وذات ومنه فانه اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة كقولك اذا اصباح ارضها صبا  
هذا الكرم وذو اصباح ارضه صبا الكرم وليس اصباح لان الصبوح ما يشرب في  
الصباح فبمعنى ذا صبوح زمان هذا الشراب **قول** جاء في مدلول هذا اللفظ لادال هذا  
المدلول لان نسبة الجيئة الى الدال غير صحيح **ق** لان صدهم بالاضافة ولان اللقيبة  
لعين الذات الذي يفيد الكرم مع زيادة مدح او ذم واذا ذكروا لا يعنى غناء الكرم ولا  
يقدمون اللقيبة على الكرم بل يؤفرون عنه فيذكره على سبيل الاتباع بان يلقى عطف  
بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا **ق** غالباً والمفلوب الحكيم فان عز بزاي من غلب سلب

**قوله** وهو في النسخة في قوله من فاعله وذلك لان نظره في احوال او افعالها **قوله**  
او الملتحق به معنى اللاحق بالمتكلم كون احواله باه كانه كالمعنى **قوله** انما يلزم الالتهام بالاسماء  
حقيقة فيما اذا كانت في صد الكتاب وكما فيما اذا لم يكن في المصدر فانها لا تستقل بها  
في حكم الالتهام بها **قوله** فان كان آه يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان آه  
**قوله** المشاهدة بالمتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء التناهي في المعنى **قوله** المحقق به  
ورأوا ان في المصدر من جنس كونه جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروا الياء الياء  
كالكسر **قوله** والالف قبل الياء ثلث لثنية قيل ان كان الواجب على هذا ان لا يقبل  
واولها ياء لا التباس اجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء فثلاثا وانما يجوز هذا  
القلب لا لاحتياج الياء بالقلب عند الجميع بل لوقوع الواو في مسافة لا يوجب القلب  
عند الجميع هو اجتماع الواو والياء وكون اولهما ولا يترك الامر المظهر للالتباس  
بوضوح في بعض المواضع **قوله** يوجب ثلث الهمزة لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها فتحة  
تقلبوا وقال الشيخ الرضي قلب الهمزة وكسر قبل الواو واياه واجبة الم يولد الهمزة بوزن  
فان يخرجه بقاؤها وقلبها كقوله في جميع الواو اذ يشبه فعله **قوله** فتحة الياء  
ارباب المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة نافع مجيبا ومجانا  
اما لا بد الوصل في الوقوف لان الالف اكثر من الواو فهو يوجب مقام كسرة من جهة صوت  
الاعتقاد عليه هو هذا فهو على الالف يوافق قوله في يوم يفر المرء من اخيه وادب ما تقدم  
الاخ على الالف الاية فدعاية السور **قوله** فالحال في اخ وابه آه او فيقال في الف

الياء المتكلم في الواو على هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله ويقول في عليه عطف فعلية  
واما على الظن توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على الهمزة بهذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره في شرح  
**قوله** وابه ملك بصنوه المعنى يقال قد سره في الخاشية شواول قد راها اذا امرت وقرى  
وكتب على قوله قد راى فضا وقادو والمجازا كما سوق عن انراش وقرى وقرى بصنوه المجهول  
**قوله** انما قيل فلان في اثباته ذهب مجرود الاحتمال انما يجمع فاصلا بين كاضين جمع **قوله**  
ويقول امر امة آه انما صرح بالقول كذا في سبعة علم والهن الالف لوقال يقال لكان  
اوله لثنية عن نسبتها الى المعنى بل غير صحيح لا لا يفيضا وان الالف الالف الالف الالف  
والشرايح جعل صيغة يقول الغافية فاندفع الاعتراض بل اختلف **قوله** قد راى وابه هم ومن  
وقم اعلم ان لام الاربعة الاول او بدليل افوان وابهوان وهنوان والثلثة الاول  
مفتوح العين ميمها على افعال كبا واوا واما لان قياس فعل صحيح العين فعال كجرا واهل  
واما من فاعله فيهما فتح يستدل به على كسر عينه ثلثة وهو منه لا يدل على كسر عينه  
لان يمكن ان يكون ساكنها لمن ماخذ والام في العين لان ما قيل التثنية لا بد من فتحها كذا  
لادليل في هنوان لان يمكن كثره ولام الحاسة ياء وعينا واو لا دليل افوان وغيرها ساكنة  
لادليل على الكسرة والاصل السكون ولا يدل صيغة الالف على كسرها لان فعال ساكن العين  
فعلها يفتح على افعال كقوله واواض وانما عوضت الهمزة عن العين لان الالف ماخذ ونسبا  
عوض الهمزة عن الواو لا بد من الابقاء للهمزة الممكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه  
وقد خرج الشرايح بين الباء وبين الميم **قوله** هما لثنية في من فتحة ثلثهما وتكلف

بعقدهما بان اليمين يدل من اليمين الا ان قدمت على العيين **قول** اعني فوك وفكر وفكر **قوله** في جامع  
 لم يرا في الذكر ورجا خصصت اللغات الافلح ان يقول كعرو وعصا وبدو وضيء وضيء  
 سادس اوزة الكحل وجم ان يكون كوشاد **قول** فهو اعلم ان عينه او اوله ايا اما لاول فلان  
 مؤنثة ذوات اصلها ذوات بديلان شايذ واما ذواتها لكثرة الاستعمال واما الثاني  
 فلان بار اليمين بالثقة والمخاطبة والاولى ووزن عند الفراء والشهر ووزن  
 ذواته لو كان كغلسي المؤنث واوله ياء كطية لا يرا في ذواته وجمع في وعاء مفتوح العين للملح  
**قول** لا موضع صلة آه قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلام آيات  
 لوم ان يقولوا ذو ذهبية كان جنس المفرد والاعلام مما لا يتبع صفة لم يتوصل اليه والوصف بها  
 وان كان بعد التوصل يصف هو المضاف بدون المضاف اليه واما السام الاجناس فيكون  
 الفرع المتفرقا منها وان لم يكن يتبع كما يوصف بها الا انهما من جنس يتبع صفة كالغائب  
 وايضا لو حذف المضاف والموصوف بها والمضاف اليه في علم كبره فيا مضاف **قول** فيقول  
 الشاعرا غاب ذوق الهم حاصل على ذوقية وما وقع كلام بعض المتأخرين واصل  
 على شبيهة ذوقية فذلك اقسام الهم الماثور **قول** وكان في المصنف آه يعني ان المتأخرين  
 للمقام النظر الى حال اضافة الالف الى الهم لكن عدل عند النوع واما عدول الالف  
 فيجيب **قول** ان ذوقا متفرقا وقرجا بعض متفرقا منقطع على سبيل الترتيب والذوق  
 ولكن اريد بالذوق **قول** والفاعل الذي يتبع على فواعله كذا الفاعلية الوصفية دون  
 الفاعل **قول** كما كان هو اسم كسب الاصل فارسي كره في الحاشية كما هو بين

التفسير

ابي انتم واما تايبه فله كبح العارض من لفظ مع سابق الزهر وهو متروك ان في  
 الرتبة الثانية منه اذ كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس اليه كما لصفه  
 الثانية والرابعة فقولان لبيان الحال للتفسير من قول المراد بالثانية هو المتأخر  
 مطلقا وفيه تباين في مجاز وهو خلاف الامل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف  
 المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد واسموا والمتأخر كجيدية  
**قول** بحيث يكون اعراب من جنس اعراب سابق مع انها متعارفان شخصها كالتفسير فلان التفسير  
 بقرائة الكتاب جزء اجزا لان اعرابها واحد كالتفسير في الموضوعين **قوله** من جهة  
 التفسير للاعراب **قول** شخصية فلا يرا في المفعول الثاني من باب علمه مثلا اذ جهة التفسير  
 لو غاب الشخص **قول** انما من جهة واحدة شخصية وان كان لغيره في ذلك وهو يكون  
 نعما للمفارق لان المبحي المنسوب آه لان ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المتقاضي  
 لا اعراب زينة في علم زيد هو فاعلية غلام لان المبحي المنسوب الزينة في قصه المتكلم منسوب  
 مع زيد اليه مطلقا للاهم لان يراد المعية في الناس باليد لان النعت هو المصنف كجيدية  
**قول** ان لفظه كل وكذا لفظه التواضع لان التعريف للجنس يمكن ان يقال ان صفة المبحي  
 لفظه كل مقبولا زيدتا بالبين للجنس للتعريف **قول** النعت قد مر على سائر التواضع لانه اكثر  
 استعمالا واولا وشابها كما سيجي **قول** يد على معنى ارجاله ثانيا في مبنوعه سواء كان باعتبار  
 مستغنى في ظرفه نحو جازان رجل حسن غلام **قول** ارجاله مطلقا حاصله ان الارجال على تصور  
 المعنى في مبنوعه الارجال النوعية هي غير منفكة عنه والشا رجول جعله صفة لوصف المعنى

في مقابلة وفردية كونهما الذاب معيد زمانه  
بزمان العمل الاصحابه في زمانه في القاب فلا حاجة  
العمل اللغو ومنهم من قال لا يخرج التاكيد شرعا القوم كلهم  
كلمة مقيد زمان النسبة والايضا ان يرد مثل الجنب زيد علمه  
زيد صديقه والعطف مثل الجنب زيد علمه والتعريف لا  
يكون في كونه الالاء على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج  
فرد **قوله** وفاربه لرب من وظيفه الخوق وقد يكون للتعميم  
وقد يكون للترجمه كخواتم الفقيه وقد يكون للكشف  
والتوق بين الصفة كما شئت وصفه المؤكدة ان الاوصاف  
مؤرة والتوق بين الابطح والتوق بينهما ان المؤكدة  
الموصوفه كاس لا برنفة واحرة والكاشفة بكشفه  
اما المؤكدة وهما كمن الطويل والويض والعميق  
المعنى كاشفا وليتبع ان قلت كل من تلك الامور  
التي هي كاشفا لانها لا يشبهه احد في ان  
على ان هذا الجواب لا يجزى في مثل الانسان  
ان الجواب نعت واحد الان اعرابه على  
والبيت سقف وجدران **قوله** ولما كان غالب مواد  
في مقابلة وفردية كونهما الذاب معيد زمانه

في مقابلة

في مقابلة وفردية كونهما الذاب معيد زمانه  
بزمان العمل الاصحابه في زمانه في القاب فلا حاجة  
العمل اللغو ومنهم من قال لا يخرج التاكيد شرعا القوم كلهم  
كلمة مقيد زمان النسبة والايضا ان يرد مثل الجنب زيد علمه  
زيد صديقه والعطف مثل الجنب زيد علمه والتعريف لا  
يكون في كونه الالاء على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج  
فرد **قوله** وفاربه لرب من وظيفه الخوق وقد يكون للتعميم  
وقد يكون للترجمه كخواتم الفقيه وقد يكون للكشف  
والتوق بين الصفة كما شئت وصفه المؤكدة ان الاوصاف  
مؤرة والتوق بين الابطح والتوق بينهما ان المؤكدة  
الموصوفه كاس لا برنفة واحرة والكاشفة بكشفه  
اما المؤكدة وهما كمن الطويل والويض والعميق  
المعنى كاشفا وليتبع ان قلت كل من تلك الامور

في مقابلة وفردية كونهما الذاب معيد زمانه

ليس في قوله قتلان قتل لم يجز ان يوصف باسما الاضمار بقيا معنا على وجهه - ليس ما في  
كما يوصف بالاسم الاشارة فيقال مررت بشخص رجلا وسبع اسد كما يقال سيد الرجل قتل  
ليزيد المضاف للموصوف في مثل من فائدة زائدة على ما كان كقول من اسما الاضمار ليعلم  
يقع صفته ان قتل مررت برجلين في شخصيته السد في السبعة بخلاف رجل طويل لان  
الطويل يكون في غير الرجل وهذا حذف الموصوف في الاضمار ان كان مع قرينة الرفع  
كالشراء والظفر اذ لا يرضى اسما اما قتل هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف  
حافظا **قوله** ويريد هذا قال الشيخ الرضا اسم الاشارة يقع وصف للعلم والمضام الى المفسر  
والاعلم والاسم الاشارة لان الموصوف اخصل وساء واما في هذه المعنى  
المواضع فلا يقع صفة **قوله** لا المعرفه امر المعرفه باللام لا يشبهها الا واحد بعينه لان  
تعريف لفظ **قوله** الذي في حكم الفكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها كما لا يشبهها  
والمعروف من اقسام الذات والاسم في قوله في حكم الفكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت  
يوافق المنفرد تعريفه وتكثيره مع ان الجملة قد يكون نعتا وليس معرفة ولا اشارة ولكن  
تحصيل الحكم بالنعت المنفرد وتوضيحه بان الجملة في تمامه وبالفكرة كما قال الشيخ الرضا من ان  
قام وهو في هب ابو نون وناويل واهب الورد واوزيد في تاويل كما ثبت ابو نون ان **قوله**  
لان الدلالات على معنى او قد سوى الشيخ الرضا بين النعت المنفرد والجملة والشهور  
ان المفرد اصل له وجهه ان الجملة التي لها فعل لها من الاعراب انما يكون في تاويل  
المفرد **قوله** لان الاشارة في لانه صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها موصوفا

للخاطبة

للخاطبة في قوله في غير ما ذكرنا وان يوفق الخاطبة الموصوف للمبرم بما كان معلوما والاشارة  
لا يكون مضمونها معلوما للخاطبة فيذكرنا وكذا حكم الصلة **قوله** الابتداء ويلعب في ذلك في الطلبي  
المحكية تقول خذوا كذا وكذا والمذكور انما هو الذي انبى قطار يندق مقول عنه هذا كما يكون  
في طاروا المنقول الثاني من باب طلبة مشا وجرت الناس خير عليه **قوله** او اذا لم يكن فيها الضمير الربط  
يكون اجنبية اركانها حال النطق الموصوف ولا تتولد في الملازمة مناقشة جواز حصوله  
الربط بغير الضمير كما في خبر مبتداء **قوله** ويوصف بالوصف والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله  
**قوله** وبلا متعلقا المتعلق اعم من ان يكون ماله نسبة وانما في كلامه كلاب الغلام او ماله  
ربط الى ماله تلك النسبة كقولك رجل ضارب ماله ذبيبة **قوله** يعني بصيغة اعتبارية انما يوصف  
بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نفعه في حصول الفائدة **قوله** في عشرة اموالنا بنوع في تلك الا  
شياء لكونها في المعنى مع عدم استقلال القيام مقامه **قوله** والتوحيق والتكثير جاز بعض  
الكوفيين ووصف الفكرة بالمعروف فيما في مرجح او ذم استنهاد بنوعه ويلحق امره  
لمرة الزم جمع مالا وعده في كل واحد على ان يدار ونعت مقطوع رخصا ونسبا واجاز  
الافحش وصف الفكرة الموصوفة بالمعروف **قوله** والايراد والتثنية والجمع يوصف المفرد  
بما يجاز اذا كان ذلك المفرد مجموعا على اجزاء كوصف النقطة بالاشباح فانها مركبة من اشياء  
كل واحد منها شبيه **قوله** وفي غير الاغذية كما في التفسير المتعلق **قوله** والثاني يتبع في  
الجملة الاولى ثمة منها ذكر محلا بقوله في الاعراب ان قيل الوصف بحال المتعلق قد يعبر فيه  
بغير الموصوف نحو قام رجل من وجهه بالنسبة والظهور يطابق الموصوف في العشرة ما قلنا

يمكن ان يجازى عن بانه من قبيح وصفه في الجازفة فحمله ذلك ان النسبة التثنية بالرفع في قوله  
الشكيب فيلزم ان يكون الفير خلاصا **قول** بانه بمنزلة يقودون علمانه لكن قاعدون علمانه  
اقل من ضعف يقودون علمانه لان الالف والواو في الصفة فانها علمان قطع **قول** وحمل  
عليها ضم الغائب اجاب الكسائي وصفه لقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يتكلمون في  
على البدر **قول** لان ليس المفعول الوصفية كباقي الالف وان دل على معنى التكلم والظناب  
والغيبية وغيره ان الفير الراجع الى اسم الفاعل والمفعول على معنى الوصفية كوجه يمكن  
ان يرفع بان ذلك المعنى اذا كان في قال الفير لا يقصد به الوصفية الا ان يعار في التعليل  
ان الموصوفين يكون اخر واو ساويا والفير اعرف والمعارف فلا يرفع الوصفية في قوله  
والموصوفوا اخر واو ساويا واشارة الى هذا التعليل ولذا قرى او كماه فوقع الالف على  
موقع المدلول كما شئنا الشارح الرضا **قول** امر الموصوف والمعرفة استحصاها منهم  
من حمل الاضمر والمساو على ما هو مصطلح منطقي وهو الاضمر الساو كجيب الصدق  
وذلك باطل اما الاطلاق الموصوف معرفة كان او نكرة فيكون اعم من طيوان الذي  
لحق وجون نالحق والحمل على الاصول والمساو بعد التوصيف مما لا غاية فيه واما  
نيا فلان لا يعبى بناء **ق** ومن ثم لم يوصف في اللام اه الا ان يعتبر استخرا من الفير كما  
يدل عليه تعريفه اجيب ان اسم الاشارة في حكم او في قوله فان قوله من ثم مع قوة قوله  
من اجله **قول** لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود الاصل من حيث الالف في الالف على  
مقصود **قول** ان اعرفها المصنف اه قال الشيخ الرضا كون التكلم والمخاطبة عرفه  
واما الغائب

واما الغائب فحتم ان احتجاجة الالف بغيره صفة بمنزلة وضع البدر والمكان كان العلم اعرف من  
اسم الاشارة لان مدلول العلم از سعة من خصوصية عند الوضوح والاحتجاج لان اسم الاشارة  
فان مدلوله عند الوضوح غير معين وانما يعينه بالاشارة للحسية وكثيرا يقع الالف في الاشارة  
حسية فلذلك كان اكثر اشارة الموصوف في كلامهم ولذا لم يقصر بين الاشارة ووضع  
شدة احتجاجة الالف للمكان اسم الاشارة اعرف من الموصوف باللام لان المخاطبة يعرف مدلول  
اسم الاشارة بالقلب العين معا ومدلول الموصوف باللام يعرف بالقلب ون العين والموصول  
كلام اللام واما تعريف المضاف والاحد الاربعة فتعرف من تعريف المضاف اليه سواء الالف بالتعريف  
منه عند سيبويه واخذ المدبر فتعرف انقص الالف بوصف المضاف الى المضاف والالف وصف  
المفرد **قول** لا يفتقر الى اللام الا في الموصوف في الالف بالثلاثة في التعريف في الالف في قوله  
يعرف ان الموت لا يتعرفون منه ولا يخفى ان ذات المضاف لم يعين لئلا يكون فائدة فلهذا  
عينه بقوله في اللام اه فكان جعل الاضافة عديدة واشارة الى ما هو المعروف عند الجمهور  
لا يقال في غيرهم وهو ان الموصوف الالف صفة مائة اول اللام في الالف واخواته دون  
ما ومن ار الموصوف لانا نقول جاز ان يكون الموصوف في الالف من الموصوف في الالف استدرار  
قوله وبالاضافة الاشارة الاخذ من جمل المضاف او من المضاف اليه الشارح في قوله  
بدر اللام ينتقض بالاشارة المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو بغير اللام صورة  
وتارة بان الموصوف مع صفة في قوة الفاعل في قوله **قول** وانقص من ينبغي ان  
يدل ان الانقص لا يحفظ الدرجة ما هو من المضاف اليه ثبت **قول** ان المشار اليه انسان

بدليل الاشارة والرد **قول** بل جبرية اسم الاشارة والعطف **قول** العطف  
 الزامه لثبوتها في التابع بل انما هو في المطلق ما بعده الاما قبله في سبب التبع  
 الفوق لانه يكون مع متبوعه على سق واحد لان كل منهما مقصود بالنسبة **قول** المقصود  
 سببه آه في صدق على مثل البيت سقف وجران ففاد **قول** بالنسبة الواقعة في الكلام  
 الزرقية متبوعه لئلا يتحقق جازيما فذكر لا غير او جازيما وعرفان اذ كان كان  
 مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لانه الكلام الذي فيه **قول** لانها في خبره في  
 مقصود وقد يدبر المقصود متبوعا لها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوعه فذكر معنى  
 في توضيح بعطف البنية المتبوعه بذكر اشهر ما كتبه في النسب اليه كجيب هو النسب  
 اليه في الحقيقة لا غير لم يقع غلط ولا مجازة في النسبة او ان المذكور بل في الجموع  
 بان على عومه ولا شك ان ثبت شيئا شئ في المقصود هو المبيين والبيان **قول**  
 واجيب بان المراد في ان بد الغلط بثلاثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدئية في الواقع  
 لسبق البنية وانما انك يوهم غلطه خوفا من عدم بديهة في ثباتها انك نسبت البديل  
 فذكرت المبدئية من غير سبق اللسان ثم تذكرته ولا شبهة في ان المبدئية في تلك الاقسام  
 ليس بوطئية في خبر بد الغلط في حد العطف لو لم يكن يتوسطه اطلاقه وقد يجازي ايضا  
 بان المراد تكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة المذكورة على الترتيب  
 من اتحاد الادر كما في كليم والتزدد وغير ذلك سواء يقع القصدان او لا اعتبار  
 اصل النسبة في خبر المعطوف بل لا ولكن لا يشترط المعطوفين بهما في سبب التبع

بعض العطف

في اعمه النسبة وان اختلف الجواب وسببا باعتبار كونها على بنهم من الادر في خبر المعطوف  
 بانها في اعمه لان النسبة في كل من المعطوف والمعطوف بهما على بنهم و هو التردد وعدم  
 الشراطين المقصود في خبر المعطوف في لان المتبوعه تتبدل في خبره عن غيره وقصد  
 التابع **قول** وعلامة الحد بانه كالحج غير معنيين احد هما ان قوله يتوسط حكمه خارج عن التوفيق  
 واذا المتعارضة على قوله شرعا في زيد وهو لا يوجب زيادة توضيح فكلما في التوفيق او  
 لانه في حد ذاته لا يوجب زيادة في التوفيق كما في ساق اليرغوم ويؤيد تأخير المثال  
 لكن ليس في خبره المنع ويعلق كما في نظيره في تعريف الاشارة **قول** يتوسط بين الاظهار يقع  
 فكان في خبره **قول** واذا عطف امر اذا اريد العطف قال اكد لا يعاد الرفع كما يعاد لفظ خفض  
 لان التاكيد في خبره المادة **قول** لان ذلك هو الكلام وطول الكلام قد يفهم كما هو الواجب  
 خوفا لضعف القافية امرادة ولها فظن العودة بالنسبة **قول** واعلم ان نزهة البصريين اشارة  
 الى ان خالف القيسيين لان اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب  
 الاستحسان فلما ياتي ذلك ما ذكره في حيز المعقول موهون ان اذ لم يحرك العطف تعينا  
 النسب مشرحت وزيد **قول** امر فاحكان او اسما قال الشيخ الرضا لا يعاد العامل الا في  
 الا اذا لم يشك ان لا ينعزل وان جلبه من الوضوح كيد فان لا يتصور الا بغير اثنين  
 فان التبع في خبره و غلام زيد و انت تتركه خلا ما و احدا لم يحرك الا اذا فام قرينة  
 والاعلى المتفق **قول** بل في قوله بين وبينك زيد لا ايضا والا المتفق فلا يتصور  
 عطف المضاو في خبره بزيد وان امكن ان يكون بينا لثان معنى اذ كان يستلزم معنى جار ويكن سبب

بعض العطف



بعض العطف

لا يستلزم من كونها ان اجزاءها بين كلتا الناهيات يكون حكمهما **قول** فيكون  
يعني ان ليس ما قام له في الزيادة **قول** مستلزم بالاشارة بقوله ان لو هو الارحام  
بأجزاء واحدة حمزة واجيب بوجود احد لا تقدر الباقية ان حوزها المقدر لا يعرف الا  
الافقواله لا فعله وثانيتها ان سقوطه على مقدره التقدير وبالابوين والارحام وثالثتها  
بان الواو للضم في ان قسم السؤل لان ما قبله والتقواله ان ترسا اللون وقسم السؤل لا يكون  
الامع لينا ولا كان القسم انما يكون لنا كيد ما هو المقصود في الكلام لم يبع حروف القسم بقواته  
تسألون لان السؤل انما بالاعتداء ورايوها ان حرفة كوفه والكوفون اجازوا ان كذا  
المادة الجارية في ان هذا الغايه ان الم يكن القواءه السؤلورة **قول** وقوله ان يتور **قول**  
كلا لاريه لوز من الاصول العارضة لانه نفس تام لان للسؤل اخلا في نعم قابلية الا  
حرف كذا **قول** عند لفظ عدم التعيين بنا على ان الاضافة للمعنى **قول** او **قول**  
لح اعلم انهم جعلوا الحرف على الحارة الفريجوليا والشذوذ جوابا اخر واعتض عليه بان  
الفريجوليا يكون نكرة اذ الم يكن له مودرج كغيره رجلا ويكفي ان يجاب عنه بان ذكره في  
حاذيها اليه الشيخ من ان الضمير الراجح ان النكرات اذ الم يكن تلك النكرات كحقيقة حكم  
صفة كانت نكرات اذ لو نسبت ان حقيق الخ ولا يجوز ان سقوطه على قائما وعمود سقوطه  
فاذا زيد حقه يكون من باب العطف على معول عام واحد لا امتناع محله في الخبر المتقدم **قول**  
فخصم الرفيع على ان يكون الحرف ان يكون مبتدأ وعمود فاعله وانما لم يذكر هذا الامثال  
لان حقه قوة الفعلية في غير منزلة عطف الفعلية على الامة **قول** بان يكون معناه

السببية

انما هي اذا الصفة فكمه **قول** بان يكون معناه السببية من العطف كما ان  
الاصفة للفظ **قول** الكفرنا جعله ليلتين كجمله واحدة وذلك الاشارة اليها بالاسمية  
قال الشيخ الرضا ما حاصل ان الجملة التي يلزمها الضمير لصفة والصفة وجه المبتدأ اذا عطفت  
عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون كان مقصورا بعد مقصورا الاول متراضيا عنه او لا  
بغيره كما جازجه احد اعراض الضمير الكسفا باقتضائه ذلك لان ذلك التعلق كجمله المحمودة امر  
واحد فتقول ان جازا فتقول ان المعنى الذي يستلزمه خبره في خبره زيد وكذا الحرف  
في خبره او في حاله كان بالملفوظ لم يجره الا في الاساسه التي يتبعها التعلق كان  
تقول ان رقمه وقوته بنه في تلك الحاله **قول** واكثر الشارحين على ان المعنى على قولنا  
بما يلزم خبره المضاد وانما حذوا اسما في يقع حكمه على نشاطه فان عدم الجواز في تلك الحالة لا يخ  
فان نشاطه عدم الجواز على تعدد العمل لا تعدد المعول وانما جاز العطف على معول عام واحد **قول**  
فوزا في العطف وان كان اللفظ جائزا كان اشار به الرفع ما قبله في هذا المقام  
من ان التارة **قول** واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجره منافع للمقدم وان اللفظة  
اذا وصفية المانح يقتضي التحقق فكيف يصح حكمه بعدم الجواز وان السؤل بان يقول لم يجر  
عاملين مختلفين وحاصل الرفع ان العطف بحسب اللفظ مستحق بحسب اللفظ لا ينافي الامتناع  
بحسب حقيقة وعلو النكتة في العروا عن السؤل المباني في الامتناع فكان قال ان ذكر  
العطف وان كان ثابتا بحسب اللفظ لكنه حكمه باشتاء لقيام الديل على وهو قديم من تمام عاملين  
وكذا ان تقول ان المراد من قول واذا عطف واذا الريد العطف ووجه يندفع الشك المذكور

٥



لكن يتردد ان عدم الحد لا يستلزم على الازالة فانه ثابت على مقتضى عدلها فانما يفتقر في  
التعليق اليه كونه كونه عند ظهور المفهوم في كلام الشيخ الرضا ان من المتقدمين و  
منهم الاخيرة ان العطف على معرعاة ما بين جازا الاما في الفصل بين العاطف والمجرور  
في ان زيادة الزيادة في العطف فانه يفتقر اتفاقا للفصل بين العاطف والمجرور والشر  
هو كالمجانس بين المجرور وان ذهب سببه والغناء المنع مطلقا واما المتأخرين فيقولون  
وان اذ انقسم المجرور في العطف فلهذا تارة المنصوب او المرفوع ثم تارة المعطوف  
على ذلك الترتيب ان لم يكن على هذا الوجه لم يجره نحو زيادة الازالة في العطف عن فمهم من استدل  
على عدم الجواز بعدم السواء في الكلام واوله لا المخرجة في الاول مؤخر في الثاني تقدم  
والحق استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتضار على مورد السلام وهو الضما  
بعض المذكور انتهى صاحب كلامه من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المتأخرين واولا في النسب  
المخالفة للغناء وذلك غير صحيح لانه لا يوافق سببه واما ثانيا في هو ان المفهوم من كلام  
ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك **قول** لان المتعديين يجوزون الازالة  
مادة متعلق عليها وثالثا في هو ان ما استثناه فاعرض الضابط **قول** جواز ذلك  
العطف مع خلاف الغناء جاز في جميع الحدود عند الجمهور الا في صورة الازالة فانه يتبدل عطف  
لجواز الجواز والمخالفة خلاف سببه فانه لا يستلزم **قول** بل يحل على خلاف الضابط  
حتى يكون من باب العطف على معرعاة عام واحد **قول** التأكيد جاء بالهزة وبالواو عطفية  
العطف لان العاطف هو ثم والغناء وقدر في التأكيد اللفظ كما يقال والشيء

بمنه التأكيد

والله والاولى كما سوسو مخلون ثم كلا سوسو مخلون وقوله ولا يحسن الذي يقولون  
بالتواويح ان يجره واما لم يفعلون فلا يحسنهم بمفارقة **قول** في حاله وشانه في قوله  
ام المبتدئة في النسبة او التعليل كقولك شانه في العلو ان زيادة العلو عظيم من ان يوصف  
وامر في العلو ان زيادة العلو ظاهر في النسبة غير ان الزيادة المذكورة او المقدرة كانت  
ارادته تتركب المعنى عن الازالة المذكورة اذ كان الامر بمعنى الشيء او عن الازالة المقدرة اذ  
بمعنى الشأن **قول** يعني جعل ما اراد المفهوم منه بطريق من طريق الدلالة كما ان  
نقطة جاء زيد نف مفهوما من زيد وكما ان الاضافة مفهومة من جأ القوم كلام  
تلك اشارة بالقوم بالجماعة معينة فيكون حقيقة مجموعهم **قول** في قوله من مشوا اليه  
والا اطلق النسبة **قول** وذلك الرفع يكون بتكرير اللفظ لا بتكرير المعنى فانه غير نافع  
لما قصدت به من دفع العطف او دفع العطف فانك اذا قلت ضرب زيد نف في باطن ذلك  
ارادت ضرب عطفك نفية بناء على ان المذكور عطف وقس عليه الصورة الاولى **قول**  
بذكر كلمة اجمع قال الشيخ الرضا اعلم انهم اذا ارادوا الواحدة والاثنية والاجتماع  
باعتبار نسبة الفعل لم يفسفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني فوجاءت درج واحد  
واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة وقد تعيّن عدد الجماعة بقول ثلثة واربعة  
الى غير ذلك واما اذا ارادوا بالاعتبار نسبة الفعل اضافة الالفاظ الدالة على هذه الالفاظ  
لفظ الجميع الاغلبية قطعية عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى  
تلازمه فبعضها لم يحجب الاضواء على حاله وهو من فلفظ وبعضها لم يحجب الا

5

تأخرها فاعلم ان كيد هو كذا ومثلهما وانهما واحدان ويصح ان يسمى  
قوله زيد في الخبر وانما تدب في جوارحهم على طائفتين على قوله زيد  
في ظاهره فيؤكده كمن يباذلة في جوارحهم خلافة فيؤكدها فيكونها  
و بدونها وانما يجمع في جوارحهم ويستعمل على احد ثلثه او جملتها  
الاشارة حالها وانما مضافا في تأكيد كيد عليه العلم خوررت يجمع القوم  
تأكيدا وهو قول جوارح القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيد  
من التثنية وما فوقها تقول جوارح القوم ثلثتهم ولا تؤكد ثلثه وانما  
المخاطبة بعد قوله في التأكيد والاكتمال تأكيدا بخلاف الوصف في جوارح  
**قوله** اما البدو والعطف فظاهر فيها بلكن في اخراج البدل الكلم اجتمع  
البدل في حكم التثنية فلا يمكن ان يكون تقديره مقصودا في قوله  
فيهم يشبهها لا وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكثرة والتوكيد مثل نفي  
ان يقال في الثلثة انما خارجة بقوله في النسبة او في الشمو لانها لا تنور  
في النسبة ولا في الشمو وهذا الظاهر قال السيد سر في الحاشية الرضا قال  
العطف الموكدة مثل نفي واحدة ان تقول ام المتبوع لا يتحقق بدون  
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفي اذ لا دلالة فيها على النفي  
واحدة لا تنور عن نسبة ولا شمول ثم اعترض الرضا بان واحدة تدل على  
التي لا تنور عن نفي واحدا بان لو اعادة استفادة من النفي ضمن  
الاقصد النفي اعترض

المراد

المراد الرضا في هذا الجواب بان المراد ان جمع فان اجمعون في قول جوارح  
المراد بقولنا لا تطابقه لان كونهم مجتمعين في الشيء لا يشترط  
من حيث كونهم مضافا باللام المشارة الى جوارح معنيين  
اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم مقصودين بالفعل في حالة  
والمراد كما في قوله في فسر الملايكة كلام اجمعون كلامه على الاحاطة  
السجدة في حالة واحدة **قوله** وهو لفظ وسع ولا يجوز ان يكون  
الا اذا كانت تلك الشجرة مملوكة بالملوك عند السبهيين واما الكوفيين  
فيكونون التأكيد بكل واجمع دون نفي وحينئذ كانت الشجرة معلومة  
ونشر قال الشيخ الرضا في ذلك ليس بعبد **قوله** ان تكرار اللفظ الاول  
قبل جازان يكون النفي في قوله وهو لفظ راجع الى المصدر للتأكيد  
ولا ينبغي بده اعترض عليه بان صاحب المفصل في باب ان زيد في قول  
بدل اجمع صدق هذا عليه واجيب عنه بان زيد يجوز ان يذكر على ان  
كيد قطع وجوز ان يذكر زيد الاول على ان توطئة لذكر غيره ثم بدله  
غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ويكون زيد الثاني بدلا وجازان  
وغير مقصود وقتين **قوله** او حكى بذكر المراد في اعترض عليه بان  
فيكون تأكيدا للفظ مع ان عددا من المعنوي واجيب عنه بان اللفظ  
يستلزم المراد في جواز ان يكون ذلك كما يابعد في جميع المراد في

٥

بالملافة فلان انما تارة كيد لا يجمع بله تا وكيد على كيد اجمع واما قول المصنف واخره انما  
لا يجمع ليعني انما تارة كيد لا يجمع بله تا وكيد على كيد اجمع واما قول المصنف واخره انما  
معنى الجملة في قول **قوله** ويجوز في اللفظ كذا العلم ان المؤخر انما يستلزم جواز الاستدلال به والوقوف  
عليه او غير مستلزم فيه المستقل ان كان على حده او كان على ما يجيب انفسه بالاولى نوعا من الحكم او  
بافتراده منها كقول بترار عاده في السنة في كل بكرة وضربت ضربت وان لم يكن على حده واحد  
ولا واجب الاظهار جاز كبريه ووجهه ان ان زيد قائما وقد جوز في تكرير اللفظ الضمير  
المستقل المرفوع والمجوز التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بكانت وضربت انت وفي تكرير الضمير  
المنفصل المستعمل التكرير بالمضموم المنفصل والمرفوع المنفصل فوفرت اياه وهو ما  
المستقل فهو توكيد بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالافرة هم كافرين  
قبلا ومع لزيد الحكيم قال الشيخ الرضا كذا اللفظ على حرفين احداهما ان يعيد اللفظ  
الاول والثانية ان يتوهم بجواز من اتفاقهما في اللفظ اذ ليس اتبا عاده هو على ثلثة ضرب  
لان ما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو نهار ثوبا ولا يكون له معنى اصلا بل في الالوان والزيين  
الحكام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قوله من بسن فس  
او يكون له معنى متكلفا في ظاهره كقوله نبت من نبت الشجر اراستحبة وقوله ان يكون بسن  
ايضون ابعون قيل ان العلم الثاني ارا المعنى لها مودة وقيل من الثالث وذكر ان الثاني  
ما ذكره الشارح قد مره **قوله** ويكن استنباطا مناسبا لهما اجمع فلان العموم هو  
تمام الافراد والافراد اما الرى فلا زحام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما

السيلان

الافراد **قوله** فليس اجمع بله تا وكيد على كيد اجمع واما قول المصنف واخره انما  
لا يجمع ليعني انما تارة كيد لا يجمع بله تا وكيد على كيد اجمع واما قول المصنف واخره انما  
معنى الجملة في قول **قوله** ويجوز في اللفظ كذا العلم ان المؤخر انما يستلزم جواز الاستدلال به والوقوف  
عليه او غير مستلزم فيه المستقل ان كان على حده او كان على ما يجيب انفسه بالاولى نوعا من الحكم او  
بافتراده منها كقول بترار عاده في السنة في كل بكرة وضربت ضربت وان لم يكن على حده واحد  
ولا واجب الاظهار جاز كبريه ووجهه ان ان زيد قائما وقد جوز في تكرير اللفظ الضمير  
المستقل المرفوع والمجوز التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بكانت وضربت انت وفي تكرير الضمير  
المنفصل المستعمل التكرير بالمضموم المنفصل والمرفوع المنفصل فوفرت اياه وهو ما  
المستقل فهو توكيد بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالافرة هم كافرين  
قبلا ومع لزيد الحكيم قال الشيخ الرضا كذا اللفظ على حرفين احداهما ان يعيد اللفظ  
الاول والثانية ان يتوهم بجواز من اتفاقهما في اللفظ اذ ليس اتبا عاده هو على ثلثة ضرب  
لان ما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو نهار ثوبا ولا يكون له معنى اصلا بل في الالوان والزيين  
الحكام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قوله من بسن فس  
او يكون له معنى متكلفا في ظاهره كقوله نبت من نبت الشجر اراستحبة وقوله ان يكون بسن  
ايضون ابعون قيل ان العلم الثاني ارا المعنى لها مودة وقيل من الثالث وذكر ان الثاني  
ما ذكره الشارح قد مره **قوله** ويكن استنباطا مناسبا لهما اجمع فلان العموم هو  
تمام الافراد والافراد اما الرى فلا زحام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما

٦

انما الكيد في ذلك غير كما في تبيين الحق كمن يناقش في تارة في بعض من المتبع فلان  
 الرمي في وجهه ذهب اليه وتوالت في قول الشيخ الرضا اما تعويم النفس على الكفر فلان الاصل  
 ممتنع للنفس وتوالت في الموضوع اوله واما تعويمها على العيون فلان النفس موصوفة للذات  
 والعيون مستفارة لها من الجارحة طالوة المستفاد للذات واما تعويم الكلام على فكلونه  
 جامدا واتباع الشئ اوله واما تعويم اجمع على اقواله فكلونه اظهره في معنى الجمع واما تعويم  
 الكيفية في الصريح على احواله فكلونه اظهره في افادة معنى الجمع لان من قولهم هو كمن يتبع تمام **قول**  
 بما في المتبع في ان يفهم من ان البديل لا يكون من منسوب **قول** دون ظرف النسب او طار من  
 المستفاد في رتبة وامن المتبع **قول** بل يكون النسبة توطئة هذا في ظرفه بدل اللفظ  
 لان متبع مقصود ابتداء ومتبع البديل لا يكون مقصود ابتداء سواء كان مقصودا  
 التمهيد او لا فظرا يزيد بازيدان جعله لافان لم يكن مقصودا ابتداء ذكرناه من حيث التمام  
 كيد لكن صار مقصودا التمهيد ويظهر من ذلك ان هذا التفسير اظهر من ايقان المتبع لا  
 يكون مقصودا ابتداء ولا التمهيد ان الحاجة في اخراج المعطوف بدل القول ولا  
 التمهيد **قول** ونسبة القيم بعينه المتابع مقصودا لكن اثباتا ان قلت وقوع في كلام  
 جملة من العلم ان الاستثناء حكم بالبقاء وان الحكم في المنع بالاشارة بالعبارة  
 فكيف يعلم القول بان النسبة المتابع مقصودا ان اردت تطبيق هذا التوفيق على  
 بهم فلا بد من تخصيصه بالاشارة المستثناة المحذرة من ان يقال ان قولك ما قام احد الا يزيد  
 لما في قوة قولك ما قام احد غير زيد كذا البديل في الحقيقة غير زيد وهو مقصودا في التمام

بعض البديل

واما انما في قوله **قول** بالاشارة الى ان جازا غائبة لا يحسن المتبع على التابع  
 لان في الاصل في العطف واول من حيث كونه الماعلمه اجمالا مستغنا جازا في حيث النفس  
 عن ذكره الا في تشوفه الا ذكره ان وينبغي ان يحل كلام الشارح قد مره على هذا **قول** فالاشارة  
 في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لاية والاشارة في الاولين بيانية بمعنى كيف  
 يعطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعاب المتابع والمتبع من جهة واحدة  
 شحنية ويمكن ان يقال لو قررنا الاشتغال والفظ بالرفع جازا المضاف معطوف على قول بدل  
 الكلام في ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى افرق بين المذكور والمقدر المتابع  
 منابها المضافا وقراءه بجزء بتقدير انضافه بالاراد عطف البيان الا بديل الكلام كما هو في كلام  
 سيبويه **قول** والنوع المبين ولو لا المبين لم يأت به قول الا لفظ فان كون الشان مقصودا  
 دون الاول **قول** وان قصده في الاستثناء والاشارة وجعلت مناهج الحكم كالكهنة جازا زيد  
 من قطع النظر ان يكون افاك واذا قلت اكرمت زيدا افاك فانك قصده بذلك المعنى على  
 المعنى طبر اردت ان الاكرام وقع عليه من حيث ان افاك وبهذه الفائدة متفيدة في عطف  
 البيان **قول** حيث يوجب النسبة المتبعه النسبة الماعلمه فلو لم يكن النسبة الماعلمه اجمالا  
 بل تفصيلا لم يكن بد الا اشتغال فلان قوله في بدل الاشتغال قول الا لا يرسا في بنه الوزير وكراه لان  
 الملبس مفهوم متعين **قول** بخلافه فرب زيد احماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لا اذاج  
 واخراج ما ذكرناه **قول** في ظرفه اراه لم يلزم ثبوت قسم فامس **قول** فكيف نظرت الا القمر  
 فكذلك في ان النسبة الماعلمه لا يوجب النسبة الماعلمه فكيف يكون مثل البديل الاشتغال وكذا مثال الاخير

**قول** بالانتماء وفيه نظر لان التعبد بالبدل غير المنطوق وانما ذكر خلافاً لما قصده المشهور  
 وشهدت اسلمة الترافة انما هي بالاشياء وسبق الملك قال الشيخ الرضا الاخير ان لا يجوز ان في الكلام  
 الفصحى ثم قال ان وقع بدل الاشياء في كلامهم فحقه الاخر به بغيره فيلزم بقوله المبدل من اوب  
 لم يتبعه لان جبهه ذكر لم يذكر جبهته كوزن بدل الامة او متبوعاً بجبهته كونه غلطاً **قوار**  
 اذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومضاه ان كان نكرة مبدلة من معرفة **ق**  
 فالسوت قال الشيخ ليس كذلك على الطلاقة بل هو في بدل الكلام نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك  
 النعت اذا استفيد من البدل ما ليس المبدل منه كقوله تعالى عز وجل بالواضع المقدم **قوار**  
**قوله** مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود انقص نقضه من المصروف ان جعل منه ووجهه انما هو تصريف  
 بدل الكلام وانما تصريفه البعض والاشتمال فقد قال لانما لا بد من ضمير تصريف  
 المتبوع ليعلم ان بعضه او ملامه فلو كان متصلاً كان معرفة ولو كان متفصلاً كان  
**قوله** وهو في قوله زيدون يقدمون اي اعم قال الشيخ الرضا انما يكون  
 بدلا اذا تقدم زيدون واخواتك النخلة يوردون في هذا المقام نحو زيدون في اياه  
 وهو تاكيد فكذا هنا انما هو حاصل كلامه ان البدل مفيد لا يفيد الا اول وما ذكره من  
 المتأخر لا يفيد الا ما يفيد الا اول قلنا ان البدل يفيد سبباً ان ما ينبغي ان يشبه  
 الفعل ليس الا زيد كما اشترنا اليه في قوله زيد يا زيد **قوله** لان التكليم والمخاطبة  
 قيار ولا يلزم ان يكون شيئاً غائباً او مخاطباً او متكلماً وفيه بحث اذا يلزم منه  
 ان لا يجوز وبدل زيد من الاسم **قوله** ان يكون مفعولاً لها واما انما يفيد زيادة

زيدا

على ما لم يمتد وفيه ان المفهوم متغير بما ان غاية ما في الباب انما متحدان في الذات **قوله** فان  
 المتأخر فيها مفقود فغيره ما لا يفيد المبدل منه **قوله** والاعلان انما هو بقاء بقاها والاربع  
 برش والاعلان والنقل استؤشده **قوله** ان فجاه اركن ببقاها رعي فاجرة **قوله**  
 ان جعلناه بمعنى المصير فمن في معنى جعل **قوله** لانه ذكره في المعنى لفظي المعنى لا يقاربان  
 ان يكون المعنى المأخوذة التعريف معلوماً بوجوده غير الوجه اريدك لانما تقول لا اعتبار له  
 الاضداد ان لم يقع الاعتراض على تعريفه بانما تعريفه بنفسه في اللفظ ان السبب في ذلك ان اللفظ  
 في حقيقة في سمي مجاز في غيره خلوا يدي به **قوله** لا يفهمه كان مجازاً **قوله** والامر  
 بغير الا لم يتوارى امر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب ان كان في اللفظ هو باق  
 والمراد بالمشاهدة المنفية في تعريفه هو بهن المناسبة لا العكس لانها اعم من المشاهدة  
 وهم كما في في البناء كما يشهد عليه تفسيره **قوله** البناء **قوله** ولو فهم يعني ان اراد بقوله  
 ما مناسبة الاصل مناسبة معتدة تفصيلاً بما ذكره صهاج المفضل لكن بشرط ان لا  
 يعارضها جوهرة مقتضية للاعراب كما ضافة امر الموصولة وبهذا التحقيق انه في ما يجب  
 عليه من ان لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانها ولانما مناسبة مؤثرة للبناء  
 لا استلزامه الدور ولانما مناسبة قوية لا استلزامه التعريف بالمجهر لان القوة مراد به  
 والاراد به ما يعنى شاملاً لجميع تلك الاربعة **قوله** فكلية او سبباً للمعنى لا لشك فلا ينافي في التعريف  
 ان قيل في شق يد فخر فانه قولهم فاق صورة الخواص جيبية في مركزه حكماً باعتبار  
 فخره المشاكلة للجبس الواقع في مركزه هو ما يتكلم به الصبياد لا ما يبرر الخواص من صوت لانه

منه

ليكون فلا يكون موبوا ولا بنيا **قول** والقاب القاب المبنى من حركات البناء بالقاب دون  
الانواع لعدم اختلافها **قول** والقاب المبنى من حيث حركاته واخره وسكونه والقاب المبنى  
المفهوم من المبنى من حيث علامته يعني القاب حركاته واخره وسكونه والقاب علامته البناء  
التي حركاته وسكونه الفتح والفتح والكسر وانما حركاته لان المبنى قد يكون مع الالف  
والياء نحو ما زيدان وبارطين ولا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك في  
طلاقة في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضوي وعندنا اطلاق الرفع والنصب للجر  
على الحركة الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا تسمية القاب باسم النسب  
**قول** ضم وفتح وكسر وقد وقع في الضم ضمها خصوصا في بعض الشقين والفتح فتح الانتفاء الضم  
في اللفظ والكسر لا يكثر اشارة السفاضة التلقظ به والوقف وقفا يتوقف  
النفي عن الجر **قول** او بالعلوي يفتح بطلون الرفع والنصب للجر على الحركات البنائية **قول**  
واما ان الحركة اه رد كما قيل من كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعله  
فرد لا الاختصاص من قول القاب لان القاب الشيء مخفوف بفتح ما ذكرنا رجع ان  
معناه ان تلك الامور القاب بالحركات المبنى لا يفتوحها **قول** لانهم كثيرا ما يطلقون على  
الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم جزوا للحركة **قول** حيث قال الفقيه رنعا  
قدما قس في الفرق بين ما هو البناء وما ليست معه **قول** والكتابات الاولى ان يقول  
وبعض الكسبية لان بعضها موب كفلان وفلان **قول** والاصوات قيل انها ليست  
لانها ليست موضوعا لكنها جارية مجر الاسماء البنائية في البناء فلو اعدت منها

**قول** الضم

**قول** الضم قد يسمي بالبنائية اذا عرفت في شيء اعرابه لانواعه في بناءه وليس في حركاته  
الاباس على بناءه اجتنابا الى الضم او تقدم مكنى عنه **قول** ما وضعه راسم وضعه فلان  
ليوضوعا للمكلم من حيث انه مكلم بل المكنى عنه من قطع النظر عن حقيقة الضم والخطاب  
والغيبه وانما يفهم تلك الغيبه من لواحقها اللهم لان يقال لا يلزمها تلك الواحدة فهو  
باعتبار تلك الواحدة موضوعا لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضاً بان مستر لفظه وتلك الوا  
حدة لتعيين المراد ولكنه بعيد **قول** ويخرج بهذا التعريف عن قول اللفظ المشتمل والمخاطب فانها  
ليسا موضوعين للمكلم والمخاطب لهذا هي انت مشتمل والمخاطب كذا في قوله عن الحدباء  
لتفسير السابق لان المراد بالمكلم ذاتها ولفظ المشتمل والمخاطب موضوعان للمفهوم  
وبقيد لخصيه بها يخرج زيد اذا غير المسج بزيد عن نفسه في عليه حال المخاطب منهم من  
فردا ما وضعه للمكلم بقوله ارادة او بطريق الكناية وقال بهذا اخرج لفظ المشتمل  
والمخاطب لانها موضوعان صيغة ومرفعا ولعله اراد بالصفة الالهية المشتملية  
فلان ان لفظا ان موضوع صيغة للمكلم بنا على ان الهمزة مع النون قد يكون لانه  
وقد يكون التحقيق **قول** فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعه للقاب بمعنى كما يستعملها  
من حيث ان مكلم والمخاطب ان من طبعه لهذا القول بانهم كلامه نظر الاصل  
المفاد ويتصور المسج بزيد برفب ولا يتصور زيد برفب وانما جاز ما يجمع كلامه لانها  
دليل لفظا وليس زيد برفب دليل المشتمل **قول** ويخرج بهذا التعريف الاسماء الظاهرة  
ان قيل اذا اردت ان تضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فليكن قوله بعد اطلاق

في لغة العرب على ذلك التفسير فليخرج ببعض الأسماء الظاهرة مثلكم وكذا فلا بد من الأرقام  
**قول** أراد بالتقديم اللفظي انما العلم ان تفسير التقديم اللفظي بما ذكره لا يدل على ان جعل قوله  
لفظا ومعنى او حكما من اقسام التوكيد حقيقة لان اقسام التقديم لما كان المقصود الاصلها  
بيان التقديم جعل من اقسامه وهذا الذي في المعراض التي ارضى بان تقيم التقديم اللفظي  
اللطيفة والتقدير في خلافه وفلاذو ابر فان عادة جعل في التقديم كما في باب حكم المعوض  
وبين الاعراب يجوز العاقل ان يقول لا يصح ان جعل حكم من اقسام التقديم حقيقة بناء  
على تفسير المعنى لا جعل لفظه والذين وعدت في ذكره الفريضة في الزيادة في ذلك التعليل  
ليس الا في جعل المعوض حكم الذكر واما التقديم فحقيقة لا حاجة في التعليل في جعل  
الفريضة اجمالا المعوض لبعده اجتهاد في التعليل التقديم بان يقال مثلا ان التقديم حكم  
وضيح الفريضة اقسما فانها تقتضي ان التقديم المرجح لكن قد يخالفه وضوح تفسيرا  
لغيرها **قول** اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن والالتزام ومنه  
من ضمن بالار وجعل الثاني من باب السبب والاول اطلاق **قول** كقولك سبحان وتعالى هو اقرب  
للتقدير وكقولك عز وجل في توارث باطني باذ العشي يد على توارث الشمس والشمس الرضي  
من باب المفهوم من السياق والظاهر ليس لان المفهوم من لفظ واحد **قول** فكل التقديم  
من حيث المعنى الفاعل يقال من حيث اللفظ **قول** او من سياق الكلام السياق على  
الفعل والواقع في الفريضة وان كان مع ضمنية قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله  
تعالى انما انزلناه في ليلة القدر وان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل

على ان القدر

على ان المائل هو الموال **قول** ذكر الجارية في قوله جارية او اسما لشيء في باب السمع في قوله من التكرار  
بعضه العار **قول** فالتمس الغاء التوكيد غير المتقبل بنقطة المنقط بل ان الخاطبة **قول**  
لتيام مقام الظم اعرابه للاقتصار **قول** لا مانع في ان قلت من المواضع الفصل وقد يفتي  
بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يبق اذا كان المضاف اليه ضمير اجمع ان الفصل بينهما مطلقا  
في **قول** الاول ضربت وضربت قبل الاول ان يقول ضربت او ضربت الى ضربت لتكون  
افراد النوع المتصل ستوفاتا ولكن ان يجازي عند بان المراد بقرينة صيغة التكميل المروف  
ما ضيا كان او متقبلا بان المقصود التنظير لا استفاء العهد فان قلت فليذكر صيغة  
المجوز قلنا ذكرنا في التليان بهم ان اضلا في يستلزم اخلا في الفريضة ووقع توهم فاسد  
او من بيان مبتدأ **قول** الضمن ان الالهة حكمه لا الاسقاط فيلزم ان لا يدخلها  
بعده في حكم اجيب ان معناه الاول ضربت وضربت دون ذلك الى ضربت وضربت فيكون  
الى الاسقاط في **قول** واغابا بالمستحتم والمريون يبدون بالغاب تجرده عن الواحدة  
ثم رامون السلوب التراج **قول** انما نحن قد تبدلنا من ذلها في قوله امرت في قوله  
وقد يمكن نون في الوصل وهو عند السبعين همزة ونون والالف زيدة للوقف  
**قول** والفريضة الى ان في هو ان رجعا قال الشيخ هو من سبب السبعين ومنه سبب الغناء  
ان انت بكلامه قال بعضهم ان التاء هو الفريضة ان عاد كما ان الواحد اياك واخوات  
ضمير عند التوكيدين ويا عاد **قول** كسرهم وضوح اللفظين لا يدل ان على ستة لان  
الشاهد على الوقوق واعطوا الغائب حكم المنى طبق وذلك بين على تغير الواحد

الغاية الواحدة الغاية قياسا على المرفوع المنفصل كما هو **قول** خاصة قيل حال من شيد  
 مستر والتاء للمبالغة او مصدر كالحجازية منسوب بحذف واو ارضن بالاستنار فهو  
 والجملة مستر من **قول** التي ومنه الاختصار المنظورة في هذا الباب الاختصار بوجود التاء  
 ولاقيا في المعاني المقصية للاعراب في دولها لانه لا يتصل بها الا الى اعراب امانا  
 فبقلة الحروف وجه المنفصل ظاهرة واما المنفصل فلا شك اذا اجرت عن نفسك وعن غيره  
 باسمها وجرت غالبا ان الفير اقله وهو ما منها واما ثالثا فعدم الاحتياج الى قرينة  
 ترفع الالبته من القرينة الاسما الظاهرة فانك اذا قلت انت وانا هو بعد سبق المرفوع  
 لم يكن القرينة تنزيه الالبته متى اذ حرفت ذلك فالاصرف في هذا الباب المنفصل المستر  
 لانه اضمحلت المنفصل البارز ثم المنفصل **قول** استناد الفاعل ليس مستر من مقولة الفعول  
 والحرف ولا في من اتر مقولة هو لكلم صفة للمضارع **قول** مطلق ار زمانا مطلق  
 او اشارة مطلق والظا ما قال الشارح من انه بيان للمكتمل وند الحار في قوله وفي  
 صفة مطلق **قول** اوجه الصفة مطلق فذكر قوله مطلق باعتبار ان الصفة هو الوصف  
**قول** ولا يسهو المنفصل انه لا يخفى صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة  
 بعد حرف النسخ او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الفاعل في انفسها نحو قائم ثم  
 وذلك لان فاعله احد جزئي مجزئ فافتنى بارزة وكذا فاعله المصدر **قول** لا تعذر  
 المنفصل للام للواقعة او للاصل اذا الاتصال انما يكون جزا عاملا لان المنفصل كما  
 يلا والآخر من عاملة فاذا لم يكن قبل عاملا بل كان مؤخر او مؤخر وفاكيف يكون كالا  
 ٤٢

بلا والآخر **قول** او بالانفصال بانه تابع تاكيدا او بدلا او خلفا وكذا ما وقع بعد  
 اما المقيدة يشك في اول الامم من جاز اما انت او زيد وما وقع ثانيا بينه على ما عطيت  
 اذا كان الانفصال تورث التباسا بالبعث الاول اما اذا لم يتيسر لا انفصال بينه عطيت  
 اوله والانفصال في باب عطيت او **قول** لرفع في الرفع الرخ اصزبه عن نحو قرب زيد اياك  
 فان لا يجوز ذلك مع انفصال لا ووضه في ان قوله فربك زيد لعمركم ثم ارض عليه  
 بان التقييم يفيد الاتهام فاجاب بان تعميم المفعول لا يفيد ذلك بل يكون ذلك لانتفاء  
 الكلام بل قبل ان تعميم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم **قول** صفة جرت يبعث بان يكون  
 نعتا او حالا او صفة او جزا **قول** اقتصار على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يخلف  
**قول** وما ضربك الاريا وكذا الخاضع بك **قول** ولكنه تاكيدا لازم لافعال هذا هو تحقيق  
 النسخ الرخ ولقد فصلت بها تفصيلا وقال اذا خلف ما جرت عليه وما هو في الاورد  
 او قرينة بين التثنية ويطع والتذكير او فرغ وهو التاء نيت فلما ليس سواء كان محتملا  
 الغير صفة او فعلا وان التقاضي ذكر كافا فان التقاضي الغيبة ايض فالليس حاصرا  
 كان المستفعل او صفة والغير لا يرجع اليه ان اضمحلت في الغيبة والظن في الكلام  
 فالليس في جميع الافعال الا في غيبة المضارع مع المخاطبة في الغيبة مع الخي طيبين  
 فالليس حاصرا وما يرتفع بالتاكيد واما الصفة فالليس حاصرا في جميعها مع الاختلاف  
 المذكورة ويرتفع بالتاكيد في اتيان بالانفصال ليس منه الصورة  
 تظن البهويون في جميعه سواء كان بها ليس لا وسواء رفع ليس لا واما الفعل فقد اتفقوا



كلهم على ان لا يجيب كغيره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير  
المفعول ان ازيد ضاربه برفع اللبس فلم يكتفوا به فلما ملأ به هذا الضمير ما بهت به مجرد  
رفع اللبس كان مما يجوز حذفه فيسقط الالتباس على تقدير حذفه فانما يجره في رفع الالتباس  
بضمير لا يجوز حذفه **قول** واذا اجتمع ضميران ولم يكن احدهما متقدما في الاتصال احراز  
اما اذا تساوى افعال سبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو لم يجره في الاتصال  
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجره الاتصال واجاز المبرد قيا ساطع الغائب **قول** المجرى من  
تقوم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يرجح الاول بانه فاعلة الاصل كغيره فاعلا حسب  
المعنى كما في قوله الاول من باب اعطيت ويكن ان يرفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى  
لا في اللفظ وجوب الانفصال باعتبار اباشارة في اللفظ **قول** فيلزم انفصاله في قوله  
اه لان الثاني اشرف من الاول لكونه ارفع فيا نمن كونه متعلقا بما هو ارفع **قول**  
كل سبويه ارفع من النجاة وقال انما هو شئ فاسوه ولم يتكلم العرب فوضوه المرفوع في  
هنا واستحق المبرد من ذهب النجاة ذلك قوله الجار لاجتماع الاتصال والانفصال  
باعتبار عدم الاحكام وسبب الانساق في التعلق على اشرف منه وصيرت من قبله  
بالانفصال قوله وان شئت اوردت مفصل قال الشيخ الرضي والانفصال في باب اعطيت  
اول من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى في  
الثاني اتصه بضمير الفاعل في مفعول باب اعطيت راجع المبتدأ وظهر فيهما الانفصال **قول**  
لان كان في الاصل خبر المبتدأ ان قيل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عالمه معنوي  
وقرنت في

وقد تنفي بوجود النسخ فكيف يعبر بقاء اثره فلما هو معروف صورة ثابت معنى والنسخ  
عكس ذلك لان النسخ في الحقيقة قيد للجزء فان قوله كان زيد قائما في معنى زيد قائما في الزمان  
المات في **قول** لكون ما بعد ولا مبتدأ عند المجرور وفاعل فعل محذوف وهو مرفوعا بولا  
والوجه الثلثة يقتضي الانفصال **قول** لكن غير اللبس يعني ان ضمير المتكلم غير خارج  
عن كل ما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا ان انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى  
اخره انما لم يقترن اوله في ضمير المتكلم لكن غير اللبس كما ذكره قدس سره وحيث  
انما لم يقترن لولا ان انت وحيث انما لا فضلا في غير اللبس بالانفصال واللام يختلف  
الغيران في لولا كما عاكر اعتبرها غاية واحدة **قول** ذهب سبويه الى ان لولا في هذا  
المقام ارفع مقام اتصال الغير خاصة قال سبويه يعني ان يكون لبعض الكلام مع بعضها  
حارا كما ان يجر ما بعده باضافة واذا او ليتها عذرة ينصبها قال الشيخ الرضي في نظر لان  
لجازا اذ لم يكن زيدا ولا بد من معلق ولا متعلق غير ظاهر يمكن ان يقال متعلقه جوابه  
اذ معنى لولا كما لم تكن انتي ههنا لوجود **قول** فالأخفق تصرفه فيما بعد لولا  
ويزيد تغييره في خبر ضمير **قول** وسبويه في نفسه يرجح ان التغير واحد وتغير لولا واصل  
جعلها جرد **قول** لتعار بهما في المعنى لان معناهما الاطعام والاشفاق فراجع جانب  
لعل وحيث في غير اللبس ويجوز في مفسر عا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان رعاية  
على جاز ذكره رعاية لعل **قول** ونون الوقاية وسبب في نون العادة لان العار  
كما حفظ السوف عن السوط في حفظ ذلك النون اخر الكلام عن **قول** ارباب المتكلم اذ لم يعبر غيره

**قول** نقية الرخفة على ما هو اذ لم يجرده في اجزاء اكلية غير عارضة للشفا بال  
 كسب وذلك لانهم لا يسمون النحل لجره وكانت الكسرة اصل علامته لجره في الفتح والياء  
 كسرها لا يوجد فيه ما اختلف به وبعبارة اخرى كسرها ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال  
 علامته وفي ذلك ما يقع في العزاز والتسويد على الجرد دخولها في فواظها ويعلقها بالظرد  
 البيا او تكون الكسرة مقورة كما في عساي وقاضي وتكرها في عساي حلا على العسل  
**قول** ولما سميت نون الوقاية يعني ان اضافة من باب اضافة السبب المسبب ولكن تقول  
 ايضا ان من باب رجب سؤ **قول** عرابي نون الاعراب سواء كان مع نون الضم او نون التثنية  
 كيد لم يكن هو احدنا وانما جازي قام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات  
 لان نون الاعراب تكون الوقاية في ان لا معنى لها **قول** لو وضعها بالنسبة الى الكسرة العا  
 رضة الميث فانها الرزم لانها كسرة الكسرة بخلاف الكسرة المستقلة **قول** وان قلت خطاب عام  
 وقوله مع نون ظرف لقوله محي قوله يعني ان وكان آه هذا التفسير يمنع على ان يحمل على  
 الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليست  
 وسواء لان نون حكمها مع الياء في المشهور رجحان النون ولكن ان تحل التثنية على التسوية  
 كما ينساق اليه التامم ويخص قوله واخواتها بما سوسر ليست ولها بقرينة ذكرهما في  
 بعد وتقول في ان ان يقع لجره في فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره في  
**قول** للمخافة على لركات البناءية هذا في غير التثنية واما في التثنية جرد الكسرة  
 المناسبة مغيرة لكسرة نون الاعراب وانها لظرد البيا **قول** وعلى السكون في ان قال

الشيخ الرضي

١٢٥  
 ١٤٤

الشيخ الرضي لم يخلفه على الفتح والفتح والفتح النازحين قال السيبوري في بيان الفتح لروية  
 الكسرة والجارحة في ان السكون بعد الكسرة من الاسم المكتسب ويقربها الى الالف المنبثية  
 على السكون والفتح والفتح يتوابعها انما تلك الاسمان بها يغتم ان التثنية في افتحة الجرد  
 المقصود مع النون من حيث ان فعله لان حيث ان حركة اخر حركة بهائية وكذا التحز  
 عليها في نون والفتحة المشبهة بالفتحة وقدره التحز بذلك القليل **قول** في ان اجتمع  
 النونات في تغليب ليس من الاجتماع نونين **قول** كما في لغات في قوة اجتماع اربع نونات  
 اذ ليس الغاصل بين الاعمى الا حرفا واحدا **قول** ويختار في ليست المشهور في ان النون  
 لازمة الا لضرورة الشوق **قول** وتوسط بين المبتدأ والخبر الظان يقول ويقع بين المبتدأ  
 والخبر فتعدي به ويحتمل ان يكون بين التأكيد والتأكيد انما اجتمع التأكيد لان حق المبتدأ  
 والخبر ان لا يقع بينهما فقبل **قول** قبل العوازل وبعد ما اعتد من عليه بان العوازل اذا  
 دخلت عليه لم يبقى مبتدأ وخبر فيكون فكيف يقع قول بين المبتدأ والخبر قبل العوازل  
 وبعد ما واجبت بان في جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جاز عند علم بعضهم  
 بان في عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الخبر الاول من الامة وبالخبر الخبر الثاني منها  
 و بان المبتدأ والخبر على حقيقتها لان من قبيل راية هذا المشايخ شهاب ومجاهد  
 حقيقة وفي نظر ان الوصف في افعال الغور في الغاية معتبر وهذا الغور على ذلك  
 سابقا وما في غير من قبيل الوصف بالخبر من قبيل الوصف بالغاية فخطره راية  
 شهاب وشهاب ومجاهد راية هذا المشايخ في شهاب ومجاهد **قول** صيغة مرفوعة انما هي

للفصل بما هو صورة الغير لانه في صياغة الان يوصف واما انما اخبر صورة المرفوع المتناسب  
 الطرفين اعني العتبات والجزء **قوله** مطابقا للبتة اذ لا يتكلم في جعل مطابقا كما قيل ان تكبير  
 الغير في المرفوع هو باعتبار الخبر **قوله** وتكلم وخطا باو غيبة ربا وقع بلفظ الغائب بعد  
 حاضر لقيام مقام مشا وغائب **قوله** سبع فصلا عند البعيرين واما عند الكوفيين لكونه  
 حافظا لما بعده حتى لا تسقط من خبرية **قوله** وذكر التوسط ليفصل بين ان قوله ليفصل  
 على غاية التوسط فيكون قوله سبع فصلا جملة معرفة بين الغاية والمضاد انما جعل  
 على التسمية لان حدوث الفصل لا يرتب على التسمية لانه كان المقام بيان التسمية لا لا يفصل  
 بينهما ولا في اقسامهما انما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع  
**قوله** نعمتا قيل خبر ان يكون حالا **قوله** ان يكون خبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك  
 الاشارة لثبوت الابقاس في الخبر اذا كانا كثرتين قلت انما لم يجز ذلك لان صيغة  
 الفصل تغية التاكيد فان قوله زيد هو القائم في معنى زيد في القائم واذ كان كذلك  
 يلزم ان لا يقع بين التكررين لان التكررة لا يوكده اللفظان بقا انما اشترط ذلك لان  
 نقل الخبر في هذا المعنى فلا في القياس اما هو على فلا في القياس ينبغي ان يقتصر على مورد  
 السماع اجاز المازع وقود قبل الفسارح كقولهم وكرا وكرا وكرا هو بورد او اعترض  
 عليه بان يحتمل ان يكون مبتدأ وتاكيد كما في قوله تعالى هو الضحك والضحك فينظر اذ يلزم  
 تاكيد اللفظ بالخبر في نظيره تاكيد المنسوب بالمرفوع والجواب بان تاكيد الخبر المستعمل  
 في الفعلين لكنه قد تم الخبر كما في ان اعرفت الا ليس بالحققة احتمالا لانه في ابتداء عند المحققين

**قوله**

**قوله** والاموضع عند الظاهر متعلق بقوله لا فرف مستوا فرفا للثبوت وقوله بعض العرب  
 بجمله مبتدأ وبعضهم جعله تأكيدا لما قبله وينود دخول لام التاكيد فان لام التاكيد  
 يدخل التوكيد **قوله** ويتقدم خبر الخبر تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا قلت عليه نوحا  
 المبتدأ فانما يجوز ان يكون فعليا كقولهم سبحانك وتعالى فانها لا يقع الا بصار **قوله** ولا  
 يبعد هذا وجوب **قوله** ضمير غائب لان المراد به الشأن والصفة وهو مؤنود غائب فليزم  
 الاوادة والغيبة بخلاف صيغة الفاصلا فانها عبارة من المبتدأ فيلزم مطابقتها بالكما  
 ذكر **قوله** ونحن نأدب نيتة قال الشيخ الرضا ما نيت هذا الخبر وان لم يفسر الجملة المعروفة  
 نيا قاس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسم قوله والظان قوله سبع ضمير الشأن والصفة  
 معروفة لا وصف بقوله ضمير غائب نعم قوله مؤنود وصف له **قوله** بان كان مبتدأ او بان كان  
 عاملا وقا والخبر فروع الخبر **قوله** اما جوازه فلكون على صورة الفصلا هكذا قالوا  
 وفيه ان مجرد كون على صورة الفصلا لا يوجب له بل لا بد من قرينة و جاز ان يقال قد  
 يقوم القرينة على اللفظ وعلى خصوصية المخزوف والاعلى للذوق في الخبرين من نحو قوله  
 ان من اشه الناس عدا با يوم **قوله** القيامة المصدرون واما على خصوصية المخزوف  
 فلان هذا كالملاو والمثيرة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشأن لم يجز الا في النوع على ضعف  
 ان قلت فينبغي ان لا يكون فرفه ضعيفا فلما تلك القرينة لا تفيح المراد جواز ان يكون  
 بليلة الواقعة بعد ما في تاو ويلنود ويوم لها وخبرها مخزوفه والتقدير ان هذا القضية  
 مطابقة للواقع **قوله** لانه الخبر كلام مستقر هكذا قال الشيخ الرضا وفيه ان استقلال الماشيا

سنة الخبر الثاني

ثبوت البرهنة كما في قول ان من يدر الكيفية يولد في با جاذروا ولبا و ذلك البرهان نوا  
سج المبينة لا يدر على كية العجزة ان قلت يجوز ان يكونا منه ان يخرج من موهو القصد  
يقولنا ذلك بعيد غاية البعدم يجوز ان يقار فيه ما قلنا في الحديث قال قد سره في الحيا  
ثية الكيفية بسعة النظار الخاف جميع جوز وهو ولا البقرة الوحشية **قول** اراكما وضع  
كل واحد منهما انما في خبره لا لا المعرف كالمظهر هو ابلغ و وضع الجوع وضع اجزاء **قول** اشارة  
حيث وجه تخيير امتداد واصحابه من الخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهو لا يكون الا الال  
محموس مشاهد **قول** فلا يرد فيه الغمايب لا يرد ايقان هذا تعريفه في الجايس وفي المعونة  
والجبال لان السور لا يبين يفهم من الاسم المعفوفة قد اصبحت الى الاشارة بل في ذلك الكبر  
الاظهار في معنى اصطلاح كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعروفة للمعروف من الظ  
اي ان ليس في تعريفه في معنى كما توهم لان المعرف من المعرفه بل في قوله وانما يكون كذلك  
لو كانت ما في قوله **قول** محمول على الجوز بتزلة منزلة المحسوس اشارة هذا من شئ الا  
ويذكر عليه **قول** في ذلك كالمعلم يعلم من ذلك على عوده الى المعالج اصحابه في قوله  
بعض المحققين تارة بان قوله هو مبتدأ محذوف في الجوز وهو في حقه وبلالة التي بعده مبنية  
والاول ان يقال اروه في في سبب كروادة بان ذا خبر بتقدير معطوف اروه في ذواته  
وقوله المحذوف خبر مبتدأ محذوف اروه المحذوف ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ المحذوف  
المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله المحذوف خبرنا او بطل خبر المبتدأ الاول بتقدير العلم  
اروه في تارة المحذوف تارة بان صفة لاروه هو مبتدأ خبره محذوف وبلالة خبر المبتدأ

اروه من هذا الذي ذكره ولا يخفى على اقرين التكلم مع ان تأويل الكلام ليس على ما نسق واحد منهم  
قال قولنا انما هذا الامن بار جزو الموصول الرزق لثقتنا فان وحين ان جواز هذا الموصول  
منه بالكيفية لكن يفتقران بعض المحققين ما رواه اليرود في ان قوله في ومان الال  
مقام معلوم من هذا الباب ارامه الامن لمقام معلوم اذا قلنا تلك الوجوه ان في شرح  
وحسن والظن **قول** العارضة في المعنى الفعلية ان قوله في اجزاء الخبر على حقيقة فان نظيره  
البيت سق وجران وجزء الخبر ليس مسندا بل تطبيقه بل المسند الجموع **قول** قد امكن ان  
يقال ان قد امكن لان النهي يساق الى المعنى ويطبق بعد ذكر المعرف **قول** على احد الوجوه قال قد  
سره في الحاشية وقران بينهما يعني نفي وهذا من مبتدأ اول اسرار خبره وقيل في الخبر ان  
ههنا محذوف وان هذا لاسرار **قول** تعقيب التوابع كما فان التاقد تكون علامة التا  
يشتق في تعريفه في قوله تعقب الالف والياء لان الالف قد يكون مبتدأ من تارة التا في تعريفه في  
**قول** بوجه اليا خصوصاً من الاشياء او بطل العوضين **قول** ولا يخفى من لغات آه ما يرد  
التشبيه المتعارفة لان المعرف لا يشئ الا اذا نكره لا نكره الاشارة **قول** واذا كان  
مقصودا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المحبوس الاصل **قول** على سبيل الحق يعني ان  
الاقول يعنى اعتبار الاصل الاول ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اضاف هذا العبارة  
لرفع ما توهم من ان ما جاز في الاشارة اعلم ان تعريفه بين يادوا في الاشارة المحذوف  
اللام والحذف وذلك بانما وافوات كثيرة خصوصا اذا ذابوا في النسخ او لا في يهود او غير ذلك  
**قول** الامتناع وقوله الظام هو قوله في ان في خبره والافتعال مما عتبه وقوله الظام انما في  
الموقع

فالاول ان يقال ان معناه ما يستعمل المفهوم الاثر التام في قوله في قوله في قوله في قوله  
فانما **قول** به لفظ يذكرونه ولو اعني به ما ذكره بغزوة تذكير الاسم المعهود اعني  
**قول** ارجو في الخطاب فانه اقرب جيرانه في سماء الاشارة **قول** وذلك للبعيد وذكر المتوسط  
قال الشيخ الرضي يكون الكاف والمتوسط والبعيد والنزيب ذلك لان وضع اسم الاشارة للوقت  
والظهور لان للثاني الجوار واليه بالاشارة طيبة في الاغلب لظاهر القرب  
يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف وبه وكان متضمنا بابو صفة للظهور حيث  
صلى يكون مخاطبا اخر جنة من هذه المصاحبة اذ لا يخاطب ثانيا في كلام واحد الا في  
رد مخصوصه فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا  
للظهور صار مع الكاف وبين لظهور الغيبة وهذا حال المتوسط واذا ارادت التضييق  
على البعد جيت بعلمه وبه الام **قول** ومارئي المعنى كذا ذكر الشيخ الرضي وفيه شذو لا استعمال  
كل في مقام الاثر بالتاء ويركاز في علم البلاغة فلك ان يقول ان قال في الاشارة الى  
استعماله فان لو قال وذل التعريب لم يفهم من الا لوضع **قول** ولكن لما كان المتخالفين  
ذا واخواته البعد الكافي **قول** الاشارة الى كونه ذلك لان ما عداه في صياح ذلك اذ ليس  
فيها ذكر زيادات الا في ذلك **قول** في الراء وتخفيف النون للتعريب وهناك المتوسط وها  
لك البعيد بها بالتشديد ايض للبعيد فيلحق الكاف ولا يلحق **قول** فاختار ارضي  
صدا كرت للتاء كيد قوله لا يستعمل في غيره الامجاز كما اذا استعمل في الزمان كقول  
هناك لولاية الله اي صنيذ وذلك باستفارة المكان للزمان كما يستعار الزمان  
للمكان

لكن ان قول الشيخ في موافقة الاصوات من مواضعها **قول** انما في قوله في قوله في قوله في قوله  
كونه جريه وهو بعيد عن المعنى المراد **قول** والاصح في تمامه كذا في قوله في قوله في قوله في قوله  
فان ذلك الافعال الناقصة لاحتمالها **قول** بل هو ما جاز في تمامه من قوله في قوله في قوله في قوله  
عبار عن الكلام كما يسهل اليه الفهم او لا وقتا معناه او الموصول هو الموصول اذ ان  
جعل جريه بجملة كذا لا يصلح هذا هو لفظ كذا لا وجه للتخفيف اذ لو اردت فضله لم يكن  
الاصح في هذا وفي الشرح قدس سره بل في تمامه من قوله في قوله في قوله في قوله  
اللفظ من هذا المعنى في ان اللفظ التوحيفي في معنى معانيها المتبادر ولا في **المتبادر**  
معناه العرفي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
والتعريف ثانيا او تصدي بيان الهم المطلق عليه تلك الجملة والغير في ان تمام التوحيفي التعريف  
لا الاجازة في التعريف فالف في التعريف وان كان ذلك العقد فاما من ان المراد  
معناه اللفظي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
ما مع التوحي في اللفظ لانهم اخذوا الصلة في قوله **قول** لكان هذا نحو استدراك  
او لا يقال جاز ان يكون لاجز الحوصول لظرف وهو ما في اول مع ما يليه من الجملة به ووجه  
فان لا يحتاج الى عايد لاننا نقول سوف خارج عن التوحي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
تماما اصلا في لفظه التام هو الموصول المحصور لان لفظ المحصور را الرضي على اللفظ  
الموصول **قول** ولما قيل ان يقول ان يوجب ان يقول ان يوجب ان يقول ان يوجب ان يقول ان يوجب ان يقول  
لا يقال فاذا يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتوحي

العلم بحال العلم والايحوز للمعايير ان تعريف العالم بحال العلم جائز اذا فرغ العلم بعد ذلك  
يعاير مثلا العلم صفة يتجربها المذكورين قامت به لان الخلق كما هو مشهور ليس باعتبار الرتبة  
الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبتداه فتم بوالعالم العلم تعريف  
للغة بصفة الحقيقة على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس يعايرها والالزم التوقف بالأمم  
بل لان قول المراد بالوصول معنى العوز وهو باعتبار هذا المعنى ليس خوذ من الصلة المرشدة  
لا بد من رتبة الاشتقاقية على شيء من معناه العوز حتى يكون تعريفها كقول العالم بالعلم **قوله**  
بان يتار الصلة الا في تارة من **قوله** وصلة ما لا يتم جزءه اعم الفهم راجعا الى الصلة  
بالقياس الى الاصل **قوله** جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلو الحكم  
على ما يقتضيه ان المنى عليه يكون حكما عليه حكم معلوم الموصول لا يقتضيه الا الخبرية واما  
وقوع جملة العسمية صلة كقولته وان من ثم لن يبين فلان الصلة به جواب التعميم جملة  
خبرية **قوله** واما في معناه كالمفاعلة والاعراض فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الا في تارة  
ايم فاعلا والموصول بمنزلة الاستثناء **قوله** لا غير صفة الا نادرا فان في خبري الموضع الفهم **قوله** لان  
اللام الموصولة تشبه اللام الخبرية وليست بالحقيقة لاما وفيه كما ذكره بعضهم يعود الفهم الى القول  
بان الفهم راجع الى الموصوف ومقدر بعينه **قوله** جملة معنى ولما يخرج ولو كان بمعنى المخرج وايضا  
لا يكون لهية مصدر لان لا يتعدر بالفعل الاعم فميمية ان وهو هو بتقدير المخرج والصلة لا يتعد  
الاجملة **قوله** والموصول لا يحفظ معنى بجملة باعتبار الخبر كما ان ناسيت الفهم باعتبار الخبر  
جماعة فيكون المرجح مضمون السباق والفهم واقع في **قوله** الامر الصلة لغير عند البهوية زينة

اللام

الا على ما خست لفظه لا يتوهم ان بطلا التي بوجه صفة لها فان بطلا لا يكون صفة لمعونة  
ولما كان وزنه وزن الصفة جاز ان يكون صفة كما ان ذواتها في ما شاكله ويضع صاحبها  
ان يكون صفة بخلافها في الموصوف **قوله** التي بقلب الذا قوله والذات والالتزام وقد يشد النون  
فيها بدلان في المفرد **قوله** والذات كاللذين على المذكور من اول العلم والذات في الرفع هذا  
يلية وقيد والنون من اللذات خفيف ومن الذين اي قوله وارضاها الى معرفة ظاهرة  
كانت او مقدر **قوله** في الزيادة وكذا في قوله بجمع **قوله** المنسوبة الى بنى طلبة في النسبة  
احد اليائين الفا والآخر مرة كرا من الاجتماع بين الياك **قوله** وذا بعد ما جوز الكون  
كون ذوات جميع السكا الاشارة موصولة بعد الاستفهامية كانت اولها ولم يجوز البس بوجه الا في ذواتها  
بشرط كونها من الاستفهامية ان لم يكن زيد كما في قوله من ذواتها في بعض النسخ  
ار من الزفران ذواتها ان بعد موصول **قوله** والعائد المنفرد سور عايد الا في اللام  
فان لا يجوز حذفها موصولة بها والفهم احد لا يلم موصولة بها قال الشيخ الرضا لا يجوز حذف  
احد العائدين اذا اجتمع في الصلة نحو الزفران في داره زيد الذي يتبع عن ذلك المحذوف  
بالجاء ولا يقوم دليل عليه ثم الذي ما منصف او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز  
حذف بشرط ان يكون بعد الالة الموصولة لا بد على ان العايد بعد الاله ان يظهر بالفعل  
لا باخر وان كان مجرورا في شرط العايد بضمها في صفة ناصبة لا تقدر او يجر كرفج  
متعين كقوله في انسيب ما من نار وبتعين حرف لفظ قياس اذا جاز الموصول او موصوف  
بحرف في المعنى وتماثل المعلق في ممررت بالزفران او بزيد الزفران ثم في السك

في مثل التدرج في الخوف وهو ان يزداد في الخوف والاحتياج  
 حذو في سبب سبب والاحتياج في سبب سبب والاحتياج في سبب سبب  
 كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفان كان في صلة  
 اخرون لم يكن في صلة في شدة الاستطالة الصلة كقولهم وهو الذي  
 الرجحة طالة الصلة بالعطف في قوله في السمع وقوله في الارض  
 في معنى معبود الراد الذي هو معبود في السمع ومعبود في الارض  
 معنى لتعريف العايد بالمفعول وقيل المفعول المستقيم قلما في غير  
 يجوز الابع الترتيب وانتفاع الخوف في صورة اجتماع الفيزياء  
 للتبني على انتفاء الترتيب فلا حاجة الى تخصيص المفعول  
 فلا لا يجوز واما قولك لا معنى لتعريف العايد بالمفعول فتقول  
 حذو بعد جملة منسوبة فلا اشكال وان كان قبله فتقول المفعول  
 سطر وان كان رفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يعبر  
 اطلاقه يعبر الخوف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذو  
 العايد من حيث ان عايد ويجوز هذا ان يكون في المجرى  
 بجزئية الترتيب المكين والتدريب **قوله** وتذكره اياها كما  
 لا يخبر عنها انما يجب تكثيرها وبعوضه ان المجرى وجمع  
 لا يقعان معنيين **قوله** لان الذكر مخبر عنها ارجح  
 الحاشية **قوله**

ان العايد ان يكون الموصوفين  
 في الكلام في قوله  
 في قوله

انما ذكرنا في الاقوال انما ذكرنا في الاقوال انما ذكرنا في الاقوال  
 انما ذكرنا في الاقوال انما ذكرنا في الاقوال انما ذكرنا في الاقوال  
 دون الموصوفين **قوله** ارا وقت كل الزرة لان العطف ان يتصف  
 لذلك المجرى عند بلا تفرقة من جملة الاول ولم يكن ان يكون  
 فتباد ان يكون نائيبه وهو الفيزياء العايد للمبتدأ **قوله** واضرب  
**قوله** في جملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان  
 اسمية نحو ضارب الزبدان وما فرج الكفر في المجرى الاخبار فيها قلنا لان  
 بمنعها من وقوعها صلة للام **قوله** في غير الشأن ولو قال في غير  
 رجلا كان اسم فائدة **قوله** الموصوفين والصفة وكذا الفاضل التاكيد في  
 الانفاط معتبرة في التاكيد فلا ينفيد الفيزياء افادة ويجب ان يكون  
 المجرى عطف البيادون العطف في المبالغة والمبالغة فقد اختلف فيها **قوله**  
 العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز  
 المستعمل نظر الكون في الاصل كما استغنى عن الفاعل **قوله** في الفيزياء  
 استحق غير **قوله** واما لاسمية قال الشيخ الرضي لما كان الجسديا يوافق  
 لم يجعل باب براءه بل يبين في ضمن الموصوفين كما بينه ما وافق اسم  
 في اسما الافعال كقوله في باب تمام الموافقة لبا نزاله لولا اقتضار  
 ورعاية المناسبة السلفية كان القياس يقتضي ان يجعلوا بابا براءه  
**قوله** في قوله

وجده هذا السطر

ذكريه من الاسم واقام في حقه **قول** فانها كاذبة او مشكوكة في الاستفهامية قد  
يزاد معها في حقه والشك في الكاذب والاشكال في الاستفهامية في الغلب عند كونها مجردة  
جدا ومطلقا الا اذا اجابوا بعد الاستفهامية في حقه بما استظهر **قول** فهو مما يكره النفوس  
اذا قيل جاز ان يكون ما كلفه قال المصنف الا ان النسخة اختاروا كونها موصوفة بلبان  
حرة والموصوف واقامة والمجرب ومقام يعنى قول من الامر وذلك قليلا الا بشرطه في حقه  
ان يكون من التبعين متعلق بكرة كما اخذت من الاسم الرشيما من الدرهم ويجوز ان  
تفهم من معنى شبيه وتفهم جملة قول فرجة صفة الامر لان اللام في المعنى الرشيما **قول**  
وتامة في حقه لا حاجة الاصل او صفة **قول** وصفه اختلف في ما يتعلق في السكرة لا في الابرار  
فقال بعضهم في حقه وقال بعضهم اسم فابعدتها بالتحقيق والتفهم او التفسير نحو اعطيت  
عطية ما اعطيت لانه من حقه رتبها والامر بالامر عظيم لا يوزن من عطية او اخره بربا  
ما لا يربا به ولا يربع **قول** فان كلمة من لا يربى تامة وصفه الا عند بل على حقه  
كونها كثر في موصوفة ويجوز عند الكوفيين وقارادة في حقه قول والارون من عدد  
الارالون عدد او عند البصريين موصوفة ارانسانا معدودا ان الرشيما اعلم  
ان في حقه وجوبها لذر العالم ولا يبعد ما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تخليبا ومنه قول  
من يشي على بطنه ومنه من يشي على اربع وذلك لان يشي قال ومنه من يشي راجع الى اربعة  
فغلب العلم في الغمير على هذا التغليب حقا من يشي على بطنه ومن يشي على اربع وما في الغابة  
ما لا يعلم وقراءة العالم قليلا ويستعمل اية في الغابة صفتا العالم نحو ما زيد ما هو سؤال  
عن صفة

عن صفة ولذا برع على ما مشا واستعمل في الاستفهامية ما كانت او غيره في حقه ما هيته ووجه ولها  
لحقيقة الشبهة وشبهة الاما وهو الماهية مقلوبة بالهزلة كاذب الاصل الماهية او نعتها من شدة  
الاما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون وعارب العالمين يجوز ان يكون سؤالا  
عن الوصف ولذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية كذا اجاب موسى ببيان  
الاوصاف دون بيان الماهية تنبيهها لنعون على ان لا يربى والابصفا وما هيته غير معلوم  
**قول** الوصفه نحو ما يابا بالرجل قال الشيخ الرشي لا او كونها موصوفة موصوفة الا في الغذاء و  
اجاز الا حقه كونها كثر موصوفة **قول** لان التزم فيها الاضافة الى المفرد الما حقه التزم  
الاضافة للبلد المنطقية كجملا فان قد ينسب بعدكم لجزية وقيد الاضافة بقول المفرد  
للملاد المنطقية واذا انما يشافان الى البلدة ولا يلدن فانه قد يفاد الى الفعل وانما جعلوا  
التزم الاضافة الى المفرد من حقه الهم الممكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم  
يجعلوا الاضافة الى البلدة في لان المضاف الى البلدة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى البلدة  
في الحقيقة اضافة المضمون وهو غير مذكور حقا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرشي  
انما التزم في الاضافة لان وضوحها ينبغي بعينها من كل فاذ اضافة المضاف اليه فان لم يكن مقورا  
لم يربى وكذا في الغذاء وان كان مقورا بقوله اعداء **قال** لا اذ اضافة صفة لها ان كانت الصفة  
فعليه فلا يربى الاموها وان كانت اسمية وحرف صدرت عن المبتدأ بشرط ان يكون ذلك المصدر  
ضميرا او اجزا فان كان المضافا يربى على الفهم واجاز سبويه على الاعراب قال ابنه لانه جيد ان لم يكن  
مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسما **قول** في حقه قراء بالفهم دون الفهم وليس



في ذواته المفعول الموافق على انهما موصولة ببنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي بنية استفهامية  
مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعية على افعال القول او كل شي مفعول فيها ابرام  
اشد وتولد من كل شي مفعول منزوع كما تقول الكلمة من كل طعام فيكون من التبعية فيقول  
ان يكون الفزع واقعا على من كل شي او ينزاع عن بعض كل شي فكله قابلا لانهم في قول ابرام  
الاشد الذين هم اشد وقيل ان الفزع معلق على العمل وليس شي لان مفعوله ليس جملة والمعلق  
يبين ان يكون مفعول جملة **قول** لتأكيد شيه لظروف ان قلت قدم ان منه الاضافة متناهية لشيء فكل  
يتبع ان لا يتبع في ذواته مصدر صلتها فان كثرة الاحتياج لارتفاع المتناهي على تقدير رفع المتنا  
فات كان ينبغي ان يتبع مفعولها من الاضافة لزيادة الاحتياج ولما قرر ان لزوم الاضافة  
الى المفعول متناهية لشيء او اذا كانت متناهية في ذواته مصدر صلتها يتبع في صورة المفعول  
بجملة او قلنا ان المتناهي امر قياسي وبناد امر متناهي في ذواته مصدر صلتها سماعي **قول**  
وفيما ذهبت قال الشيخ الرضي في الايج موصولة ولا اربعة الابدع ما ومن الاستفهاميتين  
والاولى في ما زاهو ومن غير ذلك الزيادة ويجوز ان يكون على بعد يعنى الذر الذي هو هو  
على ذواته مبتدأ واما قوله من ذواتها فخر فيه الاسم الاشارة لانها في غير ذلك من الذر يكون  
رائده وان يكون اسم الاشارة كما في قوله من هذا المذوق فان ياء التبيين تدل على الاسم  
شارة **قول** احداهما الذر لجملة صفة لقوله وجهان واستينافيه **قول** على ان يكون ذا معنى  
الذر قال الشيخ الرضي لما قيل ان ينبغي حجب اذا موصولة وكلمة في نحو ما ذهبت بزيادة انها  
فكذلك رفعه ليوافق رفع البدر ما يدل على ان الجملة كية فلما جاز ان يكون ما مبتدأ وذا

مزيدة

مزيدة والفعلية لما يتقدرب العابد وفي ان حذو الفهم من غير المبتدأ قليل ووزن صلة الموصولة **قول**  
والظان موادها واحدا ويؤيده ما قلناه من الشيخ الرضي من ان الموصولة او زائدة **قول** ووجه جواب  
نعم ان ذلك ان بعد ذواتها صفة قبلها واستفراغها بغيره او متعلقا اما ان لم يكن كذلك فكلها  
عرض وماذا عليهم واذا احل كرم فالرفع لازم هو اجعلت ذواته موصولة او زائدة **قول** اسما  
الافعال ما كان بمعنى الامور الماخية فيلما كان اخره فيقول ان يكون ناقصة على اصلها او تامة وتبع  
صار وزايدة تاما واما اسما الافعال فيجب الامر والمخاطبة كان حوتا ان لا يكون زاهيا محذورا  
عابكلام والمخاطبة وقيل انها مصدر وقيل انها مستند على تقدير فعل قبلها فلما يكون اسما  
الافعال في ان العايز بذلك يقول انها فعلية بل يقول انها اسما مصدر الافعال وانما كسبت  
اسما الافعال الماخية وكما في ان لا يوجد لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني كقولنا  
في الاصل اصولنا كهدوم وحملها على طرد البنية وقيل مبتدأ والمخاطبة سادس  
وفي ان معنى الفعلية في الابتداء وفيه هذا التعميم المبتدأ كقولنا منسدا لاينا في معنى الفعل  
وفي ان معنى الفعلية في الابتداء فيقول لفظ فعلية مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاح  
او ان هذا التعميم المبتدأ ثابت في الضرورية والافروية في الافعال لظواهر ان لا يكون لها محل  
من الاعراب بخلاف ذلك فان فلو من الاعراب غير موصولة فلا بد ان يخرج له وجه في كل من  
ان يقول ان التعميم المبتدأ يطرأ الاضافة الى منسدا ليقول ان ياء في قوله ان  
صاحب التعميم هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بعينه ولربما جعل بعضهم عامل  
في المبتدأ مطلقا كونه منسدا اليه **قول** لان النج على الاشارة في ان المعنى لو كان على الاشارة

وهو المسمى بـ...  
 قال الشيخ الرضي وهو انما بنيت كقولنا اسمها البناء وهو مطلقا للغير...  
 ذلك الامر كما في الازواج...  
 زيد في الامر...  
 قليلا ويجوز ان يكون تصغيرا وبالفتح...  
 او كم فعل تصغير الالهة...  
 يكون مصدر مضافا الى الفاعل...  
 زيد في الازواج...  
 يندرج المثالين اشارة الى اقسامها...  
 مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفاعل...  
 اذ معناها ما بعده وكان القياس على تقدير ان اصله...  
 لكن يوقف عليها في الاكثر...  
 التي مفعولة التاء مفعولة كسرة...  
 التاء مفعولة كسرة...  
 لها...  
 تنوين التاء...  
 دليل الوقف عليه...  
 راجع

راجع الى المصدر...  
 بالتشديد...  
 من هذا الحديث...  
**لوجه الفتح** ما ذكره في الحاشية...  
 من لوجه الفتح...  
 ولا يخفى ان تقدير المشتق...  
 على اسم الفعل...  
 ارتجاعا بالمعنى...  
 الصبيانية...  
 مصدر...  
 ان يكون...  
 ان جميع...  
 عند الحاجة...  
 الذكر...  
 وهو...  
 كافي...  
 على العادة...  
 راجع



منبره وارادتم بوجوه عاقله اوقيه

المرقم افصح الخيرة واضمح اعمالك بالخير واجعل عواقب اموركنا  
الخير برحمتك يا ارحم الراحمين والحمد لله رب العالمين صلوات  
كثيرة تكون نوازل آياتك آتية دككها بود عاواوقيه المرقم ليسى خفاشاني  
وبس خفاشاني وايمر الصواب على ساني بامتنزله السبع المثاني  
ببرحمتك يا ارحم الراحمين والحمد لله رب العالمين قد تم

المراد في قوله وان ادشرا العوارق لا تضطر وجودها منيبين كما في منه مدركا لادبيره ككون  
نزاله وما استلوا عليه في غاية الضعف فالاول ان يعاين ما في الشيخ الرضا وهو ان قيم العباد والصفات  
بينها شابهة لفعال الامر زنة ومبالغة اذ في الحكم مبالغة قال **قال العلماء** لا يعدل حال من مؤتم قول  
بجدة في الحجاز ومعبود في بقيق ارضه في حارة كونه على الاعيان وانما قلنا ذلك لان تعلقه وكل  
من توارى معبوده من توارى العالمين على معبود واحد وان تعلق باجده انما لم من خلقه الا في  
التعلق به في حال الالهام الا ان يقدر الما في كفاية بالتضاد **قولنا** شابهة فعاله في الارض ما ذكر  
في اضية ولا يجر فيه ما يجر فيهما فالوجه في ان هذا التقييم اعلم من مجرد او متقوا عن معنى الوضع  
فان كان متقولا لادعوا معناه الاصل وكان في المبالغة وان كان مرجحلا حملوا على التقدير  
لان اكثر من غيره **قولنا** وجه الاكثرين الالحاوان وجه البناء في ذر الراتق

١٠٠٥  
٤٥  
٥٠٤٥  
٢٠١٤٥  
٢٠١٤٥  
١٠٠٤٥  
٥٠٤٥  
١٠٠٤٥

لان الاله امر مستحسن والمطرح لامانة كسر الراء ووجه الاله  
يحصل الا بتقدير البناء لان اذا عوب منع العرف  
فلم يكره عنت لها شبيه بعول اله  
وحسن توفيقه ثم بينه النبي  
الشريعة المباركة  
تاريخ  
١٢٢٥  
وقد وقع في اللغة في هذا النبي ان شقفة المباركة في شهر  
وقد وقع في اللغة في هذا النبي ان شقفة المباركة في شهر  
وقد وقع في اللغة في هذا النبي ان شقفة المباركة في شهر  
وقد وقع في اللغة في هذا النبي ان شقفة المباركة في شهر

على طبعه من راد من طبع  
غزاه ولو لا بوياض  
المنها واليه  
المنها

من كان هذا الشكل في كتابه من الفداء  
في كتابه...

بعد كل من دعوات قبل شروء الدرس...

بهدايتك يا معلمنا ويا عالم الحقيقة واكشفنا عن  
الوجود من انوار عليا ونورها يا كاشف الضلال  
وجود هذه الدعوات في الطلوع والبروز بعد هذه الساعات  
والفضل ان الله موفيق كل امر وانته علم الامم  
ورافقه الناطقين **دعاء في الدرس**  
الآن اسزقني على نافعنا وصدقنا كاملنا ونفهمنا زكيا ورزقا واسعا  
وعلا فصولا وبقينا صابرا وقنا صابرا بركة محمد عبد السلام بهر منك يا ارحم  
الرحمن يا حليم يا ذو الامام فلا يفاد لشئ من خلقك **هذا الدعاء قبل الطلوع في**  
**الدرس ثلث مرارة**

الآن افرحنا من ظلمنا الوظلمه واكرمنا بنور الفهم الاسلام افتح علينا  
ابواب علمك وبتسعين فرائج فضلك بهر منك يا ارحم الرحمن

**معالجون او كذبت** هو ان يمد يده كذا وفيه انون حكم معالجه به  
شروع ابداه اعز ذالك من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم  
ربنا لا تزعج قلوبنا بهر ازها تبتا ورتب لنا من لدنك رحمة انك

انت الدعوات

افناس خطي  
قولهم عليك يا ابا بكر هي انت صبا وفتا ارفعت  
اجناس خطي  
بسم عنقه يحيى

افناس خطي  
اروق ان استغفرتك فلان بسم خرج  
استغفرتك فلان بسمي

هذا الدعاء في الدرس ثلث مرارة  
هذا الدعاء في الدرس ثلث مرارة